وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البصرة

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

الجملة عند ابن جنّي في الخصائص (ت 392هـ)

رسالة تقدّم بها الطالب

صفاء جواد فرج

الى مجلس كلية الآداب في جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

الاستاذ المساعد الدكتور نوري حساني الكاظمي

1434هـ	2013م

﴿ رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي ۝ وَيَسِّرْ لِيٓ أَمْرِي ۝ وَٱحْلُلْ عُقْدَةً
مِّن لِّسَانِي ۝ يَفْقَهُوا۟ قَوْلِي ﴾

صدق الله العظيم

سورة طه (25-28)

إلى والديّ الكريمين اللذين غرسا في نفسي حبّ العلم منذ نشأتي وكنفاني صغيراً واللذين إنْ ضاقت بي الدنيا وتنكّر لي أهلها خاصة تحت قسوة الحياة وجدت لقلبيهما باباً رَحْباً لا يوصد دوني أبداً ولدعائهما لي فرجاً ومخرجاً فجزاهما الله خير الجزاء.

أما زوجتي الحبيبة وأبنائي الأعزاء محمد وعلي وفاطمة، فلا أملك لهم من الشكر إلاّ أنْ أدعو الله أنْ يتقبّل مني ومنهم لقاء ما نقصت من وقتهم ومن حقوقهم عن سعادة منهم ورضَى، أسأل الله العليّ القدير أنْ يوفقني بهذه الرسالة وأنْ يجعله خالصاً لوجهه أنّه سميع مجيب الدعاء.

صفاء جواد فرج

البصرة 10 ذي الحجة 1433هـ

25 تشرين الأول 2012م

شهادة المشرف

أشهد أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (الجملة العربية عند ابن جنّي في الخصائص) (ت 392هـ) جرى تحت إشرافي في كلية الآداب –جامعة البصرة– قسم اللغة العربية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها.

التوقيع

أ.م.د نوري حساني الكاظمي

(المشرف)

التاريخ: 2012/11/1

بناء على هذه التوصية المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع

أ.د عدنان عبد الكريم جمعة

رئيس قسم اللغة العربية

2012/11/1

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين, وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين .

أتوجه بشكري الخالص وامتناني وعرفاني بالفضل الكبير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ المساعد الدكتور نوري حساني علوان الكاظمي لما بذله من جهد ووقت في تقويم ما إعوَّج من هذا البحث فكان خير معين لا ينضب, وشعلة نور لم تضنَ بإشعاعها فجزاه الله عنّي خير الجزاء وأسألهُ جل جلاله أن يمن عليه بالصحة والعمر المديد مع وافر الإبداع والعطاء. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من مد لي يد العون معترفاً بفضله وجميله وأخصّ منهم بالذكر الأستاذ محمد صالح التاوري (أبو إيلاف) بما امتلكه من رحابة صدر وخلق رفيع في توفير المصادر والمراجع وإسداء النصيحة والتوجيه والى الدكتور علي عبد الرسول والأستاذ حسين عبد الكريم موحي, وأتوجه بفائق شكري إلى رئيس قسم اللغة العربية ولجنة الدراسات العليا وأساتذتي الكرام الذين نهلت من علمهم الغزير في السنة التحضيرية وما بعدها فوفقهم الله لخدمة العلم وأهله, وأخص منهم بالذكر الدكتور عبد الجبار عبد الأمير, والدكتور أحمد رسن الذي أخذ بيدي وشدّ عضدي ورسم لي خطى كتابة رسالتي والدكتور محمد عبد كاظم والدكتور خليل خلف والدكتور حسين علي حسين متقدماً بوافر الشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة الذين تحمّلوا عناء قراءة رسالتي وتصحيح ما غاب عني , وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجزيهم جزاء المحسنين ويجعلني وإياهم من الشاكرين , إنه سميع مجيب الدعاء .

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهداء	ب
إقرار المشرف	ج
المحتويات	د
المقدمة	1
مفهوم الجملة عند القدماء والمحدثين	4
الفصل الأول **الجملة في ضوء الأصول النحوية عند ابن جني**	16
مدخل الى اصول النحو	16
الأصول النحوية المعتمدة عند ابن جني	17
أولاً: السماع	18
نظرة في أدلة السماع عند ابن جني	20
أولاً: موقفه من كلام العرب شعراً ونثراً	20
ثانياً: موقفه من القرآن الكريم والقراءات القرآنية	23
ثالثاً: موقفه من الحديث النبوي	27
خصائص السماع عند ابن جني وفيه:	29
1. مطرد في القياس والاستعمال جميعاً	29
2. المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال	30
– موقف ابن جني من (ودع،وذر)	32
3. المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس	36

الموضوع	رقم الصفحة
– جواز تقديم المفعول على الفاعل	37
– جواز القياس على حذف المضاف	39
4– الشاذ في القياس والاستعمال	41
ثانياً: القياس	42
مكانة القياس عند ابن جني	44
أولاً: مسائل القياس النحوي عند ابن جني	45
مسائل القياس المتعلقة بالأعراب في الجملة، وفيه:	46
1. اجراء الفعل المضارع مُجرى اسم الفاعل فاعربوه	46
2. اجراء الشئ مجرى غيره في المصدر والفعل واسم الفاعل	47
3. حمل النظير على النظير لشبه لفظي	50
4. حمل النظير على النظير لشبه معنوي	50
5. اجراء النصب مُجْرى الرفع الذي لا تلزم فيه الحركة	52
6. إعراب بعض الآحاد بالحروف	53
ثانياً: مسائل القياس المتعلّقة بالبناء في الجملة،وفيه:	53
– أجروا الشيء مُجْرى غيره من حيث الاتصال والانفصال	53
– أجراء الألف مُجْرى الياء	54
– أجروا بعض الاسماء مُجْرى الحرف	55
– أجروا الشيء مُجْرى غيره في التقديم والتأخير على عامله:	56
أولاً: جواز التقديم وفيه:	56
– جواز تقديم الحال على العامل	56
ثانياً: منع التقديم وفيه:	57
– القياس على عدم جواز تقديم خبر (ما) الحجازية على اسمها	57

الموضوع	رقم الصفحة
عدم جواز تقديم جواب الشرط اداة الشرط (الشرط المُجاب)	58
مسائل القياس المتعلّقة بالحروف العاملة عند ابن جني،وفيه:	59
– عدم جواز حذف الحروف أو زيادتها	59
– الاستغناء عن أنْ المصدرية	64
الإجماع	65
الاجماع لغة واصطلاحاً	65
حجيّة الاجماع ومسائله عند ابن جني	66
الفصل الثاني **الظواهر الإسلوبية عند ابن جني**	
مفهوم الاسلوبية	
المبحث الأول: الحذف عند ابن جني	
الحذف في اللغة والاصطلاح	
حذف الجملة	76
حذف الاسم على أضرب وفيه:	79
حذف المبتدأ	80
حذف الخبر	80
حذف المضاف	80
حذف المضاف إليه	82
حذف الموصوف	83
حذف الصفة	86
حذف المفعول به	88
حذف الظرف	89

الموضوع	رقم الصفحة
حذف الحال	90
حذف أحد المتعاطفين	91
حذف المستثنى	93
حذف خبر (أنْ) مع النكرة والمعرفة	94
حذف أحد مفعولي ظنّ	94
حذف خبر (كان)	95
حذف المميّز	96
حذف المنادى	97
حذف المصدر	98
حذف الفعل والجملة	98
حذف الحرف	105
أنواع حذف الحروف وفيه:	107
أولاً: حذف الحرف الأصلي وفيه:	107
1. حذف حرف العطف	107
2. حذف همزة الاستفهام	108
3. حذف الهمز	109
4. الحذف عند النداء	109
5. حذف فاء جواب الشرط	110
6. حذف النون	111
ثانياً: حذف الحروف الزائدة	112
المبحث الثاني: التقديم والتأخير	116
مدخل	116

الموضوع	رقم الصفحة
تقديم المفعول به	118
تقديم المستثنى	124
تقديم الخبر على المبتدأ	125
تقديم المفعول معه	128
تقديم التمييز	129
ضروب من الكلام يمتنع تقديمها	129
المبحث الثالث: طول الجملة وقصرها عند ابن جني	137
مدخل	137
شروط الجملة الاعتراضية	138
مواضع الاعتراض (طول الجملة) عند ابن جنّي وفيه:	139
بين الفعل والفاعل	139
بين الصلة والموصول	140
بين الفاعل والمفعول	140
بين المبتدأ والخبر	141
بين اسم إنَّ وخبرها	142
تطويل الاعتراض	143
العلاقة بين طول تركيب الجملة ومعناها	146
الفصل الثالث **الامكانات التعبيرية في الجملة العربية عند ابن جنّي**	149
المبحث الأول: بين الحقيقة والمجاز	151
مدخل	151
مفهوم الحقيقة والمجاز	152

الموضوع	رقم الصفحة
دلالة الفعل على المجاز	156
التجريد والمجاز	162
سياقات الكلام والمعنى المجازي للمعتقدات الدينية	164
المبحث الثاني: نظرة في الإعراب والمعنى عند ابن جني	169
مفهوم الإعراب عند ابن جني	170
تأثير العامل على الحركة الإعرابية عند ابن جني	175
موقف ابن جني من معاني الإعراب	179
العلاقة بين التركيب والحركة الاعرابية	183
تعدد الأوجه الإعرابية والمعنى وفيه عدة مسائل	185
الوقف وتوجيه الإعراب	191
إجراء الوصل مُجْرى الوقف في الإعراب	194
المبحث الثالث: الاخلال بقواعد اللغة والنحو	197
مدخل	197
مفهوم الضرورة الشعرية	197
الضرورة وقواعد الشعر	201
الضرورة الشعرية في الحروف والحركات	215
خاتمة البحث	220
ملخص البحث	226
فهرس المصادر والمراجع	228
الملخص باللغة الانكليزية	A

المقدمة

المقدمة

يفرض البحث العلمي موضوعاً على الباحث في المجال المعرفي الذي يسعى فيه الى إمساك الحقيقة العلمية أو الاقتراب منها على قدر طاقته العقلية وإمكاناته في ميدان بحثه.

أخذ البحث على عاتقه موضوع (الجملة عند ابن جنّي في كتابه الخصائص)، وهو موضوع أساس في الدرس النحويّ وعليه المعوّل في معرفة كثير من المعارف اللغوية، لأنّ الاعتناء بالجملة مفهوماً وتركيباً واستعمالاً يؤسس لبناء معرفي يعدُّ أصلاً يعتمد عليه في الوصول الى السليقة اللغوية في المرتبة الأولى من الغاية التعليمية للنحو العربي، وبعده يعتمد على هذه المعرفة النحوية في مجال الجملة وتفصيلاتها في فهم التراث العربي ولا سيما النص الديني القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر العربي، وهو ما قام علماء النحو القدماء في فهم كثير من النصوص التراثية في ضوء قواعد النحو العربي، وابن جنّي (ت 392هـ) يحتل مكانة مرموقة وعالية في التأليف اللغوي والنحوي، وقد أعتنى عناية كبيرة بدراسة الجملة في كتابه، الخصائص، وهو كتاب لغوي درس اللغة في ضوء أصول النحو (الذي كان يشتمل النحو والصرف). وقد كان للجملة ومكوناتها حصة كبيرة في مباحث هذا الكتاب وأبوابه فضلاً على وجود تفاصيل دقيقة وتحليلات رهينة تدور حول بناء الجملة من جهات شتى: من جهة معناها ومن جهة ألفاظها وأجزائها الرئيسة. والفضلات فيها، فضلاً عن بيان خصائص الجملة وسماتها الأسلوبية وقدراتها البيانيّة وغير ذلك ممّا يحتاج ذكره الى تفصيلات طويلة جداً.

وبعد قراءة كتاب (الخصائص) والنظر الدقيق في المادة العلمية المرتبطة بالجملة ارتأى الباحث أن يكون البحث مكوناً من مقدمة وثلاثة فصول، وكان الفصل الأول: يمثّل الأساس الذي تبنى في ضوئه الجملة فلا يمكن أن نقبل أي تركيب من غير أصول يعتمد عليها في صحّة ذلك التركيب فكانت أصول النحو معياراً أصيلاً اعتمده ابن جنّي في التوّصل الى الجملة المقبولة شكلاً ومعنى، فركّز البحث على بيان هذه الأصول لغة واصطلاحاً وهي السّماع والقياس والإجماع وترك الأصل الرابع وهو الاستصحاب لندرة إيراده في كتاب الخصائص مع هذه الأصول الثلاثة. وكان الفصل

الثاني يشمل الخصائص الأسلوبية للجملة عند ابن جنّي، حاول أنْ يَلُمَّ بالآراء جميعها التي تركّز على اكتشاف سمات الجملة الاسلوبية من حيث الحذف والتقديم والتأخير وطول الجملة وقصرها، أمّا الفصل الثالث فقد جاء لدراسة إمكانات الجملة العربية التي بيّنها ابن جنّي عند تحليله مكونات الجملة مركّزاً على المعنى والدلالة واشتمّل على المباحث الآتية: بين الحقيقة والمجاز، ونظرة في الإعراب والمعنى، والاخلال بقواعد اللغة والنحو. وقد آثر ابن جنّي من خلال التدقيق والملاحظة على دراسة الجملة لمعناها وما تحمله من دلالة من خلال علاقة اللفظ بالمعنى، وإن كان في مواضع كتابه قد ذكرها ولكنه لم يتم استكمال تفصيلات الجملة كلها، وغلق باب التساؤل تاركاً القارئ في حيرة من أمره ليتمم مابدأ تفصيله في كتبه النحوية الأخرى .

وختمت البحث بنتائج تمثل رؤية ابن جنّي للجملة وقدرته في تحليل جوانبها اللفظية والدلاليّة، فضلاً على قدراته العقليّة في اعتماده أصول النحو، ولا بَّد للحكم النحويّ من دليل يستند الى السّماع أو القياس، ومن خلالها تمّ استخراج القواعد النحوية التي تصبُّ مباشرة في بيان حكم وخصوصية كل عنصر من نسيج الجملة ومنه تتفرّع المسائل المختلفة وقد أحل اللفظة المفردة محل الكل ليتسنى من خلالها دراسة كل ما يتعلق بالجملة. وقد وجد الباحث أمامه مجموعة من الصعوبات التي أثقلتْ كاهله لولا توفيق الله تعالى وعونه وتوجيهات الأستاذ المُساعد الدكتور نوري حساني الكاظمي جزاه الله خير الجزاء، ولعلَّها أشدّها محملاً، صعوبة كتاب (الخصائص) لأنّه يحمل قيمة معرفيّة كبيرة امتزجت فيه علوم العربية: النحو والصرف والصوت والدلالة بأصول النحو، فكان موضوع الجملة عنده موزّعاً في أبواب متفّرقة ويدرسه من جهات شتى: نحواً وصرفاً، وصوتاً ودلالة وغير ذلك. فضلاً على إيجاز عباراته وتحليلاته حول الجملة وكثيراً ما يحتاج الباحث الى الرجوع الى مواضع كثيرة من كتابه لاستكمال وجهة نظره في جانب معين من جوانب دراسة الجملة، ومن ذلك أنّه عقد أبواباً ارتآها في خصائصه لا تدلّ أسماؤها على ما تحويه من مضمون بين دفتيها في معظم الأحيان. فضلاً على أنَّه ربط الأبواب النحوية بالصرفية أو النحوية مع بعضها البعض بالشاهد نفسه من الشعر في أكثر الاحيان، وهذا [2] من الباحث الدقة المتناهية في التعامل

مع هذه الشواهد النحوية برؤّية وتمعّن في استخراج الموضع المطلوب تفصيله مما دلّ على سعة ثقافة ابن جني ونظرته الثقافية في اللغة وكذلك تتجلى صعوبة البحث في أنّه لم يجد قبله دراسة نحوية تربط الجملة بأصول النحو في حدود علمي – تخصّ ابن جنّي– فكانت هناك دراسات في أصول النحو العربي، تناولت موضوعات شتى من السماع والقياس والاجماع والاستحسان وتفصيلات هذه الاصول وتفرعاتها.

واعتمد الباحث على كتب الاصول في النحو العربي ومنها الكتاب والمقتضب وكتاب الخصائص الطبعة المعتمدة لوزارة الثقافة والأعلام لمحققه محمد علي النجار والمحتسب في القراءات الشاذة، واللمع في العربية، والتمام وهمع الهوامع للسيوطي، ومغني اللبيب عن كتب الاعاريب لابن هشام وغيرها، وكتب أصول النحو ومنها: الاقتراح للسيوطي، ولمع الأدلة لابن الانباري وغيرها وأفاد من الدراسات الحديثة ومنها: أصول النحو في الخصائص للباحث محمد ابراهيم محمد حسين، الجملة العربية تأليفها وأقسامها للدكتور فاضل السامرائي، وبناء الجملة العربية للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف والتأويل النحوي في القرآن الكريم الدكتور عبد الفتاح الحموز، ودراسة في فكر ابن الانباري محمد سالم صالح، وأصول النحو العربي والدكتور محمود أحمد نحلة، وأصول النحو سعيد الافغاني واللغة في الدرس البلاغي للدكتور عدنان عبد الكريم جمعة اضافة الى الاطاريح والرسائل الجامعية ودوريات اللغة من مجلات وغيرها. وإنّي إذ أقدّم هذا البحث لا يسعني إلاّ أنّ اسأل الباري عزّ وجل أنْ يتقبل عملي المتواضع بأحسن قبول، إنّه سميع مجيب الدعاء، وأقدّم اعتذاري عن التقصير في الإحاطة بجزئيات الموضوع لما لهذا الخضمّ الواسع من مكونات وعلوم معرفية يصعب على الباحث أو المتصّدر للموضوع احتوائها من جوانبها المختلفة، وعسى أنْ يكون عذر الباحث مقبولاً مع شكره وتقديره للأساتذة ذوي العلاقة متمنياً لهم الرفعة والتسديد والسلامة في عملهم العلمي إنّه ولي التوفيق.

الباحث

التمهيد

مفهوم الجملة عند القدماء والمحدثين

مفهوم الجملة عند القدماء والمحدثين

ممّا لا شكَّ فيه أنّ الحديث عن مفهوم الجملة العربية عند القدماء والمحدثين، يتطّلب منا معرفة مفهوم الجملة في اللغة والاصطلاح ودلالتها، ولا بأس بنا أنْ نشير إلى معناها عند اللغويين وخاصة في (لسان العرب)، الجملة: واحدة الجَمُل ((الجماعة من الناس بضم الميم، ويقال: جَمُلَ الشيءُ جَمَعَهُ, وقيل: لكلِّ جماعةٍ غير منفصلة جملة، والجملة الواحدة واحدة الجمل والجملِة جماعة الشيء وأجمل الشيء جمعه عن تفرقه، والجملة: جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره ويقال أجملت له الحساب والكلام))[1]. إنّ الجملة أو التركيب الاسنادي يمثل نواة دراسة النحو العربي، وفي ضوء ذلك قام النحو. ((فالمتتبع للمصنفات النحوية يُدرك من دون عناء أنّ دراسة الجمل لم تنل منذ النشأة الأولى لهذا العلم حظاً وافراً من الدراسة والبحث، وظلّت دراستها تتردد بين النحاة في حَيّز ضيّق يهتم بإعراب أركان الجملة الأسمية والجملة الفعلية، مع الإشارة –أحياناً– الى عدد من الجمل التي تحلّ محل الاسم المفرد في الإعراب كالصفة، والخبر، حتى جاء المرادي (749هـ) فألّف رسالة في جمل الإعراب، ثم جاء من بعده ابن هشام الأنصاري (761هـ) فألّف مغنى اللبيب وأفرد فيه للجملة باباً واسعاً نقل فيه ما قيل عن العلماء))[2]. وإذا بحثنا في مفهوم الجملة عند نحاة العرب الأوائل، فلا نجد لها تعريفاً متّفقاً عليه عندهم، شأنهم في ذلك شأن غيرهم من اللغويين القدماء[3]. وأوّل ما يتبادر الى ذهننا كتاب سيبويه (180هـ) فنجده لم يذكر مصطلح الجملة، ولكنه ذكرها تحت مصطلح آخر، وهو الكلم أو الكلمة، قال سيبويه: ((فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))[4] . وقد حصر الكلم في هذه الأقسام الثلاثة و مردّه الى أنَّ كلاً من الاسم والفعل والحرف تمثّل العناصر اللغوية الرئيسة التي يتألف منها الكلام على مستوى

([1]) لسان العرب، لابن منظور: 685/1 مادة (جمل).

([2]) الجملة العربية في الرسائل والأطاريح الجامعية في العراق (1967– 2000م) ،أطروحة دكتوراه، سامان صلاح صابر:6، كلية الآداب، جامعة بغداد، وينظر، مغنى اللبيب: 490–565(الباب الثاني في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها)

([3]) ينظر، الجملة العربية، د. محمد عبادة: 209.

([4]) الكتاب، سيبويه: 12/1.

الاستعمال الشائع لا على مستوى التحليل اللغوي والتحليل عمل عقلي على الاستعمال نفسه ، والملاحظ أنّ تصنيفه للكلم يستند الى أساس الدلالة والمعنى. ويلاحظ استعمال سيبويه للمفهوم الدلالي من خلال عقده باباً سماه (الاستقامة من الكلام والإحالة)، يقول فيه: ((فمنه مستقيم حسنٌ، ومُحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو مُحال كذب. فأما المستقيم الحسن، كقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غداً، وأما المحال فأنْ تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً، وسآتيك أمس...))[1]. وعندما يتكلّم عن عناصر تركيب الجملة، حيث عقد باباً سمّاه (المسند والمسند إليه) يقول فيه ((وهما مالا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه...))[2]. ويظهر من النص إشارة سيبويه الى أنّ المسند والمسند إليه لازمان لحصول الفائدة. ويقول الدكتور حسن عبد الغني في بيان استعمال سيبويه لمصطلح (الجملة) بقوله: ((وعلى أيّة حال لم يستعمل سيبويه مصطلح الجملة وكان يستعمل مصطلح الكلام إلا أنّه فيما اعتقد بذر البذرة الأولى لدخول اللفظ في الجهاز الاصطلاحي النحوي وذلك عندما استعمل لفظتي (جملة وجمل) استعمالاً لغوياً لانّ لكلمات سيبويه وقعاً قوياً على أسماع كل النحويين وإنْ تظاهر بعضهم خلاف ذلك))[3]. ولذلك كان يطلق مصطلح الكلام على الجملة وبنائها النحوي، ((أصبح الكلام يراد به النظام اللغوي من جهة دلالته الاتفاقية فلا ريبَ بعد أنْ تطلق عبارة الكلام على أحد أكثر أبنية النظام اللغوي أهمية في البحث اللغوي ألا وهو البناء النحوي أو (الجملة) والجملة في تعريف النحاة العرب هي الكلام الذي يتركّب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل))[4]. ويدلي الدكتور محمود نحلة معقّباً على عدم استعمال سيبويه لمصطلح الجملة قوله: ((لم ترد (أي جملة) في كتابه مصطلحاً، وإنَّما وردت في مواضع منه بمعناه اللغوي))[5]. ونجد

([1]) الكتاب: 25/1، 88/2.

([2]) الكتاب: 23/1.

([3]) مفهوم الجملة عند سيبويه، د. حسن عبد الغني، 26.

([4]) مصطلح الكلام مفاهيمه ومباحثه في كتاب سيبويه، اطروحة دكتوراه، عبد الجبار عبد الأمير هاني: 4.

([5]) مدخل الى دراسة الجملة العربية، د. محمود أحمد نحلة،17.

الفّراء (ت207هـ) يعرض للجملة تحت مصطلح الكلام،فيقول في كتابه (معاني القرآن): ((... وقد وقع الفعل في أول الكلام...))[1] وهو ما نطلق عليه ألآن الجملة الفعلية. ولعل أول من استعمل (الجملة) مصطلحاً المبرد (ت285هـ)، إذ قال: ((إنّما كان الفاعل رفعاً لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب))[2]. ولو تتبعنا مصطلح (الجملة) عند ابن السراج (ت 316هـ) لوجدناه يستعمل (الجملة المفيدة) في كلامه، ونوضّح ذلك من خلال نص يقول فيه: ((والجمل المفيدة على ضربين، إمّا فعل وفاعل، وإمّا مبتدأ وخبر، أمّا الجملة التي هي مركَّبة من فعل وفاعل، فنحو قولك: زيد ضربته، وعمرو لقيت أخاه، وبكر قام أبوه، وأمّا الجملة التي هي مركَّبة من إبتداء وخبر، فقولك: زيد أبوه منطلق))[3]. ويُظهر (ابن السراج) من خلال أمثلته تلك عجز هذه الجمل وهي (ضربته) و(لقيت أخاه)، و(قام أبوه)، و(أبوه منطلِق)، إذ تحدّث فيها عن الخبر إذا كان جملة، وأورد هذه الجمل بوصفها جملاً خبرية. أمّا إذا نظرنا الى الزجاجي (337هـ) ورؤيته في كتابه (الجمل في النحو) الى الجملة، فقد ذكر الجملة لكنّه لم يتطرّق الى تعريفها علماً أنّه ذكرها في سبعة مواضع من كتابه في أبواب منها (المبتدأ، والأفعال الناقصة، والحروف الناسخة، وحكاية الجمل)، ومن خلال النظر والتدقيق في كتابه ظهر أنّ الجملة عنده قسمان اسمية وفعلية[4]. ثم تطرّق أبو علي الفارسّي (ت 377هـ) أستاذ ابن جنّي (392هـ) للجملة تحت مصطلح (الكلام المفيد)، وأوضح أنَّ: الاسم يتألف مع الاسم فيكون كلاماً مفيداً، كقولنا: عمرو وأخوك، وبشر صاحبك، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك، كقولنا: كتب عبدالله، وسُرَّ بَكْرُ، ومن ذلك زيدٌ في الدارِ, ثم أعقب كلامه ذاكراً أنّ الكلام المفيد مرادف للجملة: ويدخل الحرف على كل واحدة من الجملتين، يقصد الاسمية، الفعلية، اللّتين سبق أنْ مثّل بهما الكلام المفيد كقولك: إنّ زيداً أخوك، وما بِشرٌ صاحبَك. وهل كتب عبدالله؟

([1]) معاني القرآن للفراء: 10/2.

([2]) المقتضب للمبرد: 8/1.

([3]) الأصول في النحو لابن السرّاج: 64/1.

([4]) ينظر، الجمل في النحو، الزجاجي: 36-37-339.

وما سُرَّ بكرٌ، ولعل زيداً في الدار [1].حتى إذا وصلنا الى نهاية القرن الرابع الهجري نجد أنّ ابن جنّي (ت392هـ) قد عقد باباً في الخصائص سمّاه (هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول)، فرّق فيه بين الكلام والقول، يقول: ((أمّا الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسمّيه النحويون الجُمَل، نحو زيدٌ أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد، وحاءِ ، وعاءِ، في الأصوات، وحسَّ، ولبَّ، وأفّ، وأوّه، فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام))[2].ويتّضح من النص أنّ الجملة هي الكلام، والكلام هو الجملة، أي إنّهما مصطلحان لشيء واحد، أي أنّ المصطلحين يُنظر إليهما عند ابن جنّي على إنّهما مترادفان، كما أنّه لم يخصّص فيما واستعمل كلمة (لفظ) في تعريفه للدلالة على الاسناد وأنّه مستقل، وجعل هناك علاقة بين الاستقلالية والفائدة في المعنى والتي يُحسن السكوت عليها ثم وضّح تصاريف الكلم والقول وتقليب حروفها واشتقاقها[3]. وأما القول ((فأصله أنّه كل لفظ مِذل به اللسان تاماً كان أو ناقصاً. فالتام هو المفيد، وأعني الجملة وما كان في معناها من نحو صهٍ، وايهٍ. والناقص ما كان بضدّ ذلك، نحو زيد، ومحمد، وكان اخوك، إذا كانت الزمانية لا الحدثيّة. فكل كلام قول، وليس كل قول كلاماً. هذا أصله))[4].ثم يوضّح معطياً دليلاً على الفرق بين الكلام والقول بقوله:((ومن أدل الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أنْ يقولوا: القرآن كلام الله، ولا يقال: القرآن قول الله، وذلك أنّ هذا موضع ضيّق مُتحجّر، لا يمكن تحريفه، ولا يسوّغ تبديل شيء من حروفه. فعبّر لذلك عنه بالكلام الذي لا يكون إلاّ أصواتاً تامة مفيدة،وعدل به عن القول الذي قد يكون أصواتاً غير مفيدة وأراء معتقدة))[5].ويظهر أنّ كلامه مخالف للقرآن نفسه وقد اختصّ بالجمل المركبة، ولا يقع على الأحاد (المفرد)، وهو والمصدر يتناولان الجنس (أي

([1]) ينظر: الايضاح العضدي لابي علي الفارسي: 71-73.

([2]) الخصائص: 18/1، وينظر، اللمع في العربية لابن جني:81 (أما الجملة، فهي كل كلام مفيد، مستقل بنفسه).

([3]) ينظر، الخصائص: 1/8-9-10-14-15.

([4]) الخصائص: 18/1(يريد بالزمانية الناقصة، الحدثية التامة).

([5]) الخصائص: 19/1.

جنس العمل)، والكلام جنس للجمل، وقد تمثّل على ذلك بقوله تعالى: {إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ }[1]، فالكلام يصحّ للجمل التوام، مفردها ومثناها، ومجموعها[2]. ثم ينهي ابن جنّي حديثه بخاتمة لما تطرّق إليه فيما يخصّ الكلام والقوّل، و(الكلام والجمل) بقوله: ((فقد ثبت بما شرحناه وأوضحناه أنّ الكلام إنّما هو في لغة العرب عبارة عن الالفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجُمل، على اختلاف تركيبها. وثبت أنّ القول عندها أوسع من الكلام تصرّفاً وأنّه قد يقع على الجزء الواحد، وعلى الجملة وعلى ما هو إعتقاد ورأي، لا لفظ وجَرْس. وقد علمت بذلك تعسّف المتكلمين في هذا الموضع، وضيق القول فيه عليهم، حتى لم يكادوا يفصلون بينهما))[3].ويتّضح لنا أنّ دراسة ابن جنّي للجملة من أجل معناها، وعلاقة الالفاظ بالمعاني في بناء الجملة، وقد اشار الى أن الفعل يستلزم فاعلاً في قوله: ((ألا ترى الى قام، ودلالته على مصدره لفظاً ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه... وأمّا معناه فإنّما دلالته لاحقه بعلوم الاستدلال وليست في حيز الضرورات ألا تراك حين تسمع ضَرَبَ قد عرفت حدثه وزمانه ثم تنظر فتقول: هذا فعل، ولا بد له من فاعل...))[4] ويظهر ممّا سبق دلالة الفعل على فاعله في النص وهي دلالة استلزام، كما نجد أنّ النحاة عدُّوا أنّ الكلام هو الدال على الإفادة، وأنّ كل لفظ دال على معنى وحسن السكوت عليه يعدُّ كلاماً وهو ما وجدناه عند ابن جني من جهة أنّ كل لفظ قد استغنى عن غيره واستقل وأفاد معنى يسمى جُملاً، فالكلام الجملة نفسها، وهو جنس للجمل

([1]) سورة العصر: 2.

([2]) ينظر، الخصائص: 1/26-27-28، و اللمع في العربية: 110(أمّا الجملة فهي كلام مفيد مستقل بنفسه وهي على ضربين: جملة مركبة من مبتدأ وخبر وجملة مركبة من فعل وفاعل).

([3]) الخصائص: 1/33(وقد عقد عدة أبواب فيما يخص اهتمامه بالمعنى وجعل الالفاظ خدماً للمعاني، وإنْ اهتم باللفظة المفردة فقد تناسق اللفظ والمعنى في إظهار معنى الجملة وفق ما يتطلبه السياق).

([4]) الخصائص: 3/100 البحث النحوي عند الأصوليين، د. مصطفى جمال الدين: 51، 143، 151، 190 (إنّ لفظ الفعل يتكون من مادة وصيغة والمادة وحدها لا يمكن التلفظ بها فضلاً من أنْ تكون دلالتها هي الدلالة اللفظية دون الصيغة ... وقد سبق لابن جنّي أنْ تعرض لدلالة الفعل على فاعله ولكنه لم يستوفها فقد أعتبرها دلالة معنوية على حين أعتبر دلالته على الحدث لفظية لأنها مدلول مادته ودلالته على الزمن صناعية لأنها مدلول صيغته ولم يتعرض لصيغ (ضربت واضرب) وأخواتها المشعرة لفظاً بفاعل معين والتي هي موضع هذا الجدل فلم يتعرض لها ابن جنّي مكتفياً بصيغة فعل)

التوائم من دون اللفظة الواحدة لو دققنا النظر لرأينا أنّ هناك جملاً غير مستقلة أو غير تامة المعنى وهناك كما بيَّنّا إلتقاء بين الكلام والجملة في حُسن الفائدة وافتراق بينهما في بعض الاحيان من حيث أن الجملة يشترط فيها تحقق الاسناد كما ان العلاقة بين الجملة والكلام، هي علاقة الجزء بالكل، فالكلام يتألف من عدة جمل، وأنَّ الكلام المفيد قد يكون أكثر من جمله، ومن خلال دلالة الجملة يُعبّر عن استقلاليتها وتمام معناها. وقد تبع ابن يعيش (643هـ) ابن جنّي من خلال رؤيته في مفهوم الجملة، فإنّه تحدث عن الجملة مرتين، مرّة ذكر أنّ الكلام هو اللفظ المفيد المستقل بنفسه، وأنّه مرادف للجملة، ويقول، ((اعلم أنّ الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه ويسمى الجملة، نحو زيدٌ أخوك، وقام بكر ... والكلام عبارة عن الجمل المفيدة. وهو جنس لها فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له. يصدق إطلاقه عليها. كما أنّ الكلمة جنس للمفردات فيصحّ أنْ يقال: كل (زيد قائم) كلام، ولا يقال: كل كلام (زيد قائم) وكذلك مع الجملة الفعلية))[1].ويظهر من النص السابق سير ابن يعيش وفق النهج الذي رسمه ابن جنّي من خلال رؤيته في الجملة وهو أنّ الكلام هو نفسه الجملة وجنس لها، وأنّها تتكوّن من حيث التركيب من مسند ومسند إليه على غرار منهج سيبويه. ونجد الرضي الاستراباذي (686هـ) يتحدّث عن الكلام، ويقول: ((والكلام ما تضمّن كلمتين بالإسناد ولا يتأتى ذلك إلاّ في اسمين، أو في فعل واسم... والفرق بين تضمّن الاسناد الأصلي سواء أكانت مقصورة لذاتها أو لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل...والكلام ما تضمّن الاسناد الاصلي وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس))[2].ويظهر من النص سير الرضي مع من سبقه من حيث تركيب الجملة (المسند والمسند إليه) وليس هناك من جديد جاء به، وإنّما هو

([1]) شرح المفصل لابن يعيش: 44/1-66، وينظر، همع الهوامع للسيوطي: 19/1 (الكلمة لغة تطلق على الجمل المفيدة)، وينظر، الجملة العربية تأليفها واقسامها للدكتور فاضل السامرائي: 12 وبناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف: 31.

([2]) شرح الرضي على الكافية، الرضي الاستراباذي: 8/1-9، وينظر، الجملة العربية تأليفها وأقسامها: 25(الاسناد الأصلي وهو ما تألف منه الكلام أي اسناد الفعل الى الفاعل واسناد الخبر الى المبتدأ والمقصود لذاته أي المستقلة)، وبناء الجملة العربية: 31.

تكرار لمن قبله ولكن الكلام عنده أخصّ من الجملة، حتى إذا وصلنا الى ابن هشام (761هـ) فنجد بحقّ أنّه تكلّم عن الجملة بتفصيل واسهاب إذ عقد لها باباً واسعاً في كتابه (مغني اللبيب) بحث فيه تفسير الجملة وأقسامها وأحكامها وبيان توضيح الجملة والفرق بينها وبين الكلام أنَّ الكلامَ أخصُّ منها لا مرادف لها؛ إذ أنَّ ((الكلام: هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دّل على معنى يحسنُ السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ (قام زيد) والمبتدأ وخبره، كـ (زيد قائم) وما كان بمنزلة أحدهما نحو (ضُرِب اللص) و(أقائم الزيدان)، و(كان زيدٌ قائماً) و(ظننتُه قائماً))[1]. ثم يوضّح الفرق بين الكلام والجملة بقوله: ((وبهذا يظهر أنّهما ليسا مترادفين كما يتوهّمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصّل، فإنّه بعد أنّ فرغ من حدّ الكلام قال: ويسمّى جملة، والصواب أنّها أعمّ منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط, جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام ... وانقسام الجملة الى إسمية وفعلية وظرفية... الى صغرى أو كبرى...))[2]. ويتضّح ممّا قيل أنّ الجملة تتركب من المسند والمسند إليه وأنّها منقسمة على نوعين أما كبرى وصغرى وهذه إما (أسمية أو فعلية أو ظرفية)، وماعدا تلك المتقدمة فهي فضلة يمكن الاستغناء عنها، إذا لم تضف معنى للجملة لأنّ كل زيادة في مبنى الجملة يصاحبها زيادة في المعنى حيث لا يمكن الاستغناء عنْها، إذ من دونها يحدث نقص في معناها, كما يُلاحَظ اهتمام (ابن هشام) في مغنيه كحال ابن جنّي بإعطاء الفائدة من حيث المعنى وموافقته لألفاظ النصّ التي تؤدي معيار حسن السكوت، فالكلام عنده نوع واحد والجملة متنوّعة الأضرب وهي مفيدة وغير مفيدة ولكن ليس كل الكلام مفيدآ وهذا الشرط يحتاج الى نظر ووقفة تمعّن فيه.ومن خلال هذه الوقفة والنبذة التاريخية لمفهوم الجملة عند النحاة القدماء نلاحظ التداخل الوثيق بينها وبين الكلام، فمنهم من يرى أنّهما مترادفان، ومنهم من فرّق بينهما،

([1]) مغنى اللبيب لابن هشام: 490.

([2]) مغنى اللبيب لابن هشام : 490/2، 491، 492، 497 , وينظر، الجملة العربية تأليفها وأقسامها: 12(كلام المغنى لا يختلف عما قبله فإنّه ذكر المسند والمسند إليه بحقيقتهما النحوية وهما الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر وما كان بمنزلة أحدهما).

وآخرين يرون أنّ بينهما خصوصاً وعموماً، وهذا يوضّح موقفهم من العلاقة بين الكلام والجملة وأنّها درست تحت مفاهيم متعدّدة منها المسند والمسند إليه ومنها الكلام والجملة واهتمامهم بفائدة المعنى الذي يحسن السكوت عليه وإنْ اختلفت فيها، أمّا إذا انتقلنا الى مفهوم الجملة عند نحاة العرب المحدثين فنجد أنّ هناك مفاهيم مختلفة تتعلّق بمصطلح الجملة، فمنهم من أسهب وفصّل في تعريفها أو أوجز القول فيها، ومعظمها يدور حول تركيب الجملة ومكْوناتها وتمازج هذه المكونات في إفادة المعنى، أو توضيح المعنى الهادف الذي يحسن السكوت عليه. وقد وضّح الدكتور (إبراهيم أنيس) مفهوم الجملة بقوله: ((إنّ الجملة في أقصر صورها هي: أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنىً مستقلاً بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر، فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلاً (من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟) فأجاب زيد، فقد نطق هذا المتّهم بكلام مفيد في أقصر صورة))[1].ويظهر أنّه يؤكد إيجاز الكلام بصورة مفيدة في الجملة، ومقصود لنفسه، من خلال بيان أهمية المعنى. ولو تطلعنا الى رأي الدكتور (خليل أحمد عمايرة) ورؤيته في الألفاظ وما تدلّ عليه من المعاني المفيدة فيما يخصّ الجملة ويقول: ((ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مفيد المعنى يحسن السكوت عليه، و تفيد (ما) التي جاءت في أول هذا التعريف، فتقول: هي الحدّ الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه ونسمّيه الجملة المنتجة أو التوليدية))[2]. ويبدو من النصّ أن الجملة عنده هي الحد الأدنى (القليل) من الكلمات التي تعطي معنى مفيداً تاماً يحسن السكوت عليه، ونلحْظ أنّ هناك تشابهاً في الرأي، إذ ساير الرأي السابق للدكتور إبراهيم أنيس مؤكداً على قضية المسند والمسند إليه. ونجد من خلال التدقيق والموازنة بين العربية وغيرها من اللغات أنّ لها صفات وميّزات تختصّ بها عن غيرها ((تلك هي أنّ الكلمة في أثناء الجملة تحمل معها ما يدلّ على صفتها الإعرابية وما دام للكلمة مثل هذه السمة فلها من الحرية في التنقل في أثناء الجملة ما لم يكن لغيرها من الكلمات في غير العربية. والقيمة النحوية للكلمة الأجنبية إنّما تتحدد بموضعها المخصصّ لها

([1]) من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس: 236.

([2]) في نحو اللغة وتركيبها، د. خليل أحمد عمايرة: 7.

في الجملة فإذا زُحْزِحَتْ عن مكانها خرجت عن صفتها واتخذت لها صفة أخرى يحددّها موضعها الجديد))[1].ويظهر لنا أنّ للكلمة موقعاً متميّزاً في الجملة من خلال موقعها الإعرابي، إذ يتغيّر موقعها عند التنقّل من موضع الى آخر فيتغيّر معناها بحسب ما يفرضه السياق. ويؤكد الدكتور (مهدي المخزومي) على فائدة المعنى في الجملة التي يحسن السكوت عليها أو تركيبها يقول: ((والجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنىً مستقلاً بنفسه، وليس لازماً أنْ تحتوي العناصر المطلوبة كلّها، وقد تخلو الجملة من المسند والمسند إليه لفظاً أو من المسند لوضوحه وسهولة تقديره ، كخلوّها من المسند إليه في نحو قول المُستهِل: (الهلالُ ولله) ومن المسند في نحو قولك: (خرجت فإذا السبع) ...))[2].ويعبّر الدكتور (إبراهيم السامرائي) من خلال تفسيره للجملة وتقسيمها على اسمية وفعلية ومُناقشاً تقسيم النحاة القدماء بالنظر للكلمة المتقدّمة، رافضاً هذا التقسيم عندهم لقيامه على أساس لفظي محض، إذ تبنّى رأي الدكتور (مهدي المخزومي) قائلاً ((وقد أصاب المخزومي الحقيقة في الحد الذي رسمه للجملة فإنّ (سافر محمد) جملة فعلية هي نفسها محمد سافر))[3]. ويطالعنا الدكتور الجواري برأيه في هذه المسألة، ويقول: ((فإذا أنطوى الوصف أو المسند على معنى الزمن كان الاسناد إسنادا فعلياً وسمّيت الجملة جملة فعلية، لأنّ المسند فيها فعل، وإذا خلا الوصف أو المسند من معنى الزمن كان الاسناد إسمياً وسميت الجملة جملة إسمية، نحن نقول مثلاً في موضوع حضور زيد: زيد حاضر، ويحضر زيد، وحضَر زيد وكل هذا يعبّر عن معنى واحد وعن موضوع واحد , ولكننا نقصد مرة الى الاسناد المجّرد من معنى الزمن فنعبّر بالجملة الاسمية، ونقصد الى الاسناد المقيّد بمعنى الزمن فنأتي بالجملة الفعلية))[4]. وأضاف الدكتور (فاضل السامرائي) من خلال حديثه عن الجملة العربية، ((إلاّ أنّ

([1]) في النحو العربي قواعد وتطبيق ، د. مهدي المخزومي : 87، وينظر، 85-86(وينبغي أنْ يستند تقسيم الجملة الى المسند لا الى المسند إليه كما فعلوا، لأن أهمية الخبر إنّما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة ودلالة، والجملة الفعلية هي التي يكون فيها المسند فعلا دالاً على التغير والتجدد...).

([2]) في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي: 33.

([3]) الفعل زمانه وأبنيته، الدكتور إبراهيم السامرائي: 204.

([4]) نحو التيسير، عبد الستار الجواري: 114.

الذي عليه جمهور النحاة أنّ الكلام والجملة مختلفان، فإنّ شرط الكلام الافادة ولا يشترط في الجملة أنْ تكون مفيدة وإنّما يشترط فيها إسناد سواء أفاد أم لم يفدْ فهي أعمّ من الكلام إذ كل كلام مفيد وليس كل جملة مفيدة))[1]. ويظهر من كلامه أنّه يدور حول مسألة إفادة المعنى وقضية الاسناد في الجملة، وهو لا يختلف كثيراً عما قاله النحاة القدماء بهذا الصدد. يؤكد في كتاب آخر على ضرورة افادة المعنى فيما يخص الجملة ((وإلاّ كانت عبثاً، فلو رتّبت كلمات ليس بينها ترابط يؤدي الى إفادة معنىً ما لم يكن ذلك كلاماً فلو قلت: (سوف محمد حضر) أو (السماء يحضر محمد) لم يفد ذلك شيئاً)) [2].أمّا الدكتور (تمّام حسان) فيرى أنّ الجملة الاسمية في اللغة العربية لا تشتمل على معنى الزمن فهي جملة تصف المسند إليه بالمسند ولا تشير الى حدث ولا الى زمن فإذا أردنا أن نضيف عنصرا زمنياً طارئاً الى معنى هذه الجملة جئنا بالأدوات المنقولة عن الافعال وهي الافعال الناسخة فأدخلناها على الجملة الاسمية فيصبح وصف المسند إليه بالمسند منظوراً إليه من وجهة نظر زمنية معينة، وأنّ النحاة كانوا يلمحون قرينة الاسناد بين طرفي الجملة الاسمية والفعلية والوصفية كما كانوا يلمحونه أيضاً بين المعاني النحوية في داخل الجملة الواحدة، وقد حددّها (تمّام حسان) في العلاقات السياقية (القرائن المعنوية) وهي الاسناد والتخصيص النسبة، والتبعية، والمخالفة ثم تقسيمه الجملة على أساسين المبنى والمعنى [3]. ويطالعنا الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف برأيه في الموضوع من خلال الفرق بين النظام النحوي والحدث اللغوي وعلاقة ذلك بالجملة، ويقول: ((هناك فرق بين النظام النحوي والحدث اللغوي... وإنّ أقل قدر من الكلام المفيد يتم بعنصري الاسناد وما سواهما زيادة قد تكون ضرورة وقد يستغني عنها، ولكنها لا تبني جملة في الاساس من حيث هي فاذا كان الكلام مفيداً فإنّ العنصرين الاساسيين لا بدَّ أنْ يكونا موجودين لفظاً وتقديراً، وأمّا الحدث اللغوي وهو المجال الذي ينطلق منه النظام النحوي فإنّه قد يهتم ببعض الفضْلات بحيث تكون في بعض

([1]) الجملة العربية تأليفها وأقسامها: 12.

([2]) الجملة العربية والمعنى، الدكتور فاضل السامرائي: 7.

([3]) ينظر، اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان: 190–194، وينظر ، بناء الجملة العربية: 31.

الاحيان هي الغاية والقصد))[1]. ويتّضح من خلال النص أنّ طرفي الاسناد هما المسند والمسند إليه لا يكونان إلاّ في جملة لفظاً وتقديراً، وأنّ الفضلات قد تكون مهمة في توضيح وزيادته المعنى وسعته أو توكيده، وهذه الأخيرة تكون من شأن الحدث اللغوي، وهنا يؤدي المقام والسياق دوراً مهماً في الافادة من معناها وتحديدها. ويرى الدكتور (مصطفى جمال الدين) من خلال رؤيته لمفهوم الجملة، في أنّ سر تسميتها بالجملة لا يعود لفائدتها التامة، وإنّما لمدلولها التركيبي ويكون لكلماتها المفردة معناها المعجمي الخاص بها، كما أنّ لهيئتها التركيبية القائمة على هذه الكلمات معناها النحوي الخاص الزائد على معاني المفردات، ((وأنّ هذا المعنى التركيبي الزائد يحصل من تركيب يحسن السكوت عليه)) [2]، وعند تدقيق النظر نجد أنّ النحاة لم يعقدوا باباً للجملة ودلالتها، ويعود السبب وراء ذلك ألى أنّ النحو عندهم نحو الإعراب وهو بيان المعنى. ومن خلال النظر للنص نرى أنّ النحاة لم ينظروا للنحو أنّه مخصصّ للإعراب، بل نجد عند التدقيق والملاحظة لكتاب (الخصائص) إنّه بالإمكان رؤية آراء (ابن جنّي) الواضحة في إهتمامه بالمعاني والالفاظ إذ جعل الثاني في خدمة الأول، فالإعراب فرع المعنى، وأنّ الإعراب جئ به للدلالة على اختلاف المعاني وعلاقته بتركيب الكلام، إنّ ابن هشام وضع بابا في الجملة وقد ذكرنا ذلك[3]. وأنّ نقده للنحاة كان عاماً إذ لم يحدد أو يعيّن المدَّة الزمنية التي لم يعقد فيها النحاة باباً فيما يخص الجُملة، وإنْ كان قد جانب الحق في بعض كلامه. وقد آلت دراسة الجملة بين النحاة الى إمتزاجها بالبلاغة، ولذلك نجد ((أنّ دراسة الجملة قد إستنفذت جهداً كبيراً من علماء النحو والبلاغة وقد إمتزجت الدراسات النحوية بمسائل بلاغية كما قامت الدراسات البلاغية في كثير من الحالات على دراسات نحويّة بصيرة وواعية، لذلك كان من الصعب على من يتصدّى لدراسة الجملة دراسة أدبية بلاغية أنْ يفصل بحثه عن الدراسة النحوية أو يحدد بين اللونين

([1]) في بناء الجملة العربية،: 35.

([2])البحث النحوي عند الاصوليين، د. مصطفى جمال الدين :244.

([3]) ينظر، مغني اللبيب: 490(عقد بابا في تفسير الجملة وأقسامها).

تحديداً كاملاً تاماً))[1]. ويظهر من النصوص المتقدمة الآنفة الذكر، غلبة إستعمال مصطلح الجملة في عصرنا الحاضر، والجملة هي وحدة الكلام الصغرى التي تدل على الالفاظ التامة المفيدة، فهي تتعلق بتركيب العلاقة بين اللفظ والمعنى زيادة أو نقصاناً، من خلال السياق الذي يقوم بدور علاقة الارتباط بين عناصر تركيبها.

(1) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، د. محمد أبو موسى: 279.

الفصل الأول

الجملة في ضوء الأصول النحويّة عند ابن جني

أولا: السماع

ثانيا: القياس

ثالثا: الاجماع

الفصل الأول

الجملة في ضوء الأصول النحويّة عند ابن جني

مدخل الى أصول النحو

الأصل: لغة هو أسفل كل شيء وجمعه أصول، ولها معانٍ متعددة, وقد يأتي منها قرار الشيء، أمّا الفرع لغة فهو أعلى كلّ شيء، وجمعه فروع، ويطلق (الأصل) اصطلاحآ ويُراد منه: ما يستحق الشيء بنفسه تارةً والقاعدة الأخرى، والمجردة من العلامة ثالثة والأكثر الغالب رابعة، والأقدم تأريخياً خامسة وغيرها من المعاني، والفروع بخلافه[1]. فأصول النحو هي أدلة النحو التي تفرّعت منها فصوله وفروعه، كما إنّ فائدته التعويل في اثبات الحكم على الحّجة في التعليل والارتفاع عن حضيض التقليد [2]. ونحن في دراستنا للأصول النحويّة عند ابن جنّي (ت 392هـ) آثرنا دراسة كل ما يخصّ الجملة في هذه الأصول (السّماع والقياس والاجماع) وتركنا ما عدا ذلك لندرته عند ابن جنّي وتتنوّع معاني الأصل والفرع في النحو بين أصل الكثرة وأصل الاشتقاق وأصل التجرّد من العلامة وأصل القاعدة وأصل الباب والأصل التاريخي وأصل الوضع وأصل التقدير، أمّا الأصل والفرع في أصول النحو فهو يبحث أدلّة النحو الإجمالّية وكيفيّة الاستدلال التي يقام عليها النحو العربي، وكانت فكرة الأصل عماد أصل القياس، الذي هو عماد النحو ودعامته، والأصول النحويّة في بدايتها كانت تعني القواعد المستنبطة ممّا اطّرد في كلام العرب، وهذه كانت في إطار التطبيق العملي، من دون نظريات منهجية إذ وصفها الإمام علي بن أبي طالب(عليه السلام) الى أبي الأسود الدولي(69هـ) إذ أصّل النحو وفرّعه لهم بعد ذلك فذكروا عوامل الرفع والنصب والجر والجزم أمّا الأصول المنهجية فهي فن مستحدث في إطاره النظري إذ تأخّر ظهوره عن نشأة النحو ثلاثة قرون أي في القرن الرابع الهجري[3]. وهناك علاقة بين أصول النحو والقواعد النحويّة، ومردّ هذه

([1]) ينظر: أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري محمد سالم صالح: 43.

([2]) ينظر: لمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري: 80, والاقتراح للسيوطي، تحقيق محمود سليمان: 13.

([3]) ينظر، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي حسن خميس الملخ: 25-28-38-42-50، وينظر، أسرار العربية لابن الانباري: تحقيق الدكتور فخر صالح قداره: 22.

العلاقة هي الأصول، فليس هناك حكم نحوي أو صرفي إلاّ وله سند من السماع أو القياس، فمن الأصول تمّ استخراج القواعد ومن القواعد تُعرَف الأحكام وتتفرّع المسائل المختلفة ويذكر الزجاجيّ: بأنّ الشيء يكون له أصل يلزمه ونحو يطّرد فيه ثم يعترض لبعضه علّة تخرجه... فلا يكون ذلك ناقضاً للباب[1]، إذ كان الأصل قبل ابن جنّي (392هـ) يعني القاعدة المستنبطة ممّا إطّرد في كلام العربي، حتى يكون ميزاناً يقاس عليه، وقاعدة يستند إليها. لقد استوعب ابن جنّي في فكره ومن خلال إطلاعه على دراسات سابقيه قصور بعض الدراسات وعدم استيفائها الغرض المنشود، أدى الى وضعه كتاب (الخصائص) الذي ضمنّه أصول النحو الصرف وعلوم البلاغة والنقد وغيرها، يقول: ((من أشرف ما صُنف في علم العرب وأذهبه في طريق القياس، والنظر...))[2]. ثم يعلّق ابن جني على قصور كتب النحاة السابقين له، ويقول: ((إنّا لم نرَ أحداً من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه، فأمّا كتاب أصول أبي بكر فلم يُلم فيه بما نحن عليه، إلاّ حرفاً أو حرفين في أوله وقد تعلّق عليه به))[3]. ويظهر ممّا سبق أن ابن جنّي قد تمرّس بالعلوم اللغوية والنحوية والبلاغية وغيرها، فحاز على مكانة مرموقة بين أقرانه النحاة.

الأصول النحوية المعتمدة عند ابن جنّي

اهتم ابن جنّي بأصول النحو وتفصيلها، وقد تطرقنا في بداية الموضوع الى ذلك من خلال كتاب (الخصائص) مُعبراً عن رؤيته فيها، وهي كما يأتي:

أولاً السّماع:

وهو الأصل الأول من أصول اللغة، وقد عرّفه السيوطي بقوله: ((هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم وكلام نبيّه

([1]) ينظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي: 174 ، وابن جني النحوي، د. فاضل السامرائي: 143.

([2])الخصائص: 1/1، وينظر، ابن جنّي النحوي: 142.

([3]) الخصائص: 2/1.

صلى الله عليه وآله وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمانه وبعده الى أنْ فَسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظماً ونثراً...))[1]. وللمسموع لفظ مرادفٌ له وهو (النقل) وعرّفه الانباري بأنّه: ((الكلام العربي الفصيح والمنقول النقل الصحيح، والخارج عن حدِّ القلّة الى حدِّ الكثرة))[2]. ويقول ابن جنّي فيه: ((للإنسان أنْ يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يُلْوِ بنصَّ أو ينتهك حُرمة شرع...))[3]. ويلاحظ أن ((الإجماع والقياس لا بّد له من مستندٍ من السّماع))[4]. ويظهر ممّا سبق قوله أنّ السّماع أو النقل يجب أن يكون فصيحاً عند استقائه من مصادره، ثم وجب اطّراده بحيث يكون كثيراً مشهوراً زيادة على عدم انتهاكه لحرمةٍ شرعية او يتعارض مع نص آخر وقد عقد ابن جنّي باباً سمّاه (صدق النقلة وثقة الرواة والحملة) بَيَّن فيه كيفيّة النقل عن العرب الفصحاء بواسطة نقله ثقات صادقين ومُتكلّماً عن نشأة النحو وصدق الرواية ((أولا يعلم أنّ أمير المؤمنين علياً رضي الله عنه هو البادئه والمنبه عليه))[5]. وعلى الرغم من أنّ السّماع يُعدّ الأصل الأول من أصول النّحو، إلاّ أننّا نرى أنّ ابن جنّي لم يبدأ في كتابه (الخصائص) بل قدَّم القياس عليه، فجعله أول أبوابه كما في باب (مقاييس العربية)[6]، وهذا إنْ دلّ فهو يدلّ على مكانة القياس ومنزلته عنده كما سنأتي الى ذلك في حينه. وإنّ المادة اللغوية المسموعة تتأثر بعاملين مهمّين لهما صلّة في تحليلهما، الامكانات الصوتية وعادات النطق عند المتكلّم، ثم مدى حساسيّة أُذن السامع في سماعها الأصوات، وقد كان عدم الدّقة في تحديد دور هذين العاملين في إضافة بعض الظواهر العرضّية للمادة اللغويّة أثره في اضطراب التحليل النحوي للمسموع. وقد ذكره ابن جنّي في باب (ترك الاخذ عن أهل المدر كما أُخذ عن أهل الوبر) في الاشارة الى ضبط الحروف وصحّة نطقها، في تحريك الحرف الحلقي إذا انفتح كما نلاحظه عند ابن الشجري على مذهب

([1]) الاقتراح: 74.

([2]) لمع الأدلة للأنباري: 81.

([3]) الخصائص: 187/1(باب الاحتجاج بقول المخالف).

([4]) الاقتراح: 28

([5]) الخصائص: 312/3–313، وابن جني النحوي: 148.

([6]) ينظر الخصائص: 110/1.

البغداديين في نحو (يعدو) و (هو محموم) ولم يسمعها ابن جنّي من (عُقيل)[1]. ونجد أنّ دلالة المسموع أوضح من النقل لأنّه ((يدلّ على ما سمع ممن يحتجُّ بكلامه، أي يدلّ على الكلام المنطوق، أما النقل فدلالته أوسع من ذلك، لذلك أطلقه الأصوليون على الدليل السمعي، لأنّه يشمل ما سمع من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وما نقل في أفعاله ومن إقراره، لأنّ السنّة تشمل ذلك كله))[2]. ويظهر من النص دقة السماع على الرغم من كون النقل أوسع منه.

نظرة في أدلة السماع عند ابن جني

تنبّه ابن جنّي على من يحتجّ به من أدلة السماع وهي (كلام العرب، والقرآن الكريم والحديث النبوي)، وفيما يأتي بيان موقفه من هذه الأدلة:

(1) ينظر، الخصائص: 2/11-12، أصول التفكير النحوي، على أبو المكارم: 34-35.

(2) أصول النحو وتأثرها باصول الفقه، محمد جاسم عبود: 24، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد.

أولاً: موقفه من كلام العرب شعراً ونثراً

ممّا لا شكّ فيه أنّ النحاة قد تنبهّوا على الأخذ عن العرب الخُلَّص الذين لم يختلطوا بغيرهم من سكان الحواضر، لأنّ الاختلاط يؤثّر لا محالة على الفصاحة؛ لذا نبّه ابن جنّي في (الخصائص) ألى موقف أسلافه من البصريين في باب (ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر) في النصوص التي تؤخذ اللغة منها، يقول: ((علّة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلاط والفساد والخطل، فلو علم أنّ أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها...))[1]ويبدو من خلال النص حذر ابن جنّي من الأخذ من النصوص اللغويّة إلاّ من العرب الخُلّص الأقحاح التي لا يشوبها أي لحن أو خلط مع الاعاجم أو سكان المدن الحواضر. ويرى الدكتور (تمّام حسان) أنّ اللهجات في حقيقتها اختلاف للتأثيرات الناجمة عن مقابلة استعمال أبناء القبائل للغة المشتركة مع صور لغوية أقلَّ فصاحة، إلاّ أنه أُخِذ على النحاة أنّهم درسوا لهجات متعددة ليستخرجوا منها نظاما نحوياً ولم يفطنوا الى ضرورة الفصل بين مرحلة وأخرى من تطور كما أنّ النحاة قد بنوا النحو على المسموع من كلام العرب، ما روي من اللغة الادبية لا لغة الكلام والتخاطب[2]. ويبين ابن جنّي أنّ لغات العرب متفاوتة في الفصاحة، وهذا التفاوت قد يجعل بعض اللغات أفضل من بعض، فيجب أنْ يتخيّر ما هو قوي وشائع فيها، ويقول: ((إلاّ أنّ إنساناً لو استعملها لم يكن مُخطئاً لكلام العرب، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين، فأمّا إنْ احتاج الى ذلك في شعر أو سجع فأنه مقبول منه غير منعي عليه))[3]ويتضح من ذلك أنّ قواعد اللغة تُبنى على

([1]) الخصائص: 7/2.

([2]) ينظر، الاصول، الدكتور تمام حسان: 111–118، ومراحل تطور الدرس النحوي، د. عبدالله الخثران: 165.

([3]) الخصائص: 11/2.

الأكثر والأشيع ممّا جاء به العرب، وهو مبدأ أكثر نحاة البصرة،فأرادوا أنْ يسود الإطراد والنظام في القوانين لأنّها مستمدّة من أصول اللغة وأساليبها، ولكنهم في الوقت نفسه قبلوا ما خالف الأكثر وهو عربي فصيح، وصحيح النقل، وأنّ اعتماد النحاة على الشعر في ضبط وتقعيد القواعد النحوية أدى الى اضطراب الاحكام النحوية، لأنّ للشعر ضوابط خاصة من جهة موافقة الألفاظ للأوزان الشعرية وقوافيه وعلله ، فطبقوا أحكام وقوانين النصوص الشعرية على النثر فصار بون كبيراً بينهما. فلم يعتمدوا على مضاهاة القرآن الكريم مع نصوصه، والسير مع قواعده، لذا فالقواعد المشتركة أكثر توحيداً للنص وأسهل تعليماً للدارسين من غيرها. وابن جنّي يرد ما ينقله العربي الفصيح الى المسموع فإنْ لم يتفق مع الكثرة الغالبة طرحه أو وقف منه موقفاً خاصاً تمليه عليه طبيعة الناقل وطبيعة المنقول، وهذان الأصلان يمتزجان حتى يكادا يكونان أمراً واحداً فإنّ الناقل هو يحمل المسموع وقد وضحّه في باب (العربي الفصيح ينتقل لسانه) يقول فيه: ((فإنْ كان إنّما إنتقل من لغته الى أخرى مثلها فصيحة وجب أنْ يؤخذ بلغته التي انتقل إليها كما يؤخذ بها قبل انتقال لسانه إليها، حتى كأنّه إنّما حضر غائب من أهل اللغة التي صار إليها، أو نطق ساكت من أهلها. فإنْ كانت اللغة التي انتقل لسانه إليها فاسدة لم يؤخذ بها ويؤخذ بالأولى، حتى كأنّه لم يزل من أهلها. وهذا واضح))[1]. ويظهر ممّا سبق أنّه يرد ما يقوله العربي الفصيح الى المسموع ولا يعتمد على قوله فقط، ويؤكد ابن جنّي أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، في الألفاظ التي قيست على كلام العرب، وهي فصيحة ((فإنْ ورد بعضهم شيء يدفعه كلام العرب ويأباه القياس على كلامها فإنّه لا يُقنعَ في قبوله أنْ تسمعه من الواحد ولا من العِدّة القليلة، إلاّ أنْ يكثر من ينطق به منهم)) [2]. ثم إنْ ابن جنّي لا يرى فساد ما جاء به العربي مخالفاً للجمهور إنْ كان فصيحاً فلا مندوحة من الأخذ بنصوصه، وقد عقد باباً فيه سمّاه (فيما يرد عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور) يقول فيه: ((اذا اتفق شيء من ذلك نُظِر في

([1]) الخصائص: 14/2، ينظر، ابن جنّي النحوي ، د. فاضل السامرائي: 136، والدراسات اللهجية والصوتية، د. حسام النعيمي: 45.

([2]) الخصائص: 72/2.

حال ذلك العربي، وفيما جاء به ، فإنْ كان الإنسان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به وكان ما أورده ممّا يقبله القياس، إلاّ أنّه لم يرد به استعمال إلاّ من جهة ذلك الإنسان، فإنّ الأولى في ذلك أنْ يُحسَن الظنُّ به، ولا يُحمل على فساده فإنْ قيل: فمن أين ذلك له، وليس مُسوّغاً أنْ يرتجل لغة لنفسه؟ قيل: قد يُمكن أنْ يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها، وعفا رسمها، وتأبّدت معالمها... فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح يُسمعَ منه ما يُخالف الجمهور بالخطأ، ما وُجد طريق الى تقبّل ما يورده، إذا كان القياس يعاضده، فإنْ لم يكن القياس مسوغاً له؛ كرفع المفعول، وجرّ الفاعل، ورفع المضاف إليه، فينبغي أنّ يُردّ، وذلك لأنّه جاء مُخالفاً للقياس والسماع جميعاً. فلم يبق له عِصمة تُضيفه ولا مُسكة تجمع شَعاعَه))[1]. ويتّضح لنا أنّ ابن جني يدقق في الروايات الموافقة للقياس والمخالفة له قلّت أو كَثُرتْ، فلا يأخذ بالرواية الواحدة المخالفة للقياس، وإذا كان مخالفاً للقياس لم يؤخذ به، وَرُدَّ من حيث القياس السماع،وفي هذا حرص على صيانة اللغة ممّا قد يصيبها من الانحراف أو أنْ يتطرّق الشك الى مفاصلها، فهو يؤكد على الاطراد في الرواية والفصاحة التي لا يشوبها زيغ أو وهم. كما تمعّن ابن جني الى معاني شعر المولدين والإفادة في الرواية منها، ويقول: ((ولا تستنكر ذكر هذا الرجل ,وإنْ كان مولداً في اثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه، ولطف متسرّبه فإنْ المعاني يتناهبها المولّدون كما يتناهبها المتقدّمون))[2]. ويبدو أنّ ابن جنّي قد أخذ شواهده بالرواية عن طريق شيوخه ومنهم أبو علي الفارسي (ت377هـ) وغيره، لأنّ زمانه لم يكن زمن أخذ وتلقٍ عن الأعراب. واهتم ابن جنّي بألفاظ أبيات الشعر ومعانيها وجعل الألفاظ في خدمة المعاني إذ المعاني عندهم أشرف من الألفاظ[3]. وتمثل على كلامه من الشعر الذي أطّلع عليه وكان ينقله بعبارة (أنشدني وأنشدتني، وقال لي) ويقول: ((حكى عيسى بن عمر سمعت ذا الرّمة ينشد:

([1]) الخصائص: 386/1، 388، وينظر: الاقتراح للسيوطي،: 121، وابن جني النحوي: 137.

([2]) الخصائص: 25/1، وينظر، ابن جني النحوي: 138.

([3]) ينظر، الخصائص: 468/2.

وَظاهِر لها من يابس الشَّختِ واسْتَعِنْ عليها الصَّبا واجعَلْ يَديكَ لها سِتْرا[1]

فقلت: أنشدتني: من بائس: يابس وبائس واحد))[2]. وينقل إلينا قولاً أخبره به المبرّد عن طريق سلسلة الرواية ويقول: ((وأخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى قال (أنشدني ابن الإعرابي): (البيت من الطويل)

ومَوضعِ زَبنٍ لا أُريدُ مبيته كأنّي به من شدّة الروع آنِس[3]

فقال له شيخ من أصحابه: ليس هكذا انشدتنا: أنّما انشدتنا: موضع ضيّق، فقال: سبحان الله! تصحبنا منذ كذا كذا ولا تعلم أنّ الزبْن والضيق واحد؟))[4]. ويظهر لنا أنَّ رواية الشعر أدقّ من رواية النثر وكذلك حفظ الشعر أيسر من غيره .

ثانياً: موقفه من القرآن الكريم والقراءات القرآنية

يعتبر القُرأن الكريم من الأجزاء المسموعة والمهمة في قواعد النحو، وله مكانة خاصة في نفوس المسلمين والعرب جميعاً ((أمّا القرآنُ فكلُّ ما وَردَ أنّه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً))[5]. وأكّد ابن جنّي في (المحتسب) بأنّه لا يعلم خلافاً بين النحاة على الاحتجاج بالقراءة الشاذة وإنْ أُختلِفَ في الاحتجاج لها في أصول الفقه، وقد أجمع النحاة على الاحتجاج بالقراءة الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً ولو خالفته يحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه[6]. وقد إشترط علماء القراءات منهجاً سديداً في ضبط القراءة واشترطوا لصحتها ثلاثة شروط هي:-

1- أنْ يصح سندها الى الرسول (ص) بالتواتر.

2- أن توافق رسم المصحف العثماني المجمع عليه.

([1]) ينظر، البيت في ديوان ذي الرّمة: 176،والخصائص: 469/2.

([2]) الخصائص: 469/2، وينظر، المحتسب : 297/1.

([3]) ينظر البيت في الخصائص: 469/2(وقد أنس بهذا المنزل بعد الروع) .

([4]) الخصائص: 469/2، وينظر المحتسب: 298/1.

([5]) الاقتراح : 75.

([6])ينظر، المحتسب: 32/1-33، الكتاب: 105/4، الإقتراح: 75(وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية اذا لم تخالف قياساً معلوماً ولو خالفته يحتج بها...)، الدراسات اللهجية الصوتية، د. حسام النعيمي: 42.

3- أنْ توافق وجهاً من وجوه العربية.

وقد صرح القراء النحاة بأنّ القراءة سُنَّة مُتبعّة، لا تخالف[1]. وقد استعمل ابن جنّي الآيات القرآنية في كتابه (الخصائص)، لتوضيح ما يروم بيانه من مواضيعه المختلفة، مدللاً على أهمية الشاهد القرآني في الكشف عن عناصر تركيب الجملة عنده، ففي موضوع التوكيد يطالعنا ابن جنّي بتمثيله لقوله تعالى: ((إلهين اثنين))[2]. إذ أكّد بالصفة (اثنين) ما قبلها (إلهين) المفعول به، توكيد معنوياً، مضيفاً للكلام قوة في المعنى بعدم إتخاذ إلهين إثنين[3].وكذلك قوله تعالى: ((فإمّا ترَينَّ من البشر أحداً))[4]، إذ أكد الجملة بـ (إمّا) المكوّنه من (إن) الشرطية الجازمة والفعل المضارع المجزوم والمؤكد بنون التوكيد الثقيلة (تَرينَّ). ويقول: ((وإما ترينَّ فلأنهّم أشعروا لجمعهم إياهما في موضع واحد بقوة عنايتهم بتوكيد ماهم عليه لأنّهم كما جمعوا بين حرفين لمعنى واحد كذلك أيضاً جعلوا إجتماعهما وتجاورهما تنويهاً وعَلَماً على قوة العناية بالحال...))[5]. ثم ينقل إلينا ابن جنّي رأيه في إحدى القراءات القرآنية، بقوله: ((... تتوجّه عندنا قراءة حمزة: وهي قوله سبحانه ((وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ))[6] [8] ليست هذه القراءة عندنا من **الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب واخف وألطف، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنّني لم أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت أنْ تكون فيه باء ثانية حتى كأنّي قلت: (وبالأرحام) ثم حذفت الباء... كان حذف الباء من قوله (والارحامِ) لمشابهتها الباء في (به) موضعاً وحكماً أجدر...))[1].**

وقد تشدَّد البصريون في القراءات القرآنية ووقفوا من بعضها موقف الناقد لها وعلى أثرهم سار ابن جنّي إذ يقول : ((فأما قراءة عاصم : {وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ }[2][3]

([1])ينظر، النشر في القراءات العشر لابن الجزري: 10/1، والكتاب: 148/1، المحتسب: 233/1.

([2]) سورة النحل: 51.

([3]) ينظر، الخصائص: 107/3.

([4]) سورة مريم: 26.

([5]) الخصائص: 111/3.

([6]) سورة النساء: 1. (7) ينظر ، إتحاف فضلاء البشر للدمياطي : 185 ، الحجة لابن خالويه : 118 .(قراءة حمزة بن حبيب الزيات)

(8) الخصائص : 286/1-287 . وينظر ابن جني النحوي : 128

ببيان النون من (مَنْ) فمعيب في الاعراب ، معيف في الاسماع ، وذلك أنّ النون الساكنة لا توقّف في وجوب ادغامها في الراء , نحو : مَن رأيت , ومن رآك , فإن كان ارتكب ذلك ووقف على النون صحيحة غير مدغمة , لينبِّه به على انفصال المبتدأ من خبره فغير مرضيّ أيضاً ... ويكفي من هذا إجماع الجماعة على إدغام (من رّاقٍ) وغيره مما تلك سبيله)).[4]

ويتابع ابن جنّي رأيه في القراءات معقباً على قراءة أبي عمرو بقوله : ((ألا ترى الى قراءة أبي عمرو : ((مَا لَكَ لاَ تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ)) [5][6] , مختلساً , ولا محقّقاً , وكذلك قوله عز وجل : {أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيَ الْمَوْتَى }[7][8] مخفي لا مستوفى , وكذلك قوله عز وجل : ((فَتُوبُواْ إِلَى بَارِئُكُمْ))[9] مختلساً غير ممكّن كسر الهمزة , حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ , إلى أن ادّعى أنّ أبا عمرو كان يسكن الهمزة , والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة , لا حذفها البتة , وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القرّاء الذين رووه ساكناً , ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة لكن أتوا من ضعف دراية)).[10]

(1) الخصائص: 286/1 – 287 . وينظر , ابن جني النحوي: 128 .
(2) القيامة :27
(3) ينظر, اتحاف فضلاء البشر: 427, ومعجم القراءات القرآنية: 11/8
(4) الخصائص:95/1 , وينظر الكتاب: 297/2
(5) يوسف:11
(6) ينظر, اتحاف فضلاء البشر: 262, ومعجم القراءات القرآنية: 151/3 (واوجه القراءة بالادغام مع اخفاء الحركة).
(7) القيامة:40
(8) ينظر معجم القراءات القرآنية: 14/8
(9) البقرة:54
(10)الخصائص: 73/1–74 , وينظر ابن جني النحوي: 130

وقد اورد في (باب في شواذ الهمز) رأيه في قراءة الكسائي ويقول : ((ومن شاذّ الهمز عندنا قراءة الكسائي (أئمِة) بالتحقيق فيهما . فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة إلاّ أن تكونا عينين , نحو : سئّال و سئّار , وجئّار فأمّا التقاؤها على

التحقيق من كلمتين فضعيف عندنا وليس لحناً . وذلك نحو قرأ أبوك ... و(وَيُمْسِكُ السَّمَاء أَن تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ))[1] , و(أَنبِئُونِي بِأَسْمَاء هَؤُلاء إِن كُنتُمْ)[2][3] , فهذا كله جائز عندنا على ضعفه , لكن التقاؤهما في كلمة واحدة غير عينيين لحن ...))[4] .

ومن خلال النظر في آراء ابن جنّي يتّضح لدينا النهج الذي اتّبعه في سيره على منهج البصريين في ردِّ القراءات وتضعيفها , والتدقيق في قرّائها , وقد وصف بعضهم بعدم الضبط والدقة في العلم بالشيء , وقد استشهد بالقراءات التي تتفق مع قياسه فهو يخرجها التخريج المناسب لها

(1) الحج : 65

(2) البقرة:31

(3) ينظر ,اتحاف فضلاء البشر: 132, ومعجم القراءات القرآنية : 43/1

(4) الخصائص : 145/3

ثالثاً: موقفه من الحديث النبوي

لم نلاحظ من خلال التتبع أنّه لا يرى صلة في عدا صحة الاستدلال بالحديث النبوي الشريف بل نجده وقد استدلّ في (الخصائص) ما يصّرح ولو مضموناً بالاستدلال به، يقول: ((وعلى ذلك عامة ما جاء في القرآن، وفي حديث

النبي(صلى الله عليه واله وسلم) ومن بعده رضوان الله عليهم، وما وردت به الأشعار وفصيح الكلام))[1]. ويذكر ابن جنّي اهتمام النحاة بالاحاديث الشريفة، يقول: ((ومع هذا فإذا كانوا قد رَووا أنّ النبي صلى الله عليه وسلم سَمع رجلاً يلحن في كلامه ورووا أيضاً أنَّ أحد ولاةُ عُمر رضي الله تعالى عنه كتب إليه كتاباً لحن فيه، فكتب إليه عُمر أن قنع كتابك سوطاً ورُوي من حديث على رضي الله عنه مع الإعرابي الذي أقرأه المُقرئ: ((أنّ الله برئٌ من المشركين ورسولِهِ))[3][4]. حتى قال الإعرابي برئتُ من رسول الله فأنكر ذلك علي عليه السلام، ورسم لأبي الأسود من عمل النحو ما رسمه: مالا يجهل موضعّه.. ، فينبغي أنْ يُستوحش من الأخذ عن كل أحد، إلاّ أنْ تقوى لغته وتشيع فصاحته))[5]. ويستفاد من النص السابق، أخذ النحاة بتوجيهات الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وتعليماته ونصحه وإرشاده في توجيه القراءة الصحيحة والإبانة في معناها مع الإعراب، والإبتعاد عن اللحن لإنَّ فيها هلاك الأمة وإنحرافها في دينها ودنياها. وللدكتور فاضل السامرائي رأي في ذلك، بأنّ ابن جنّي لم يكن من المحتجّين بالحديث النبوي ((وأنّه لم يرَه مرة جعل حديثاً أصلاً يرجع إليه في تقرير قاعدة، أو إثبات نص لغوي وإنّما يورد في النادر حديثاً للاستئناس به أو الاستشهاد فيما لم يخرم قاعدة ولم يقرر أصلاً جديداً... وعلى كل حال لم أرَ ما رآه أخرون أنّه كان يستشهد بالحديث أو يحتجّ به... لا يمكن أنْ يسمى إتيانه بالأحاديث استشهاداً أو احتجاجاً يُثبت به قاعدة أو أصلاً... مع ندرة ما يذكر من حديث))[6].

(1) الخصائص: 168/3(باب توجه اللفظ الواحد الى معنيين اثنين)، وينظر، الدراسات اللهجية والصوتية: 43.
(2) كنز العمال : 989/1 .
(3) سورة التوبة : 3
(4) ينظر , معجم القراءات القرآنية : 8/3
(5) الخصائص : 2/ 10
(6) ابن جني النحوي : 134-135

ولا أتماشى معه في رأيه، فإنّ نقل ابن جنّي للحديث النبوي الشريف في (الخصائص) ليس عبثاً أو تبّركاً كما يقول (للاستئناس)، وإنّما نجد في بعض مواضعه ما يصرح به مضموناً بالاستدلال به، ونرى في باب الإعراب. أنّه قد أورد

حديثاً نبوياً في بيان الإفصاح والإبانة عن المعنى((الثيِّبّ تُعرب عن نفسِها))[1]. وهو في صميم حدِّ الإعراب اصطلاحا ((الإبانة عن المعاني بالألفاظ))[2]، فالثيبّ المرأة المتزوجة تفصح عن وضعها الاجتماعي عن غيرها من النساء، فكلمة (تعُرب) أي تبين وتفصح إذ استعمال ابن جني الحديث النبوي شاهداً على كلامه وربطه بقضايا المجتمع لتثبيت أمراً أرادوا بيانه، وتقريب صورته وهو يُعد مصدراً مهماً من مصادر الاحتجاج اللغوي بعد القرآن الكريم، لأنه كلام أفصح الناس محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، وإنْ كان بعض ما أورده لا يحتج به في أي قاعدة نحوية.

تقسيم السماع عند ابن جنّي

([1]) عوالي اللآلي: 124/3, و كنز العمال: 346/16, وينظر: الخصائص: 36/1

[2]() الخصائص: 36/1 , باب القول في الاعراب. والخصائص : 384/1, 34/1 وقال في باب (في تركب اللغات) : ((... أنه عليه الصلاة والسلام أنكر الهمز في اسمه فرده على قائله, لأنه لم يدرِ بم سماه , فأشفق أن يمسك على ذلك, وفيه شيء يتعلق بالشرع ...)) وباب (القول على اللغة وما هي) وقد أورد حديثاً يتعلق بتصريف كلمة اللغة وهو لغا فيما يخص الكلام والانصات للقول .

تأمّل ابن جنّي الكلام المسموع فوجده على ضربين: مطّرد وشاذ، وقد عقد في (الخصائص) باباً سّماه (القول على الاطّراد والشّذوذ)، اوضح فيه المطَّرد من جهة تتابعه واستمراره في الكلام والأصوات, وأضاف ((وأصل مواضع (ط رد) في كلامهم: التتابع والاستمرار، من ذلك طَردتُ الطريدة، إذا إتّبعتها واستمرّت بين يديك، ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً؛ ألا ترى أنّ هناك كرّاً وفرّاً، فكُلٌ يطرد صاحبه. ومنه المِطْرَد: رمح قصير يُطرِد به الوحش، وإطّرد الجدول،إذا تتابع ماؤه بالريح))[1]. وإذا انتقلنا الى مصطلح الشاذ عند ابن جنّي: فهو ما فارق عليه بابه وإنفرد، ووضحّه بقوله: ((وأمّا مواضع (ش ذ ذ) في كلامهم فهو التفرق والتفرد... فجعل أهل علم العرب، ما استمرَّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّرداً، وجعلوا ما فارقَ ما عليه بقيّة بابه، وأنفردَ عن ذلك الى غيره شاذاً))[2]. وقد قسَّم ابن جنّي في (الخصائص) الكلام من حيث الإطّراد والشذوذ على أربعة أضرب، مع العلم إنّنا قد بينا مصطلح الكلام والجملة في المقدمة. وقال: ((ثم إعلم من بعد هذا أنّ الكلام في الإطّراد والشذوذ على أربعة أ ضرب:

1- **مُطّرد في القياس والاستعمال جميعاً:** وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة، وذلك نحو: قام زيدٌ ، وضربتُ عمراً، ومررت بسعيد))[3]. وهو الذي لا نهاية وراءه نحو (رَفْع الفاعل ونَصب المفعول). وقد وضّح ابن جنّي مطلبه (بالغاية المطلوبة)، أي من علم العربيّة لموافقتها الأصلي (السماع والقياس). ويتابع ابن جنّي هذا الضرب في باب (تعارض السماع والقياس) ويقول: ((واذا فشا الشئ في الاستعمال وقوي في القياس فذلك مالا غاية وراءه، نحو منقاد اللغة من النصب بحرف النصب، والجر بحروف الجر، والجزم بحروف الجزم وغير ذلك ممّا هو فاشٍ في الاستعمال، قوي في القياس))[4].ويبدو أنّ تقسيم ابن جنّي للكلام من حيث الاطراد والشذوذ هو

([1]) الخصائص: 97/1، وينظر، الاقتراح في علم اصول النحو: 109(وأشار بالأحرف المقطعة الى أن القصد المادة بأي صيغة كانت).

([2]) الخصائص: 97/1-98، ينظر، الايضاح في علل النحو للزجاجي: 63، الاقتراح، 110 وأصول التفكير النحوي: 95-101.

(3) الخصائص: 98/1، وينظر: المنصف: 277/1-278.

([4]) الخصائص: 127/1.

أنّ القياس قد عارض النص في كثير من المسائل، والتعارض بين النص والقياس منبعه جوهر الأمر من أنّ الأقيسة إنّما تتمُّ بواسطة عملية الإلحاق الشكلية التي تهدف آخر الأمر الى طرد الأحكام من دون مراعاة النصوص[1].

2- المطّرد في القياس الشاذ في الاستعمال

وقد وضَّحهُ، ويقول: ((نحو الماضي من: يَذَر، ويَدَع، وكذلك قولهم: (مكان مُبقلٌ) هذا هو القياس، والأكثر في السّماع (باقل)، والأول مسموع أيضاً؛ قال أبو دُوَاد لأبنه دواد (يا بني ما أعاشك بعدي؟ فقال دواد:

أعاشني بعدك وادٍ مُبقِلُ آكلُ من حَوْذَانهِ وأَنْسِلُ[2]

وقد حكى أيضاً أبو زيد في كتاب (حيلة ومحالة): (مكانٌ مبِقل)، وممّا يقوى في القياس، ويضعف في الاستعمال مفعول (عسى) اسماً صريحاً؛ نحو قولك: عسى زيدٌ قائماُ أو قياماُ، هذا هو القياس؛ غير أن السماع ورد بِحَظره، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا، وذلك قولهم، عسى زيدٌ أنْ يقومَ و((عسى اللهُ أنْ يأتي بالفتحِ))[3][4]. ويبدو من النص أنّه يمكن مجيء مفعول (عسى) صريحاً (أنْ يقومَ)، والأصل في المفعول أنْ يكون مفرداً، الخبر كذلك، فكان القياس وروده اسماً صريحاً مفرداً، ولكن السّماع ورَدَ بحظره، فأتباع السماع أولاً ثم القياس في ذلك عن المطرد من كلام العرب وبهذا نرى أنّ إطراد الكلمة لا يشفع للمتكلّم في استعمالها ما دامت العرب قد استغنت بغيرها عنها، فالقياس أبداً وراء الاستعمال لا أمامه ((وهو من الأدلّة القوية على أنّ العلماء كانوا يسيرون وراء كلام العرب الوارد إليهم يستنبطون منه القواعد ولم يكونوا يقعدون أولاً ثم يبحثون بعد ذلك عن شواهد تؤيد ما أوصلتهم إليه القواعد))[5], وقد جاء عنهم شيء من الأول؛ أنشدنا أبو علي:

([1]) ينظر، الخصائص: 98/1،أصول التفكير النحوي: 139.

([2]) البيت لم يعرف قائله، ينظر، الخصائص: 98/1، 220/2، الحوذان اسم نبت، أنسل : أسمن حتى يسقط الشعر. البقل: نبات يتغذى الأنسان عليه.

([3]) سورة المائدة: 52.

([4]) الخصائص 1/ 98-99واللمع في العربية:204 ينظر الاقترح: 112، اصول النحو، سعيد الأفغاني: 62.

([5]) الدراسات اللهجية الصوتية، الدكتور حسام النعيمي: 250

اكثرتَ في العَذْلِ مُلحّاً دائماً لا تَعْذُلاً إنّي عسيتُ صائماً[1]

ويظهر ممّا سبق أنّه يقصد بالأول مجيئه اسماً صريحاً مسموعاً وقد ورد في المحتسب، إطراد القياس في (وَدَعَ) بقوله: (البيت من الطويل)

إذا ما استحمّت أرضُه من سَمائهِ جرى وَهَو مَوْدوعٌ وواعِدٌ مَصْدَقِ[2]

وكان قياسه أنْ يكون (مَوْدَع) لأنّه من أوْدعْتُه، مَوَدَعَ، وهو وَادِع، ولا يقال: وَدَعْتُه في هذا المعنى فيقال مَوْدُوع ، كوضَعْتُه فهو موضوع. وينبغي أن يكون جاء على وُدِع[3]. ويكمل ابن جنّي ما بدأه في باب آخر باب (تعارض السماع والقياس) بقوله: ((وإنْ شذّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وأنْ لم ينته قياسه الى ما انتهى إليه استعماله. من ذلك اللغة التميميّة في (ما) هي أقوى قياساً وإن كانت الحجازية اسْيَر استعمالاً. وإنَّما كانت التميمية اقوى قياساً من حيث كانت عندهم كـ(هل) في دخولها على الكلام مباشرة كلَّ واحد من صدري الجملتين: الفعل والمبتدأ، كما أنّ (هل) كذلك. إلاّ أنّك إذا استعلمت أنت شيئاً من ذلك فالوجه أنْ تحمله على ما كثر استعماله، وهو اللغة الحجازية؛ إلا ترى أنّ القرآن بها نزل، وأيضاً فمتى رأيتَ في الحجازية رَيْب من تقديم خبر، أو نقض النفي فَرِعت إذ ذاك الى التميميّة، فكأنّك من الحجازيّة على حرْد، وإنْ كثرت في النظم والنثر))[4] كما وضّح ابن جنّي في موضع آخر في الموضوع نفسه الى قوة قياس قول بني تميم في (ما) وأنّها ينبغي أنْ تكون غير عاملة في أقوى القياسين عند سيبويه، ومع ذلك فأكثر المسموع منهم إنّما هو لغة أهل الحجاز وبها نزل القرآن[5].

([1]) ينظر، البيت في ديوان رؤبة بن العجاج: 185، والخصائص: 99/1, وشرح المفصل لابن يعيش: 14/7: مغنى اللبيب لابن هشام: 152/1، المقاصد النحوية للعيني: 161/2، الاشباه والنظائر للسيوطي: 175/2، و المقرّب لابن عصفور 100/1, وشرح الأشموني لأبي الحسن الأشموني 128/1 ، ، الاقتراح: 112.

([2]) ينظر البيت في ديوان خفاف بن ندبة يصف فرسه: 33،الخصائص:218/2 والمحتسب لابن جني: 242/2، والاشباه، والنظائر للسيوطي: 404/2.

([3]) ينظر، الخصائص: 218/2، المحتسب: 242/2.

([4]) الخصائص 1/ 125-126.

([5]) ينظر: الخصائص: 262/2 (باب في التطوع بما لا يلزم).

موقف ابن جنّي من (وَدَعَ، وَذَرَ)

ويتابع ابن جنّي رأيه في الموضع نفسه باب (القول على الاطراد والشذوذ) بقوله: ((فإنْ كان الشيء شاذاً في السّماع مُطّرداً في القياس تحامَيْتَ ما تحامت العرب من ذلك، وجَريت في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك إمتناعك من: وَذَرَ، ووَدَعَ، لأنهّم لم يقولوهما ولا غرو (عليك) أنْ تستعمل نظيرهما؛ نحو: وَزَنَ، ووَعَدَ، لو لم تسمعهما، فأمّا قول أبي الأسود: (من الرمل)

لَيْتَ شِعْري عَنْ خَلِيْلِي مَا الذي غَالَهُ فِي الحُبِّ حَتَّى ودَعَه[1]

((وكذلك قراءة بعضهم ((ما ودَعَك رَبُّكَ وما قَلى))[2][3]. فهي شاذة أيضاً. كما وضّحه في باب أخر (الاستغناء بالشيء عن الشيء)، ويقول: ((فمن ذلك استغنائوهم بترَكَ عن (وَدَعَ)، (وذِرَ)، فأمّا قراءة بعضهم (ما ودَعَك ربّك وما قلى)، وقول أبي الأسود (حتى وَدَعَه) فلغة شاذة))[4]. وهي قليلة الاستعمال. و(يَذَر) نظير (يَدَع) في الفعليّة والمضارعة واعتلال الفاء والاستغناء عن ماضيهما، وفي المعنى ولذلك فُتحت عن (يَذَر) حملاً على رسيله، وقد ذكر ابو علي الفارسي ذلك وبسّطه[5].ويظهر ممّا سبق أهمية السّماع الوارد عن كلام العرب المطّرد في تقعيد القواعد وربطها بالأمثلة والشواهد ((وبهذا نرى أنّ اطراد الكلمة في القياس لا يشفع للمتكلم في استعمالها ما دامت العرب قد استغنت بغيرها عنها، فالقياس أبداً وراء الاستعمال لا أمامه، وهو من الأدلة القوية على أن العلماء كانوا يسيرون وراء كلام العرب الوارد إليهم يستنبطون منه القواعد ولم يكونوا يقعدون أولاً ثم يبحثون بعد ذلك عن شواهد تؤيد ما

([1]) ينظر، البيت في ديوان ابي الأسود الدؤلي: 350، الخصائص: 100/1، الانصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: 485/2، والمحتسب لابن جنّي: 364/2، والاشباه والنظائر للسيوطي: 177/2، وشرح شافية ابن الحاجب: 131/1.

([2]) سورة الضحى: 3

([3]) الخصائص: 100/1، ينظر، الاقتراح للسيوطي: 215, وروح المعاني : 156/30, ومعجم القراءات القرآنية : 185/8

([4]) الخصائص: 267/1، والمحتسب: 364/2، وينظر تفسير ارجوزة ابي نواس لابن جنّي 169، وينظر الكتاب: 99/4 (واستغنى عنهما بترك).

([5]) ينظر، المسائل العضديات لابي علي الفارسي: تحقيق علي جابر المنصوري: 75-77.

أوصلتهم إليه القواعد))[1]. ويظهر ممّا سبق أنّ الموضوع يبرز فيه موقفان سماعي وقياسي، ويتجلى الموقف السماعي كما ورد في بيت أبي الأسود الدؤلي، والقراءة القرآنية السابقة، إذ قال فيها ابن جنّي بأنّها لغة شاذة ووصف البيت بأنه قليل شاذ الاستعمال، أمّا موقف القياس منه فقد استغنت العرب بالشئ عن الشئ وهو نوع من القياس في نظير الشئ بالشئ ((استغني عنهما بترك، وهذه ليست حجة قاطعة ولكنّ فيها ضرباً من التعّلل))[2]. كذلك علل ابن جنّي موقفه القياسي بقوله: ((ولاغرو أنْ تستعمل نظيرهما، نحو: وزَنَ ووَعَدَ لو لم تسمعهما))[3]. وقد علّق عليه في إثبات القياس في باب (إمتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس)، بقول: ((واعلم أنّ الشاعر إذا اضطر جاز له أنْ ينطق بما يبيحه القياس، وإنْ لم يرد به سماع، ألا ترى الى قول أبي الاسود...))[4]. وقد دللّ على موقفيه المختلفين حسب المقام الذي يرتضيه الكلام، في لغة القراءة القرآنية الشاذة، وبين الشعر ، كما رأينا وهذا دليل على سعة اللغة في تركيبها وألفاظها وإستغناء لفظ عن آخر في إقامة النظير عنه، وبالتالي الى متانة تجانسها، وكان الكلام مُطرداً بين العرب في تعريف الأفعال. كما يتضح لدينا من خلال تمثيل ابن جني للأفعال في الجملة انه قد اصَّل اللفظة المفردة أو الكلمة في تأديتها معنى الجملة. وقد أشار ابن هشام في المغني الى أنّ الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات[5]. وقد عقد ابن جنّي في (الخصائص) باباً في (الاستغناء بالشيء عن الشيء) بدأه بنص لسيبويه: ((وأعلم أنّ العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغني عنه مُسقطاً من كلامهم ألبتّة))[6]، وكما قلنا استغناؤهم بترك عن (وَدَع) و(وذر). والملاحظ أنّ طبيعة الاستغناء عند ابن جنّي تقتصر على المفردات لا على التراكيب [7]. وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل

([1]) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنّي: 250.

([2]) المنصف: 278/1.

([3]) الخصائص: 100/1.

([4]) الخصائص: 397/1.

([5]) ينظر مغني اللبيب : 525.

([6]) ينظر، الخصائص: 267/1.

([7]) ينظر الحذف والتقدير في النحو العربي، على أبو المكارم: 200.

وجوباً استغناءً عنه بمفسرة المذكور في الكلام بعد الفاعل وذلك بعد ادوات الشرط التي لا يأتي بعدها إلا الفعل في نحو قوله تعالى: ((وإذا السماءُ أنشقتّ))[1]. أي: انشقت السماءُ، وقوله تعالى: ((إذا الشمسُ كوِّرت))[2]. أي: إذا كوِّرت الشمسُ[3]. ويظهر ممّا سبق في الآيتين الكريمتين، حذف الفعل بعد (إذا) الشرطية استغناء عنه بوجود الفعل الذي يفسّره زيادة على أنّ أدوات الشرط هذه تدخل على الأفعال. وقد أدرج ابن جنّي النصين السابقين من ضمن موضع الحذف باب شجاعة العربية ونلاحظ أنّ هناك تلازماً وظيفياً في كلمتين حتى لتعد أنّها كالكلمة الواحدة في موقعها في التركيب الجملي فتؤدي معنى واحداً، إذ إنّ (السماءُ) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده: إذا انشقت السماءُ، والذي نراه أنّ الجملة هنا محوّلة تحمل معنى عميقاً غير الذي كان لها عندما كانت توليديّة انشقت السماءُ، خبرية إذ إنها أصبحت تحويلية فعلية مؤكدة، فالسماءُ فاعل مقدمّ للفعل انشقت لغرض التوكيد ثم كانت التاء في اخر الفعل إشارة الى جنس المسند إليه المقدم لتحديده وللتذكير به وبهذا يكون التركيب بكامله جملة واحدة[4]. وقد يستغنى عن الفعل في الاغراء حيث يحذف الفعل وجوباً كما في قول الشاعر (البيت من الطويل)

أخاك أخاك إنّ من لا أخا لَهُ كساعٍ الى الهيجا بغير سِلاحِ[5]

ويظهر من البيت حذف الفعل وجوباً استغناء له بلفظ المُغري به وتقدير الكلام (الزم أخاك)، و(احفظ أخاك). حيث ورد المُغرى به مكرراً ولذلك وجب حذف الفعل، والإغراء تنبيه المُخاطَب على أمرٍ محمود ليفعله[6].وننوّه الى أنّ ابن جنّي لم يتناول

([1]) سورة الانشقاق: 1.

([2]) سورة التكوير: 1

([3]) ينظر، الخصائص: 382/2، والاستغناء في العربية، وسام يعقوب هلال: 136-137 رسالة ماجستير، جامعة البصرة كلية الآداب 1427هـ -2006م (ويعتمد الاستغناء في عمله في الكلام العربي على آليتين هما الابدال والحذف ويستفيد الاستغناء من اسقاط جزء في الكلام عند الحذف والاستغناء عنه باخر موجود في البناء يغني عنه من الناحية الدلالية أن ثمة محذوف أستغنى عنه دون أن يترك موقعه يحل محل ما اسقط).

([4]) ينظر في نحو اللغة وتراكيبها، خليل أحمد عمايرة: 189-195-196.

([5]) الخصائص: 482/2،و الكتاب: 256/1((نصب أخاك بإضمار فعل تقديره: الزم أو احفظ كأنّه: يريد الزم اخاك)، والمقاصد النحوية للعيني: 305/4 ، واوضح المسالك: 79/4.

([6]) ينظر، الاستغناء في العربية: 156.

البيت كما تناولناه من حيث حذف الفعل فيما يخصّ هذا الجانب استغناءً له، وإنْ عقد باباً في الاستغناء إلاّ أنّه ذكر الجوانب الصرفية فيه. وقد ذكرتُه مبيناً اغفال ذكر الاستغناء في الشاهد عنده ويضيف ابن جنّي في الموضع نفسه: ((فأمّا قولهم: وَدَع الشيء يَدَع، -إذا سكن- فاتّدع، فمسموع مُتّبع وعليه أنشد بيت الفرزدق: (الطويل)

وعَضُّ زمانٍ يا بْنَ مَروانَ لم يَدَعْ مِنَ المالِ إلاّ مُسْحَتُ أو مُجَلَّفُ[1]

فمعنى(لم يدعِ) -بكسر الدال- أي لم يتّدع ولم يثبت، والجملة بعد (زمان) في موضع جر لكونها صفة له، والعائد منها إليه محذوف للعلم بموضعه، وتقديره: لم يدع فيه أو لأجله من المال إلاّ مُسْحَت أو مُجَلَّف، فيرتفع (مُسْحَت) بفعله، و(مُجَلَّف) عطف عليه، وهذا أمر ظاهر ليس فيه من الاعتذار والاعتلال ما في الرواية الأُخرى))5. أما لم يَدَعْ بفتح الدال فهو المشهور، ولما قال (لم يَدَعْ) من المال إلاّ مُسحْتاً دلّ على أنّه قد بقى فأضمر ما يدل عليه القول: فكأنّه قال: وبقى مُجَلَّف، وأمّا يُدَع بضم الياء فقياس (يُودَع) لكثرة الاستعمال حذفت واوه تخفيفاً كقوله تعالى: (لم يَلد ولم يُولَدْ)[2]. جاء شاذاً))[3]. ويظهر مما سبق اطّراد (يدع) قياساً وتصرّفه في اللغة، ولكنّه شذ في الاستعمال عند الشاعر وعند تشبيهه بلقراءة القرانية، فقد قاس الفعل ووجوده في اللغة على الآية الكريمة، وهذا هو الصحيح.

3- المُطّرد في الاستعمال الشاذ في القياس

وضّح ابن جنّي الضرب الثالث من الكلام في الإطّراد والشذوذ بقوله: ((والثالث المطّرد في الاستعمال، الشاذ في القياس، نحو قولهم: أخْوصَ الرِمْث، وإستصوبت الأمر. أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: يقال استصوبت الشيء، ولا يقال: إستصبت الشيء. ومنه أستحوذ وأغْيلَت المرأةُ، واستنوقَ الجملُ، واسْتَتْيَسَتِ الشاه))[4]. ويظهر ممّا سبق أنّ الكلمات المطّردة سماعاً لا يجوز

([1]) ينظر، البيت في ديوان الفرزدق: 556، الخصائص 100/1، المُسحت: المُبدد، المُجلَّف: الذي أخذ من جوانبه وبقيت فيه بقيه.

([2]) سورة الاخلاص: 3.

([3]) الخصائص: 100/1، وينظر، المحتسب: 365/2.

([4]) الخصائص: 99/1، ينظر، الاقتراح للسيوطي: 112، وأصول النحو: 62، الرمث: شجر ترعاه الإبل ، وأخوص الرمث: أي تفطَّر بورق، والخوص: ورق النخل، وأغيلت المرأة ولدها: يقال إذا أرضعته وهي حامل.

القياس عليها، وكذلك حذف المضاف أوسع وأفشى وإنْ كانَ أبو الحسن الاخفش (ت 215هـ) قد نصَّ على ترك القياس عليه[1]. فلا يمكن القياس عليه في اللغة، وإنّما هو من السماع المطّرد. ثم يستشهد ابن جنّي بـ (ما) الحجازية في استعمالها ويقول: ((من ذلك اللغة التميميّة في (ما) هي أقوى قياساً وإنْ كانت الحجازيّة اسيّر استعمالاً. وإنّما كانت التميميّة أقوى قياساً من حيث كانت عندهم كـ (هل) في دخولها على الكلام مباشرة كلِّ واحد من صدري الجملتين: الفعل والمبتدأ. كما أنّ (هل) كذلك. إلاّ أنّك إذا استعملت انت شيئاً من ذلك فالوجه أنْ تحمله على ما كثر استعماله، وهو اللغة الحجازية؛ ألا ترى أنّ القرآن بها نزل وأيضاً فمتى رابك في الحجازية ريب من تقديم خبر، او نقض النفي فزعت إذ ذاك الى التميميّة؛ فكأنك من الحجازية على حَرْد، وإنْ كثرت في النظم، والنثر))[2]. فالقياس يكون على معظم اللغة لا على جزءٍ منها، ولا يضعف في الاستعمال اذا كان مطرداً. وقد لاحظنا فيما مضى أنّها حالة خاصة ببعض المواضع التي تطّرقنا إليها، مع العلم أنّ هناك مواضع قد قبل النحاة بها وأجازوها على الرغم من عدم موافقتها للقياس بسبب إطّرادها وكثرتها في اللغة ومنها:

- جواز تقديم المفعول على الفاعل

وقد وضّح ابن جنّي المسألة في باب سمّاه (نقض المراتب إذا عَرضَ هناك عارض) بيّن فيه امتناع النحاة في تقديم الفاعل على المفعول به، لأنّ رتبته التقديم، فتأخرت رتبة الفاعل لعارض اعترض تقدّمه ويقول: ((فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم، وإنّما امتنع لقرينة انضمّت إليه، وهي إضافة الفاعل الى ضمير المفعول، وفساد تقدّم المضمر على مُظهرَه لفظاً ومعنى. فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسألة أنْ تؤخر الفاعل فتقول: ضربَ زيداً غلامُه، وعليه قول الله سبحانه((وإذا ابتلى إبراهيمَ ربُّه))[3]. وأجمعوا على أنّ ليس بجائز ضربَ غلامُه زيداً،

([1]) ينظر الخصائص: 2/281-282-286، باب (في زيادة الحروف وحذفها)(نقل بتصرف).

([2]) الخصائص: 1/126 ،168، وينظر، الكتاب لسيبويه: 1/57-58-59،والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنّي: 265.

([3]) سورة البقرة: 124.

لتقدّم المضمر على مظهَره لفظاً ومعنى))[1]. وقد استشهد ببيت للنابغة الذبياني شاهداً لما تقدَّم قوله، في استعمال الهاء مع الفاعل على مذكور متقدّم:

جَزى رَبُّهُ عَنيّ عَديَّ بنَ حاتم جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَلْ[2]

((أن الهاء عائدة على مذكور متقدم. كلّ ذلك لئلا يتقدّم ضمير المفعول عليه مضافاً الى الفاعل فيكون مقدماً عليه لفظاً ومعنى. وأمّا أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله: جزى ربُّه عَنّي عدي بن حاتم، عائدة على (عديَّ) خلافاً على الجماعة))[3]. فهو عائد على متأخر رتبة وهو المفعول به، فقد وقع المضمر قبل مظهره لفظاً ومعنى وهو لا يجوز في القياس. ثم يُفصّل ابن جنّي مسألة جواز تقديم رتبة المفعول على الفاعل واطّراده في اللغة وأن كان مُخالفاً للقياس، يقول: ((إنَّ المفعول قد شاع عنهم واطّرد من مذاهبهم كثرةُ تقدمّه على الفاعل، حتى دعا ذاك أبا علي الى أنْ قال: إنْ تقدم المفعول على الفاعل قِسم قائم برأسه، كما أنّ تقدم ، وإنْ كان تقديم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيئاً واسعاً؛ نحو قول الله عزّ وجل: ((إنّما يخشى اللهَ من عبادهِ العلماءُ)))[4][5]. وقول ذي الرّمة:

أَسْتَحدثَ الركَّبُ من أشْياعِهم خَبراً أم عَاوَدَ القَلْبَ من أطرابهِ طرَبُ[6]

((والأمُر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام مُتعالَم غير مُستنكَر فلَّما كَثر وشاع تقديم المفعول (على الفاعل) كان الموضع له، حتى إنّه إذا أُخّر فموضعه التقديم، فعلى ذلك كأنه قال به: جَزى عديَّ بن حاتم ربُه، ثم قدَّم

([1]) الخصائص: 294/1–295، وينظر، أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك: 2/ 125 ومغني اللبيب 639/2.

([2]) ينظر، البيت في ديوان النابغة الذبياني: 191، ولأبي الاسود الدؤلي في المقاصد النحوية: 487/2، ديوان ابي الاسود الملحق: 401، ويروى البيت في ديوان النابغة:

جَزى الله عبساً في المواطن كلها جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَلْ

وقد ورد في الخصائص: 295/1، وينظر، أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك: 126/2 (واخر المفعول وهو عدي وقدم الفاعل وهو ربه مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول به).

([3]) الخصائص: 295/1.

([4]) سورة فاطر، 28.

([5]) الخصائص 296/1.

([6]) ينظر ، البيت في ديوان ذي الرمة: 13، الخصائص: 296/1، المحتسب: 322/2، اللمع في العربية لابن جنّي تحقيق حامد المؤمن: 351وفيه (راجع) مكان (عاود). .

الفاعل على أنّه قدّره مقدّما عليه مفعوله فجاز ذلك))[1]. وقد دلَّ النص على إطّراد تقديم المفعول على الفاعل وإنْ كان حقّه تأخير المفعول على الفاعل رتبة، وجاز القياس فيه وهو حالة متأصلة عندهم تكاد تكون واضحة غير مُستهجنة. ونلاحظ في هذا مخالفة إسناد الفعل الى فاعله، وفيه خلاف ما استعمل عند العرب، ومُفاد ذلك قول ابن جنّي فيه: ((إنّ العرب لما قوي في أنفسها أمرُ المفعول حتى كاد يَلحق عندها برتبة الفاعل... خصّوا المفعول إذا أُسند للفعل إليه بضربين من الصنعة: أحدهما تغيير صورة المثال مُسنداً الى المفعول، عن صورته مُسنداً الى الفاعل، والعِدّة واحدة؛ وذلك نحو ضَرب (زيد) وضُرب، وقَتل، وُقتل وأَكرم وأُكرم، ودحرج،ودُحرِج. والآخر أَنّهم لم يرضوا ولم يقنعوا بهذا القَدْر من التغيير حتى تجاوزوه الى أنْ غيّروا عَدّة الحروف مع ضمّ أوّله، كما غيرّوا في الأوّل الصورة والصيغة وحدها. وذلك نحو قولهم: أحببته وحُبّ، وأزكمه الله وزُكم...، قال أبو علي: فهذا يدلّك على تمكّن المفعول عندهم، وتقدّم حاله في أنفسهم، إذ أفردوه بأنْ صاغوا الفعل له صيغة مخالفة لصيغته وهو للفاعل))[2]. ونختم هذا القسم ببيت من الكتاب نقله ابن جنّي في الخصائص وعلّق عليه يقول: (البسيط)

إعتاد قلبَكَ من سَلْمى عوائدهُ وهاجَ اهواءَك المكنونةَ الطَّللُ[3]

((وقد قدّم المفعول في المصراعين جميعاً))[4]. ويلاحظ في البيت أنّه قدم (قلبك) مفعولاً به على الفاعل (عوائدهُ)، و(أهواءَك) مفعولاً به على (الطَّللُ)، وكان المفترض أنْ يكون هناك اتصال بين المسند والمسند إليه (اعتاد) و(عوائده) ولا يفصل بينهما (قلبك)، وقد بدأ البيت بفعل أي جملة فعلية مستقلة واضحة المعنى وهذا هو المراد من الجملة عند ابن جنّي كما ورد في خصائصه.

- جواز القياس على حذف المضاف

([1]) الخصائص: 298/1.

([2]) الخصائص: 220/2(باب في نقض العادة، وينظر، أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك: 125/2-135، وينظر، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد الخضري: 165/1.

([3]) البيت لم يعرف قائله، ينظر، الخصائص: 297/1، 229/3، والكتاب: 281/1، ومغنى اللبيب: 784.

([4]) الخصائص: 297/1.

أجاز ابن جنّي القياس على حذف المضاف لإطّراده وكثرته في اللغة، وقد وضّح ذلك في عدّة مواضعٍ عدَّة منها: (باب زيادة الحروف وحذفها) يقول فيه: ((وزيادة الحروف كثيرة، وأنْ كانت على غير قياس، كما أنّ حذف المضاف أوسع وأفشى، وأعم، وأوفى، وإنْ كان أبو الحسن قد نصَّ على تَرْكِ القياس عليه))[1]. وقد خالف الأخفش الأوسط(ت 215هـ) في الرأي، وصرَّح بإجازة القياس على حذف المضاف في باب (شجاعة العربية) من خلال كلامه عن حذف الاسم، ويقول: ((وقد حذف المضاف، وذلك كثير واسع، وإنْ كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه، نحو قول الله سبحانه: ((ولكنَّ البرَّ من اتقى))[2]. أي: برُّ منْ اتّقى. وإنْ شئت كان تقديره: ولكنَّ ذا البرِّ من اتقى والأول أجود، لأنّ حذف المضاف ضربٌ من الإتّساع... لأنّ الإتّساع بالإعجاز أولى منه بالصدور ومنه قوله عزّ اسمه : (واسأل القريةَ)[3]. أي: أهلها))[4].وتابع ابن جنّي توضيح مسألة حذف المضاف في اللغة لكثرة اطّراده في الكلام، وإنْ كان شاذاً في القياس، فإنّ سعة اطّراده أدّت الى القياس عليه عند ابن جنّي ((وكذلك حذف المضاف قد كثُر حتى إنّ في القرآن وهو–أفصح الكلام– منه أكثر من مائة موضع بل ثلاثمائة موضع، وفي الشعر منه مالا أحصيه))[5]. ويكمل ابن جنّي مسألة إطّراد (حذف المضاف) في الخصائص في باب آخر (باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجّة) ما رأيناه في هذه المسألة قد خالف الإجماع واشتهر في قولهم، يقول: ((هذا جُحرْ ضَبٍ خربٍ، فهذا يتناوله آخر عن أوّل – وتالٍ عن ماضٍ على أنّه غلطٌ من العرب لا يختلفون فيه, ولا يتوقفون عنه, وأنّه من الشّاذ الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه، وأمّا أنا فعندي أنّ في القرآن مِثْل هذا الموضع نيّفاً على ألْفِ موضع. وذلك أنّه على حذف المضاف لا غير...))[6]. وقد لخّصَ قوله بهذه الأسطر: هذا جُحرْ ضَبٍّ خَربٍ جُحُره، ((فيجري

([1]) الخصائص: 286/2.

([2]) سورة البقرة:177.

([3]) سورة يوسف: 82.

([4]) الخصائص: 364/2، ا/194. يقصد بالاخفش الاوسط (سعيد بن مسعدة) (ت 215 هـ)

([5]) الخصائص: 454/2, و223/3

([6]) الخصائص: 192/1–193، والاقتراح للسيوطي 189، وينظر، الحذف والتقدير في النحو،: 135.

(خرب) وصفاً على (ضبّ) وإنْ كان في الحقيقة للجُحرْ كما تقول: مررتُ برجلٍ قائم أبوه، فتجري (قائماً) وصفاً على (رجل) وإنْ كان القيام للأَب لا للرجُل، لمّا ضمن من ذكره... فلّما كان أصله كذلك حذف الجُحر المضاف الى الهاء وأُقيمت الهاء مُقامه فارتفعت، لأنّ المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلمّا ارتفعت إسْتَتَر الضمير المرفوع في نفس (خَربٍ) فجرى وصفاً على ضب- وإنْ كان الخراب للجُحر لا للضبّ- على تقدير حذف المضاف على ما أرينا. وقَلَّت آية تخلو من حذف المضاف، نعم وربّما كان في الآية الواحدة من ذلك عدّة مواضع))[1]. ويبدو من خلال ما قيل إنّ ابن جنّي يُصرّح باطّراد حذف المضاف في القرآن الكريم وكلام العرب وحمله على القياس به، وإنْ خالف الإجماع في النص السابق عنده. وقد حمله ابن جنّي – أي النص السابق في باب حذف المضاف، وليس مجاورة كما حمله بعض النحاة، وقد وضّحه في باب (في الجوار)، وقال فيه: ((أمّا الجوار المنفصل فنحو ما ذهبت إليه الكافة في قولهم: ((وهذا حجُحرْ ضبّ خربٍ))[2]. ونرى الدكتور إبراهيم السامرائي يقرّ بالقياس في تلك المسألة وهو يحسبها على المجاورة، ويقول: ((وهو جحر ضبّ خربٍ)) فإنّ (خَرب) قد حرّك بالكسر، وكان القياس يُقضي أنْ يحرّك بالرفع، ولكنّ مجاورة (خربٍ) لـ (ضبّ) أكسبته هذا الجر. وهذا هو قانون المشاكلة الذي تستدعيه المجاورة))[3]

4- الشاذ في القياس والإستعمال

وضّح ابن جنّي الضرب الرابع في خصائصه باب (القول على الإطّراد والشذوذ) ويقول: ((الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً، هو كتتميم مفعول، فيما عينه

([1]) الخصائص: 193/1، 18/2.

([2]) الخصائص: 223/3.

([3]) النحو العربي نقد وبناء، الدكتور أبراهيم السامرائي: 120، ينظر، انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى، الدكتور عبد الفتاح الحمّوز: 259، (مبحث الانزياح والجرُ الجواري) ((الجرُّ الجواري عند ابن جنّي من باب النعت السببيّ: (هذا جُحرُ ضبٍّ خرب جحرُهُ).

واو، نحو ثَوبٌ مَصْوُونٌ، ومسك مَدْووف))[1]. وقد ورد عن تميم قولهم (مبيوع, ومصوون) بالتمام, ويتابع توضيحه بقوله: ((وأمّا ضعف الشيء في القياس وقلته في الاستعمال فمرذول مطَّرح، غير أنّه قد يجئ منه الشيء إلاّ أنّه قليل. وذلك نحو ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر: (المنسرح)

اضرِب عَنْكَ الهُمُومَ طارِقَها ضَربَك بالسَّيفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ[2]

قالوا: أراد (اضربْنَ عنك) فحذف نون التوكيد، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ما تراه، من الضعف في القياس على ما أذكره لك وذلك انّ الغرض في التوكيد إنّما هو التحقيق والتسديد، وهذا ممّا يليق به الإطناب والإسهاب، وينتفي عنه الإيجاز والاختصار ففي حذف هذه النون نقض الغرض))[3]. ويتضّح من النص ضعف القياس عليه، وأنْ السماع والقياس فيه يسيران نحو التأويل فيه، فهو ضعيف .

ثانياً القياس

وهو الأصل الثاني من الأصول النحويّة التي كتب فيها ابن جنّي وفصلّها بعد السّماع في كتابه (الخصائص)، والقياس في اللغة: ((التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً أي قدّرته، ومنه المقياس أي المقدار، وقَيسْ رمح أي قدر رمحٍ، وهو في عُرْف العلماء اصطلاحاً عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل))[4]، كما هو ((حمل غير المنقول على المنقول إذ كان في معناه))[5]. والقياس عند أبي علي الفارسي هو علم لمقاييس مُستنبطة من استقراء كلام العرب[6].

([1]) الخصائص: 1/99-100، وينظر، المنصف: 1/278-279.، مسك مدووف: أي مخلوط.

([2]) ينظر، البيت في ديوان طرفة بن العبد: 155، والمحتسب: 2/367، (وورد فيه بقوله انه مصنوع، وقد وضّحه، فقالوا أراد: أضرباً بالنون الخفيفة وحذفها) ، وسر صناعة الإعراب: 1/82، والممتع في التصريف لابن عصفور: 1/323، والمقاصد النحوية:4/337، الاقتراح للسيوطي: 209.

قونس الفرس: العظم الناتئ بين أُذنيه.

([3]) الخصائص: 1/127، وينظر، الاقتراح: 209 (ووصفه بأنه شاذ خارج عن سنن القياس)، اصول النحو في الخصائص لابن جني محمد ابراهيم محمد حسين: 160 – رسالة ماجستير – جامعة القاهرة كلية العلوم – 1982م.

([4]) لمع الادلة، الانباري: 93.

([5]) الاقتراح: 203.

([6]) التكملة لأبي علي الفارسي: 163.

ويتضح مما سبّق من تعريف القياس عند النحاة أنّ القياس يعين تلك القوانين التي استنبطها النحاة اللغويون من الكلام العربي والمطّردة فيه. وقد أكّد ابن جنّي في منهجه من خلال الأخذ بالمطّرد ((وأعلم أنّك اذا أدّاك القياس الى شيء مّا، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فَدَعْ ما كنت عليه الى ما هم عليه. فإنْ سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنتَ فيه مُخيّر: تستعمل أيهّما شئت. فإنْ صحّ عندك أنّ العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة. وأعددت ما كان قياسك أدّاك إليه لشاعرٍ مولّد أو لساجعٍ، أو لضرورةٍ، لأنّه على قياس كلامهم))[1]. ثم أنّ لهذه قواعد وأصول قد تخفى على النحاة، ولا تظهر أسبابها الى الكل ويقول ابن جنّي: ((وفي هذا حكم بأبطال ما دلّت الدلالة عليه من حكمة العرب التي تشهد بها العقول، وتتناصر إليها أغراض ذوي التحصيل فما ورد على وجه يقبله القياس، وتقتاد إليه دواعي النظر والإنصاف حُمل عليها، ونُسبت الصنعة فيه إليها))[2]. ويتضّح من خلال النص منهج القياس المتبع من إطّراد دور العقل العربي في قياس المنهج اللغوي. والقياس يحتاج الى عقليّة متوقدة ونظرة ثاقبة متفحصة، ومن ذلك ما ورد في لمع الأدلة: ((وإذا عرفت أنّ القياس أداته العقل وإنَّ أئمّة القياس في النحو سيبويه والفّراء وأبو علي الفارسي والرماني وابن جنّي والزمخشري وأضرابهم كلّهم كانوا مُعتزلة، والاعتزال منهج يسند الى تحكيم العقل مع المحافظة على الدين... ويظهر أنَّ زعيمي مدرسة القياس هما أبو علي الفارسي وابن جنّي))[3] .أي إنّك اذا اتبعت سمت كلام العرب في التركيب والإعراب وإنْ لم تسمع ذلك منهم كان كلامك صحيحاً لأنّه جاء على سمته، فهذا هو القياس وفائدته أنّك تحمل ما لم تسمعه عنهم على ما سمعته. ثم بعد ذلك يوضّح ابن جنّي بُعْدَ القياس المستعمل في قياس كلام العرب المطرّد ويقول (في باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجّة): ((وإنّما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة فكلّ مّنْ

([1]) الخصائص: 1/126-127، (باب في تعارض السماع والقياس) .

([2]) الخصائص: 2/166-167.

([3]) لمع الادلة، الانباري: 103.

فَرَقَ له عن علةٍ صحيحة، وطريق نَهجةٍ كان خليل نفسه، وأبا عَمرْو فكرهِ))[1]. من خلال ذلك يؤكّد أنّ القياس يجب أنْ يكون علماً مأخوذاً من الاستقراء الكامل للغّة وفق مَنهجٍ صحيح، ومُتعلّلاً بأسباب رؤيته فيه. ثم يتبع هذا الاستقراء الكامل قياساً يماثله على اللغة جميعها وانتزاع القاعدة والمنهج النحوي الصحيح منها، ويقول: ((فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً، فلا غَرْو ولا ملام))[2]. لقد بيّن ابن جنّي النهج المتبع في تقعيد قواعد اللغة من خلال استقرائها الاستقراء الكامل المطّرد مُعتمداً على أسلوب ونهج القياس الصحيح فيها. ومن ذلك ما ورد في (لمع الأدلة): ((فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لأدى ذلك الى ألاّ يفي ما نخصّ بما لا نخصّ وبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل وذلك منافٍ لحكمة الوضع، فلذلك وجب أنْ يوضع وضعاً قياساً عقلياً لا نقلياً ألا ترى أن اللغة لما وضعت وضعاً نقلياً لا عقلياً لم يجز إجراء القياس فيها... فلو قلنا إنّ النحو ثبت نقلا لا قياساً وعقلاً لأدى ذلك الى رفع الفرق بين اللغة والنحو والى التسوية بين المقيس والمنقول وذلك مخالف للمعقول))[3].

مكانة القياس عند ابن جنّي

مما لا شكّ فيه عندما تقرأ كتاب (الخصائص) لابن جنّي وهو في أصول النحو نجده مُهتمَّاً ومولعاً به ناصحاً بتأمّله ويقول: ((وبعد فإنّهم إذا خفَّفوا في موضع وتركوا آخر في نحو كان أمثل من ألاّ يخففوا في أحدهما. وكذلك جميع ما يَرِد عليك ممّا ظاهره ظاهر التدافع يجب أنْ ترفُق به ولا تعنف عليه ولا تُسرع الى إعطاء اليد بانتقاض بابه، والقياس القياس))[4] وهو مع ولعه بالقياس كثير الأخذ به، ناصح بتأملّه، إلاّ أنّه يؤكد حقيقة لغوية مهمّة: وهي أنّ اللغة لا يمكن أنْ تؤخذ كلّها

([1]) الخصائص: 1/ 190-191.

([2]) الخصائص: 117/1(باب في جواز القياس على ما يقل، ورفضه فيما هو أكثر منه)، وينظر، الاقتراح: 203.

([3]) لمع الأدلة الانباري:99 -100، وينظر، الاقتراح: 207((وجب أن يكون وضعاً قياساً عقلياً لا نقلياً)) ، عقلياً أي مقتصر فيه على معرفة أنواعهن دون الأفراد،وقال لا نقلياً أي مقتصر فيه على التراكيب الواردة عنهم.

([4]) الخصائص : 235/2 ، وينظر الدراسات اللهجية والصوتية : 47، ابن جني عالم العربية الدكتور حسام النعيمي:55.

بالقياس، ويقول: ((ومَعَاذ الله أنْ ندَّعي أنّ جميع اللغة تُستدرك بالأدلّة قياساً لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونبهّنا عليه، كما فعله من قبلنا ممن نحن له متبعّون، وعلى مَثَله وأوضاعه حاذون...))[1]. وقد استوعب ابن جنّي ما سبقه من دراسات في هذا المجال ويقول في كتابه ((واعتقادي فيه أنّه من أشرف ما صنَّف في علم العرب، وأذهبه في طريق القياس والنظر...))[2]. ويتضّح ممّا سبق اهتمام ابن جنّي بأصول النحو وخاصة القياس ووضعه لكتاب (الخصائص) والذي أفرد له ابواباً مفصّلة تعبّر عما تحويه بين دفيته وقد دلل ((أنّ مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس))[3]. كما أنَّ الانسان المستعمل للقواعد النحوية اذا قاس كلامه على غيره من قوانين كلامنا العربي، وثبت صحته فهو صحيح مقبول من غيره ويضيف متمماً كلامه. ((لأنّ الإنسان أنْ يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس، ما لم يُلْو بنص أو ينتهك حُرمة شرع فقس على ما ترى، فإنني إنّما أضع من كل شيء مثالاً مُوجزاً))[4].

والمتعلق بتقعيد القواعد وانتحاء سمت كلام العرب ووضع النحو والقياس الذي استعلته العرب وتوسعت فيه ، وهو المطّرد عندهم (قياس الشبه، وقياس الطرد، وقياس العلّة) عند ابن جني[5]. وقد تطرّقت الى عدة مسائل مبنيّة على القياس النحوي، واخترنا فيها ما يناسب موضوعنا (الجملة في ضوء الاصول النحوية) ، والقياس النحوي أما أنْ تراعى فيه العلّة وأما ألا تراعَ فإذا لم تراعى سمي (قياس الشبه) وإذا روعيت فيه العلّة سُمِّيَ قياس العلة[6] واذا كانت غير مناسبة سمي قياس طرد[7].

مسائل القياس النحويّ للجملة عند ابن جنّي

([1]) الخصائص: 45/2، وينظر، ابن جني عالم العربية: 55.

([2]) الخصائص: 1/1.

([3]) الخصائص: 90/2.

([4]) الخصائص: 190/1.

([5]) ينظر، لمع الادلة: 105 ، الخصائص: 35/1، من أسرار اللغة ، أبراهيم أنيس: 8.

([6]) ينظر ، الخصائص: 35/1.

([7]) ينظر، الأصول، د. تمام حسان: 154.

تَملَّك القياس قلبَ ابن جنّي، بعدِّه وسيلة من وسائل البحث والتأليف، وتقعيد اللغة، إذ كان ينطلق من شعور راسخ بإنّ العربّية، هي لغة التجانس والتشابه، وبطبيعته يحتاجُ هذا الى ((غور بطنٍ يمتلك صاحبه فقاهة في النفس، ونصاعة في الكفر، ومساءلة خاصية، ليست بمبتذلة، ولا ذات هُجنة))[1].وقد سبق ابن جنّي كثير من النحاة في هذا المجال وعبَّر عن تبعيته لهم في بعض المجالات[2]. وسوف نتطّرق الى عدد من مسائل القياس التي تتعلّق بالجملة في كتاب (الخصائص) وهي كثيرة عنده في قياس الشبه واجراء الشيء مجرى نظيره، ومن خلال تنظيره لتركيب الجملة بوضعها مع بعض وبوجود الدليل مبيناً نظرته الثاقبة وطول تأمله وتدبّره في تخريج المسائل، من ذلك ((واعلم أنّ العربَ تؤثر التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل...))[3]. ومن مسائله التي نتعرّض لها:

أولاً : مسائل القياس المتعلقة بالاعراب في الجملة

تطّرق ابن جنّي إلى مسائل عدّة تتعلّق بهذا الموضوع في خصائصه في اجراء الشيء مجرى غيره، وهي:

1- إجراء الفعل المضارع مُجْرَى اسم الفاعل فأعربوه.

إذ يقول ابن جنّي: ((ألا ترى أنّهم لماّ شبّهوا الفعل باسم الفاعل فأعربوه كَنفَوا هذا المعنى بينهما، وأيَّدوه بأَن شبّهوا إسم الفاعل بالفعل فأعملوه، وهذا في معناه واضح سديد))[4]. ورد ذلك في باب (الإعتلال لهم بأفعالهم، ثم يكمل في باب آخر (غلبة الفروع على الأصول، موضحاً فيه ما بدأه، ويقول: ((من أنّ العرب إذا شبّهت شيئاً بشيء مكّنت ذلك الشبه لهما، وعَمَرت به الحال بينهما؛ ألا تراهم لمّا شبّهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه، تَممَّوا ذلك المعنى بينهما بأْن شبهوا اسم الفاعل

([1]) الخصائص: 322/3 باب (جمع الأشباه من حيث يَغْمضُ الأشتباه).

([2]) ينظر، الخصائص: 309/1، 468/2.

([3]) الخصائص: 112/1 (باب في مقاييس العربية)، المنصف: 200/1، 329.

([4]) الخصائص: 188/1، وينظر، المحتسب لابن جنّي: 327/2، 139/2، (وقد سار ابن جنّي وفق مذهب سيبويه في هذا الموضع)، ينظر الكتاب: 171/1.

بالفعل فأعملوه))[1] زيادة على أنّ اسم الفاعل عمل لأنه ناظر الفعل المضارع في لفظه ومعناه.ويستدل ابن جنّي على التشبيه بين الفعل وأسم الفاعل والمصدر من (خصائصه) وأنّ كلَّ واحد منها يجري مُجرى الآخر، من خلال ملاحظة أنّ الفعل (ضربَ) مضارعه يضرِبُ، ومصدره ضَرباً واسم فاعله ضارَب[2]. زيادة على أنّهم قد عوضوا في بعضها من الحروف كأنه قد عوض البقية من ذلك أنّهم حذفوا الهمزة في الفعل المضارع (أكرِمُ) فصار وجودها في الماضي (أكرَمَ) وفي مصدره (إكرام) وفي اسم الفاعل (مُكرِم)[3]. وعند التدقيق في بنية الكلمة نجد أنّ اسم الفاعل في صورة الاسم ومعناه معنى الفعل[4]. ويتّضح من ذلك دلالة أسم الفاعل على الحدث والزمن دلالته عن الحال والاستقبال والتشابه في اللفظ والمعنى. فمن حيث المعنى فاسم الفاعل يدل على معنى الفعل وشكله شكل الاسم[5]. ولو نظرنا الى التشابه والتجانس اللفظي بين الفعل المضارع واسم الفاعل في الحركات والسكنات ((كضارب ويَضرِب ومُنطلق ويَنطلق ومنه يقوم وقائم، لأنّ الأصل (يقومُ) بسكون الكاف وضم الواو،... وأمّا توافق اعيان الحركات فغير مُعتَبر، بدليل ذاهب ويَذهبَ وقاتل ويَقتُل...))[6]. ويتّضح من ذلك أنّ العرب إذا شبهّت شيئاً بشئ مكّنت ذلك الشبه فاعملوا اسم الفاعل حملاً على الفعل المضارع له لدلالة العله عليه.

2- إجراء الشيء مُجْرَى غيره في المصدر والفعل وإسم الفاعل

([1]) الخصائص: 305/1، ينظر، شرح كافية ابن الحاجب للرضي: 251/2. والانصاف في مسائل الخلاف: 142/1، وشرح ابن عقيل: 100/2، الاقتراح: 223. وهو حمل الأصل على الفرع، وسماه (القياس الأولى) وينظر، الأصول: 154.

([2]) ينظر، الخصائص:450/2،(فتقول: قمَت قوَمة وقومتين) ويعمل الفعل من المصادر فبما فيه دليل،ألاتراك ولا نقول: قمت جلوساً ، لما لم تكن دلاله عليه عليه) ،المحتسب: 139/2.

([3]) ينظر، الخصائص: 114/1-115، وسر صناعة الإعراب (732/2-731) و أوجه التنظير عند ابن جنّي -رسالة ماجستير- محمد بن علي بن محمد: 169، جامعة أم القرى-كلية اللغة العربية.

([4]) ينظر، الكتاب: 101/1.

([5]) ينظر، الخصائص: 305/1، 110(ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم)، الكتاب: 101/1-102-171(شبه اسم الفاعل بالفعل المضارع في الأعراب)، فكل واحد منهما داخل في صاحبه وقد شبه بما ضارعه من الفعل كما شبه به في الاعراب.

([6]) مغنى اللبيب لابن هشام:2/598.

وفيه مسائل نتناولها بالتوضيح من خلال كتاب الخصائص حيث حملوا المصدر على الفعل وفي الدلالة على الجنس.

وقد إستدلّ ابن جنّي من خلال نظرته الثاقبة في المسائل النحوية واللغويّة، على أنّ العرب تحمل الأصل وهو المصدر على الفرع (الفعل) من خلال التشابه والتجانس وإجراء الشئ مُجرَي غيره وتنظيرهم الاحكام في القياس، ويقول الزجاجي: ((فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل، فهل بقي في وضوح الدلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة ببعضها شبهة))[1]، وقد أجمع البصريون كما يقول الزجاجيّ على أنّ الفعل مأخوذ من المصدر في باب (القول في الفعل والمصدر أيهما مأخوذ من صاحبه) والمصدر سابق له ، كما إنّ المصدر في اللغة للمكان الذي يصدر عنه والمصادر كثيرة، وإنّ لفظه وحروفه موجودة في الأنواع جميعها وفي الفعل كيف صُرَّف[2]. واستشهد ابن جنّي على كلامه، حيث يقول: ((وأنشد أبو زيد: (الوافر)

وقالُوا: ما تشاءُ؟ فَقلْتُ: أَلْهُو الى الإصباح آثِرَ ذِي أَثيرِ[3]

أراد: اللهو، فوضع (أَلْهُو) موضعه لدلالة الفعل على مصدره، ومثله قولك لمن قال لك: ما يصنع زيد؟ يصلي أو يقرأ، أي الصلاة أو القراءة))[4]. كما ورد في المحتسب وأنشد أيضاً

وأَهْلكَنَي لَكُمْ في كُلَّ يَومٍ تَعَوُّ جُكُمْ عَليَّ وأَسْتَقيمُ[5]

ويتضّح من البيت محل الشاهد وأَسْتقيم أي: وأستقامتي فوضع (أَسْتقيمُ) موضع مصدره. وكما دلّل ابن جنّي بكلامه في موضع اخر أنّ عامة الأفعال مجاز لا حقيقة، ويقول: ((إعلم أنّ أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة، وذلك عامة الأفعال, نحو: قام زيد، وقعدَ عمرو، وإنطلق بِشْر، وجاء الصيف وإنهزم الشتاء. ألا ترى أنّ

([1]) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي: 56-57-58-59، ينظر، المحتسب: 30/2.

([2]) ينظر، الخصائص: 114/1.

([3]) ينظر، البيت في ديوان عروة بن الورد: 57، الخصائص: 435/2، المحتسب: 32/2 ويروى صدره (فَقَالوا) بدلاً من (وقالوا)، وشرح المفصّل لابن يعش: 95/2.

([4]) الخصائص: 435/2-436، ينظر المحتسب: 32/2.

([5]) ينظر، المحُتسب: 32/2، 338.

الفعل يُفاد منه معنى الجنسيّة، فقولك: قامَ زيدٌ، معناه: كان منه القيام، أي هذا الجنس من الفعل، ومعلوم أنّه لم يكن منه جميع القيام؛ وكيف يكون ذلك وهو جنس والجنس يُطبَّق جميع الماضي وجميع الحاضر وجميع الأتي الكائنات من كل مَنْ وجد منه القيام. ومعلوم أنّه لا يجتمع لإنسان واحد في وقت واحد ولا في مائة ألف سنةٍ مضاعفة القيامُ كلّه الداخل تحت الوهم، هذا محال عند كل ذي لبّ. فإذا كان كذلك علمت أنّ قام زيد مجاز لا حقيقة، وإنّما هو على وضع الكل موضع البعض للإتساع والمبالغة وتشبيه القليل بالكثير))[1]. ويستدل ابن جنّي على إشتمال الأفعال معاني الجنس ببيت أنشده أبو الحسن الأخفش:

أنتَ الفداءُ لقبلةٍ هَدّمْتَها ونَقَّرتها بيديك كلَّ مُنَقِّر[2]

((فصار ونَقَرتها كأّنه قال: ونَقَّرْتها، يدل عليه مصدره الذي هو (مُنَقَّر). وهذا ونحوه ممّا يدل على إشتمال لفظ الأفعال على معاني الاجناس، حتى إنّ اللفظة الواحدة تصلح لكثيره صلاحها لقليله))[3]. ولو نظرنا الى كتب استاذه أبي عليّ الفارسي، وتأثر ابن جنّي بآرائه ومسائله، لوجدنا أنّه يصرح أنّ الفعل واقع على الجنس، ويقول: ((إنّك تقول: ضربَ زيدٌ ضَرْبةً، وضَرْبتينِ، وألفَ ضَرْبة، وكذلك ضُربَ زيدٌ، وَعمْروٌ، وَخَالدٌ، فيقع على القليل كما يقع على الكثير، فإذا كان كذلك وهو على لفظه، واحدة علمت أنّه للجنس، مثل: الماء، والترابُ، والدرهم))[4]. كما بيّن ابن جنّي في باب (الشئ يَرد مع نظيره مَوْرده مع نقيضه) إرادة المصدر والجنس ونجدها متأولة في المؤنث ودالة على المبالغة والتوكيد ومن خلال إجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المذكّرة نحو (رجلُ خصم، وإمرأة خَصْمٌ، ورَجلٌ عَدْلٌ، وإمرأةٌ عَدْل، ورجل ضيْفٌ وامرأة ضيْف)[5] ثم ينقل الينا قول زهير بن ابي سُلمى (الطويل) قال زهير أبي سُلمى: (الطويل)

([1]) الخصائص: 2/449-450، باب (في أنّ المجاز أذا كثر لحق بالحقيقة).

([2]) البيت لم يعرف نسب قائله، ينظر، المحتسب: 1/192.

([3]) المحتسب: 1/194.

([4]) المسائل البصريات لابي علي الفارسي: 2/785.

([5]) ينظر، الخصائص: 2/204، 206، 209، المحتسب: 2/107.

متى يَشْتَجِر قوم يَقُلْ سَروَاتهُمْ هُمْ بَيْنَنا فَهمْ رضاً وهُمْ عَدْلُ[1]

((وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة أنّ التذكير أنّما أتاها من قبل المصدرية))

3- حمل النظير على النظير لشبه لفظي

ويوضّح ابن جنّي هذه المسألة، بأنّ العرب قد اسْتَحسَنوا إلحاق نون التوكيد باسم الفاعل، والنون حرف من حروف العربية وهو قسم من أقسام الكلام ونقل قول الشاعر: (الرجز)

أريتَ إنْ جِئتُ به أمْلُودا مُرَجَّلاً ويَلبَسُ البُرُودا

أَقائِلُنَّ أحضِروا الشهُودا[2]

((فألحق نون التوكيد اسم الفاعل، تشبيهاً له بالفعل المضارع . فهذا إذاً استحسان، لا عن قوة علّة، ولا عن إستمرار عادة، ألاّ تراك لا تقول: أَقائمُنَّ يازيدون، ولا أمُنطلِقُنَّ يا رجال، إنّما تقوله بحيث سمعته، وتعتذر له، وتنسبه الى أنّه إستحسان منهم، على ضعف منه وإحتمال بالشبهة له))[3]. ويتضّح ممّا قيل أنّه ضرورة لشبه الوصف بالفعل، وهذا التشبيه يبدو أنّه محدود غير مطّرد عند العرب، وحقَّ نون التوكيد ألا تدخل إلاّ على الفعل المضارع وفعل الأمر، الذي سهّل هذه الضرورة شبه اسم الفاعل المقرن بهمزة الاستفهام بالفعل المضارع.

4- حمل النظير على النظير للشبه المعنوي ونذكر فيه التطبيقات الآتية:

1- إجراء (ما) المصدرية مُجْرى النافية:

وقد وضّح ابن جنّي ذلك بأَنَّ (إنْ) المؤكّدة دَخَلت على (ما) المصدريّة((ألا ترى أنّك إذا سئلت عن أنْ من قوله:(البيت من الطويل)

([1]) ينظر، البيت في ديوان زهير بن أبي سُلْمى: 107، الخصائص: 204/2، وينظر، المحتسب: 107/2.

([2]) ينظر، البيت في ديوان رؤبة بن العجّاج: 173، والخصائص: 137/1 والمحتسب لابن جنّي: 193/1 ويروى: أقائِلُنَّ أحضري الشهودا فكأنّه قال: (أيقولنَّ، والنظائر فيه كثيرة) أملود: ناعم، المرجل: المزُيَّن، رجّل شعره: سَرَّحه، سر صناعة الاعراب : 447/2، ومغنى اللبيب: 443، والمقاصد النحوية: 118/1، أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك: 24/1.

([3]) الخصائص: 137/1.

وَرَجِّ الفتى للخَيرِ ما إنْ رَأيتَهُ على السِّنِّ خيْراً لا يَزالُ يَزيدُ[1]

فإنّك قائل: دخلت على (ما)، وإن كانت (ما) ههنا مصدرية؛ لشبهها لفظاً بما النافية التي تؤكد بإن))[2]، من قوله: (البيت من البسيط)

ما إن يكاد يُخلّيهم لِوِجهتِهِم تخالُجُ الأمرِ إنَّ الأمرَ مشتركُ[3]

((وشبه اللفظ بينهما يصيّر (ما) المصدريّة الى أنّها كأنّها (ما) التي معناها النفي؛ أفلا ترى أنّك لو لم تجذب إحداهما الى أنّها كأنّها بمعنى الأُخرى لم يجز لك إلحاق (إنْ) بها))[4]. ويتضّح من النص أنّ (إنْ) زائدة بعد (ما) المصدريّة الظرفية وهي حينية، فزاد (إنْ) بعد (ما) المصدريّة لشبهها في اللفظ بما النافية، وزيادة (إنْ) قياسيه وفيه توكيد للمعنى وإثباته، والأساس عنده في القياس الاعتبار المعنوي فهو يرجّح القياس المعنوي على القياس اللفظي، بل يذهب الى أنّ القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده عارياً من إشتمال المعنى عليه... فالمعنى إذاً أشيع وأسْير حكماً من اللفظ لأنك في اللفظي متصور لحال المعنوي ولست في المعنوي بمحتاج الى تصوّر حكم اللفظي))[5].

2- إجراء (لم) النافية مُجْرَى أدوات النفي

وقد تابع ابن جنّي توضيح قياس الشبه في حمل النظير على النظير في كتابه (الخصائص)، فقد قاس (لم) وشبّهها بـ (لا)، ونقل ((فأمّا قول الشاعر- فيما أنشده أبو الحسن: (البسيط)

([1]) ينظر، البيت في الخصائص: 111/1، سر صناعة الإعراب، لابن جنّي: 378/1، الكتاب: 222/4، ومغني اللبيب: 38، ولمع الادلة: 97، والاقتراح: 231(وهو حمل النظير على النظير)

([2]) الخصائص: 111/1.

([3]) ينظر، البيت في ديوان زهير بن أبي سلمى: 165، والخصائص: 111/1.

([4]) الخصائص: 111/1.

([5]) الخصائص: 111/1، وينظر،لمع الادلة: 97-98.

يَوْمَ الصُّلَيفاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالجارِ[1]

فإنّه شبّه للضرورة لم بـ (لا). فقد يشبّه حروف النفي بعضها ببعض، وذلك لإشتراك الجميع في دلالته عليه))[2]. ويتضّح ممّا سبّق أنّ الشاهد قوله (لم يوفون)، إذ (لم) حرف جزم ونفي. (ولم) في البيت لم تعمل في الفعل المضارع (يوفون)، ويرى ابن جني أنّه ضرورة لتشبيهها بـ (لا) النافية الداخلة على الفعل المضارع، وكان من المفترض أنْ تحذف النون لأنّها علامة جزم الافعال الخمسة. ثم يورد بيتاً آخر مُستعملاً (لم) النافية الجازمة والتي تقلب الفعل المضارع الى الماضي في موضع الحال ويقول: ((ألا ترى الى قوله –أنشدْناه–:(المتقارب)

أَجِدَّكَ لم تغتمضْ ليلةً فَترقدَها مَعَ رُقَّادها[3]

فاستعمل (لم) في موضع الحال، وإنّما ذلك من موضع (ما) النافية للحال))[4]. وقد الشاعر في تخريجه للبيت (لنْ) الناصبة النافية في موضع (ما) وقد تمثل على ذلك بقول الشاعر: (الوافر)

أجِدَّك لَنْ تَرى بِثُعيلِباتٍ ولا بَيْدَانَ ناجِيةً ذَمُولا[5]

((إستعمل أيضاً (لن) في موضع (ما)))[6].

5- إجراء النصب مُجْرَى الجزم الذي لا تلزم فيه الحركة.

وفي ذلك يقول ابن جنّي موضّحاً: ((فاجرى النصب مُجْرى الرفع الذي لا تلزم فيه الحركة –ومُجْرَى الجزم الذي لا يلزم فيه الحرف أصلاً –كقراءة من قرأ قوله

([1]) البيت لم يُعرف قائله، ينظر، الخصائص: 389/1، وسر صناعة الإعراب لابن جنّي: 448/1، والمحتسب لابن جنّي: 42/2، ومغني اللبيب: 365، والمقاصد النحوية: 446/4 وصدر البيت : لولا فوارسُ من نُعمٍ وأسرتُهمْ، ومعجم شواهد النحو الشعرية، د. حنا جميل: 87، وروي(ذهلٍ) بدلاً من (نعمٍ)

وروي صدر أن البيت في المحتسب: لولا فوراسُ من قَيْسٍ وأُسْرَتِهِمْ. وقد يكون عدم حذف النون من الفعل المضارع، لغة خاصة بـ (قيس).

([2]) الخصائص: 389/1 (باب فيما يرد عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور).

([3]) ينظر، البيت في ديوان الاعشى: 119، الخصائص: 389.

([4])الخصائص: 389/1.

([5]) ينظر البيت في ديوان المرار بن سعيد: 475، والخصائص: 389/1.

([6]) الخصائص: 389/1.

تعالى((أليس ذلك بقادرٍ على أنْ يُحي الموتى))[1][2]. بياء واحدة ساكنة، وكما حمل النصب على الجر في التثنية والجمع الذي على حدِّ التثنية، كذلك حُمِل الجرّ على النصب فيما لا ينصرف[3]، وكما شُبهِت الياء بالألف في قول الشاعر:

كأَنَّ أيديِهنَّ بالقاعِ القَرقِ[4]

ويظهر ممّا سبق تشبيه الياء بالألف في تقدير الفتحة عليها. والشاهد في البيت (أَيديْهنَّ) بسكون الياء، وحقّها الفتح؛ لكون اللفظ منقوصاً منصوباً؛ لأنّه اسم (كأنَّ) والنصب في مثله يظهر لخفته، إلاّ أنَّ الشاعر قدّر إجراء الياء مُجْرى الألف، وهو إجراء اللاّزم مُجْرى غيره، من خلال حمل الأصل على الفرع.

6- حمل ألاصل على الفرع في اعراب الاسماء الستة

وذلك حَمْلاً لها على التثنية والجمع، حيث تنوب الحروف عن الحركات بوقوع الحروف علامات إعراب في الأسماء الستة من الآحاد، وفي المثنى، وجمع المذكر السالم[5]. وأضاف في موضع آخر من الخصائص، قائلاً: (ألا تراها تُفيد من الاعراب ما تفيده الحركات: الضمّة والفتحة والكسرة ...، وإنّما الموضع في الإعراب للحركات،فأمّا الحروف فدواخل عليها))[6]. كما أنّ نيابة الحركة عن الحرف إنَّما هي من باب التخفيف والاختصار لأنّ الحركة أخفُّ من الحرف[7].

ثانياً: مسائل القياس المتعلقة بالبناء في الجملة

- أَجروا الشئ مُجْرَى غيره من حيث الإتصال والإنفصال

1- وقد وضع الضمير المُنفصل موضع الضمير المُتصل كما في قوله

([1]) سورة القيامة: 40.

([2]) ينظر, معجم القراءات القرآنية : 14/8

([3]) الخصائص: 307/1.

([4]) ينظر، البيت في ديوان رؤبة بن العجاج: 179، والخصائص: 307/1، وقد ورد في المحتسب (جوار)بدلاً من (نساء)، والقرق: المكان المستوي لا حجارة فيه ويصف فيه الأبل بسرعة سيرها، الاقتراح: 226 (وعنده من القياس الأولى) عجز البيت: أيدي نساءٍ يَتعاطِنَ الورق، المحتسب: 125/1.

([5]) ينظر، الخصائص: 318/2، 137/3، واللمع في العربية: 59،61، وسر صناعة الاعراب: 699/2.

([6]) الخصائص: 137/3، وينظر، الانصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري: 20/1-21.

([7]) ينظر سر صناعة الاعراب: 519/2 ، 72، والمحتسب: 181/1، 322.

بالباعثِ الوراث الأَمواتِ قد ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأرضُ في دَهرِ الدَّهارِيرِ[1]

ويتضّح من خلال محل الشاهد (ضَمِنَتْ إيّاهُمُ الأرضُ)، فقد جاء بالضمير منفصلاً، مع أنّه يستطيع الإتيان به متصّلاً، فيُقال: ضَمِنَتهم الأرضُ ولم يفصل ابن جنّي البيت لوضوحه إذ سبقه النحاة من قبل في تفصيله.

2- وضع الضمير المتصل مُجْرى المُنفَصل كما في قوله: (البسيط)

فما نُبَالِي إذا ما كُنْتِ جَارَتَنا ألاّ يُجَاوِرنا إلاّكِ دَيَّارُ[2]

ويظهر ممّا سبق أنّ الشاهد في (إلاّكَ)، حيث أوقع الضمير المتصّل بعد (إلا) حتى ليستقيم الوزن في البيت، وكان حقّه أنْ يقول: (إلاّ أنتِ) لضرورة الشعر. وهذا ايدلل على قدرته في التعبير والتعامل مع احكام القواعد النحوية التي كانت طوع بنائه.

- إجراء الألف مُجْرى الياء في حمل الأصل على الفرع

وقد حُملِت الألف على الياء في قوله –فيما أنشَد أبو زيد–

إذا العجُوزُ غَضِبتْ فَطَلّقِ ولا تَرضَّاها ولا تَملَّقِ[4]

ويتضّح من البيت السابق أنّ الشاهد فيه قوله (تَرَضَّاها)؛ إذ أثبت الألف، وقدّر السكون عليها؛ حملاً على الياء وهي الاصل والالف فرع منها ولذا كانت المسألة حملاً للأصل على الفرع، وأثبت الألف تشبيهاً بالياء في موضع الجزم، وهو حمل الاصل على الفرع، ولبيان علّة الجملة نجد وأن الألف لا يمكن تحريكها وهي ساكنة فجعلت فرعاً وهذه التجانس بين الفتحة والألف نحو إشباع الحركة وجعلها ألفاً، وقد حمل على الضرورة الشعرية كما انّه سمع عنهم هكذا ويظهر أنّ ابن جنّي قد تابع

([1]) ينظر، البيت في ديوان الفرزدق: 262، وليس لأُميّة بين الصلت كما جاء في الخصائص: 308/1، 96/3، والاقتراح للسيوطي، تحقيق الدكتور محمود ياقوت: 227 وكلمة الباعث والوراث من أسماء الله الحسنى، الدهارير، جميع: دهر وهي الشدائد.

([2]) البيت لم يعرف له قائله، ينظر، الخصائص: 308/1، الاقتراح: 228 (وقد جعله من القياس الأولى) ومعجم الشواهد النحوية: 72 ويروى : وما علينا إذا ما كُنتِ جارَتنا أن لا يُجاورَنا إلاّكِ دَيّارُ

المازني في تشبيه الياء بالألف[1].لما بينهما من التقارب والتجانس من حيث العلة الجامعة بينهما.

– **فقد أجروا بعض الاسماء مُجْرى الحرف.** فَبنوه لضرب من الشبه بينهما، نحو (أمسِ، وأينَ، وكَمْ، وإذا) وقد أورده ابن جنّي في باب سمّاه (باب من غلبة الفروع على الأصول) وأجروا الاسم وهو الأصل مُجْرى الفعل وهو الفرع في باب ما لا ينصرف فمنعوه من الصرف، ((وعلى ذلك ذهب بعضهم في ترك تصرّف (ليس) الى أنّها أُلحقت بـ (ما) فيه، كما ألحقت (ما) بها في العمل في اللغة الحجازية وكذلك أيضاً في (عسى) أنّها مُنعِت التصّرف لحملهم إيّاها على (لعلّ). فهذا ونحوه يدلّك على قوة تداخل هذه اللغة وتلاحمها، إتصال أجزائها، وتلاحقُها، وتناسُب أوضاعها))[2]. كما يدلّك على إجراء الشيء مجرى غيره في الجمود التصرف.وقد حمل الإسم وهو أصل الفعل لا شتقاقه من نوع منه وهو المصدر، ويقصد في منع الصرف أي عند مشابهته بالفعل في وجود علتين: إحداهما راجعة الى اللفظ والأخرى راجعة الى المعنى، أو ما يقوم مقامهما، ثم أنّ الحرف الذي مرتبته من دون الإسم، وهو للربط بينه وبين الفعل في البناء أي عند قيام الشبه، وهو الشبه المقرّب من الحروف وقد حُمِلت (ما) على (ليس) في العمل لكون ليس (فعلاً) وأصل العمل للأفعال، وهو (حمل الفرع على الاصل).

إجراء الشئ مُجرَى غيره في التقديم والتأخير على عامله

أولاً: جواز التقديم

([1]) ينظر، المنصف للمازني: 2/169–170، وينظر، سر صناعة الإعراب: 125، وأوجه التنظير ابن جنّي: 107، 112، (وقد بنى تقدير الاصلية والفرعية في هذا التنظير على تصور ظهور الضمة على هذه الاحرف في حالة الرفع اذ انه هو الاصل وقد جعل مسألة ثبات الالف والواو في موضع الجزم في الفعل معتل الاخر بهما وقد جعلها ابن جني من مظاهر الشبه الوثيق بين هذه الاحرف الثلاثة وجعل الاصل فيها الياء ثم حمل الالف والواو عليها.

([2]) الخصائص: 1/312–313، والانصاف في مسائل الخلاف: 1/166، والاقتراح للسيوطي تحقيق الدكتور محمود ياقوت: 229(وعنده من القياس الأوْلى).

إنّ تقديم أي عنصر من عناصر تركيب الجملة على غيره لا بَّد أنْ يكون لسبب معين أو علّة ما أدت الى ذلك. وقد تطرقنا الى مبحث التقديم والتأخير في الفصل الثاني ضمن الظواهر الأسلوبية، وتبرز في الموضوع مسائل معينة وهي كما يأتي:

- جواز تقديم الحال على العامل

ويذكر ابن جنّي رأيهُ في فصل (التقديم والتأخير) باب شجاعة العربية من خلال قوله في تقديم الحال على العامل، ويقول: ((فإنْ قلت: فقد تقدّم الحال على العامل فيها وإنْ كانت الحال هي صاحبه الحال في المعنى، نحو قولك: راكباً جئت، و((خشّعاً أبصارهم يخرجون من الأجداث))[1]. قيل: الفرق أنْ الحال لم تكن في الأصل هي الفاعلة، كما كان المميّز كذلك؛ إلا ترى أنّه ليس التقدير والأصل: جاء راكبي؛ كما أنّ أصل طبت نفساً طابت به نفسي، وإنّما الحال مفعول فيها كالظرف، ولم تكن قط فاعلة فنقل الفعل عنها، فأمّا كونها هي الفاعلة في المعنى فلكون خبر كان هو إسمها الجاري مجرى الفاعل في المعنى ((وأنت)) تقدّمه على كان فتقول، قائماً كان زيد، ولا تجيز تقديم إسمها عليها. فهذا فرق وكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل...))[2]. ويظهر من النص أنّ قول ابن جنّي في نصه (راكباً جئتُ) أنّه يجوز تقديم الحال على عامله الضمير هنا عند البصريين والكوفيين لأنْ الكوفيين لا يجيزون تقديمه إلاّ على المضمر.

ثانياً: منع التقديم وفيه:

- القياس على عدم جواز تقديم خبر(ما) الحجازية على إسمها

وقد ذكر ابن جني هذه المسألة في خصائصه، موضحاً أنّ إهمال (ما) الحجازية عندما يتقدم خبرها على اسمها، أو إذا إنتقض نفيها فعند ذاك يؤدي الى بطلان عملها[3]. وعند اعمالها تقول: ما زيدٌ قائماً فهي لنفي الحال: أي نفيت قيامه

([1]) سورة القمر: 7.

([2]) الخصائص: 2/386-387، اللمع في العربية لابن جنّي: 135 (اذا كان العامل متصرّفاً جاز التقديم، جاء يحيى، مجيئاً ، فهو متصرف ولا يجوز في هذا، زيدٌ قائماً)، وينظر، الانصاف: 221.

([3]) ينظر، الخصائص: 1/126، 168، وينظر الكتاب: 1/57، 73.

عند اخبارك عنه. وبنو تميم يجرونها مجرى (هل) في عدم الاعمال عند دخولها على المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل،وإنّما يؤثر نفيها عند الاخبار في الجملة. وعند بطلان عمل (ما) يكون ما بعدها مرفوعاً نحو ما قائمٌ زيدٌ وما زيدٌ إلاّ قائمٌ وهي ترفع في لغتي الحجاز وتميم[1]. وقد شبّه بنو تميم(ما) بـ (هل) لما رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة في عدم تأثيرها على الجملة عند إهمالها، من حيث دلالتها على النفي دخول (هل) عليها للاستفهام فكانت عند التميميين أقوى من الحجازيين قياساً ولكن الحجازية لكثرة استعمالها ونزول القرآن الكريم بها كانت أيسر استعمالا من غيرها فعملوا بها[2]. ويظهر لنا من خلال متابعة كتاب الخصائص، في مسألة (ما) الحجازية أنّه لم يتمثل لها بأمثلة ,وإنّما نظّر لها في استعمالها وعدم استعمالها، ويتراءى لي أنّ سبب ذلك لشهرتها وكثرة التأليف فيها بين كتب النحاة. ويرى ابن جنّي أنّ لغات العرب جميعاً حجّة، والناطق على قياس لغة منها مُصيب غير مُخطئ. ولكنّه لا يضع هذه اللغات جميعاً في مرتبة واحدة، فهي من حيث شيوعها وقوتها في القياس تختلف درجة أو مرتبة، ويقول: ((اعلم أنّ سعة القياس تبيح لهم ذلك, ولا تحظره عليهم, ألا ترى أنّ لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأنّ لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويُخلَد الى مثله، وليس لك أنْ ترد إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنّها ليست أحقّ بذلك من رسيلتها، لكنّ غاية مالك في ذلك أنْ تتخيّر إحداهما فتقويها على أُختها، وتعتقد أنّ أقوى القياسين أقبل لها، وأشدّ أنْسابها. فأمّا رد إحداهما بالأخرى فلا... هذا حكم اللغتين اذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين مُتراسلتين، أو كالمتراسلتين))[3]. ويتضّح من النص المُساق لابن جنّي بيان سعة

([1]) ينظر، اللمع في العربية: 102.

(3) ينظر، الخصائص 168/1، والندوة المتخصصة الاولى ابو الفتح عثمان بن جني، الدكتور هادي عطية مطر: 4 جامعة الموصل، 1409هـ – 1989م.

([3]) الخصائص: 12/2 (باب أختلاف اللغات وكلها حجّة)، ينظر، لمع الادلة: 82، 83.

القياس وإستعمال اللغة الأوسع إطراداً والأقوى في القياس من رديفتها، وإنْ دَلَّ هذا فهو يدلّ على إهتمامه بالقياس، ومكانته لديه.

- عدم جواز تقديم جواب الشرط على الشرط (المُجاب)

وقد وضّح ابن جنّي ذلك، يقول: ((ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب، شرطاً كان أو قسماً أو غيرهما؛ ألا تراك لا تقول: أقُمْ إنْ تَقُمْ. فأمّا قولك: أقوم إنْ قمت، فإنّ قولك: أقوم ليس جواباً للشرط، ولكنّه دالٌّ على الجواب، أي إنْ قمتُ قمتُ، ودلّتْ أقوم على قمت، ومثله أنتَ ظالم إنْ فعلت؛ أي إنْ فعلت ظلمت، فحذفت (ظلمت) ودلّ قولك: أنتَ ظالمٌ عليه))[1]. فأمّا قوله: (الطويل)

فَلَمْ أَرقِهِ إنْ يَنْجُ منها وإنْ يَمُتْ فَطَعنةُ لا غُسَّ ولا بِمُغَمَّرِ[2]

((فذهب أبو زيد الى أنّه أراد: إنْ ينجُ منها فلم أرقه، وقدّمَ الجواب.وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز، والقياس له دافع، وعنه حاجز وذلك أنْ جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط، ومحال تقدّم المجزوم على جازمه ، بل اذا كان الجار وهو اقوى من الجازم. لان عوامل الاسماء أقوى من عوامل الأفعال-لا يجوز تقديم ما إنجرَّ به عليه كان ألاّ يجوز تقديم المجزوم على جازمه أحرى وأجدر.واذا كان كذلك. فقد وجب النظر في البيت، ووجه القول عليه أنّ الفاء في قوله: (فلم أرقه) لا يخلو أنْ تكون معلّقة بما قبلها، أو زائدة وأيهما كان فكأنّه قال: لم أرقه إنْ ينجُ منها، وقد علم أنْ لم أفعل (نفي فعلت) وقد أنابوا فعلت عن جواب الشرط، وجعلوه دليلاً عليه))[3].ويظهر ممّا سبق إستدلال ابن جنّي على أنّ جواب الشرط قد يناب عنه قبل الشرط دليلاً عليه كما يشير الى ذلك النص، فقد ورد ما يخالف القاعدة وهو اللجوء الى التأويل. وقد إستند في دعواه هذه الى ((... وأجاز سيبويه أيضاً نحو هذا وهو قوله: (زيداً إذا يأتيني أضرِبُ) فنصبه بـ(أضرب) ونوى تقديمه، حتى كأنّه قال: (زيداً

([1]) الخصائص: 2/389-390.

([2]) البيت لم يتأكد نسبه، ينظر، الخصائص: 2/390، والانصاف: 497، وينظر، أصول النحو في الخصائص لابن جنّي: 268، والشاهد بلا نسبة في معجم الشواهد النحوية: 92.

([3]) الخصائص: 2/390، ينظر، الانصاف في مسائل الخلاف، تحقيق، د. جودة مبروك: 499، ينظر، أصول التفكير النحوي: 290(وقد أضطر النحاة أزاء هذه النصوص اللجوء الى التأويل... وقد تكفّل بذلك ابن جنّي: اقوم إنْ قمت).

(أضرب إذا يأتيني) ألا ترى الى نبَّته بما يكون جواباً لـ (إذا) و–قد وقع في موقعه أنْ يكون التقدير في تقديمه عن موضعه))[1]. وظهر لنا أنّ المتقدم على أداة الشرط دليلً على الجواب وليس الجواب عينه لأنّ الجواب مجزوم بالشرط واداة الشرط ضعيفة لا تعمل فيما قبلها، كما أن لها الصدارة فلا يجوز أنْ يتقدم عليها ما هو شبيه بالجواب، فالمسألة فيها تقدير وتأويل، لتخريجها وفق أحكام وقواعد اللغة.

مسائل القياس المتعلقة بالحروف العاملة في الجملة عند ابن جنّي: وقد وضحها بما يأتي:

عدم جواز حذف الحروف أو زيادتها

وقد دل ابن جنّي على الحروف من خلال عقده باباً خاصاً بها. سّماه (باب في زيادة الحروف وحذفها)، يقول: ((وكلا ذيدنك ليس بقياس... إنّما دخلت الكلام لضرب من الاختصار هو أنّك اذا قلت ما قامَ زيدٌ، فقد أغنَتْ (ما) عن (أنفي)؛ وهي جملة فعل وفاعل. واذا قلت: قام القوم إلاّ زيداً فقد نابت (إلاّ) عن(إستثنى) وهي فعل وفاعل. وإذا قلت قامَ زيدٌ وعمرو؛ فقد نابت الواو عن (إعِطف)... فإذا كانت هذه الحروف نوائب عمّا هو أكثر منها من الجُملَ وغيرها لم يُجْزَ من بعد ذا أنْ تُخرَّق عليها، فتنتهكَها وتجحفَ بها. ولأجل ما ذكرنا؛ من إرادة الإختصار بها لم يجز أنْ تعمل في شيء من الفَضْلات: الظرف والحال والتميز والاستثناء وغير ذلك. وعلّته أنّهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار؛ فلو ذهبوا يُعملونها فيما بعد لنقضوا ما أجمعوه، وتراجعوا عمّا اعتزموه))[2]. ثم ابن جنّي لا يجيز حذف الحروف ولا زيادتها، وانّما جئ بها للإختصار والإيجاز، وكانت زيادتها نقضاً، وهذا هو القياس، ومع ذلك فقد حذفت أو زيدت[3]. كما إنّ الاسم الذي يأتي بعد أحرف النداء منصوب بفعل محذوف وجوباً تقديره (أدعو) يسمى المنادي أو (أُنادي)، وقد

([1]) الخصائص: 310/1، ويقول محقق الكتاب محمد علي النجار(هذا جارٍ في الجواب المرفوع أن يجوز تقديم معموله على أداة الشرط بلا خلاف وإنَّما يجري الخلاف في تقديم معمول الجواب المجزوم)، وينظر، الكتاب: 135/1، أصول التفكير النحوي: 290– 291.

([2]) الخصائص: 275/2–276، 283، الايضاح في علل النحو للزجاجي: 104، وينظر، مغني اللبيب: 835، ينظر، الاصول: 203.

([3]) ينظر، الخصائص: 282/2.

حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال وصارت (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنّه قال: يا: أريدُ عبدالله، فحذفت أُريد وصارت يا بدلاً منها، لأنّك إذا قلت: يا فلانُ عُلِمَ أنّك تريدهُ، ممّا يدلّك على أنّه ينتصَب على الفعل وأنَّ (يا) صارت بدلاً من اللفظ بالفعل قول العرب: يا إياك، إنّما قلت: يا إيّاك أعني، ولكنهم حذفوا الفعل وصار يا وأيا وأيْ بدلا من اللفظ بالفعل. وأن الاستغناء عن الفعل كان بسببَ كثرة الاستعمال ولدلالة هذه الاحرف استغني عن الفعل بحذفه، فأصبحت بدلا منه في اللفظ لدلالتها على ما يدلُّ عليه. وعلى مذهب سيبويه فإنّ هذه الحروف لم تَنُبْ عن الفعل في موقعه وعمله الإعرابي لأّن المنادى بقي من ناحية الإعراب معمولاً للفعل المحذوف، واستغنى عن إظهاره لكثرة الاستعمال كما إنّ حرف النداء ودلالة المعنى يغنيان عن الفعل دلالة لا إعراباً وإن الفعل باق على عمله في المنادى وإنّ رأي ابن جنّي مردود بجواز حذف الحرف، والعرب لا تجمع بين العوَض والمُعوّض منه في الجملة من خلال الذكر والحذف[1]. ويظهر ممّا قيل إنّ ابن جنّي يجمع بين العوَض المُعوَّض منه، ونجد هذه الحالة في أكثر من موضع في كتابه الخصائص منها باب (في شواذ الهمز)، ما أنشدوا من شعر جرير، وفي قول الفرزدق[2]. ويذهب ابن جنّي الى أنّ (يا) تنوب عن مقام الفعل في عمل النصب في المنادى، ويوضّح فكرته بإعطاء (يا) منزلة خاصة، مدافعاً عن رأيه بقوله: «إنّ يا نفسها هي العامل الواقع على زيد، وحالها في ذلك حال (أدعو) و(أُنادي) في كل كون واحد منهما هو العامل في المفعول وليس كذلك ضربت وقتلت ونحوه وذلك ان قولك:ضربت زيداً ... الفعل الواصل اليهما ليس هو ضرب انما ثم احداث هذه الحروف دلالة عليها.. لأنّك اذا قلت: يا عبدالله ثم الكلام بها وبمنصوب بعدها، فوجب أنْ تكون هي كأنهّا الفعل المستقل بفاعله، المنصوب هو المفعول... أِنْ قولك يا زيد لما إطّرد فيه الضم وتمّ به القول جرى مجرى ما أرتفع بفعله أو بالابتداء، فهذا أدون حالَيْ يا اعني انْ يكون كأحد جزأي الجملة، وفي القول الأول هي جارية مُجرى الفعل مع فاعله، فلهذا قوي حكمها

([1]) ينظر، سيبويه: 291/1، الاستغناء في العربية: 159-161.

([2]) ينظر الخصائص: 148/3.

وتجاوزت رتبة الحروف التي هي إنَّما إلحاق وزوائد على الجمل))[1]. ويبدو لي أنَّ معنى الحرف لا ينطبق مع معنى الفعل ودلالته، من خلال الإنابة مقام الفعل وإن الافعال تشتق لديه من الحدث المعبر لكلَ زمن ، وهو العامل المؤثر رفعاً ونصباً وجراً وتركيباً في الجملة. والقول إنّ إعمال هذه الحروف عمل ما نابت عنه يؤدي الى تركهم الغاية من ذلك وهي الاختصار والإيجاز، وفيه نظر لأنّ المقصود بالاختصار الفعل نفسه لا عمله، لذا لو عملت هذه الحروف عمل ما نابت عنه لم يؤد ذلك الى العدول عن الاختصار وأنّ الاحتكام الى القاعدة التي تقول إنّ النائب يجب أنّ يأخذ حكم المناب عنه ويعمل عمله خير ممّيز النيابة عن غيرها من الظواهر اللغوية، الأخرى، وأنْ بعض هذه الحروف في غير ما ذكره ابن جنّي قد تأتي نائبة فتعمل عمل ما نابت عنه، كما إنّ حروف المعاني في الغالب تأتي عاملة غير ما يمكن أنْ يستغني بها عنه[2]. أما الاستغناء عن (إنْ) الشرطية الجازمة فتحذف مع فعل الشرط إستغناء عنها بدلالة الكلام في جواب الطلب سواء أكان أمراً أو نهياً أو إستفهاماً أو تمنياً أو غير ذلك، في نحو قولهم في الأمر: (أتني آتَك) على تقدير (آتني إنْ تأتني آتِكَ)، فالفعل المضارع بعد هذه المواضع مجزوم بـ (إنْ) الشرطية على أنّه جواب شرط محذوف، وهناك خلاف بين النحاة حول جزم الفعل بما قبله. وقد جاء حذف (إنْ) الشرطية في القرآن الكريم مع فعلها على مذهب من قال بحذفها، قوله تعالى: ((فأتبَّعوني يُحببْكم اللهُ))[3]. على تقدير (فأتبعوني فإنْ تتبعوني يحببكم الله)[4]. وممّا جاء في الشعر وأورده ابن جنّي في (الخصائص) قول الراجز:

متى أنامُ لا يُؤرّقْني الكَرِي ليلاً ولا أَسمعُ أجْراسَ المَطِي[5]

([1]) الخصائص: 2/279–280، وينظر، الأستغناء في العربية: 156.

([2]) ينظر الاستغناء في العربية: 242.

([3]) سورة آل عمران: 31.

([4]) ينظر، الاستغناء في العربية: 281–282.

([5]) البيت لم يعرف قائله، ينظر، الخصائص: 74/1، المنصف: 191/2، الكتاب: 95/3، والاستغناء في العربية: 283.

ولم يعقّب عليه ابن جنّي فيما تناولناه من استغناء لـ (إنْ) الشرطية، وتقدير الكلام في حذفها كأنّه قال: ((إنْ يكن مَنيّ نومٌ في غير هذه الحال لا يؤرّقني الكرِيُّ، كأنّه لم يَعُدَّ نومّه في هذه الحال نوماً))[1]، وقد جزم (يَؤرّقْني) على جواب الاستفهام. وتحتل حروف المعاني أهمية كبيرة في بناء الكلام العربي، وتعود أهميتها الى قدرتها على التعبير عن الكثير من الكلام، وكما قلنا إنّها دخلت الكلام لضرب من الاختصار، ولها قدرة في الكلام فأستغني بها عن كثير من الكلام. وقد علل ابن جنّي عدم اعمال هذه الحروف اعمال ما نابت عنه في ما مضى (وعلّته أنهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضرب من (الاختصار) وعلل ابن جنّي إعمال بعض الحروف عمل ما نابت عنه كإعمالهم (ليت) على النصب بما في (ليت) من معنى التمني نحو (ليت زيداً أخوك قائماً)[2]، ونحو (كأن) التي تفيد التشبيه في نحو قول النابغة الذبياني: (البيت من البسيط)

كأنَّه خارجاً من جَنْبِ صَفْحتهِ سَفُّودُ شَرْب نَسُوه عند مُفتأدِ[3]

((فنصب (خارجاً) على الحال بما في (كأنّ) من معنى التشبيه))[4].

وانشد أبو زيد: (البيت في الوافر)

كأنّ دَريئةً لمّا التتقينا لنَصْل السيفِ مُجتَمعُ الصُداع[5]

وقد أعمل معنى التشبيه في (كأنّ) في الظرف الزماني الذي هو (لمّا إلتقينا). وقد علّل عملها لما فيهما من معنى الفعل من التمني والتشبيه، وأنّ كل واحدة منهما رافعة وناصبة كالفعل القوي المتعدّي، فأشبهت بزيادة عدّتها الفعل[6]. ويظهر ممّا سبق قدرة هذه الاحرف عن الاستغناء في إطالة الكلام وكثرته، والعرب تميل الى الإختصار والإيجاز مع الرصانة وقوة التعبير، والاختصار يكون بالفعل نفسه وليس

([1]) الكتاب: 95/3.

([2]) ينظر، الخصائص: 277/2.

([3]) ينظر، البيت في ديوان النابغة الذبياني: 19، الخصائص: 277/2، والاشباه والنظائر، للسيوطي: 243/6، السفود: الحديدة التي يشوى عليها اللحم.

([4]) الخصائص: 276/2-277، وينظر الاستغناء في العربية: 241.

([5]) البيت لم يعرف قائله، ينظر، الخصائص: 277/2، الدريئة: حلقة يتعلم عليها الطعن.

([6]) ينظر، الخصائص: 277/2، والاستغناء في العربية: 241.

المقصود كفّه عن العمل، والقيام مقامه. وتمتاز (حروف العطف الواو والفاء و أو) بجواز حذفها منفردة أو مع معطوفها إستغناءً عنها بدلالة الكلام وإنْ كان حذف الحروف لا يسوّغه القياس، لما فيه انتهاك للقاعدة، وكذلك أنّ زيادتها ليس بقياس، فالقياس فيها ألاّ يجوز حذفها أو زيادتها، ومع ذلك حذفت وزيدت. ويستشهد ابن جنّي من نحو حذف حرف العطف المفرد من قولهم: أكلت لحماً، سمكاً تمراً، ما حكاه أبو عثمان عن أبي زيد[1]. ويظهر من النص حذف الواو واصله (وكماً وسمكاً وثمراً)، وقد حذف لكثرة الاستعمال إطراداً. ((وأنشد أبو الحسن: (البيت من الخفيف)

كَيفَ أَصْبحتَ كَيفَ أَمسيْتَ مِمّا يَزرعُ الوُدَّ في فُؤادِ الكَريمِ[2]

يريد: كيف أصبحت، وكيف أمسيت))[3]. ويظهر من البيت السابق حذف حرف العطف (الواو) استغناء بدلالة الكلام المفهوم من سياقه وكذلك أنشد ابن الإعرابي:

وكيف لا أبكي على عَلاّتِي صَبائحِي، غَبائقِي، قَيْلاتي[4]

وتقديره أي ((صبائحي وغبائقي، وقيْلاتي، وقد يجوز أنْ يكون بدلاً، أي كيف لا أبكي على علاتي التي هي صبائحي وهي غبائقي وهي قيلاتي، فيكون هذا من بدل الكل. والمعنى الأول أنّ منها صبائحي ومنها غبائقي ومنها قيلاتي))[5].

الإستغناء عن (أنْ) المصدرية

وهي من حروف المعاني العاملة، فتحذف (أنْ) المصدريّة الناصبة للفعل المضارع لفظاً مع إبقاء عملها وحذفها يكون مطّرداً وقد يكون شاذاً في مواضع أخرى، ويقول ابن جنّي: ((أنّ الفعل المضمر إذا كان بعده اسم منصوب ففيه فاعله

([1]) ينظر، الخصائص: 2/281–282، ومغنى اللبيب تحقق مازن المبارك: 819، الاستغناء في العربية: 261، أبو عثمان (ت 249هـ).

([2]) البيت لم يعرف نسب قائله، ينظر، الخصائص: 1/291، 2/282. والاشباه والنظائر: 8/134، وهمع الهوامع: 2/140. وبلا نسبة في معجم شواهد النحو الشعرية: 165, ويروى (يَغرس) بدلاً من (يزرع) في عجز البيت.

([3]) الخصائص: 2/282،

([4]) البيت لم يعرف قائله: ينظر، الخصائص: 1/291، 2/282، وتهذيب اللغة للأزهري: 4/266.

([5]) الخصائص: 2/282.

مضمراً، وإنْ كان بعده المرفوع به فهو مضمر مجّرداً من الفاعل؛ ألا ترى أنّه لا يرتفع فاعلان به، وربّما جاء بعده المرفوع والمنصوب جميعاً، نحو قولهم: أمّا أنت انطلقت معك، تقديره: (لأنْ كنت منطلقاً أنطلقتُ معك) فحذف الفعل فصار تقديره: لأنْ أنتَ مُنطلقاً وكرهت مباشرة (أنْ) الاسم فزيلت (ما) فصارت عوضاً من الفعل ومصلحة اللفظ لتزول مباشرة (أنْ) الاسم))[1]. كما يلاحظ أنّه لا يظهر بعد أمّا الفعل وإكتفوا بإظهار أنْ بعدها بعلم المخاطَب وأنْ بمنزلة الفعل في أمّا، وما كان بمنزلة أمّا ممّا لا يظهر بعده الفعل فصار عندهم بدلاً في اللفظ بأنْ. ويتضّح من ذلك أنّ (أنْ) المصدرية محذوفة وجوباً كما كان الفعل في قولهم (أمّا أنتَ) ، محذوفاً وجوباً، لأنّ أمّا أصبحت من الفعل المحذوف كما في قول الشاعر: (البيت من البسيط)

أبا خُراشة أَمّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قومِيَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَبُعُ[2]

((أي: لأنْ كنتَ ذا نفرٍ قويت وشددّت، والضبع هنا السنة الشديدة. فإن قلت: بمَ ارتفع وانتصب(أنتَ منطلقاً)؟ قيل: بـ (ما)؛ لأنها عاقبت الفعل الرافع الناصب، فعملت عمله من الرفع والنصب. وهذه طريقة أبي علي وجِلّة أصحابنا من قبله في أنّ الشئ إذا عاقب الشئ ولي من الأمر ما كان المحذوف يليه))[3]. والملاحظ أنّ (أمّا) في النص السابق مكوّنة من (أنْ) ضّمت إليها (ما) للتوكيد كراهية أنْ يجحفوا بها لتكون عوضاً من ذهاب الفعل... ولا يذكر بعد (أمّا) الفعل المضمر، لأنّه من المضمر المتروك إظهاره، عملت فيما بعدها عمل الفعل الذي عوضت عنه (كان) ونصب (ذا نفر) خبراً لـ (كان) المحذوفة التي عوض منها (ما) تعويضاً لازماً[4].ويوضّح الانباري في الإنصاف، هذا النص ويقول: ((والتقدير فيه: أنْ كنتَ ذا نفرٍ فحذف الفعل، وزاد (ما) على (أنْ)، عوضاً عن الفعل... والذي يدلّ على أنّها عوض عن

([1]) الخصائص: 382/2-383 ينظر، الاستغناء في العربية: 265.

([2]) ينظر، البيت في ديوان عباس بن مرداس: 128، الخصائص: 383/2، المنصف: 116/3، الكتاب: 293/1، الانصاف: 66.

([3])الخصائص: 383/2.

([4]) ينظر الكتاب: 293/1، 7/3.

الفعل أنّه لا يجوز ذكر الفعل معها، لِئلا يُجمع بين العوض والمعوّض،...وزيدت (ما) على (أنْ) عوضاً عنه فصار بمنزلة حرف واحد...))[1].

ثالثا: الإجماع

الاجماع أحد أدلة النحو المعتبرة بعد السماع والقياس ، وقد نال نصيبه من الاهتمام عند ابن جني.

الاجماع في اللغة : بمعنى العزم : ((جَمَعَ الشّيء عَن تَفْرقةٍ تجمعه جَمْعاً وجَمّعَهُ وأجمعه فأجتمع ,,,وجمعت الشيء أذا جئت به))[2] ، وكذلك يأتي بمعنى : الاتفاق[3].

اما في الاصطلاح النحوي:

قال ابن جنّي : ((إعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حجّة إذا أعطاك خصمُك يده إلاّ يخالف المنصوص . والمقيسَ على المنصوص ، فأمّا إن لم يعط يده بذلك فلايكون اجماعهم حجّة عليه ، وذلك انه لم يرد مّمن يطاع أمره في قرآن ولا سُنّة أنهم لايجتمعون على الخطأ ، وإنّما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة . فكل من فرق له عن علة صحيحة ، وطريقٍ نهجةٍ كان خليل نفسه ، وأبا عمرو فكره،...))[4].

والمراد به إجماع نحاة البلدين : البصرة والكوفة ، ويقصد من جمعهم زمان واحد لا الأمّة من أوّلها الى آخرها ، فإنّه متعذّر. ويظهر من النصّ أنّه لا يُعدّ الإجماع حجّة الا بدليل فهو لا يقلد غيره –وإن كان استاذه– بل يستعمل عقله في الفهم .

حجيّة الاجماع ومسائله عن ابن جنّي:

والإجماع عند ابن جنّي حجّة لا تقبل الشك في ذلك كما أشرنا اليها. فهو حجة في العربية اذا لم يخالف السماع والقياس مع فتح مجال مُقنَّن لمن لديه قدرة

([1]) الإنصاف في مسائل الخلاف: 67 مسألة (10).

([2]) لسان العرب : 68/1،مادة(جمع)، وينظر : القاموس المحيط (جمع): 15/3.

([3]) القاموس المحيط : 15/3، ، الاقتراح : 187.

(1) الخصائص: 190/1–191، وينظر ، لمع الادلة :98، وينظر ، الاقتراح : 187 ، وابن جني النحوي: 230.

على الابداع أو الابتكار، والمتتبع للمسائل الخلافية بين المدرستين الكوفية والبصرية يجد أنّ الاجماع أحد الادلة الواضحة الحاضرة التي يؤخذ بها في كثير من المسائل النحوية ، في تغليب أحد الآراء على الاخر من خلال ردّ المخالفين[1] . فقد اشترط ابن جني الا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص وبعكسه لا يكون حجة ، كما إنّ الدليل يجب يكون استقراؤه دقيقاً واضح المنهج، وقد ذكر ذلك ابن جني في باب (نقض المراتب اذا عرض هناك عارض) في ((امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو ضَربَ غلامٌه زيداً فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم ، وإنّما امتنع لقرينة انضمت إليه، وهي إضافة الفاعل الى ضمير المفعول، وفسادُ تقدم المضمر على مُظهَره لفظا ومعنى ، فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسئلة))[2] أنْ تؤخر الفاعل فتقول : ضَرَبَ زيداً غلامُهُ ، وعليه قول الله سبحانه : ((وإذ آبْتلَى إبراهيمَ ربُّهُ))[3] واجمعوا على أنْ ليس بجائز ضرب غلامُه زيدا لتقدم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى . وقالوا في قول النابغة الذبياني:

جزى ربّهُ عنّي عدِيَّ بن حَاتم جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَل [4]

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم ، كل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافاً الى الفاعل فيكون مقدّماً عليه لفظا ومعنى.. وأمّا أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله:

(جزى ربّهُ عنّي عديَّ بن حاتم)،عائدةً على (عِديّ) خلافاً على الجماعة))[5]

ويتّضح ممّا قيل حجيّة من له علم ودراية ، فلا تبطل حجيّته بمجرد مخالفته للجماعة ، وإنّما الدليل العلمي المستند الى الإقناع والبرهان في صحّة ما جاء به فلا يقبل كل رأي معاند ومخالف للجماعة، وفي ذلك يقول ابن جنّي : ((لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثُها وتقدّم نظرها ، وتتالت أواخِرَ على أوائِلَ ، وإعجازاً على كلا كِل ، والقوم الذين لانشك في أن الله سبحانه وتقدّست أسماؤه قد

([1]) ينظر اصول النحو العربي ، د. محمود احمد نحلة : 81-93.

([2]) (المسئلة) نقلت من النص بهذه الصورة ، (المسألة) هي كتابة المصريين بهذا الشكل .

([3]) سورة البقرة: 124.

([4]) وقد سبق تخريج البيت في موضوع (السماع) جواز تقديم المفعول على الفاعل، ص34.

([5]) الخصائص : 295/1.

هداهم لهذا العلم الكريم ، وأراهم وجْه الحكمة في الترجيب له والتعظيم ، وجعله ببركاتهم ، وعلى ايدي طاعاتهم ، خادماً للكتاب المنزل ، وكلام نبيه المرسل ، وعوناً على فهمهما ، ومعرفة ما أُمِر به ، أو نُهِي عنه الثقلان منهما ، الا بعد أن يناهضه إتقانا ويثابته عِرفاناً ، ولا يُخلِد الى سانح خاطره ، ولا الى نَزْوةٍ من نزوات تفكّره...))[1] . ويستند ابن جنّي في حجيّة الاجماع في البيت السابق ألى ما ورد في القرآن الكريم واطرد في الكلام تقدم المفعول على الفاعل وإنْ كان ما لا يجوّزه القياس ((انّ تقدّم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه، كما أنّ تقدّم الفاعل قسم أيضاً قائم برأسه، وإنْ كان تقديم الفاعل أكثر ، وقد جاء به الاستعمال مجيئا واسعاً نحو قول الله عز وجل : (إنّما يَخْشَى اللهَ من عباده العلماءُ)[2][3].

وقد استشهد ابن جنّي بمثال على الخروج عن الاجماع في باب (الاحتجاج بقول المخالف) يقول ابن جنّي : ((كإنكار ابي العباس جواز تقديم خبر (ليس) عليها، فأحدُ ما يحتجّ به عليه أنْ يقال له : إجازة هذا مذهب سيبويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا ، والكوفيون أيضا معنا. فاذا كانت إجازة ذلك مذهبا للكافة من البلدين وجب عليك –يا أبا العباس– أنْ تنفر عن خلافِهِ ، وتستوحش منه ، ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه . ولَعَمري إنّ هذا ليس بموضع قطع على الخصم إلاّ أنّ فيه تشنيعاً عليه ، وإهابة به الى تركهِ ، واضافة لعذره في استمراره عليه وتهالكه فيه، من غير إحكامه ، وإنعام الفحص عنه . وإنّما لم يكن فيه قَطْع لأنّ للإنسان أنْ يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس، ما لم يُلْوِ بنص او ينْتهك حُرمة شرع. فَقسْ على ما ترى ؛ فإننّي إنّما اضع من كل شيء مثالاً موجزاً))[4] ويظهر مما سبق أنّ أبا العباس المبرد أنكر جواز تقديم خبر ليس عليها، فابن جني ينقل لنا إجماع المدرستين على جواز التقديم والحقيقة أنّ هناك خلافاً بين المدرستين في جواز التقديم وعدمه ، فحكم ابن جنّي من خلال نقله ليس دقيقاً في إجماع المدرستين على

([1]) الخصائص : 191/1

([2]) سورة فاطر: 28

([3]) الخصائص: 296/1، وينظر، من ادلة النحو، د. عفاف حسانين: 220–221.

([4]) الخصائص: 189/1–190، وينظر الاقتراح : 189

الحكم وهو مخالفة البصريين والكوفيين . وقد أورد الانباري هذه المسألة الخلافية في الانصاف، وعند النظر فيها نرى أنّ المبرد أيّد الكوفيين في عدم جواز تقديم خبر ليس ، ويقول الانباري: ((ذهب الكوفيون الى أنّه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين وزعم بعضهم أنّه مذهب سيبويه وليس بصحيح [والصحيح أنّه ليس فيه نص]. وذهب البصريون الى أنّه يجوز تقديم خبر (ليس)))[1] . وما اشار اليه ابن جنّي من إجماع أهل البلدين موضع نظر عند النحويين ، لأنّ الخلاف بين البصريين والكوفيين مذكور في المدونة النحوية.

المسألة الأخرى التي يوردها ابن جنّي في الخصائص، هو عدول العرب في إعراب صفة الموصوف المرفوع عن الرفع الى الجر بسبب جواره أو على تقدير حذف المضاف عنده نحو قولهم: ((هذا جُحْر ضبٍّ خَربٌ))، والملاحظ أنّ (خرباً) صفة للجحر المرفوع، وكان من حقِّ الصفة أنّ تتبع الموصوف في إعرابه بأنْ يقال: (هذا جُحر ضبّ خربٌ))، ولابن جنّي رؤيته في هذه المسألة، يقول: ((فممّا جاز خلاف الإجماع الواقع فيه... ما رأيته أنا في قولهم: هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ فهذا يتناوله آخرٌ عن أوّل، وتالٍ عن ماضٍ على أنّه غلط من العرب، لا يختلفون فيه، ولا يتوقفون عنه ،وأنّه من الشاذ الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه. وأَمَّا أنا فعندي أنّ في القرآن مثل هذا الموضع نيّفاً على ألف موضع، وذلك أنّه على حذف المضاف لا غير فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس، وشاعَ وقُبِل وتلخيص هذا أنّ أصله: هذا جُحر ضبٍّ خربِ جُحرُهُ، فيجرى خرب وصفاً على (ضبَّ) وإنْ كانَ في الحقيقة للجُحر. كما تقول: مررت برجلٍ قائم أبوه، فتجري (قائماً) وصفاً على (رجل) وإنْ كان (القيام) للأب لا للرجل..حذف الجُحر المضاف الى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه، فآرتفعت لأنّ المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلمّا ارتفعت إستتر الضمير المرفوع في نفس (خربٍ) فجرى وصفاً على ضب–وإن كان الخراب للجحر لا للضبّ– على تقدير حذف المضاف على ما رأينا. وقلّت آية تخلو من حذف المضاف،... فإذا أمكن ما قلنا، ولم يكن أكثر من حذف

([2]) الانصاف في مسائل الخلاف : 138 (مسألة 19) ، وينظر ، اللمع في العربية : 98 (يجوز تقديم اخبار كان واخواتها على اسمائها.. وقائما ليس زيدٌ) ، في ادلة النحو : 217

المضاف الذي شاع وأطّرد كان حمله عليه أولى من حمله على الغلط الذي لا يحُمل غيره، ولا يقاس به))[1]. وعند النظر والتدقيق ((يلاحظ هنا اقتران الوجه بالقياس))[2]. وقد إستند ابن جنّي في تخريج المسألة مُخالِفة للإجماع، الذي نُسبت إلى الغلط، إلى القياس، فقد آتّخذ من القرآن الكريم حجّة ودليلاً على كلامه من خلال النص السابق، (وقَلَّت آية تخلو من حذف المضاف)، فتخريج ابن جنّي للقول (هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ) على أنّه حذف للمضاف، وليس الى الجوار، وظهر من كلامه كثرة حذف المضاف في الآيات القرآنية، وهو دليل على حسن إستقرائه للنص، فلم يخالف أعظم النصوص وإنّما سار في رحابه، مستدلاً به، وهو من شروط الإجماع. ونرى الدكتور إبراهيم السامرائي يقرّ بالقياس في مسألة المجاورة، أي: ((وهو جحرُ ضبٍّ خربٍ) فإنّ (خربٍ) قد حُرّك بالكسر وكان القياس يقضي أنْ يُحرّك بالرفع ولكن مجاورة (خربٍ) لـ (ضبٍّ) أكسبته هذا الجر، وهذا هو قانون المشاركة الذي تستدعيه المجاورة))[3]. وعند النظر الى المسألة السابقة في حذف المضاف نجد أنّ فيها بعض التكلّف ولا يقاس عليها عند غيره كما ذهب ابن جنّي في رؤيته إليها، ففيها خروج عن السهولة والوضوح التي يقتضيها النحو، وتأويل لفكرة معيّنة، إقتضتها علمية ونظرية ابن جنّي الثاقبة في تخريج النص، قد لا يستسيغها بعض النحاة، عند موازنتها بالآيات القرآنية الواضحة المعالم عند تأويلها والتي لا تُشعر الناظر إليها بصعوبة وتكلّف التخريج. ويذكر ابن جنّي في خصائصه نصاً لأبي علي حمله على النص السابق يقول: ((وعلى نحو من هذا حَمَل أبو علي رحمه الله:

([1]) الخصائص: 1/192–194، ينظر، المنصف: 2/2، الكتاب: 1/436(جرى نعتاً على غير وجه الكلام، فالوجه الرفع هو كلام أكثر العرب، وهو القياس وخرب نعت للجحر، والجحر رفع...) ، والانصاف في مسائل الخلاف: 353–354، ينظر، الاقتراح: 190.

([2]) مفهوم الجملة عند سيبويه: 243(الوجه والقياس فيه الرفع في (خرب) لان خرب نعت للجحر.

النحو العربي نقد وبناء، الدكتور إبراهيم السامرائي: 120وينظر، ظاهرة العدول في اللغة العربية، محمد إبراهيم عبد السلام: 36، رسالة ماجستير–جامعة ام القرى– كلية اللغة العربية، المملكة العربية السعودية. (والمعروف أنَّ ضرباً صفة للجحر المرفوع وكان من حق الصفة ان تتبع الموصوف في إعرابه حيث يقال: جُحرُ ضبٍّ خربٍ، ولكن توسّعت العرب في إعرابه(جُحرُ ضبٍّ وخربٍ)بالجر وقد دعاهم قرب الجوار وهو ضبٍّ الى أنْ جرّوا (خرباً) وهو صفة للأول، أو دعاهم تقدير المضاف)).

كبيرُ أُناسٍ في بِجَادٍ مُزمَّلِ[1]

ولم يحمله على الغلط، قال: لأنّه أراد: مُزمَّل فيه: ثم حذف حرف الجر، فإرتفع الضمير فإستتر في اسم المفعول. فإذاً أمكن ما قلنا، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذي قد شاع واطّرد، كان حمله عليه أولى من حمله على الغلط الذي لا يُحمل غيره عليه، ولا يقاس به))[2]. ويظهر ممّا سبق أنّه قد جر كلمة (مُزمَّلٍ) لمجاورته للكلمة (بجادٍ) وكان حقٌّ (مزمّل) الرفع صفة لـ (كبير)، ويلحظ أنّ في النص تأويلاً كما ينقله لنا الدكتور صاحب أبو جناح: ((وكل هذه التأويلات إنّما يراد بها دفع غائلة القول بأنَّ هذا من اللحن أو الوهم الذي يسبق الى اللسان، مع أنّ ابن جنّي وغيره أقرّوا في غير مناسبة بأنّ هذا الوهم قد يسبق الى ألسنة كثير في الفصحاء))[3]. أما الدكتور عبد الفتّاح الحموز قد عقد باباً سماّه (الإنزياح، والجر الجواري) ناقش فيه قول العرب: هذا جُحر ضبٍّ خَربٍ، وأكّد أنْ تكون مجروره على الجوار كما في قوله: ((على أنّ (خَرب) صفة لـ (ضبٍّ) في اللفظ، وفي المعنى لـ (جُحرْ)، والجر على الجوار مُقيَّد عند بعض النحاة بتحقيق أمن اللبس، فإذا لم يتحقق لا يُصار إليه كما في قولك: قام غُلام زيدٍ بعاقلٍ؛ لأنّ جعل العاقل صفةً لـ (غلام زيد) لا يُجيز جَرَّها على الجواز، ولعلّ إخضاع هذه القراءة لسلطان الإنزياح يُخلّصنا من التأويلات فضلاً عمّا يتحقق بالمصير إليه من معنى، على أنّ الكسرة أُستبدلت بالحركة الاصلية لتحقيق التناسق اللفظي بين المتجاورين،... وأنّ (خرب) نعت جواري ويظهر لي أنّ النصب وصف بالخرب مجازً وأنّ أصل (خربٍ) هو خرِبٌ) بالحاء؛ لأنّها من صفات الضبّ والجر الجواري عند ابن جنّي من باب النعت

([1]) ينظر، البيت في ديوان إمرئ القيس: 25، المحتسب: 135/2، ومغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك: 669،895، ويروى صدر البيت: كأَن أبانا في عرانين وبلِهِ وصدر البيت: كأنَّ ثبيراً في عرانين وَبْلِهِ. وثبير وأبان: جبلان، العرانين: الأنف، معظمه أو مقدمته، البجاد: كساء مُخَطط، وري الشطر الأول في ديوان أمرئ القيس: كان أبانا في أفانين ودقه.

([2]) الخصائص: 193/1-194.

([3]) دراسات في نظرية، النحو العربي وتطبيقاتها: 154.

السببي: هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرْبٍ جحرُهُ))[1]. ويظهر من خلال رأي الدكتور عبد الفتاح الحمّوز أنّ علينا إستعمال البساطة والوضوح في تخريج المسائل النحوية، وأمن اللبس عند توضيحها وإعطاء الرأي فيها، لأنّ ذلك يبعدنا عن التأويلات السمجة التي تعقّد القواعد النحوية وأحكامها، وتصُرفنا عنها، وتدخله في خلافات مع آراء النحاة ونظرتهم الى المسألة، ومن بعد كل ما قيل أسير وفق نظرته في استعمال مصطلح (الاقتراح) الحديث أو العدول في توضيح المسائل وتقريبها للناظر والابتعاد عن التأويلات المعقّدة التي لا تماثل تأويلات القرآن الكريم.

إنزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى، الدكتور: عبد الفتاح الحموز: 259–261، وينظر: دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: 154(وهذا الذي قاله ابن جنّي وجعله(مما جاز خلاف الاجماع الواقع فيه منذ بُدئ هذا العلم والى آخر هذا الوقت) ليس غير تفسير النص وأشباهه على أنّها من باب النعت السببي الذي حذف مُتعلّقه أو معموله وبقي على حاله. وهو يتفق مع الدكتور عبد الفتاح الحموز.

الفصل الثاني

الظواهر الاسلوبية عند ابن جنّي

المبحث الاول: الحذف

المبحث الثاني: التقديم والتأخير

المبحث الثالث: طول الجملة وقصرها

الفصل الثاني

الظواهر الاسلوبيّة عند ابن جنّي

ممّا لا شكَّ فيه أنّ هناك علاقة بين الدرس اللغوي والدرس الاسلوبي، واللغة ((عبارة عن مجموعة من العلاقات الحيّة المتنامية، وليست مجرد رصف للالفاظ بلا تعّلق فيما بينها، وإنّ هذه العلاقات تبرز عن طريق الصنعة التي يستعان عليها بالفكرة والرويّة والذوق))[1]. أي إنّ الاسلوبيّة تدرس النص الأدبي لأنّه يمثّل عملية مخاض لنتاج يعبّر ((عن تركيب لغوي يمثّل حلقة إتصال ثلاثيّة بين المتكلّم والشيء الذي يرمز إليه بكلامه والمتلقّي لذلك التركيب))[2]. ولذلك فأنّ هناك وشائج إتصال بين الدرس اللغوي والاسلوبي، وقد عبَّر عنها الدكتور (صاحب أبو جناح) بقوله: ((والحق أنّ المسافة بين الدرس اللغوي والدرس الاسلوبي ليست منقطعة، وأنّ السبل التي توثق بينهما ليست خفيّة ولا مطموسة، فالدرس الاسلوبي ينمو عند نقطة إلتماس التي تحدث بين النمو والبلاغة))[3]

مفهوم الاسلوبيّة

اختلفت المعاني اللغويّة لكلمة (الاسلوب) في المعجمات، ومن هذه المعاني التي وردت في اللغة: أنّه سطر النخيل، والطريق الممتد والوجه والمذهب، والاسلوب: الفنّ، إذ يقال: أخذ فلان في أساليب من القول أي أفانين منه وهو الطريق والوجه والمذهب[4]. وهو في الأصطلاح، بحسب تعريف الخطّابي (ت 388هـ)، ((هو الطرق والمذاهب وأودية الكلام المختلفة))[5].

([1]) الصورة البلاغيّة عند عبد القاهر الجرجاني، منهجاً وتطبيقاً ، الدكتور أحمد على دهمان: 89/1، وينظر، اللغة العربية كائن حي، جرجي زيدان: 9-10.

([2]) البلاغة والاسلوبية، الدكتور محمد عبد المطلب: 147.

([3]) دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: 273.

([4]) ينضر لسان العرب ، لأبن منظور، مادة (سلب).

([5]) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن الكريم، الرمّاني، الخطّابي، عبد القاهر الجرجاني؛ تحقيق، محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام:42.

أمّا عندما نأتي إلى ابن خلدون (ت 808هـ) والذي وضّح فيه مفهوم الاسلوبيّة لديه، حيث كان يرى أنّه المنوال الذي تنسج فيه التراكيب، أو القالب الذي يحوي الكلام ويفّرغ فيه، فضلاً عن أنّ لكلّ فن أسلوب خاص به من دون غيره، كما أنَّ لكل مقام أسلوب يقتضيه[1].إنّ دراسة اسلوبيّة التراكيب النحوية لم تكن جهداً خارجاً عن نطاق الدرس النحوي ودائرته لأنّ النحو منذ وضع سيبويه كتابه لم يكن إلاّ وصفاً لأساليب تركيب الكلام وكشفاً لأسرار تأليف العبارة من خلال وضع البنية الملائمة لكل تركيب نحوي يوصف بالاستقامة والحسن من خلال إمتيازها بالجودة والإبداع، وإنّ مستوى الجودة في بنية التركيب النحوي وجملة الفاعلية الاسلوبيّة يتم في ضوء الاستعمال، لأنْ يستعمل اللغة عند إنشاء خطابه ينبغي أن يكون عارفاً مستوى الصواب (القاعدة) فإذا وجد مُسوغاً للعدول يتفرع فيها ويتسع وهو ما يسمّيه (ابن جنّي) (التدريج في اللغة)[2]. ويبدي الدكتور (عبد السلام المسدّي) رأيه في دراسة الاسلوبيّة بقوله: ((أنّ النحو سابق في الزمن للاسلوبيّة وهو شرط واجب لها، من حيث أنّ الاسلوبيّة تكون رهينة للقواعد النحويّة الخاصة باللغة المقصودة، لأننّا إذا سلّمنا بأنّ لا أسلوب بدون نحو، فلا نستطيع إثبات العكس، فتقول: لا نحو بلا أسلوب. فالنحو يضبط لنا قوانين الكلام بينما نجد الاسلوبيّة تقف عند ذلك، ومعنى ذلك أنّ الاسلوبية علم لساني يُعنى بدراسة مجال التصّرف في نظام اللغة))[3].

ويتّضح من خلال ما تقدّم أنّ للاسلوبيّة حدوداً ترتبط باللسانيات، ومع مرور الوقت قوي هذا العلم وتفاعل معه، وبالنتيجة ظهر لنا أنّ الدرس الاسلوبي هو عملية تمازج وإندماج علم اللغة وجهود علمائه والنتاج الأدبي لمؤلفيه معاً من خلال علم اللسانيات. ((والواضح أنّ هذا التعدد في تعريف ألأسلوب يعكس صعوبة الإمساك بحدود صارمة لمفهومه بصفته ظاهرة إنسانية وليس ظاهرة مادية. ومن هنا تعددت

([1]) ينظر، مقدمة ابن خلدون: 570-571.

([2]) ينظر، الخصائص: 356/1، والبنية الاسلوبيّة في التراكيب النحوية، إطروحة دكتوراه، مهدي حمد مصطفى، جامعة بغداد: 93.

([3]) الاسلوبيّة والاسلوب، الدكتور عبد السلام المسدّي: 56، وينظر، الاسلوبيّة وتحليل الخطاب، د. منذر عياشي: 27.

مفهوماته أيضاً عند الكتّاب بل عند الكاتب الواحد تبعاً لزاوية النظر والرؤية التي يقف عندها الباحث))[1].

وقد تنوعت المباحث الاسلوبيّة عند (ابن جنّي) لتنوّع الأساليب التي تطرّق إليها، وقد وضّحها وفصل الحديث فيها، بإستعمال عّدة وسائل في التحليل، منها قوانين وأحكام النحو وعلم البلاغة والعروض، وعلم الأصوات وفقه اللغة في كتابه (الخصائص) بشكل خاص، فقد وضّح في باب (شجاعة العربية) فصلاً تناول فيه تفصيل موضوع الحذف ثم بعد ذلك انتقل إلى الحديث عن التقديم والتأخير والاعتراض والحمل على المعنى والعلاقة بين اللفظ والمعنى، وتعدُّ هذه الأساليب من أساليب التأويل ، حيث تحتاج من المتلقّي الى تمعّن فيما يروم إليه. مبّينة قدرة ابن جنّي ونظرته وسعة علمه وثقافته في معالجته لهذه الأساليب التي لم تحظَ بدراسة وافية من كثير من الباحثين[2].

([1]) دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: 275.

([2]) ينظر، دراسات في نظرية النحو العربي: 281(أنّ هذه الموضوعات لم تحظَ بعناية دراسية، من خلال دراسة الدكتور فاضل صالح السامرائي، الدكتور حسام سعيد النعيمي، والاستاذ عبد القادر المهيري، والدكتور عبد القادر حسين، والباحثة نوال كريم زرزور...).

المبحث الاول

الحذف عند ابن جنّي

تعتري الجملة عدة تغيّرات في بنائها يقتضيها التعبير عن المعاني والمقام ومنها الحذف:-

الحذف في اللغة والاصطلاح:-

الحذف لغة: ورد معنى الحذف في المعجمات اللغويّة، فلو لاحظنا معجم (العين) للخليل بن احمد الفراهيديّ (ت 175هـ) نجد أنّ معناه: ((قطفُ الشيء من الطّرف))[1]، ويظهر من ذلك أنّ الحذف يدور حول قطع جزء من الكل، وهو شيء بسيط من آخر أكبر منه، فهي عمليّة قطع واجتزاء. أمّا إذا اطلعنا على معجم الصّحاح للجوهري (ت 398هـ) يقول فيه: ((حذفُ الشيء: إسقاطه يقال حذفت من شَعري ومن ذنب الدّابة أي أخذته))[2]، ويبدو أنّ معناه في اللغة يدور حول قطف وقطع جزء من كل، أي شيء بسيط من آخر أكبر منه، وإسقاطه منه أي هي قطع وإجتزاء.

أمّا الحذف في الاصطلاح: فنجد تعريفه عند الرماني بقوله: ((إسقاط كلمة للإجتزاء عنها بدلالة غيرها في الحال أو فحوى الكلام))[3]. ويتّضح من خلال النص أنّ الحذف يكون جزءاً من الكلام بدليل او قرينة تُفهم من الكلام.

وقد عقد ابن جنّي باباً سمّاه (في شجاعة العربية) ويرجع سبب ذلك ((لأنّه يشجّع على الكلام))[4]. كما أنّ سبب تسميته بـ (شجاعة العربية) هو أنّ الحذف إسقاط بعض أجزاء الكلام من جهة أنّه يحفّز على إثارة الهمم والإتيان بالمزيد. ولا بدَّ لعملية الحذف من دليل تتمّ به حتى لا يحدث خللاً في تركيب الجملة أو النص

([1]) العين، الخليل بن احمد الفراهيدي، مادة (حذف) : 201/3.

([2]) الصحاح، الجوهري: 38/4.

([3]) النكت في اعجاز القرآن، الرمانيّ: 70، وينظر ، اللغة في الدرس البلاغي: الدكتور عدنان عبدالكريم جمعة: 182 (والسبب من اجل المحافظة على الصورة الذهنية او الاصلية التي تقتضي وجود ركنين للاسناد)، وينظر، الأثر الدلالي لحذف الفعل في القران الكريم- رسالة ماجستير، زهراء ميري حمادي:1.

([4]) ينظر، الخصائص: 362/2، معترك الاقتران، السيوطي: 234/1.

ويصبح غامضاً غير واضح عند المتلقي أو القاريء. وأنّ المحذوف من اللفظ إذا دلّت الدلالة عليه كان بمنزلة الملفوظ به فلا حذف إلاّ بدليل[1]. ورأى ابن هشام أنّ دراسة الحذف من المهمات، ويجب تسليط الضوء عليه[2].

ومن ذلك نلاحظ قول الشاعر: (المنسَرح)

قاتلِي القوم ياخُزاعَ ولا يأخُذُكُم من قتالهِم فشلُ[3]

فتمام الوزن أنْ يقال: ((فقاتلي القوم، فلولا أنّ المحذوف إذا دلَّ الدليل عليه بمنزلة المثبت، لكان هذا كسراً لا زحافاً وهذا من أقوى وأعلى ما يحتجُّ به لأنّ المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملفوظ به البتّة فاعرفه، واشدُدْ يدك به، وعلى الجملة فكل ما حذف تخفيفاً فلا يجوز توكيده لتدَافعُ حاليه به، من حيث التوكيد للاسهاب والاطناب والحذف للاختصار والايجاز فاعرف ذلك مذهباً للعرب))[4]. ويظهر من خلال النصّ أنّ الحذف وثيق الصلة بالتركيب ودلالته وهو وسيلة من وسائل الايجاز ومزية من ميزات لغتنا العربية إذ يجعل تركيب النص أكثر بلاغة ورونقاً وأقوى دلالة. أنّ ابن جنّي من خلال عقده لطائفة من الأساليب في باب (شجاعة العربية) أراد التنويه بقدرة الفصحاء من العرب على التصّرف بلغتهم على وجوه طريفة تخالف الوجوه التقليدّية في التعبير، واستجابة اللغة ومطاوعتها إيّاهم في الوفاء بما يريدون التعبير عنه من معانٍ فيها من الاقتصاد في العبارة وتوافر المجهود الكلامي ممّا يقتضيه تردد الاستعمال اليومي حيناً أو اعتماد العبارة الموحية واللفظ الوجيز حيناً آخر والحذف هو أحد نوعي الإيجاز بعبارات أقل من الكلام.

ولا يخفى تنبّه ابن جنّي الى ضرورة وضوح الدلالة والإبانة عن المعنى بشكل لا لبس فيه، وهو شرط لازم لفصاحة الكلام بل هو جوهر الفصاحة [5]. ويبدو من خلال التدقيق والملاحظة أنّ ابن جنّي قد اهتمّ إهتماماً مُلفتاً للنظر بالمعاني، وجعل الالفاظ

([1]) ينظر، الخصائص: 289/1.

([2]) ينظر، مغني اللبيب لابن هشام: 786، وقد ذكر شروط الحذف وهي ثمانية.يمكن مراجعتها في كتابه

([3]) البيت لم يعرف نسب قائله ، ينظر، الخصائص: 289/1.

([4]) الخصائص: 289/1-290.

([5]) ينظر، الخصائص: 362/2، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، الدكتور صاحب أبو جناح:282، وأثر النحاة في البحث البلاغي ، د. عبد القادر حسين: 309.

في خدمتها للإبانة والوضوح، إذا ينسجم الحذف مع المعنى العام للنص أو الجملة فليس هناك غموض حاصل بعد الحذف وإلا حصل لبس فيه. كما أنّ المحذوف لا بدّ من دليل يدلّ عليه أي ((أنّ المحذوف من اللفظ إذا دلت الدلالة عليه كان بمنزلة الملفوظ به))[1]. ويتّضح لنا أنّ الدليل يُعدُّ شرطاً من شروط الحذف، فلا يحدث الحذف إلا بدليل.

وقد وصف عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) الحذف بقوله: ((هو باب دقيق المسلك لطيفُ المأخذ عجيبُ الأمر، شبيه بالسَّحر فإنَّكَ ترى به تركُ الذَّكر، أفصحَ من الذكرِ ، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدُك انطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمَّ ما تكون بياناً إذا لم تَبِنْ))[2].

وقد عقد ابن جنّي باباً سماه (في شجاعة العربية) وضّح فيه ظاهرة الحذف في اللغة مؤكداً وجود الدليل عند الحذف، فيقول: ((وقد حذفت العرب الجملة ، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته))[3] . ويبدو من هذا القول إنّه في حالة الحذف من غير دليل يُضحي الكلام غير قائم ولا يتوافر فيه شرط الإفادة الذي يعدّ واسطة العقد بين القيود النحوية ودليل الحذف. ولم يضع ابن جنّي أسساً خاصة لحذف كل من الاسم أو الفعل أو الحرف: ويعد الدليل من أهم شروط الحذف عند تقديمه للموضوع لأول وهلة وقد ذكر القرينة اللفظية والحالية أثناء التطبيق.

ثم يوضّح هذا الدليل سواء أكان معنوياً أي يقتضيه المعنى أم صناعياً أي تقتضيه الصناعة النحوية وسواء تدل عليه قرينة لفظية أم تدلُّ عليه قرينة المقام، بحيث لا يكون في الحذف ضرر معنوي أو صناعي يقتضي عدم صّحة التعبير في

([1]) الخصائص: 294/1، 36/1 (باب القول على الاعراب) ويعتبر من القرائن اللفظية، وقد سبق التطرق اليه في مبحث (نظرة في الاعراب والمعنى). وينظر، مغني اللبيب : 786-787.

([2]) دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني: 146.

([3]) الخصائص: 362/2.

المعيار المعنوي[1]. والحذف مظهر من مظاهر التأويل وتتبع منه محاولة النحاة تصحيح النصوص التي يجب قبولها التي لا تفي في الوقت نفسه بما تفرضه القواعد من أحكام، ويتم الحذف باقتراض أبعاد في النص غير موجودة فيه للتوفيق بين الشروط التي تفرضها القواعد النحوية، وبهذا نصل إلى أنّ ظاهرة الحذف والتقدير تشير في البحث النحوي إلى أسلوب محدد من أساليب التأويل يرتكز على إعادة صياغة المادة اللغوية ، وسقوط بعض أجزاء هذه المادة اللغوية ذاتها من التركيب[2]. والحذف يقتصر على حذف العامل سواء بقي معموله على ما كان من حكم إعرابي أو تغيير يتلاءم مع وضع التركيب الجديد وفيه نوع من الاتساع[3].

وقد نّبه ابن جنّي على حقيقة مهمة، وهي أنّ بعض التقديرات النحوية للمحذوفات لا تُساير المعنى المفهوم من العبارة، أو أنّ فهم المعنى لا يتطلبها وقد عقد باباً في ذلك سمّاه ((في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى))، حاول الدفاع فيه عن تقديرات النحويين لأنّ ((هذا الموضع كثيراً ما يستهوي من يضعف نظره إلى أنْ يقوده إلى إفساد الصنعة...))[4]. وقد ساق ابن جنّي بعض الأمثلة منها موضع أوجب النحاة حذف الخبر، وهو ما عطف على المبتدأ فيه بواو المعيّة نحو: ((كلُّ رجل وصَنعتهُ، وأنتَ وشأنُك معناه: أنتَ مع شأنِك، كل رجل مع صنعته، فهذا يوهم مِن أمَمٍ أنَّ الثاني خبر عن الأوّل، كما أنّه إذا قال أنت مع شأنك فإنَّ قوله (مع شأنك) خبر عن أنت. وليس الأمر كذلك؛ بل لعمري أنّ المعنى عليه، غير تقدير الإعراب على غيره. وإنمّا (شأنك) معطوف على (أنت) والخبر محذوف للحمل على المعنى فكأنّه قال: كلُّ رجل وصنعته مقرونان، وأنتَ وشأنُك مصطحبان))[5]. ويتضّح مما سبق أنّ

([1]) ينظر الخصائص: 362/2، ينظر، مغني اللبيب: 789 (دليل الحذف صناعي وغير صناعي، وكان من اكثر النحاة إهتماماً بظاهرة الحذف، فقد ذكر ثمانية شروط للحذف.....)، وينظر الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي: 75-76.

([2]) ينظر، اصول التفكير النحوي، د. علي ابو المكارم: 247، وينظر، الحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي ابو المكارم: 211.

([3]) ينظر، أصول التفكير النحوي: 247-248-249، والحذف والتقدير في النحو العربي،: 204-205.

([4]) الخصائص: 280/1 ، وينظر، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 126.

([5]) الخصائص: 284/1، وينظر، ظاهرة الحذف الدرس اللغوي: 127.

تقدير المعنى وفهمه لا يتوقف على تقدير ما حذف من الجملة، وإنّما أنّ هناك دلالة للواو، وهي واو المعية التي تدلُّ على المصاحبة وقد دلّت على الخبر ووضحته. كما أنّ التأويل للنص وتخريجه لا يتناول الأصل بمعزل عن القاعدة بل هو موافقٌ لها وتوجيه النص ركن من أركان القياس، ويعتمد على الذوق في الدلالة على الشئ واعتمادهم على قرائن السياق في بيان المعنى[1]، ثمَّ إنّ عدم التناسق والانسجام بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى يعكس في نظرنا خللاً في الأقيسة النحويّة سواء إتصل بالحذف أم لم يتّصل، وقد وضّحه ابن جنّي بقوله: ((ألا ترى إلى الفرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى؛ فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فأحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه؛ فإنْ أمكنك أنْ يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإنْ كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلّت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححّت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذّ شيء منها عليك وإياك أنْ تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه))[2]. ويظهر من النص إهتمام ابن جنّي بتقدير المعنى وتفسيره، وأنْ يكون الإعراب على وفق طريق تفسير المعنى، فمن خلال المعنى يتّضح موقع الإعراب، وإلاّ أصبح شاذاً، ثم يختم النص بتنبيه على عدم الإسترسال وأخذ الدقة والتمعّن في تفسير المعنى وتقديره بحيث يتلاءم والإعراب حتى يكون النص مُتسقاً واضحاً لا لبس فيه أو غموض وإلاّ يُعدُّ بعد ذلك شاذاً بحيث يكون تقدير المحذوف إعرابياً موافقاً تركيب معنى الجملة، ومن الممكن أنْ تتآزر القرائن السياقية للكشف عن قيمة المحذوف ومظهره اللغوي . ويظهر من هذه المقدمة أنّ للحذف مزايا كثيرة منها الاختصار أو الإيجاز وصيانة الجملة من الثقل والترهّل وإثارة الفكر والحسّ بالتعويل على النفس وإدراك المعنى[3].وقد قسم ابن جنّي الحذف حسب رؤيته على أنواع وهي كما يأتي:

---

(5) ينظر، الأصول ، الدكتور تمام حسان: 215.

([2]) الخصائص: 1/284-285، وينظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 127.

([3]) ينظر، الجملة العربية والمعنى، الدكتور فاضل السامرائي: 62-68(أمن اللبس، قد يكون ذكر لفظه يؤدي ما لا يؤديه حذفها من المعنى، ولو ذكرها لألتبس معنى بمعنى ، ينظر جملة القول في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، عدنان المرابحي، جامعة البصرة، كلية الآداب:17.

حذف الجملة

وقد جعل ابن جنّي من قبيل حذف الجملة قولهم في القسم: ((والله لا فعلت، وتالله لقد فعلت. وأصله: أقسم بالله، فحذف الفعل والفاعل وبقيت الحال– من الجار والمجرور– دليلاً على الجملة المحذوفة))[1]. ونجد أنّ المقسم به اسم الله تعالى والمقسم عليه هو الجملة المؤكدة أو جواب القسم، إذ جاءت الجملة توكيداً للمتكلم، كما يبدو أنّ العربي يميل إلى الحلف والقسم في طبيعة كلامه وهو ما إشتهر عندهم. ويعقب الدكتور (صاحب أبو جناح) على النص الذي ذكره ابن جنّي، بقوله: ((وكان يمكن لابن جنّي أنْ يكون موّفقاً لو قال: وفحواه أقسم بالله، ولم يقل: وأصله، لأنّ هذه العبارة من تقديرات النحويين وتأويلاتهم وليست أصلاً لقول العرب في القسم: والله أو تالله، والحق أنْ السياق اللفظي هنا يمنع تقدير الفعل (أقسم) لأنّه يتعّدى بالباء وليس بالواو او التاء، وهذا النمط من التركيب ليس من قبيل الجملة الإسنادية بل هو عبارة تخلو من العلاقة الإسنادية))[2]. ويبدو ممّا سبق قوله إنّ الكلام فيه تأويل والحذف لا يخلو من التأويل والتقدير عمّا حذف، كما أنّ حذف القسم يجب أنْ يتمَّ بدليل، وقد إتضح من حذف فعل القسم (أقسم) في المثال السابق أنّ فعل القسم والمقسم واحد، فالمقسم به هو القسم، وذكر المقسم به يُغنى عن ذكر فعل القسم، وفي ذلك دليل على خصوصيّة التعظيم في المقسم به وتفضيله وإعطائه أهمية وشأناً عن غيره، ويرى الباحث أنّ الدكتور صاحب أبو جناح قد تحامل بعض الشيء على ابن جنّي، إذ لا أجد فرقاً كبيراً بين نص ابن جنّي وما أراده.

ثم أدرج ابن جنّي أساليب الأمر والنهي والتحضيض والإغراء والتحذير، ((نحو قولك: زيداً، إذا أردت: إضرب زيداً أو نحوه، ومنه إيّاك إذا حذَّرته أي إحفظ نفسك ولا تُضعها، والطريقَ الطريقَ، وهلاَّ خيراً من ذلك))[3]. ويبدو ممّا سبق أنّ كلمة(زيداً)

([1]) الخصائص: 362/2، الحذف والتقدير في النحو العربي: 216، وينظر نظرية المعنى الدكتور كريم حسين: 336(فحذف الفعل والفاعل وبقيت الحال من الجار والجواب دليلاً على الجملة المحذوفة). وينظر الأثر الدلالي لحذف الفعل في القران الكريم، زهراء ميري حمادي: 74.

([2]) دراسة في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: 282–283.

([3]) الخصائص: 362/2.

لم تدل قرينة عليها عند حذف الفعل، وقد يجوز أنْ نقول (إضربْ زيداً) أو (إصلحْ زيداً) أو (أنجح زيداً)،فليست هناك قرينة تدل عليه، حتى نحذفه ونعرف المحذوف من خلال السياق الدال عليه، فسياق الحال ضروري لمعرفة المحذوف. ولابن جنّي رؤية في ((أنّ المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به، إلاّ أنْ يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه))، وقد عقد بابه بهذا النص ويرى أنّ دلالة الحال عليه تنوب مناب اللفظ به، ويورد مثالاً لما يقول: ((وكذلك قولهم لرجلٍ مُهْوٍ بسيفٍ في يدهِ: زيداً أي إضربْ زيداً فصارت شهادةُ الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به...))[1]

وكذلك حذفت الجملة في أسلوب الخبر ((نحو قولك: القرطاسَ والله ، أي أصابَ القرطاس وخير مَقْدَم؛ أي : قدمِت خير مقَدم))[2].

وذلك حين انتصبت كلمة (خيرَ) بإضمار الفعل المستعمل إظهاره، وأنتَ ترى قدوم الرجل من السفر، فتقول: خير مَقدم، مُخبراً إيّاه ومُرحباً بوقت قدومه. ويكمل ابن جني ما بدأه في اقامة الحذف لا يكون الا بدليل في الموضع السابق نفسه وقد عدّ الحال المشاهدة دليلاً على حذف الفعل، يقول: ((من ذلك ترى أنْ رجلاً قد سددّ سهماً نحو الغرض ثم أرسله، فتسمع صوتاً، فتقول: القرطاسَ والله، أي أصاب القرطاس. فـ (أصابَ) الآن في حكم الملفوظ به البتة. وإنْ لم يوجد في اللفظ غير انَّ دلاّلة الحال عليه نابت مناب اللفظ به،... فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به وكذلك قولك : للقادم من السفر : خيرَ مَقْدَم، أي قدمت خير مقدم... لا يجوز توكيد الفعل الذي نصب القرطاس، لو قلت : إصابة القرطاس، فجعلت (إصابة) مصدراً للفعل الناصب للقرطاس لم يجز، من قبل أنّ الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه ونائبه عنه، فلو أكّدته لنقضت الغرض، لان في توكيده تثبيتاً للفظه المختزل. ورجوعاً عن المعتزم من حذفه وإطراحه

([1]) الخصائص: 285/1–286، وينظر، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدكتور طاهر سلمان حمودة: 132، وينظر، دراسة في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: 283.

([2]) الخصائص: 362/2.

والاكتفاء بغيره منه))[1]. ويتّضح أنّ الحال المشاهدة قد عدّها دليلاً على حذف الفعل لأنّ معنى الكلام لا يتأتّى تمييزه ومعرفته عن السياق إلاّ بمآزرة الحال المشاهدة التي نابت مناب الفعل، ودلت على حذفه. وان وجود ((القرائن أو الأدلة من خلال سماع الصوت (القرطاس والله) تجيز الحذف لان السياق يغني السامع عن ذكر المحذوف))[2].

أماّ الشرط فقد أورد ابن جنّي الآية الكريمة وقد حذف منها فعل الشرط بعد الفاء العاطفة كما في قوله تعالى: ((فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا))[3]، أي ((فضربَ فانفجرت))[4]. ويبدو أنّ الانفجار للماء لم يكن سببه الضرب وإنّما سببه أمر الله إلى الحجر فانفجرت، ومهما يكن من أمر فإنّ حذف الفعل يعطي دلالة أكبر ومعنى أوسع للسياق الذي ورد فيه الحذف فضلاً عمّا في حذف الفعل من توجيه الاهتمام لما بعده، كما أنّ (فانفجرت) معطوفة على (ضرب) المحذوفة.

وكذلك الحذف في الشرط نحو قوله: ((الناس مجزيون بأفعالهم إنْ خيراً فخيراً وإنْ شرّاً فشرّاً؛ أي إنْ فعل المرء خيراً جُزِي خيرا، وإنْ فعل شرّاً جُزِي شرّاً))[5]. وقد بَيَّن النحويون أنّ فعل الشرط قد يحذف بعد (إنْ) وقد خصّ الحذف بـ (كان) ويأتي بعد حرف الشرط اسم منصوب كما في المثال وقد جعل له سيبويه باباً سمّاه ((باب ما يُضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف))[6]، ويكون الاسم المنصوب بعد

([1]) الخصائص: 265/1، 285–288، وينظر، الدلالة السياقية عند اللغويين العرب القدامى، الدكتورة عواطف كنّوش:111، وينظر،ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 131 (ويحذف الفعل اعتماداً على القرينة الحالية، فقلت: القرطاس والله، أي : يصيب القرطاس ، وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس، فقلت: القرطاس والله، أي أصاب القرطاس)، وينظر، دراسة في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها:283.

([2]) نظرية المعنى: 335.

([3]) سورة البقرة: 60.

([4]) الخصائص: 363/2، وينظر جملة القول في القران ، رسالة ماجستير: 21، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: 283، والحذف التقدير في النحو العربي: 228.

([5]) الخصائص: 363/2، وينظر الكتاب: 258/1، دراسة في نظرية النحو العربي: 283، وينظر، التاويل النحوي في القران الكريم ، الدكتور عبدالفتاح الحموز: 412/1.

([6]) ينظر، الكتاب: 258/1.

(إنْ) خبراً لكان المحذوفة مع اسمها كأنّه قال: إنْ كان الذي عمل خيراً جُزي خيراً....[1]. ويظهر ممّا سبق أنّ مذهب البصريين تقدير الفعل بعد أداة الشرط، كما أنّ تقدير (خيراً) خبر لكان المحذوفة فيه تأويل، ويجعله بعضهم مرفوعاً على أنّه اسم (كان) مؤخر، فيكون تقدير المحذوف صعباً، عند مطابقته بأحكام القواعد النحوية وتقبّل المتلقّي والقارئ في فهم المسألة. وقد تقّدر: إنْ كانَ عملُهمُ خيراً فجزاؤهم خيرٌ....

أمّا حذف الجملة من الفعل الفاعل، فقد سوّغ ابن جنّي هذا النوع من الحذف بقوله: ((وإنّما تحذف الجملة من الفعل والفاعل لمشابهتها المفرد بكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل، نحو ضربت ويضربان وقامت هند، وحبّذا زيد، وما أشبه ذلك ممّا يدل على شدة إتصال الفعل بالفاعل، وكونه معه كالجزء الواحد وليس كذلك المبتدأ والخبر))[2]. ويوضح الدكتور صاحب أبو جناح مُراد ابن جنّي من قوله السابق هو ((الاشارة الى الجانب اللفظي من تركيب الجملة الفعليّة التي غالباً ما يتحد فيها الفعل بفاعله المضمر في كلمة واحدة فيسهل حذفها معاً، الأمر الذي لا يتيسّر في جملة المبتدأ والخبر، إلا نادراً لأنّه لا يبقى ما يدلّ عليهما من متعلقاتهما كما هو الشأن في الجملة الفعلية))([3]) وفيما مضى يتّضح لدينا تعليل ابن جنّي لحذف الجملة. وقد تناول حذف المفرد وهو على ثلاثة أضرب: الاسم والفعل والحرف وفيما يأتي نوضّح رؤية ابن جنّي في حذف الاسم.

حذف الاسم على أضرب

وقد عرض ابن جنّي لحذف الأسماء من خلال تمثيله لها بآيات من القرآن الكريم والمطّرد من كلام العرب، ونعرض لها كما يأتي:

([1]) ينظر، الكتاب: 1/258-259-260.

([2]) الخصائص: 2/263، وينظر، دراسة في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: 283.

([3]) دراسة في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: 283، ينظر ، نظرية المعنى: 336.

1- حذف المبتدأ:

وقد ذكر حذف المبتدأ بقوله: ((قد حذف المبتدأ تارة، نحو هل لك في كذا وكذا؛ الى هل لك فيه حاجة أو أرب وكذلك قوله عز وجلّ: ((كأنّهم يوم يَرَوْن ما يُوعدون لم يَلبثُوا إلاّ ساعةً من نهارٍ بلاغٌ ...))[1]

أي ذلك، أو هذا بلاغ. وهو كثير))[2]. ويقول الدكتور صاحب ابو جناح: ((ومرادهم هل لك فيه حاجة أو أرب، وهو ممّا يتردد كثيراً على ألسنة العرب في مشافهاتها ومحاوراتها في الحياة العامة))[3].

2- حذف الخبر

وقد اشار ابن جنّي الى حذف الخبر، ((نحو قولهم في جواب مَنْ عندك؟: زيد؛ أي زيدٌ عندي. وكذا قوله تعالى: ((طاعَةٌ وقَوْلٌ معروفٌ)) [4]. إنْ شئت كان على: طاعة وقول معروف أمثلُ من غيرها، وانْ شئت كان على: أمرنُا طاعةٌ وقولٌ معروفٌ))[5]. ومن خلال النظر الى كلام ابن جنّي أنّه يُخيِّر السامع أو القارئ في إختيار تقدير المحذوف في الآية الكريمة، اذ إنّ المحذوف يجب أنْ يتناسب ويتجانس مع تركيب النص ومعناه العام؛ أي فهو إمّا على إضمار المبتدأ حذف اسمها، أو على إضمار خبرها واسمها موجود وعليه قوله: (الطويل)

فقالت: على اسم الله أمُرُك طاعة وإنْ كنتُ قد كُلِّفتُ ما لم أُعوّدِ[6]

3- حذف المضاف

وممّا اتسع حذفه في كلام العرب المضاف، ويقول عنه ابن جنّي في باب ((القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجّة)) ((وقلّتْ آية تخلو من حذف

([1]) سورة الأحقاف: 35.

([2]) الخصائص: 364/2، وينظر، دراسة في نظرية النحو العربي وتطبيقاها: 283.

([3]) دراسة في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، 284.

([4]) سورة محمد: 21.

([5]) الخصائص: 364/2 ،ينظر الكتاب: 141/1 ، قال تعالى ((طاعةٌ وقولٌ معروفٌ)) فهو مثله، فأما ان يكون أضمر الأسم وجعل هذا خبره،كأنه قال: أمرئ طاعة ((وقولٌ معروفٌ)) او يكون اضمر الخبر فقال: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثل.

([6]) ينظر البيت في ديوان عمر بن أبي ربيعة: 490، الخصائص: 364/2.

المضاف، نعم؛ وربّما كان في الآية الواحدة من ذاك عدّة مواضع))[1]، وأشار في موضع آخر وذلك كثير واسع، وإنْ كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه. ويظهر ممّا سبق قوله إنّ حذف المضاف قد إطرد في التركيب القرآني وكلام العرب، وقد ألفه الكلام. وقد تمثل ابن جنّي على كلامه، نحو قول الله سبحانه: ((﴿ولكِنَّ البرَّ من إتّقَى﴾))[2]، أي: بِرُّ من أتقى وإنْ شئت كان تقديره: ولكن ذا البِرّ من أتقى. والأول أجود؛ لأنّ حذف المضاف ضرب من الإتساع، والخبر أولى بذلك من المبتدأ لأنّ الأتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور)) وهنا يقرر ابن جنّي أصلاً من أصول مسائل العربية، لأنّ الصدور هي مدار الحديث، ومؤمّل الإخبار وليس من البيان في شئ حذفها[3]، ويتضح من ذلك أنّ ابن جنّي قد وجه الآية الكريمة توجيهين إثنين، ثم يرشدنا للتوجيه الأول ويصفه بالأجود، وهذا إنْ دلّ فهو يدل على قدرته اللغويّة والنحويّة في الغوص في أعماق اللغة وسعتها، والى تعدد أوجه التأويل فيها بحسب ما يستدعيه المقام وملائمة النص، وقرينة السياق: ويدلي الدكتور فاضل السامرائي بدلوه في الآية السابقة مؤكداً على إطراد حذف المضاف في اللغة بدلالة القرائن الدالة عليه ومن خلال غرض التجوز والاتساع والاختصار في الكلام، فلا يخبر بالذات عن المصدر وقد ورد ذلك من اجل القصد والقصد منه تجسيد المعاني وتحويلها الى شخوص حية متحركة تراها العيون[4]. ومنه قوله عز اسمه: ((﴿واسْئِل القرية﴾))[5]

أي: أهلَها[6]، ويظهر من النص الكريم أنه لم يرد ما في القرية أنْ يسأله من عاقل وغير عاقل، والسياق قد بيّن أنّه يقصد سؤال (أهلَ القريةِ)، أي سؤال من يعقل ويفهم

([1]) الخصائص: 193/1، وينظر، المثل السائر لابن الأثير: 99/2.

([2]) سورة البقرة: 189.

([3]) الخصائص: 364/2، وينظر المحتسب: 188/1(إنه كثير مطرد في عدد الرمل سعة) دراسة في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: 284.

([4]) ينظر، معاني النحو، د. فاضل السامرائي: 122/3-123.

([5]) سورة يوسف: 82.

([6]) ينظر، الخصائص: 364/2، الكتاب: 212/1 (فاختصر وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأصل لو كان ها هنا) وينظر ، اللغة في الدرس البلاغي: 188.

ويرد الجواب، وقد أقام المضاف اليه مقام المضاف لما فيه من التوسع في دلالة الألفاظ. ثم بين ابن جنّي بأنّ المضاف قد ((حذف المضاف مكرّراً نحو قوله تعالى: ((فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ))[1]، أي: من تراب أثر حافرِ فرسِ الرسول))[2]، ويظهر ممّا سبق أنّه قد حذف إسمين مضافين في تقدير الآية، وقد ذكر تقدير حذف المضاف المكرر فيها.

كذلك يتمثّل بنص من الذكر الحكيم قوله جل اسمه: ((ينظرُون إليك تَدورُ أعيُنُهم كالذي يغشى عليه مِنَ الموتِ))[3]، أي: ((كدوران عين الذي يُغشى عليه من الموت))[4]والمادة المعروفة التي اتضحت من خلال الأمثلة، بإتساع وإطراد حذف المضاف، لكننا نجد أنّ ابن جنّي في الخصائص لم يرتّب مواضع الحذف بتفصيل وتوضيح يدلل لنا على موضعه وما يسبقه وتأثير السياق في معرفة المحذوف، ويبدو أنّ سبب ذلك يرجع الى أنّ كتاب (الخصائص) مختص بإصول النحو فلم يفصّل كل حالة، بل جعل تفصيل ذلك في كتبه الأخرى. وعلى أثر ذلك يقول الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز مُشكِلاً على ابن جني وغيره من العلماء بأنّهم ((لم يدوّنوا مواضع حذف المضاف في التنزيل أو غيره مكتفين بذكر شواهد قليلة من التنزيل ومن كلام العرب نظمه ونثره، ولعل ذلك يعود الى كونهم لم يستقصوا مافي التنزيل إستقصاء وافياً))[5]

4- حذف المضاف إليه

ويحذف المضاف إليه في النص كما يمكن الاستدلال عليه من المضاف الموجود في الجملة وقد مثل لحذف المضاف إليه؛ نحو((قوله تعالى: ((لله الأمرُ من

([1]) سورة طه: 96.

([2]) الخصائص 364/2، وينظر مغني اللبيب 814، نظرية المعنى 338.

([3]) سورة الأحزاب: 19.

([4]) الخصائص: 365/2، ينظر المحتسب: 188/1، ودراسة في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: 285

([5]) التأويل النحوي في القرآن الكريم، 364/1، (ينظر فيه مواضع حذف المضاف في القرآن الكريم.

قبلُ ومِنْ بعد))[1] أي: من قبل ذلك ومن بعده))[2]، ويظهر من النص أنّه يمكن أنْ تتآزر وتتناسق القرائن السياقية مع بعضها البعض في بيان قيمة المحذوف، بحيث ينسجم مع سياق الآية وتآلف معناها في تقدير المحذوف، ومؤديا بنتيجة الحال الى تأويلها وما يتناسب بكل متعلقات النص قبله وبعده في بيان مكانة المسلمين. كما يستشهد ابن جنّي بقول العجليّ على حذف المضاف إليه:

أَقَبُّ من تَحْتُ عَرِيضٌ مِن عَلِ[3]

ويقول فيه: ((هو محذوف المضاف إليه؛ لأنّه معرفة وفي موضع المبني على الضم، ألا تراه قابل به ما هذه حالة، وهو قوله: من تحت و ينبغي أنْ يكتب (عَلي) في هذا بالياء. وهو فعل في معنى فاعل، أي أقبُّ من تحته عريض من عاليه بمعنى أعلاه))[4].

وقد بنى(تحت) على الضم، وجعلها غاية لـ (قبل) و(بعد) وكان الأصل (من تحتٍ) وأجروا الكلمة وغيرها مُجرى الأسماء المتمكنة:لأنّها تضاف وتُستعمل غير ظرف ولكن من العرب من قال: (ومن تحتُ) ويشبهه بقبلُ وبَعْدُ[5]

5- حذف الموصوف

وقد حذف الموصوف وإنْ كان القياس يكاد يحظره، ولذلك فقد كثر في الشعر دون النثر، لأنّ الصفة تكون في الكلام أمّا للتخصيص وأمّا للمدح والثناء، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب، لا من نطاق الإيجاز والإختصار، واذا كان كذلك لم يَلقِ الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه، إضافة الى ما يؤول إليه من اللبس وعدم البيان، ، فالحذف يحتاج الى دليل كما أسلفنا القول فيه، وإلاّ أصبح الكلام غامضاً وأستبهم على المتلقي أو القارئ ما يقصده، أي وأنك إذا قلت: مررتُ بطويل، فقد

([1]) سورة الروم: 4.

([2]) الخصائص: 365/2، مغنى اللبيب: 814.(أي من قبل الغلب ومن بعده)

([3]) ينظر البيت لابي النجم العجلي:357, ويروى الرجز.. أقبَّ من تَحتِ عريضٍ من عِلِ.

أقب: ضامر البطن, دقيق الخصر. الخصائص: 365/2 ، الكتاب: 290/3 ومغني اللبيب : 205.

([4]) الخصائص: 365/2، وينظر الكتاب: 290/3،ومغنى اللبيب: 205.

([5]) ينظر الكتاب: 289/3-290، ومغنى اللبيب: 205 (أما (من علُ)فمتى أريد به المعرفة كان مبنياً على الضم تشبيهاً له بالغايات).

أُبهم على السامع المُراد منه هذا المرور بإنسان أو رمح أو أي شئ آخر[1]، ويظهر ممّا سبق قوله إنّ الحذف للإيجاز والاختصار والوضوح، ولكن الموصوف عند حذفه يحتاج الى دليل واضح لكي لا يصيب الجملة غموض في معناها، وما يؤدي الى ضعفها وعدم وضوح معالمها، فتصبح غير متناسقة مختلة التركيب والمعنى ولا سيما أنّ هناك علاقة بين اللفظ والمعنى، والألفاظ في خدمة المعاني فيختلّ بذلك تركيب الجملة، كذلك لا يليق بالموصوف الحذف لأنّه من أماكن الإطالة والتخصيص. ويكمل ابن جنّي كلامه مؤكداً ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إذا كان جملة، نحو: مررتُ برجلٍ قام أخوه، ولقيت غلاماً وجهُه حسن، ولو قلت: مررتُ بقام أخوه، أو لقيت وجهُه حسن لم يُحسن[2]. ويتضّح من خلال الأمثلة التي ساقها انّ هناك لبساً وغموضاً في معنى موصوف الصيغه منها، فيصبح الحذف غير لائق، وقد وصفه بغير الحسن، إلاّ أذا قام دليل يسوّغ الحذف، وجَعْل الصفة مقام الموصوف، لأن شرط الإبانة والوضوح بعد الحذف ضروري وهو مزية من ميّزاته التي تتعلق بفصاحة الكلام كما ان هناك تعاضداً بينهما ثم ان الوصف يتبع الاسم الموصوف تحليه له وتخصيصاً[3]، فاذا أنتفى ذلك حصل اللبس، في الجملة. ويمنع حذف الموصوف إذا كان الوصف جاراً ومجروراً أو ظرفاً، ولا يستعمل إستعمال الأسماء, وقد تمثل على كلامه: جاءني من الكرام، أي رجل من الكرام، أو حضرني سواك؛ أي إنسان سواك؛ لم يُحسن لأنّ الفاعل لا يُحذف، ولم يُجزَ أنْ تقع الصفة فاعلة ولا مقامه مقام الفاعل، فلا يجوز أنْ نقول: قام وجهه حسن، ونريد: قام رجلُ وجه حسن[4]. ويظهر من قوله أنَّ حذف الموصوف الفاعل يُحدث لبساً وخللاً في

([1]) ينظر، الخصائص، 368/2، والمحتسب: 102/2، (أنّ الصفة إنما لحقت الموصوف إما للتخصيص والبيان وأما للإسهاب والإطناب وكل واحد من هذين لا يليق به الحذف) وأثر النحاة في البحث البلاغي: د. عبد القادر حسين: 309، ودراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: 285.التأويل النحوي في القرآن الكريم. الدكتور عبد الفتاح أحمد الحمّوز: 502/1(وجاء حديث ابن جنّي في الخصائص عن هذه المسألة أكثر تفصيلاً وتعقيداً مما في المغنى).

([2]) ينظر، الخصائص: 368/2، وينظر المحتسب:101/2-102،.

([3]) ينظر، اللمع في العربية لابن جنّي: 161، والمحتسب:102/2.

([4]) ينظر، الخصائص: 370/2، الأنصاف: 95.

تركيب الجملة ومن ثم عدم الإبانة وإخلال بالمعنى وهذا غير مرجو الفائدة. ويتمثل ابن جني بيت للأعشى دللّ فيه على أنّ الكاف ليست حرف جر بل هي اسم بمنزلة (مثل)[1]. ويقول: (البسيط)

أتنتهون ولن ينهى ذوي شَطَطِ كالطعن يهلك فيه الزيت والفُتُلِ[2]

فقد وردت الكاف في كلمة (كالطعن) اسم فمنع حذفها كما قلنا. ويحذف الموصوف المبتدأ ((وقد أقيمت الصفة الجملة مقام الموصوف المبتدأ نحو قوله:

لو قُلت ما في قومِها لمْ تِيثَمِ يَفضُلها في حَسَبٍ ومَيسَمِ[3]

أي: ما في قومِها أحدُ يفضلها))[4]. ويظهر من النص أنه قد حذف الموصوف المبتدأ (أحدٌ) وهو مبتدأ مؤخر، خبره شبه الجملة (في قومها)، و(يفضلها) والفاعل ضمير مستتر يعود الى المبتدأ المحذوف، والجملة في محل رفع (نعت) للمبتدأ المحذوف، حيث حذف الموصوف وأبقى جملة النعت (يفضلها)، ويتضح ممّا قيل أنّ الموصوف يجب أنْ يكون معلوماً في الجملة ليحذف وإلاّ حصل لبس فيها كما هو معروف واختل المعنى لاختلال تركيبها.كذلك استشهد بالآية الكريمة الآتية على حذف الموصوف المبتدأ في قوله تعالى: ((وأنّا مِنّا الصّالحون ومِنّا دُونَ ذلك))[5]. وقدّره ابن جنّي، أي : قومٌ دونَ ذلكَ[6]، فكلمة (قوم) المقدّرة هي مبتدأ مؤخر للجار والمجرور للخبر المقدّم (مِنّا). وقد وضّحها (الآلوسي) في تفسيره، متماشياً مع رؤية ابن جنّي في إطراد حذف الموصوف، بقوله: ((ومنّا دون ذلك)) أي: قومٌ دون ذلك المذكور، ويطّرد حذف الموصوف إذا كان بعض أسم مجرور بمن مقدّم عليه

([1]) ينظر الخصائص: 370/2، أوضح لمسالك: 320/3-321.

([2]) ينظر، البيت في ديوان الأعشى: 113، والكتاب: 346/2، والخصائص: 370/2، وسر صناعة الإعراب: 283/1، وأوضح المسالك: 320/3.

([3]) البيت لم يتأكد نسبه ، ينظر الخصائص 372/2، الكتاب: 345/2، المقاصد النحوية: 71/4.

([4]) الخصائص: 372/2.

([5]) سورة الجن: 11.

([6]) ينظر، الخصائص: 372/2، وأوضح المسالك:321/3، وينظر التأويل النحوي في القرآن الكريم: 509/1(اطراد حذفه اذا كان الموصوف المرفوع شبه جملة).

والصفة ظرف كما هنا أو جملة كما في قوله...))[1]. ويظهر ممّا سبق أنّ هناك تعاضداً بين الصفة وموصوفها، فاذا دلّت الصفة على موصوفها حلّت محلّه، فالصفة والموصوف يتم بهما الفائدة في كمال الصفة بموصوفه من حيث الأفادة فيكمل احدهما الأخر،ولا يحذف الموصوف حتى يقوم الدليل عليه أو تشهد الحال به.

6- حذف الصفة

وقد حذفت الصفة عند النحاة، ودلّ عليها حال المتكلّم وهيأته في التعبير، وهذا ما نقله ابن جنّي فيما حكاه قبله سيبويه صاحب الكتاب، اذا دلّت الحال وقامت في توضيح الكلام مقامها، إذ إعتمد ابن جنّي على من سبقه (سيبويه)، وقد بيَّن الدليل الصوتي في حذف الصفة من خلال قولهم: ((سِير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل، وكان هذا إنّما حذفت فيه الصفة لِما دلّ من الحال على موضعها. وذلك أنّك تحسّ في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذاك...، فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة، فأما إنْ غريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز....))[2] ويظهر أنّ توضيح الحال، والاختصار والايجاز في الكلام ليدلّ على القصد من ورائه بوضوح وفصاحة، وبأبسط صورة هو من سمات العرب، أما إذا انتفت الصفة من الدلالة لفظاً أو من سياق الحال فلا يجوز حذفها، لأن الصفة تصف بها ما ذكرت وتبيّن المعنى، الذي تريده، وإلاّ يصبح الكلام لغواً من دون دليل على حذفها، وقد تكلّفت فيه. وأنّ هذا التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم زيادة قوة اللفظ وإطالة الصوت وتفخيمه للدلالة على طول الليل في (سَيْر عليه ليل) كل ذلك يدلّ على النبر السياقي والتنغيم وهو من القرائن اللفظية التي تعين على تحديد الجملة، كما

([1]) روح المعاني في تفسير القرآن الكريم العظيم: والسبع المثالي، العلامة محمود الآلوسي(ت 1270هـ): 88/29.

([2]) الخصائص: 372/2-373، وينظر الكتاب: 218/1-219، دراسة في نظرية النحو العربي: 285، النحو والدلالة، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف: 123، وأثر النحاة في البحث البلاغي: 309، ونظرية المعنى: 339، والتأويل النحوي في القرآن الكريم: 455/1، وينظر، اللغة في الدرس البلاغي: 189(ويقل حذف الصفة راجع الى انها تأتي من اجل ايضاح الموصوف وبيانه).

نجد أنّ هذا القول فيه نوع من الإيقاع في كل كلمة في تركيب الجملة أعطى تميّزاً وظهوراً موسيقياً بين أبعاد الكلمة فتوحي أو تُظهر معنى مترابطاً مع النبر فتدلّ (ليل طويل) عليه[1].

ثم أنّ هذا النص الذي ذكره ابن جنّي قد بيّن فيه القرائن الدالة على المحذوف في الصفة زيادة على السياق يشير الى النبر الذي هو زيادة في الضغط على مقطع معيّن من مقاطع الكلمة ليصبح بارزاً واضحاً في جهاز السامع أكثر من بقية مقاطع الكلمة، وأنّ التنغيم وهو إرتفاع الصوت وإنخفاضه أثناء النطق بالجملة للتعبير عن معنى، وتحويل الجملة من معنى في باب نحوي معيّن الى معنى في باب نحوي آخر، كما يشير الى حركات المتكلّم بشفتيه أو بوجهه أو بالعينين واليدين معبراً عمّا يريده مستغنياً عن ذكر بعض أركان الجملة بهذه القرائن أو بإحداها لأنّ الحذف لا يكون إلاّ عن دليل[2].

ويظهر أنّ الموضوع تبرز فيه من خلال إضافة ابن جنّي الى دلالة الحال ومقامه عنصرين هما الصوت وتعابير الوجه المعبّرة عمّا يريده المتكلّم، وقد أغنى إطالة الصوت وقوة اللفظ عن ذكر الصفة، وهذا يدلل على عمق ثقافته ودرايته في اللغة والنحو، فقد ربط بين أبواب النحو والبلاغة وعلم الدلالة في الوصول الى بيان حال المتكلم في حذف الصفة، وفي موضع آخر من مواضع حذف الصفة في دلالة الحال عليها، يوضّح دور الصوت من خلال إطالته وربطه بقرائن الحال، يقول: «وكذلك نقول: سألناه فوجدناه إنساناً وتمكّن الصوت بإنسان؛ وَتفخّمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنساناً سَمْحاً أو جواداً أو نحو ذلك وكذلك إذا إنْ ذممته ووصفته بالضيّق قلت: سألناه وكان إنساناً وتزوي وجهك وتغطيه ,فيغني ذلك عن قولك إنسانا لئيماً أو لحِزاً او مبخّلاً فعلى هذا ومجراه تحذف الصفة فأمّا إنّ عُريت من الدلالة

([1]) ينظر، الخصائص: 373/2، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 117، اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان: 307–308، النحو والدلالة: 123–124،الدلالة السياقية عند اللغويين العرب والقدامى، الدكتورة عواطف كنوش: 143.

([2]) ينظر، نحو اللغة وتراكيبها، خليل عمايرة: 137.

عليها من اللفظ أو من الحال فإنَّ حذفها لا يجوز...))[1]. ويتّضح ممّا سبق أنّ للتنغيم دوراً مهماً في تصنيف الجمل بحسب دلالتها، الأستفهامية مع القرينة الصوتية وعلاقتها بالإعراب فنبرة الصوت وتنغيمها بزيادتها وقلّتها ونوعية لفظها توحي بخصوصيّة حاله؛ كما ويعدُّ أحد العناصر المهمة في تحديد المعنى. ويمكن من خلال ((التنغيم أنْ نبيّن السمة الشخصية لناطق النص وإنفعاله وعدمه وجنسه إنّ كنا نسمع صوته وطبقته الاجتماعية التي ينتمي إليها))[2]. فضلاً على أنّه يمكن ملاحظة العلاقة بين جرس أصواتها من إيحاء بالمعنى ، وهو ما سماه ابن جنّي حين عقد بابا (في إمساس الألفاظ أشباه المعاني) لما كانت الافعال دليلة على قوة المعاني، وهذه الفكرة، وطيدة الصلة بما يتعلق بالتحليل الوظيفي للاسلوب، لإحداث تأثير خاص بما يعرف بالتأثير الأسلوبي[3].

7- حذف المفعول به

وقد حذف المفعول به في اللغة سواء أكان في النثر أم في الشعر، ((والمفعول به فضلة مكمّلة لمعنى المسند والمسند إليه، يذكر في الكلام لأداء معنى يقصده المتكلّم ويسعى للتعبير عنه))[4]. ويعرض ابن جنّي لطائفة من التعبيرات والنصوص التي يتعذر فيها حذف المفعول به، من ذلك: ((قوله تعالى: ((وأُوتِيتْ من كلِّ شيءٍ))[5]، أي: أُوتِيت منه شيئاً))[6]. وعند النظر إلى النص الكريم، يظهر لنا أنّ الفعل (أُوتِيتْ) فعل متعدٍ لم يستوف مفعوله وكما بيّن ابن جنّي أنّ الحذف لا يستقيم إلا بدليل، وجاء تقدير النص مُنسجماً ومُتناسقاً يتقبله العقل والنفس، بخلاف بعض

([1]) الخصائص: 373/2، ينظر، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدكتور طاهر سليمان حمودة، 119 (وعند فقدان الدليل الصوتي والمقامي الحالي قد تتحول بعض العبارات في محاولة توجيهها الى ألغاز).

([2]) علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، الدكتور هادي نهر: 444.

([3]) ينظر، الخصائص: 154/2-157، والبيان في روائع القرآن، الدكتور تمام حسان: 285-286.

([4]) ينظر، نظرية المعنى: 340.

([5]) سورة النمل:23.

([6]) الخصائص: 374/2، وينظر، المحتسب: 125/1، 335/2-356، (وحذف المفعول به كثير في القرآن وفصيح الكلام، وذلك اذا كان هناك دليل عليه)، ودراسة في نظرية النحو العربي: 286 (والاّ يركبه إلا من قوي طبعه، ويدل حذفه على قوة عربية الناطق).

تأويلات وتقديرات النصوص الشعرية التي قد تكون سمجة أحياناً لا يتقبلها العقل. ويرى الدكتور صلاح الدين صالح حسنين أنّ الغرض من حذف المفعول به هو إثبات المعنى في نفسه للفاعل، أو قصد التعميم في المفعول من غير إعتبار تعلّقه بمن وقع عليه فيكون المتعدي بمنزلة اللازم فلا يذكر مفعوله[1] ويستشهد ابن جنّي ((ببيت للحطيئة يقول فيه: (الوافر)

مُنعَّمةٌ تصونُ إليكَ منها كصونك من رداءِ شَرْعَبيّ[2]

أي: تصونُ الحديثَ منها))[3]ويتضّح من النص الفعل (تصون) لم يستوف مفعوله وقد حذف وقدِّر بكلمة (الحديثَ) مفعولاً به، ويلاحظ أنّ الموضوع تبرز فيه نقطة مهمة وهو أنّ الغرض من حذف المفعول لإثبات معنى الفعل في نفسه كما في (تصون) الذي منه معنى الصيانة، أي أنّ تثبيت المعنى في نفسه فعلاً للشئ وانْ تُحب بأنّ من شانه أنْ يكون منه أولا يكون منه، فإنّ الفعل لا يُعدّى هناك لأنّ تعديته تنقض الغرض وتغيّر المعنى، فقد بينت نوع الصيانة، كما ويتضّح أيضاً من حذفه نوعاً من العذوبة في الكلام، تشدّ السامع أو القارئ لماهية المحذوف، ممّا يدلّ على أنّ هناك تواصلاً وترابطاً نصّياً بين السامع والقارئ والنص في البحث والكشف عن موضع الحذف، وإيجاد الدليل من ذلك المحذوف وتقديره بصورة مناسبة مدللّاً على عقلية وإبداع المتلقي في فهم النص.

8- حذف الظرف

وقد عرض ابن جنّي في سياق حذف الاسم، بيتاً وضّح فيه حذف الظرف وتقديره، نحو قوله: (الطويل)

فإنْ متُّ فانْعَيني بما أنا أهلُه وشُقِّي عليَّ الجيبَ يا أبنةَ معبدِ[4]

([1]) ينظر، الدلالة والنحو، الدكتور صلاح الدين صالح حسنين: 254-255.

([2]) ينظر، البيت في ديوان الحطيئة: 138، الخصائص: 374/2، والمحتسب: 125/1، 245، 333، شرعبي: ضرب من ثياب اليمن.

([3]) الخصائص: 374/2، المحتسب : 125/1-333، (أي: تصون الكلام منها وهو كثير جداً)، وينظر، دلائل الاعجاز، عبد القاهر الجرجاني: 154.

([4]) ينظر، البيت في ديوان طرفة بن العبد: 39، والخصائص: 374/2.

((أي: إنْ متُّ قبلك، هذا يريد لا محالة، ألا ترى أنّه لا يجوز أنْ يشرط الإنسان موته؛ لأنّه يعلم أنّه (مائت)لا محالة))[1]، ويظهر أنّ البيت تصّدر بأداة الشرط (إنْ)، فإذا تحقق الشرط(وهوموتُّي) (قبلك) وهو قد حدّد زمان الموت إنْ حصل، فافعلي ما وصيتك به بما استحقّه من النعي، فكلامه يدور عن وقت الموت إذا تحققّ، وهو متربص به في كل لحظه،والله جلّ جلاله يحيي ويميت، ويمكن أنْ يستغنى عن الظرف في الجملة .

9- حذف الحال

قد ذكر ابن جنّي عدد المكملات للمعنى التي لا يجوز حذفها، ويقول في ذلك: ((وحذف الحال لا يحُسن، وذلك أنّ الغرض فيها إنّما هو توكيد الخبر بها. وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف، لأنّه ضد الغرض ونقيضه ، ولاجل ذلك لم يُجز أبو الحسن توكيد الهاء المحذوفة من الصلة، نحو الذي ضربت نفسَه زيد، على أنْ يكون (نفسه) توكيداً للهاء المحذوفة من (ضربت) وهذا ممّا يترك مِثْله... فأمّا ما اجزناه من حذف الحال في قوله تعالى: ((فَمَنْ شَهِدَ مِنكُم الشَهرَ فلْيصُمهُ))[2]. أي: فمن شَهِدَه صحيحاً بالغاً فطريقه أنه لما دلت الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفاً، وأما لو عريت الحال من هذه القرينة وتجرّد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجه))[3]. ويتضح أنّ ابن جنّي قد استبعد من خلال رؤيته حذف الحال لأنّ الغرض منه توكيد ما قبله، والتوكيد لا يليق به الحذف لدلالته على الإسهاب والإطناب، وأما الحذف ففيه الإيحاء والاختصار، وعدم الإطالة، أما الدكتور فاضل السامرائي فقد رأى أنّه يمكن حذف الحال لأنّها فضله، ولا يعني ذلك أنّه يمكن الاستغناء عنها، بل بالإمكان أنْ نأتي بكلام من دونها، وقد يتوقف معنى

([1]) الخصائص: 374/2، وينظر دراسة في نظرية النحو العربي : 287.

([2]) سورة البقرة : 185.

([3]) الخصائص: 380/2، وينظر، مغنى اللبيب: 830(وتحذف الحال بإطراد وإذا كانت قولاً أعنى عن مقول)، دراسات في نظرية النحو العربي :288، نظرية المعنى: 341، وينظر التأويل النحوي في القرآن الكريم: 1056(أنْ كون الظرف في موضع الحال كثير فاش).

الكلام عليها فلا يمكن حذفها عندئذ[1]ويبدو أنّه متى قام الدليل على حذفه حذف على أنّ لا يتأثر معنى الجملة به، لأنّ الغرض منه توكيد الجملة وتقويتها.

10- حذف أحد المتعاطفين

وقد عرض ابن جنّي لحذف المتعاطفين، في أساليب خاصة،وردت عن العرب أو أشعارهم في باب (شجاعة العربية)، ولم يسهب الحديث عن هذا القسم من الحذف، كما إنّنا لا نجده يستشهد بنص قرآني عليه، ويقول: ((روينا عن أحمد بن يحيى أنّهم يقولون: راكب الناقة طليحان... أي، راكب الناقة والناقةُ طليحان. وتقول: الذي ضربت وزيداً جعفر، تريد الذي ضربته وزيداً، فتحذف المفعول من الصلة))[2]. ويظهر من كلام ابن جنّي أنّ هذا الاسلوب لم يطّرد في كلام العرب الفصيح وإنما ورد مسموعاً، وهو قليل ، على وفق ما ذكره في هذا الباب. ولكننا من خلال الإستقصاء والاستقراء في أبواب الخصائص نجده قد ذكر حذف أحد المتعاطفين في باب ((أنّ المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلاّ أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه))[3] ويوضح ابن جني المثال السابق مدللاً على صحة قول العرب (راكبُ الناقة طليحان)، ويقول: ((وهو يحتمل عندي وجهين: أحدهما ما نحن عليه من الحذف، فكأنه قال: راكبُ الناقةِ والناقةُ طليحان، فحذف المعطوف لأمرين : أحدهما تقدم ذكر الناقة، والشئ إذا تقدّم ذكره دلّ على ما هو مثله... فكذلك قوله: راكبُ الناقةِ طليحان، أي راكبُ الناقة، والناقةُ طليحان. فإن قلت: فهلا كان التقدير على حذف المعطوف عليه، أي الناقةُ وراكبُ الناقةِ طليحان؟ قيل يبعد ذلك من وجهين: أحدهما أنّ الحذف أتساع، والإتساع بابه آخر الكلام وأوسطه لا صدرهُ وأوّله... والآخر أنّه لو كان تقديره: الناقة وراكب الناقة طليحان، لكان قد حذف حرف العطف وبقي المعطوف به، وهذا شاذ.... ألا ترى أنّه اذا حذف المعطوف لم يجز أنْ يبقى الحرف العاطِفُهُ قبله بحاله لأن حرف العطف لا

([1]) ينظر، معاني النحو الدكتور فاضل السامرائي: 14/1.

([2]) الخصائص: 375/2، وينظر، دراسات في نظرية النحو العربي: 287(ويقول عن هذا الحذف ولعله من اساليب المولّدين).

([3])الخصائص 285/1.

يجوز تعليقه))[1]، ويبدو من خلال قراءة النص السابق أنَّ هناك حذفاً يُفهم من قرينه السياق، فهو يتكلّم عن المفرد ثم يُخبر عنه بالمثنى. ويتضّح ممّا ذُكر أنّ ابن جنّي لم يجمع أمثلة الحذف في موضع واحد، بل جعل المثال الواحد كما مرّ بنا في أكثر من باب، وكان الأولى به أنْ يجعله في باب (شجاعة العربية) ويفصّله فيه فقد تخصصَّ بموضوع الحذف، ولا أعلم ما الداعي من تكرار المثال نفسه، ولا سيما أنّه من كلام العرب، والأولى لو استعمل نصاً قرآنياً واستشهد به مع كلام العرب وهذا مما يؤكد لنا أنّ الكتاب قد خُصصّ لأصول النحو وعلوم العربية، يتنقل بالمثال الواحد من موضع لآخر، فهو لم يجعل كتاباً تعليمياً لطلبه العلم في مراحل دراسة النحو، ثم ينقل إلينا في الموضوع نفسه آية، تدلّ على حذف المعطوف، ويقول: ((ومثله من حذف المعطوف قول الله عزَّ وجل: ((فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً))[2]، أي: فضرب فانفَجرت، فحذف (فضرب) لأنّه معطوف على قوله: (فَقلنا))[3]، ويتراءى لي أنّ هذا الموضع فيه إيجاز حيث يدل المعنى عليه، كما يظهر لنا من النص الكريم تتابع وتكرار الحدث في الضرب أولاً ثمّ بعد ذلك حصول انفجار الماء متابعاً للضرب، وأنّ صوت الانفجار قد سبق خروج الماء. وقد ذكر ابن جنّي هذا النص القرآني في بداية موضوع (الحذف) باب (شجاعة العربية) من خلال حديثه عن الشرط، وهذا يدلّل على سعة علمه وقدرته من خلال نظرته الثاقبة في الأفادة من المثال الواحد، في أكثر من شاهد فيه، فقد جعل من الآية الكريمة مثال لحذف الشرط كما مرّ بنا، وحذف المعطوف، حيث ربط موضعين من مواضع الحذف في شاهد واحد وهذا إن دلّ على شيء فهو يدلُ على أن القرآن الكريم واسع الأفق بحر لا ينضب في علوم اللغة، وأعتقد أن ابن جنّي أراد أن يخبرنا ويذكرنّا بصورة غير مباشرة بذلك، إضافة الى ربط المواضع النحوية بشاهد واحد، كما فيه من التأكيد وسعة ثقافته ومقدرته، ويرى الدكتور عبد الفتاح

([1]) الخصائص: 290/1–292، وينظر، معاني النحو: 233/3 (الُطليح: الُمتعب، والمعنى راكب الناقة والناقة متعبان فالمعطوف عليه محذوف وهو مفهوم من القرينة).

([2]) سورة البقرة: 60

([3]) الخصائص: 290/1، ينظر، مغنى اللبيب: 820–821.

أحمد الحمّوز: ((أنّ حذف المعطوف عليه لم ينل من النحويين إهتماماً كبيراً كغيره من مسائل النحو المختلفة فلم يدونوا في مؤلفاتهم المواضع، التي يحذف فيها لأنهم لم يستقصوا ما في التنزيل من شواهد، وهي شواهد تدلُّ على أنَّ حذفه سائغ مطرد منقاس، ولعل ما يعزز ما نذهب إليه أنّ ابن جنّي مثلاً لم يدوّن شاهداً واحداً من القرآن الكريم في المكان الذي ذكر فيه هذه المسألة ...))[1]ومن خلال النظر في موضوع الحذف، أتفق مع رأي الدكتور الحمّوز، وقد سبق أنْ وضّحنا هذا، وقد بينّا رأينا فيه، من حيث إنّ ابن جنّي قد أورد آية واحدة في حذف المعطوف، مع العلم أنّه مطّرد وقياسي في القرآن الكريم، وأنه لم يكن سديداً في إشكاله على ابن جنّي لأن ابن جنّي كان همه بيان الحذف كمزية من مزايا اللغة العربية.

11- حذف المستثنى

وقد عرض ابن جنّي لهذا الحذف بشكل يسير ومتمثلا بمثال ((نحو قولهم: جاءني زيد ليس إلا، وليس غير؛ أي: ليس إلاّ إيّاه، وليس غيره))[2]. ويظهر ممّا وجدناه في الخصائص أنّ حذف المستثنى لم ينل اهتماماً كبيراً من لدنه على الرغم من وجوده في القرآن الكريم، فقد ذكر مثالاً من قولهم وهو غير مطّرد وقد استقرى الدكتور عبد الفتاح الحمّوز حذف المستثنى في آيات القرآن الكريم، ويقول: ((ويحذف المستثنى منه في الاستثناء المفرَّغ، ويكون الاستثناء فيه من عام محذوف، ويدلّ عليه ما بعد (إلاّ)...، وبعد فلقد إنتهيت من الإستقصاء لكل مافي التنزيل من شواهد هذه المسألة الى أنّ المحذوف يشمل أبواب النحو ، وقد ذكر حذف المستثنى في كتبه الأخرى ومنها ((المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات))[3].

12- حذف خبر أنّ مع النكرة والمعرفة

([1]) التأويل النحوي في القرآن الكريم، الدكتور عبد الفتاح الحمّوز: 1/401-412.

([2]) الخصائص: 2/375، وينظر، دراسات في نظرية النحو العربي: 287(وقد وردت مسموعة عن العرب أو في أشعارهم، مما لا يطّرد استخدامه كثيراً في الكلام الفصيح).

([3]) ينظر، المحتسب: 2/265/ والكتاب مليء بصور الحذف في جزئيه.

وقد ورد حذف خبر أنّ كما يقول ابن جنّي: ((مع النكرة خاصة نحو قول الأعشى: (البيت من المنسرح)

إنَّ مَحلاً وإن مُرْتَحلا وإنَّ في السَّفْر إذ مَضَوْا مَهَلا[1]

أي: انَّ لنا محلاً وإنّ لنا مُرْتَحلا))[2]. قوله إنّ هذا الحذف ورد في أسلوب خاص سمع عن العرب وهو غير مطّرد، وجائز عند الكوفيين، ويفهم من سياق النص، لأنّ الحذف لا يتم إلاّ بدليل. ثم يبيّن ابن جنّي الجزء الثاني من حذف خبر (أنّ) مع المعرفة، ويقول: ((أصحابنا-يجيزون حذف خبر إنّ مع المعرفة- ويحكون عنهم أنّهم إذا قيل لهم إنَّ الناس ألْب عليكم فمن لكم؟ قالوا: إنّ زيداً وإنَّ عمراً؛ أي إنَّ لنا زيداً، وإنَّ لنا عمراً، والكوفيون يأبون حذف خبرها إلاّ مع النكرة))[3]، ويتضح أنّه قد أُكّد بـ (إنّ) وتم حذف المحذوف لدليل فليس هناك تناقض في الأمر. وفي الموضع نفسه يقول ابن هشام: ((فحذفوا الخبر مع أنّه مؤكد (بإنّ)، وفيه نظر، فإنّ المؤكد نسبة الخبر إلى الاسم، لا نفس الخبر...))[4]، والموضوع تبرز فيه رؤية، إلا وهي أنّ حذف خبر إنّ وجه حسن عند ابن جني إذا كان اسمها نكرة وأنْ كان البصريون يحذفونه مع المعرفة

13- حذف أحد مفعولي (ظنّ)

وقد ذكر ابن جنّي بشكل مقتضب، حذف أحد مفعولي (ظننت)، إذ إنّ الفعل (ظنّ) من الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ويوضح حال الحذف، نحو قولهم: ((أزيداً ظننته منطلقاً ألا ترى أنّ تقديره: ظننته منطلقاً؟ فلمّا أضمرت الفعل فسّرته بقولك: ظننته؛ وحذفت المفعول الثاني من الفعل الأول المقدّر إكتفاءً بالمفعول الثاني الظاهر في الفعل الآخر، وكذلك بقيّة أخوات ظننت))[5]. ويظهر ممّا

([1]) ينظر، البيت في ديوان الأعشى: 283، وسر صناعة الإعراب: 517/2، والمحتسب: 349/1، الكتاب: 141/2، ومغنى اللبيب: 114، 794.

([2]) الخصائص: 375/2، وينظر، المحتسب: 349/1،(الكوفيون يجيزون حذف خبر أنّ إلاّ اذا كان إسمها نكرة، ولهذا وجه حسن عندنا، الكتاب: 141/2(وحذف خبر (إنّ) لقرينة علم السامع).

([3]) الخصائص: 375/2-376.

([4]) مغني اللبيب, تحقيق د. مازن المبارك: 294/2

([5]) الخصائص: 376/2، وينظر، دراسات في نظرية النحو العربي: 288.

قيل أنّه من صنعة النحويين وليس من كلام العرب الفصحاء أو ممّا أطرد فيه الحذف فهو يدلّ على أنه من الأساليب غير المتداول حذفها.

14- حذف كان(اسمها وخبرها)

ويبدأ ابن جنّي بتوضيح موضع الحذف من خلال بيت للفرزدق في خصائصه، وقد وضّح فيه حذف خبر كان، حيث سبقت الجملة بأداة أستفهام، متسائلاً وباستعمال أم المعادلة، ويقول: ((وقد حذف خبر كان في نحو قوله: (الطويل)

أسكرانُ كان ابن المَراغةِ إذ هَجَا تميماً ببطن الشأم أم مُتساكرُ[1]

ألا ترى أن تقديره: أكان سكرانُ ابنَ المراغة! فلمّا حذف الفعل الرافع فسّره بالثاني فقال، كان ابن المراغة. و(ابن المراغة) هذا الظاهر خبر (كان) الظاهرة، وخبر (كان) المضمرة محذوف معها، لأنّ (كان) الثانية دلّت على الأولى. وكذلك الخبر الثاني الظاهر دلَّ على الخبر الأوّل المحذوف))[2]، وقال سيبويه (ت 180هـ) : ((فهذا إنشاد بعضهم وأكثرهم ينصِبُ السكرانَ ويرفع الآخر على قطع وإبتداء: وإذا كان معرفة فأنتَ بالخيار: أيُّهما ما جعلته فاعلاً رفعته ونصبت الآخر...))[3]، واذا نظرنا الى كتب النحو الأخرى وجدنا ابن هشام في (المغنى) قد أورد البيت وقد عقّب عليه من خلال حديثه (المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظاً ورتبة) ويقول: ((فيمن رفع سكران وابن المراغة: إنّ كان شأنية، وابن المراغة سكرانُ: مبتدأ وخبر، والجملة خبر كان. والصواب أن كان زائدة، والأشهر في إنشاده، نصب سكران ورفع ابن المراغة، فارتفاع متساكر على أنّه خبر لهو محذوفاً ويروى بالعكس؛ فإسم (كان) مستتر فيها))[4]. ويظهر ممّا سبق قوله تخريج النص على التأويل، فإنّ كان يأتي بعدها اسمها مرفوعاً ثم خبرها منصوباً، واسمها يكون معرفة فتعرف به ما

([1]) ينظر، البيت في ديوان الفرزدق: 481، الكتاب: 49/1، ومغنى اللبيب: 637.

([2]) الخصائص: 377/2، وينظر التأويل النحوي في القرآن الكريم: 322/1.

([3]) الكتاب: 49/1-50.

([4]) مغنى اللبيب: 637/2-824 (وقد يروى أي برفع سكران ونصب ابن وحينئذ تكون جملة (وكان) خبر (سكران)، وينظر ، همع الهوامع للسيوطي: 225/1.

بعده من حيث المعنى، وكرهوا البدء بنكرة بعد (كان) ، كراهة اللبس في الخبر أنْ يكون معرفة، فإنَّ اسم كان المعرفة تتوضّح الجملة بعده، وقد حذف كما رأينا لقرينة دلّت على المحذوف أنْ أراد حذفه. ولو نظرنا الى المحذوف في النص وطبيعته والقصد من وراء حذفه نجد ((إنّما يصلحه ويفسده غرض المتكلّم وعليه مدار الكلام))[1]

15- حذف التمميز

ورد حذف المميّز بصورة مختصرة عند ابن جنّي في (الخصائص)، يقول: ((وذلك اذا عُلم من الحال (حكم ما) ما كان يعلم منها به وذلك قولك: عندي عشرون، وإشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين، فإنْ لم يُعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلّم الإبانة، فإنْ لم يُرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز))[2]، ويظهر أنّ المميّز قد حُذف بعد الأعداد والمقادير، حيث يأتي بعد الكلام التام لبيان الجنس[3]. ويحذف التمييز إذا فُهم من المتكلّم مقصده وغرضه من وراء قوله، فإنْ أفصح ما يجول في خاطره لم يحتج الى ذكر التمييز، لأنّ العرب تحبُّ الإيجاز والاختصار مع الوضوح والإبانة،إذا دلّ دليل على المحذوف. ولم يورد ابن جنّي في حذفه آية من القرآن الكريم للاستدلال على المحذوف أو أبيات من الشعر، وهذا يدلّ على أنّه حذف غير مطّرد يقتصر على ما سمع عن العرب وتداول بينهم، فالأمثلة الموجودة بين أيدينا هي من صنعة النحاة.

16- حذف المنادى

وقد ذكر ابن جنّي حذف المنادى من خلال ما ذكره وأنشده أبو زيد من قوله: (البيت في الوافر)

فَخيرٌ نَحنُ عِندَ الناسِ مِنكُم□ إذا الدّاعي المُثَوَّب قالَ يالا[4]

([1]) الخصائص: 380/2.

([2]) الخصائص: 380/2، وينظر، دراسات في نظرية النحو العربي: 287.

([3]) ينظر، اللمع في العربية لأبن جني / تحقيق: حامد المؤمن: 137.

([4]) ينظر, البيت لزهير بن مسعود الضبي في المقاصد النحوية : 520/1 , والخصائص :277/1, 231/3

((أراد: يالبني فلان، ونحو ذلك فإنْ قلت: فكيف جاز تعليق حرف الجر؟ قيل لمّا خُلط ب(يا) صار كالجزء منها ولذلك شبّه أبو علي ألفه التي قبل اللام بألف باب ودار، فحكم عليها حينئذ بالأنقلاب... وحسَّن الحال أيضاً شيء آخر، وهو تشبّث اللام الجارة بألف الاطلاق فصارت كأنّها معاقبة للمجرور))[1]. وقد حذف المنادى ودلّت القرينة اللفظيّة عليه وهي حرف النداء، وإنّ حرف التنبيه مجرّد من النداء[2]. وقد تمثلّ ابن جنّي ببيت ذي الرمّة: (البيت من الطويل)

ألاَ يا اسْلَمي يا دارَمَيّ على البلَى ولا زَالَ مُنهَلاً بِجَرعائِك القَطْرُ[3]

((فجاء بيا ولا منادى معها قيل في هذه الأماكن قد جرّدت من معنى النداء وخَلَصت تنبيهاً))[4]. ويظهر من النص أنّه قد حذف المنادى وتقدير المحذوف في النص: (يا دار مَيّة اسْلَمِي) ، و(اسْلَمِي) فعل أمر، وياء المخاطب فاعل، وقد سبق بحرف الاستفتاح (ألا) ولا يتراءى لي أنّه يجوز أن يكون هناك تنبيه بعد اَخر إلاّ إذا أردا من ورائه التوكيد وهنا لا يكون وغير وارد، ويحذف الفعل في النداء إذا أكثر استعماله وإطّرد فيه، وقد رأى ابن جنّي أنّ (يا) نفسها تقوم مقام الفعل، وهي العامل الواقع على الفعل ، وحالها حال (إدعو)، و(أُنادي) في كون كل واحد منها هو العامل في المفعول، ولّما أشبهت (يا) الفعل عملت عمله، ولذلك قوي حكمها في تجاوزها رتبة الحروف التي هي لواحق وزوائد على الجمل، كما وأنّ المفعول به يتأثر بـ (يا) وليس بفعل، وهو مقيّد بحرف النداء[5]. أما سيبويه ومن سار معه في رأيه فقد ذهب الى أنّ (يا) نابت مناب الفعل المحذوف، وحذف الفعل لكثرة الاستعمال،

([1]) الخصائص: 377/2.

([2]) ينظر، الخصائص: 198/2، 278، 280، 378.

([3]) ينظر، البيت في ديوان ذي الرمّة: 509، الخصائص: 280/2، ينظر، أوضح المسالك أبن هشام : 235/1 ((يا أسْلَمي) حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظاً، ولكن التقدير على دخول (يا) على المنادى المقدّر، ولا يحسن أنْ تجعل (يا) حرف تنبيه، لأنّ (ألا) السابقة حرف تنبيه ومن قواعدهم المقررة أنّه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد ليغير التوكيد)).

([4]) الخصائص: 281/2.

([5]) ينظر، الخصائص: 279/2–280، وظاهرة الحذف في البحث اللغوي، الدكتور طاهر سليمان: 125(المحذوف التي تدل عليه القرينة الصناعية ولا يتطلب المعنى تقديره حذف الفعل المقدر بـ (إدعو) أو (أنادي) حذفاً واجباً).

وبذلك صارت (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل[1]. ومن خلال ما تقدم نلاحظ أنّ لابن جنّي رؤية خاصة خالف فيها أساتذته ومنهم السابقون كسيبويه وغيره .

17- حذف المصدر

لم يفصّل ابن جنّي في الخصائص حذف المصدر، وجعل كلامه مقتضباً فيه، ويقول: ((ولم أعلم المصدر حذِف في موضع وذلك أنّ الغر ض فيه إذا تجّرد من الصفة أو التعريف أو عدد المرات فإنّما هو لتوكيد الفعل وحذف المؤكد لا يجوز. وإنّما كلامنا على حذف ما يحذف وهو مراد. فأمّا حذفه إذا لم يُرد فسائغ لا سؤال فيه...))[2]. ويبدو من خلال ما تقدم أن ابن جنّي قد استبعد المصدر من الحذف لأنّ غرضه التوكيد، وهو خلاف الإيجاز والاختصار،وهي من سمات الحذف وميزاته.

حذف الفعل والجملة

إنَّ هذا الحذف أقلّ تفرّعاً وتنوعاً عند ابن جنّي، موازنة بحذف الاسم بأنواعه وتفصيلاته، وقد قسمه على ضربين:

أحدهما: حذف الفعل والفاعل، ويقول في تفصيله: ((فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة. وذلك نحو زيداً ضربته؛ لأنكّ أردت: ضربت زيداً، فلمّا أضمرت (ضربت) فسَّرته بقولك: ضربته. وكذلك قولك: أزيداً مررت به، وقولهم: المرء مقتول بما قَتَل به ان سيفٍ فسيف، وان خنجراً فخنجر، أي ان كان الذي قتل به سيفاً فالذي يُقتل به سيف، فكان وأسمها وإنْ لم تكن مستقلّة فإنّها تُعتدّ إعتداد الجملة))[3]، ويتراءى لنا من خلال النظر لما قيل أنّ ابن جنّي لم يستعمل الشواهد القرآنية في استقصائه لحذف الفعل وفاعله المضمر لتناقض اصول النحو، وذكر أمثلة من صنعه النحاة، وبعض

([1]) ينظر، الكتاب: 291/1، ومغنى اللبيب: 827-828.

([2]) الخصائص: 381/2، وينظر، دراسات في نظرية النحو العربي: 288.

([3]) الخصائص: 381/2، وينظر، دراسات في نظرية النحو العربي: 288، وينظر، التأويل النحوي في القرآن الكريم: 549/1(ويشُكل على ابن جني أنّه لم يستقص شواهد المسألة في القرآن الكريم إلاّ مواطن مشهورة تدور في مؤلفاتهم) وأنّ حذف الفعل والفاعل يكثر في التنزيل كثرة مفرطة، حيث حدد عشرات الآيات من سورة البقرة، وينظر، الأثر الدلالي لحذف الفعل في القرآن الكريم، رسالة ماجستير ، زهراء ميري حمادي: 29، جامعة الكوفة.

كلام العرب، ولكنه ذكر تلك الأمثلة في كتب أخرى كالمحتسب في تبيين وجوه شواذ القرارات.

ثانيهما: حذف الفعل وحده، وتدور مسائل هذا الحذف حول حذف فعل الفاعل وحده وهذا هو الغرض من الموضع، ويقول فيه: ((وذلك أنْ يكون الفاعل مفصولاً عنه مرفوعاً به وذلك نحو قولك: أزيدٌ قام. فزيدٌ مرفوع بفعل مضمر محذوف خال من الفاعل؛ لأنّك تريد: أقام زيدٌ، فلما أضمرته فسّرته بقولِك: قام. وكذلك ((إذا السماءُ إنشقّتْ))[1]و((إذا الشمسُ كوِّرت))[2]...((لو أنتم تملكونَ خزائنَ رَحْمةِ ربّي)))[3][5]. ويظهر ممّا سبق أنّ الفاعل لم يلتبس بفعله وقد فصل عنه، حيث حذف الفعل وحده وفسّر بفعِل آخر ملفوظ.

وقد ذكر الدكتور (عبد الفتاح الحمّوز) بعض المواضع التي يحذف فيها الفعل ومنها ((أنْ يجاب به نفي أو إستفهام، وفي الاشتغال، وبعد القول في جواب الأستفهام، وفيما لبس فيه كإلتباس الفاعل بنائبه وفي القياس على ذلك خلاف بين النحويين فمنّعه الجمهور وجوّزه الجرميّ وابن جنّي وابن مالك حيث لم يلتبس الفاعل بنائبه...وبعد فلقد رأيت أنْ حذف الفعل وحده أقل دوراناً في التنزيل من حذفه مع فاعله المضمر، والى أنّ فعل الفاعل أو نائبه يحذف إذا كان عاملاً في الاسم الصريح أو غير الصريح الذي يتلو (لو) أو (لو لا)، ومما جاء فيه الاسم الصريح قوله تعالى: ((لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربّي...))[4][5]، ويظهر ممّا سبق في الآيات الكريمة، أنّ كلمة (الشمسُ) رفعت بفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور (كوّرت)، والتقدير (إذا كوّرت الشمسُ) وقد ذكر كلمة (الشمس) أولاً ليجعل السامع متوجّهاً عقلياً ونفسياً ثم متشوّقاً وكلّه آذان صاغية الى حروف كلمه (الشمس) وما

([1]) سورة الانشقاق: 1.

([2]) سورة التكوير: 1.

([3]) سورة الإسراء: 100. (5) الخصائص: 382/2 .

(5) الخصائص: 382/2

([4]) سورة الإسراء: 100.

([5]) التأويل النحوي في القرآن الكريم: 526/1.

فيها، ثم يسمع بعد ذلك تكوّرها ويتبادر الى ذهنه عن حالة ودلالة التكوير في خلق الشمس والقدرة الإلهية في تكويرها، كما أنّه يدلّ على خصوصيه تكوّر الشمس وبيان ذهوله من علّة التكوير، فقد إختصّت عن غيرها، أمّا ما يظهر إلينا من خلال (إنشقاق) السّماء، والفزع والخوف والرعب عند حدوث هذا الأمر غير المتوقع والمتصّور في أيّ حالة، وإنّ ذكر هذه الظواهر، و(خلق تكوير الشمس) يُعَدُّ شأناً عظيماً مع إنشقاق السماء، يؤدي بالنتيجة الى تعجّب وانبهار الإنسان الضعيف الخِلقة بها فقدّمها لكي يعتبر الإنسان بقدرة الباري عزَّ وجل وفضّلها في التقديم على غيرها إهتماماً بها عمّا هو أقلْ شأناً. وفي هذا الكلام دلالة على ((معنى الاختصاص وتقوية الحكم))[1]. أمّا الآية الثالثة، فتقديرها (لو تملكون) كما قلنا، فقد حذف الفعل ثم أصبح الضمير المتصل منفصلاً والفعل الموجود في الآية والظاهر فيها (تملكون) مُفسراً للفعل الذي تمَّ حذفه[2] وبذلك يدلّل أنّ ورود الكلام بهذه الهيئة ((فيه دلالة على الاختصاص وأنّ الناس هم المختصون بالشحِّ المتبالغ))[3].كما أنّ تقدير الفعل بعد أداة الشرط مذهب بصريّ، فإذا تقدّم الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فإنّه يرتفع بتقدير فعل والفعل المظَهر يفسّر الفعل المقّدر، وعلّلوا ذلك لأنّه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل بإسم لم يعمل فيه الفعل، والفعل المظهر الذي بعد الإسم يدل على المقدّر ، أمّا الكوفيون فعندهم أنّ الاسم المتقدّم بعد حرف الشرط مرفوع بالفعل المذكور من غير تقدير الفعل[4]. ويظهر ممّا سبق تأيير هذا الرأي لرأي ابن جنّي في حذف الفعل بعد أداة الشرط وتقديره الفعل المذكور بعده. وقد أنكر الدكتور فاضل السامرائي عند كلامه حول تقديم الاسم على فعل الشرط مذهب الجمهور في إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط، يقول: ((إنّ تقدير الجمهور بعيد عن المعنى. مفسد لصحة الكلام، مؤدٍّ إلى ركّة بالغة فيه، إذاً ما لغرض من هذا الحذف، والذكر مع العلم بأنّ المفسِّر والمفسَّر لفظ واحد بعينه، لا يزيده إيضاحاً ولا بياناً ولا تفسيراً؟

([1]) البلاغة من منابعها، محمد هيثم: 82.

([2]) ينظر، الخصائص: 382/2، ومجاز القرآن لأبي عبيدة: 392/1، ومعاني القرآن وأعرابه للزجاج: 262/3.

([3]) الايضاح في علوم البلاغة، للقزويني: 171/1.

([4]) ينظر، الانصاف في مسائل الخلاف: 490.

فلو كان المفسّر يعطينا معنى زائداً على المفسَّر وإيضاحاً لم يكن فيه، لكان مقبولاً، ولكن الفعل المذكور هو نفس المحذوف، فما الغرض إذن من الذكر والحذف؟ ... وقوله: ((إذا السماء انشقت))[1] ((وإذا انشقت السماء)) فيكون تقديم الاسم وتأخيره واحداً ولا غرض لذلك سوى التقدير المفسد لجمال التعبير وفصاحته. وكان ينبغي للنحاة أنْ يقولوا: إنّه قد يلي الفعل أداة الشرط في كلام العرب... وقد يليها الاسم ثم فعل الشرط... والفرق بين التعبيرين في المعنى هو كذا وكذا، وهذا أمثل من التقدير الذي يفسد المعنى ويضيّعه ويُذهب: بجمال الكلام وفصاحته... فالمعنى في التعبيرين مختلف ولا شك، إنَّ تقديم الاسم على فعل الشرط إنّما هو للعناية والاهتمام الذي هو الغرض من التقديم عموماً... وقد يكون التقديم للتهويل))[2]، ويظهر ممّا سبق قوله: أنّ الآية السابقة قد إختصّت السماء بالانشقاق، ثم أنّ هناك فرقاً من حيث الإعراب بعد (إذا) الشرطية في الجملتين المذكورة والمحذوفة، فالمذكورة تبدأ بإسم والمحذوفة تقدّر بفعل بعد (إذا) كما أنّ المقدّم أذا أعرب فاعلاً فقد خلا الفعل من الضمير المستتر الراجع الى الأسم قبله. وقد أيّد بعض المحدثين رأي البصريين وعدّ الفعل المقدّر واجب الحذف وذلك لأنّه قد فُسِّر بما يعد الأسم وكان معوّضاً عنه ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض عنه، ولذا فإنّ الأسم الواقع بعد أداة الشرط، يقدّر قبله فعلاً محذوفاً يلي أداة الشرط كما في الآية السابقة[3]. ومن خلال الآية السابقة يتضّح لنا القصد من البنية العميقة القائمة على تحويل الجملة من توليدية منتجة الى تحويلية ناتجة ((إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ))[4]، ((يرى أهل البصرة أنّها مكونة من جملتين، حيث أنّ السماء فاعله لفعل محذوف يفسّره المذكور بعده: إذا انشقت السماء، وبذا يكون التوكيد توكيداً لفظياً، جملة بجملة ولكن الذي نراه أنّ الجملة هنا محولة تحمل معنى عميقاً غير الذي كان لها عندما كانت توليدية انشقت السماء، خبرية إذ إنَّها أصبحت تحويلية فعلية مؤكدة: فالسماء فاعل مقدم للفعل انشقت لغرض التوكيد، ثم

([1]) سورة الانشقاق: 1.

([2]) معاني النحو: 4/87-88، وينظر الخصائص: 2/382.

([3]) ينظر، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 256.

([4]) سورة الانشقاق:1.

كانت التاء في آخر الفعل إشارة إلى جنس المسند إليه لتحديده وللتذكير به، وبذا يكون التركيب بكامله جملة واحدة))[1]، ويظهر لنا من خلال تعقيب ابن جنّي على البيت السابق والآيات الآنفة الذكر ذات الصلة بالموضوع، ومن خلال رأيه في حذف الفعل من دون فاعله معلّلاً حذف الفعل، أنّ الاسم المرفوع بعد أداة الشرط (إذا) فاعل لفعل محذوف يفسّره الفعل الملفوظ بعده.

ولو دققنا النظر في موضع آخر من أبيات (الخصائص) يظهر لنا اختلاف ابن جنّي في رأيه من خلال رفع الضمير (هو) بعد (إذا)، إذ إنّه مرفوع بالابتداء لا بفعل مضمر، واستعمل عبارة (فيفسد أنْ يكون مرفوعاً بفعل مضمر)، حيث استدلَّ بقول ضيغم الأسدي: (الوافر)

إذا هو لم يَخْفني في ابنِ عمّي – وإنْ لم ألقَه – الرجلُ الظلومُ[2]

وقد أرتفع الاسم (هو) بعد (إذا) الزمانية بالابتداء، و(هو) ضمير الشأن مرفوع بالابتداء أو بفعل مضمر، ويقول: ((فلا يخلو رفعه من أنْ يكون بالابتداء كما قلنا، أو بفعل مضمر. فيفسّد أنْ يكون مرفوعاً بفعل مضمر، لأنّ ذلك المضمر لا دليل عليه، ولا تفسير له، وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره فإنْ قلت: فلم لا يكون قوله ((لم يخفني في ابن عمي الرجل الظلوم)) تفسيراً للفعل الرافع لـ (هو)؟ كقولك: إذا زيد لم يلقني غلامه فعلت كذا، فترفع زيداً بفعل مضمر يكون ما بعده تفسيراً له. قيل: هذا فاسد من موضعين: أحدهما أنّا لم نر هذا الضمير على شريطة التفسير عاملاً فيه فعلٌ محتاج إلى تفسير. فإذا أدَّى هذا القول إلى ما لا نظير له وجب رفضه وإطّراح الذهاب إليه. والآخر أنّ قولك ((لم يخفني الرجل الظلوم)) إنّما هو تفسير لـ (هو) من حيث كان ضمير الشأن والقصّة لابدَّ له أنْ تفسّره الجملة))[3]، وخلاصة المسألة، إنّ (هو) بعد (إذا) في البيت السابق مرفوع بالابتداء لا بفعل مضمر، وتظهر من خلال البيت السابق رؤية لابن جنّي من حيث أنّه يجوّز الرفع

([1]) في نحو اللغة وتراكيبها: 196–197.

([2]) ينظر، البيت في الخصائص: 105/1.

([3]) الخصائص: 105/1–106.

بالابتداء بعد (إذا) الشرطية الزمانية، ومن خلال هذا ينعكس على الآيات السابقة التي تطّرقنا إليها، وهو تأكيد لموقف أبي الحسن (الأخفْش سعيد بن مسعدة ت 215هـ). ويستدلّ ابن جنّي بدليل آخر وهو ((وفيه دليل آخر على جواز خلو الجملة الجارية خبراً عن المبتدأ من ضمير يعود إليه منها؛ ألا ترى أنّ قوله ((ولم يخفني الرجل الظلوم)) ليس فيه عائد على هو، وكيف يكون الأمر إلاّ هكذا؛ ألا تعلم أنَّ هذا المضمر على شريطة التفسير لا يوصف ولا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه ولا يعود عائد ذكرٍ عليه؛ وذلك لضعفه؛ من حيث كان مفتقراً إلى تفسيره))[1]، وقد تمثَّل ابن جنّي لحذف الفعل أيضاً لذي الرمَّة يقول فيه: (الطويل)

إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بَلَغْتِهِ فقام بفأْسٍ بينَ وُصْلَيْكِ جازرُ[2]

أي: ((إذا بُلغَ أبن ابي موسى وعبرة هذا أنّ الفعل المضمر إذا كان بعده اسم منصوب به ففيه فاعله مضمراً، وإنْ كان بعده المرفوع به فهو مضمر مجّرداً من الفاعل؛ ألا ترى أنّه لا يرتفع فاعلان به))[3]. وقد سار ابن جنّي على منهج البصريين وأساتذته وقبلهم سيبويه، ولم يخرج عنهم في رأيه من خلال باب الإعمال والتنازع. ويكمل ابن جنّي كلامه حول مجئ الاسم بعد الفعل المضمر من حيث الرفع والنصب، ويقول: ((وربما جاء بعده المرفوع والمنصوب جميعاً، نحو قولهم: أمّا أنت منطلقاً انطلقت معك (تقديره: لأنْ كنت مُنطلقاً انطلقت معك) فحذف الفعل فصار تقديره: لأَنْ أنتَ مُنطلقاً، وكرهت مباشرة (أنْ) الاسم فزيدت (ما) فصارت

([1]) الخصائص: 107/1.

([2]) ينظر، البيت في ديوان ذي الرمّة: 1042، والخصائص: 382/2، والكتاب: 82/1،(والنصب عربي كثير والرفع أجود على الابتداء لا على إعمال فعل مفسّر كأنّ مذهبه جواز الرفع والنصب بعد (إذا) وإنْ كان فيها معنى الشرط لأنهّا غير عاملة، فيكتفي بما في جملة الابتداء من ذكر الفعل فيستغني بذلك أنْ يليها الفعل). مغنى اللبيب: 355، وشرح المفصل لأبن يعيش: 30/2، 96/4، وينظر دراسات في نظرية النحو العربي: 288(ولا يخفى أنّ تقدير الأفعال هنا ليس غير فرضية إقتضتها مقولة البصريين إنَّ الفاعل لا يتقدّم على فعله).

([3]) الخصائص: 382/2.

عوضاً من الفعل ومُصلِحة للفظ لِتزول مباشرة (أنّ) الاسم))[1]، ويظهر أنّ ابن جنّي نهج منهج النحاة البصريين في أنّ الشيء إذا عاقب الشيء ولي من الأمر ما كان المحذوف عليه، ومن أمثلة ذلك الظرف إذا تعلّق بالمحذوف فإنّه يتضّمن الضمير الذي كان فيه، أي لا يجوز أظهار الفعل بعد (أمّا) المفتوحة ولا يجوز حذفه بعد (إمّا) المكسورة، وقد تطرَّق (سيبويه) كما أسلفنا في الصفحة السابقة الى ذلك، مدلّلاً سيره خُطا الأقدمين.

ثم يتسائل ((بما ارتفع وانتصب (أنتَ منطلقاً)؟ قيل بـ (ما) ، لأنّها عاقبت الفعل الرافع الناصب، فعملت عمله من الرفع والنصب))[2]. وقد تمثّل على كلامه بأحد الأبيات المشهورة، ويقول: ((وعليه بيت الكتاب)): (البسيط)

أبا خُراَشة أمّا أنتَ ذا نَفرَ فإنَّ قومِيَ لم تأكُلْهُمُ الضبُعُ[3]

أي: لأنْ كنتَ ذا نفرٍ قويت وشدّدت، والضبع هنا السنة الشديدة))[4]، ويبدو من خلال النص الذي تمثّل ابن جنّي به في (الكتاب) ، أنّه قد قاس أمثلته على البيت الشعري، فاستعمل القياس لتخريجها، وهو بارع كلّ البراعة فيه، إذ زيدت (ما) فصارت عوضاً عن الفعل كراهة (أنْ) للاسم بعدها (أنت)، مع العلم أنّ (أمّا) مكونّة من (إنْ وما)، كما يظهر أنّه قد حذف اللام من (لأنْ) اختصارا وكذلك (كان)

([1]) الخصائص: 2/382–383، وينظر، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك: 264/1 (وقد ارتفعت ما لأنّها أعقبت الفعل الرافع الناصب، فعملت عمله من الرفع والنصب).

([2]) الخصائص: 383/2.

([3]) ينظر، البيت في ديوان العباس بن مرداس: 128؛ والمنصف: 116/3،(وقد دخلت ما للتوكيد ولا يجوز حذفها في الشعر هنا، و(ما) مزيدة على أنْ ومركبّة معها)، الكتاب: 293/1(فإنّما هي أنْ ضمّت إليها (ما) وهي للتوكيد، تكون عوضا من ذهاب الفعل... وأمّا لا يذكر بعدها الفعل المضمر، فإنْ أظهرت الفعل قلت: إمّا كنت، إنّما تريد أنْ كنت، وكثرت عندَهم فاستعملت) ، والانصاف: 66(فحذف الفعل وزاد (ما) على (أنْ) عوضاً عن الفعل والذي يدل على أنّها عوض الفعل، أنّه لا يجوز ذكر الفعل معها، لئلا يجمع بين العوض والمعوَّض فما إختلفنا في أنّ (ما) عوض عن الفعل)، والمغنى: 54–84–572،(وقد حذفت (كان) وعوض عنها بـ (ما) التي أدغمت بأنْ فالفعل أسم كان وصار (أنتَ) وأصلها (لأنْ كنت) وحذفت كان للأختصار...) أوضح المسالك: 265/1.

([4]) الخصائص: 383/2.

فانفصل الضمير وجيء بـ (ما) للتعويض عنها والمنصوب صار خبرها، ومن خلال استقراء الآراء التي لدينا نراها متقاربة، من خلال المنهج الذي سار عليه ابن جنّي وهو منهج البصريين، وإنّ (ما) في البيت هي الرافعة الناصبة فيه لا كان المحذوفة التي من خلال اندماجها مع أنْ أثرَّت في ما بعدها والمسألة تتعلق بحذف الفعل وقد خُرجت قياساً، ويظهر لنا من خلال الآراء صور كثيرة في تأويل الحذف وتقديره، فكلّ أدلى دلوه فيه، وأتّضح أنّ الحذف في كلام العرب شعرهم ونثرهم وأقوالهم يختلف عمّا يتمتع به القرآن الكريم، إذ إنّ الكلمة المحذوفة في القرآن بديلها وتقديرها أبلغ ترابطاً وتركيباً من غيرها في لغتنا، بحيث تنساب الألفاظ ومعانيها، فلا تعسّف ولا قصور فيها.

حذف الحرف:

إنّ الحروف أمّا أنْ تكون أصلية من بنية الكلمة نفسها أو زائدة على الكلمة تأتي لمعنى وغرض معيّن، ويقول: ابن جنّي في باب (شجاعة العربية) مختصراً في أقواله ومعتمداً في تفصيل الموضوع على (باب زيادة الحروف وحذفها) في توضيح حذف الحروف الأصلية والمزيدة «قد حذف الحرف في الكلام على ضربين: أحدهما حرف زائد على الكلمة ممّا يجئ لمعنى، والآخر من نفس الكلمة. وقد تقدم فيما مضى ذكر حذف هذين الضربين بما أغنى عن إعادته»[1]. وقد ذكر ابن جنّي في الباب نفسه والذي أوضح فيه أنّ حذفها ليس قياساً؛ وقد بيّن السبب وراء ذلك بقوله: «أنّ الحروف إنّما دخلت الكلام لضرب من الإختصار فلو ذهبت تحذفها لكنت مُختصراً لها أيضاً، وإختصار المختصر إجحاف به، وإنّك إذا قلت: ما قام زيد فقد أغنت (ما) عن (أنفي) وهي جملة فعل وفاعل، وإذا قلت: قام القوم إلاّ زيداً، فقد نابت (إلاّ) عن (إستثنى) وهي فعل وفاعل... فإذا كانت هذه الحروف نوائب عمّا هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذا أنْ تتخرّق عليها فتنتهكها وتجَحف بها... فلم يجز أنْ تعمل في الفضْلات: الظرف والحال والتمييز والاستثناء وعلتهُ

(1) الخصائص: 383/2، ينظر الخصائص: 275/2-308.

أنَّهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضرب من الإختصار، فلو ذهبوا يعملونها فيما بعد لنقضوا ما أجمعوه وتراجعوا عمّا إعتزموه))[1]. ويتضح ممّا قيل إنَّ الحروف إنَّما جئ بها للاختصار والإيجاز، وإذا تمّ حذفها، فقد خالفت الغرض والسبب من وجودها في اللغة. ثم يعّقب ابن جنّي موضحاً عدم جواز حذفها بقوله: ((هذا هو القياس؛ ألاّ يجوز حذف الحروف ولا زيادتها. ومع ذلك فقد حذفت تارة، وزيدت أُخرى))[2]. ويظهر من الكلام أنّ الحروف قد حذفت سواء أكانت حرف عطف، أو خفض أو استفهام وغيرها، وقد وردت زيادتها لإرادة التوكيد، وإنّ لهذه الحروف دلالات على معانٍ في نفس السامع والمتكلّم، يضعف معنى الجملة عند حذفها، كما تمثل ابن جنّي بأمثلة من القرآن الكريم وكلام العرب في توضيح فكرته ورأيه. أنّ حذف الحروف لا يجوز إلاّ إذا دلّ عليه دليل من اللفظ أو الحال، وأنّه ((لا يجوز لنّا الحذف والزيادة في موضع واحد من الكلام، لأنَّ ذلك يؤدي الى التناقض ويفسد الغرض من الحذف، وإنّ الحذف الذي يجري في سائر التعبيرات عند النحاة يطلعنا على حقيقة العربية وميلها الشديد الى الإيجاز))[3].

أنواع حذف الحروف

أولاً: حذف الحرف الأصلي وقد قسمه على أنواع عدة :

1- حذف حرف العطف

وقد حذف حرف العطف من الكلام إختصاراً لإطّراده، ويقول: ((أمّا حذفها فكنحو ما حكاه أبو عثمان عن أبي زيد من حذف حرف العطف في قولهم: أكلت لحماً سمكاً، تمراً))[4]. ويظهر من النص حذف حرف العطف الواو، وأصلها (أكلتُ

([1]) الخصائص: 2/175-176، وينظر، سر صناعة الإعراب: 1/271، والمحتسب: 1/51.

([2]) الخصائص: 2/282، وينظر، دراسات في نظرية النحو العربي : 288، وينظر، أثر النحاة في البحث البلاغي: 312.

([3]) أثر النحاة من البحث البلاغي: 312.

([4]) الخصائص: 2/282.

لحماً وسمكاً وتمراً) وقد حذف حرف العطف لكثرة إستعماله عند العرب فاختصروا النطق به. كما أورد بيتاً أنشده أبو الحسن (الأخفش): (الخفيف)

كَيفَ أَصبَحتَ كيفَ أمْسَيتَ ممّا يزرعُ الوُدَّ في فُؤادِ الكَريمِ[1]

(يريد: كيف أصبحت، وكيفَ أمسيتَ)[2]. ويتّضح لنا حذف حرف العطف (الواو) اختصاراً لكثرة الاستعمال وأنّ ابن جنّي لم يجوّز حذف الحروف لأنّ القياس يمنع ذلك، وهذا المنْع كان مُحقّاً به لما يمتلكه حرف العطف من دلالات معنويّة وتأثيرها في معنى الجملة، وبالتالي في نفس السامع أو القارئ يؤدي حذفه إلى إخفاء هذه المزية منه.

2- حذف همزة الأستفهام

إنّ همزة الاستفهام تحذف من الجملة، ويدلّ عليها القرينة اللفظيّة الخاصة بمدلول الكلام وطبيعته، ومن خلال تنغيم الصوت ونوعيته وسياق النص وما يتعلّق بألفاظه التي تسبق همزة الاستفهام المحذوفة يمكن الاستدلال عليها. وقد تمثّل ابن جنّي في حذف حرف الاستفهام من خلال قول ابن أبي ربيعة: (الخفيف)

ثم قالوا: تُحِبّها قُلْتُ بَهْراً عددَ القَطْر والحصى والترابِ[3]

([1]) البيت لم يعرف قائله، ينظر، الخصائص:291/1, 282/2، الاشباه والنظائر للسيوطي: 134/8، همع الهوامع للسيوطي: 193/3، 291/1، وينظر، الحذف والتقدير في النحو العربي: 281. وبلا نسبة في معجم شواهد النحو: 165.

([2]) الخصائص 282/2.

([3]) ينظر، ديوان عمر بن أبي ربيعة: 431، والخصائص: 283/2، والكتاب: 311/1 ويروي (عدد الرمل والحصى والتراب) ، ومغنى اللبيب: 20(فقيل : أراد تحبها؟ وقيل : أنه خبر، أي أنت تحبّها، ومعنى (قلت بهراً)، قلت: أحببها حباً بهرني بهراً، أي غلبني غلبة، وقيل: معناه: عجباً.

وقد وضّح الشاهد النحوي في البيت «أظهرُ الأمرين فيه أنْ يكون أراد: أتحبَّها؟ لأنَّ البيت الذي قبله يدلّ عليه»[1]. ويظهر من النص أنَّ دلالة السياق للكلام بعد جملة القول قد بّينت دلالة المحذوف، وموضعه، من خلال معنى تعجّبه وانبهاره في صدر البيت، له إشارات صوتية تظهر في نبرة الصوت فضلاً على حدوث تغّيُر في قسمات الوجه أحياناً. وقد تحّول النغمة الصوتية وطريقة النبر نوع الجملة من خبريه إلى إنشائية (استفهامية). وللدكتور (تمام حسان) في البيت السابق إلتفاتة جميلة، حيث يقول: «أنَّ أداة الاستفهام قد أسقطت من بيت عمر بن أبي ربيعة، لأنَّ قرينة النغمة أغنت عن قرينة الأداة... فالقرائن تتظافر على إيضاح المعنى الوظيفي النحوي، والقرينة تسقط عند إغناء غيرها عنها... وأنّ المناسبة الموسيقية الصوتية دعت إلى إهمال العلامة الإعرابية...»[2]. ويعقِّب الدكتور خليل عمايرة على موضع الجملة الاستفهامية في (تحبّها) بقوله: «فإنَّ تحبّها جملة استفهامية مع أنّ لا أثر لأداة تفيد هذا المعنى في الجملة، ومثل هذا كثير في كلام العرب وشعرهم ولعل الإستعمال اللغوي المعاصر في مختلف أنحاء العالم العربي قد هدر استعمال أداة الاستفهام معتمداً على النغمة الصوتية»[3].

3- حذف الهمز

وقد جعل ابن جنّي لحذف الهمز باباً سمّاه (في حذف الهمز وإبداله)، في النثر والشعر وهو لا يقاس عليه إلاّ عند الضرورة. وقد قيس في النثر جواز حذف الهمزة لكثرة الاستعمال، كحذف (لم يكُ، ولم يبل) ولم يقس غيرهما. كما إطّرد حذف الهمزة في (كُلْ وخُذ ومُرْ)، وقد أورد لابَ لك ويريد: لا أبَ لك[4]. وينقل لنا ابن جنّي شاهداً على كلامه، يقول:

([1]) الخصائص: 283/2، وينظر التأويل النحوي في القرآن الكريم: 807/1(مواطن حذف همزة الأستفهام، ومنها بعد القول، ويمكن أن يتخذ قياساً).

([2]) اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان: 239-240.

([3]) في نحو اللغة وتراكيبها: 174.

([4]) ينظر الخصائص 153/2.

أريْتَ إنْ جئتُ به أُمْلودا مُرَجَّلاً ويلبس البرُودا[1]

ويصف الحذف في موضع الهمزة بالكثير. وقد ورد في الشعر ضرورة، كما يلاحظ في النص حذف الهمزة من (أرَيْتَ) وأصلها (أرأيت) تخفيفاً وإختصاراً لكثرة الاستعمال

4- الحذف عند النداء

يحذف حرف النداء في كلمة (اللهم)، من خلال حذفها وتعويض الميم فيها من (يا) في أوّله، وهي ليست بدلاً منه، لأنّ البدل أعمّ تصرّفاً من العوض، فكل عوض بدل، وليس كل بدل عوض[2]، وأصل الكلمة (يا الله). وقد ذكر(الأنباري) هذه المسألة الخلافية في (الأنصاف في مسائل الخلاف) بتفصيل قوله: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ الميم المشددة في (اللّهُمّ) ليست عوضاً من (يا) التي للتنبيه في النداء. وذهب البصريون إلى أنها عوض من (يا) التي للتنبيه في النداء، والهاء مبنية على الضم لأنّه نداء ,... وأما البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنّما قلنا ذلك لأنَّا أجمعنا أنّ الأصل (يا الله)؛ لأنّه لا يستعمل إلاّ في النداء، ... ويستفاد من قولهم (اللهم) ما يستفاد من قولك (يا الله) دلنا ذلك على أنّ الميم عوض من (يا)؛ لأنّ العوَضَ ما قام مقام المعوّض، ها هنا الميم قد أفادتْ ما أفادت (يا) فَدَلَّ على أنّها عِوَضٌ منها،ولهذا لا يجمعون بينها إلاّ في ضرورة الشعر))[3]. ويبدو ممّا تقدّم أنّ وجود الميم في (اللهم) تعويض عن (يا) حرف النداء المحذوف، ويجمع الاثنان معاً من الضرورات الشعرية، فلا يجوز ممّا تقدّم ذكره حذف حرف النداء إذا لم تلحقه الميم في لفظ الجلالة. ويتّضح مما قيل إنّ ابن جنّي قد سار وفق المنهج البصري في مسألة (اللهم) وُمتابعاً لهم فيها.

([1]) ينظر، البيت في ديوان رؤية بن العجاج: 173، والخصائص: 137/1، وسر صناعة الإعراب: 447/2، والمحتسب: 193/1: ومغنى اللبيب: 443، وأوضح المسالك: 24/1، والأملود الناعم.

([2]) ينظر، الخصائص: 266/1(باب في فرق بين البدل والعوض)، واللمع في العربية لابن جنّي تحقيق حامد المؤمن: 205(وجعلت الميم في آخره عوضاً من (يا) من أوّله ولا يجوز الجمع بينهما إلاّ أنْ يضطر الشاعر، وسر صناعة الإعراب:419/1، مغنى اللبيب: 840،والتأويل النحوي: 823.

([3]) الأنصاف في مسائل الخلاف: 290-291.

أما الدكتور فاضل صالح السامرائي فقد أدلى برأيه في مسألة حذف حرف النداء، وذكر أنّ (اللهم) هي نداء لله تعالى ولا يُذكر معه (يا) وعند البصريين أنّ ((أصله (يا لله) والميم بدل من (يا) بدليل أنّك لو أسقطت الميم لوجب ذكر (يا) فتقول: (ياالله)))[1]. ولقد استُعمِل مصطلح البدل، حيث خالف رؤية ومنهج البصريين في أنّ الميم بدلاً من (يا) وليست عوضاً منها ويبدو من ظاهر الأمر أنَّه خالفهم ولكنه ذكره على الأعم وليس على الأخص, كما صرّح ابن جنّي بذلك، موضحاً سبب ذلك أنّك لو أسقطت الميم لوجب ذكر (يا) فتقول (يا لله) ، ويتضّح ممّا تقدم ذكره أن النحويين قد أجازوا حذف حرف النداء لأنّه جاء في القرآن الكريم وكلام العرب واستثنوا صور منه.

5- حذف فاء جواب الشرط

اختلف النحاة في حذف فاء جواب الشرط، حيث ذهب (سيبويه) وجمهور النحويين إلى جواز حذفها من الجواب ضرورة في الشعر[2]. ويرى ابن جنّي أنّ الفاء حذفت من جواب الشرط اختصارا وتخفيفاً[3]، كما في البيت الأتي:

مَنْ يفعل الحَسنات الله يَشكُرها والشرُّ بالشرِّ عند الله مِثلان[4]

((وتقدير حذف الفاء: فاللهُ يشكُرها))[5].

6- حذف النون

تحذف النون في مواضع كثيرة من كتاب الله العزيز وكلام العرب لأسباب كثيرة حددتها كتب النحاة، وقد جمعها (ابن هشام) في (مغنى اللبيب)[1]. وقد وضّح

([1]) معاني النحو: 279/4.

([2]) ينظر، الكتاب: 64/3-65، وينظر، مغنى اللبيب: 219/218/80.

([3]) ينظر، الخصائص: 283/2، وسر صناعة الإعراب: 264/1-265.

([4]) ينظر، البيت في ديوان حسان بن ثابت: 516/1، الخصائص: 283/3، والكتاب: 65/3 ، مغني اللبيب:80.

([5]) الخصائص: 283/2.

ابن جنّي في أكثر من موضع من كتابه (الخصائص) المواضع التي تحذف النون فيها، ففي باب (ذكر علل العربية كلاميّة هي أم فقهية) ، ذكر فيه أنّ حذف النون ضرب من الإعلال، كما إنّ الإعلال إلى السواكن أسبق منه بالمتحركات لضعفها، وقد قبح قوله: (البيت من الرمل)

لَم□ يكُ الحقُّ سِوَى أنْ هاجَهُ رَسمُ دارٍ قد تَعفَّى بالسِّرَر□[2]

((لأنّه موضع يتحرّك فيه الحرف في نحو قولك: لم يك الحق، وعلّة جواز هذا البيت ونحوه، ممّا حذف فيه ما يقوى بالحركة هي أن هذه الحركة إنّما هي لإلتقاء الساكنين وأحداث إلتقائهما ملغاة غير معتدّة، فكأنّ النون ساكنة، وإنْ كانت لو أُقرّت لحُرّكت))[3]. ويظهر أنّه قد حذفت النون لأنّها ساكنة والتقت مع الساكن الثاني اللام من الألف واللام التي للتعريف لأنّ همزة الوصل تسقط في درج الكلام وحذفت النون ثم حذف حرف العلة للجزم فصارت لم يكُ, وعوض عنها بالضمة. كما حذفت النون الأصليّة حملاً على حذف النون الزائدة، وقد وضّح موضع الحذف في عجز البيت الآتي: (الطويل)

ولاكِ اسقِني إنْ كانَ ماؤُكَ ذَا فَضْلِ[4]

حيث حذفت الأصل لشبهه عندهم بالفرع[5]، وهذا الحمل هو نوع من أنواع القياس كما مّر بنا توضيحه في مسائله. وأراد فيه و(لكن إسقني) فقد حذفت النون لضرورة

([1]) ينظر، مغنى اللبيب: 820، والتأويل النحوي في القرآن الكريم: 829/1.

([2]) البيت لحسيل بن عرفطة في الخزانة: 72/4, وبلا نسبه واضحة ينظر، الخصائص: 91/1،وسر صناعة الإعراب: 440/2، 540، والمنصف: 228/2.

([3]) الخصائص: 91/1، وينظر، سر صناعة الإعراب: 540/2(أي لم يكن الحق، وكان حكمة إذا وقعت النون موقعاً تحرك فيه، فتقوى بالحركة، أنْ لا يحذفها، لأن بحركتها قد فارقت شبه حروف اللين، وحذف النون من (يكن) أقبح من ....

([4]) ينظر البيت في ديوان النجاشي الحارثي: 111, والخصائص: 311/1، وصدر البيت: فلستُ بآتيه ولا أستطِيعهُ، وسر صناعة الإعراب: 440/2، المنصف: 229/2، الكتاب: 27/1، ومغنى اللبيب: 384، الانصاف: 546.

([5]) ينظر ، الخصائص: 311/1.

الشعر فيه، و(لاك) أصلها (لكن)، حرك (لاكِ) بالكسر لإقامة الوزن الشعري وتلافياً لإلتقاء الساكنين مع العلم أنّ ابن جنّي لم يفصّل ويعلل سبب ذلك، بل أشار إليها من باب موضع الشاهد. وقد ذكر ابن هشام (ت 761هـ) توضيحاً وتفصيلاً للنص السابق، وقد أتفق في رأيه مع ابن جنّي فيها.[1]

ثانياً: حذف الحروف الزائدة

لقد أكّد ابن جنّي في أكثر من موضع في كتبه أنّ الحروف لا يليق بها الزيادة وكذلك الحذف. ولذلك جيء بها للاختصار والإيجاز كما أنّ زيادتها تنقض الغرض من وجودها. ويقول: ((لأنّ ذلك نقض: من حيث كان التوكيد إسهاباً والحذف إيجازاً. وذلك أمر ظاهر التدافع هذا هو القياس: الاّ يجوز حذف الحروف ولازيادتها. ومع ذلك فقد حذفت تارة، وزيدت أخرى))[2] ثم يضع ابن جنّي قاعدة نهائية لبيان الزيادة في الحروف يقول: ((فقد علمنا من هذا إنّنا متى رأيناهم قد زادوا الحرف، فقد أرادوا غاية التوكيد، كما أنا إذا رأيناهم قد حذفوا حرفاً فقد أرادوا غاية الاختصار، ولولا ذلك الذي أجمعوا عليه وإعتزموه لما استجازوا زيادة ما والغرض فيه الإيجاز ولا حَذْف ما وضعُه على نهاية الاختصار، فقد استغنى عن حذفه بقوة اختصاره))[3]. وأورد ابن جنّي في باب (تعارض السماع والقياس) بيتاً لطرفة بن العبد حذفت نون التوكيد منه، وقد وصفه بالضعيف في القياس والقليل الاستعمال، يقول فيه: ((وأمّا ضعف الشيء في القياس، وقلّته في الاستعمال فمرذول مطَّرَح، غير أنّه قد يجئ منه الشيء إلاّ أنّه قليل.

---

(5) أوضح المسالك : 271/1-273

([1]) ينظر أوضح المسالك: 271/1-273. ((قوله(ولاكِ إسقني) حيث حذف نون (لكن) مع كونها لو ذكرت لكانت متحركة بالكسرة للتخلص من إلتقاء الساكنين، سكون نونها وسكون السين في (إسقني) فهي متحصنة من الحذف بسبب الحركة العارضة، ومع ذلك حذفها الشاعر حين إضطرَّ لإقامة الوزن،... فإن الجمهور على أنّ حذفها ضرورة، لأنّها حين يقع الساكن بعدها تتحرك بالكسرة للتخلّص من إلتقاء الساكنين...))

([2]) الخصائص: 282/2، وينظر، اثر النحاة في البحث البلاغي: 312ودراسة في نظرية النحو العربي 288.

([3]) سر صناعة الإعراب: 270/2.

وذلك نحو ما أنشده أبو زيد قول الشاعر: (البيت من المنسرح)

اضرِبَ عَنْكَ الهُمومَ طارِقَها ضَرْبَك بالسيفِ قَوْنَسَ الفرسِ[1]

قالوا: أراد: (إضربَنْ عنك) فحذف نون التوكيد، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ماتراه، ومن الضعف في القياس على ما أذكره لك. وذلك أنَّ الغرض في التوكيد إنّما هو التحقيق والتسديد، وهذا ممّا يليق به الاطناب والإسهاب، وينتفي عنه الإيجاز والاختصار، ففي حذف هذه النون نقض الغرض))[2]. ويظهر من البيت أنّ نون التوكيد الخفيفة حذفت ضرورة من الكلام. وحذفت نون جمع المذكر السالم عند الاضافة، لإطّرادها ، وقد حُمِل على غيره، نحو ضاربو زيدٍ، وشاتمو جعفرٍ، والأسماء التوابع نحو (أجمعين وبابه)، ويقول: ((فأما الواو والنون فزائدتان لا يعتدّان لحذفهما في أجمع وجُمَع, وأيضاً فلأنّ الواو قد تترك فيه الى الياء، نحو أجمعون وأجمعين وأيضاً لثبات النون تارة وحذفها أُخرى))[3]، و تحذف نون الأفعال الخمسة عند الجزم، وقد تحذف إستخفافاً من خلال البيت الذي نقله ابن جني عن إنشاد أبي زيد:

مِنْ أيّ يَومَيّ من الموتِ أفِر أيومَ لم يُقْدَرَ أمْ يومَ قُدِرْ[4]

([1]) ينظر، البيت في ديوان طرفة بن العبد: 155، الخصائص: 127/1 وسر صناعة الإعراب 82/1، والمحتسب: 367/2، ومغنى اللبيب: 842، وينظر، التأويل النحوي في القرآن الكريم: 829/1(وقد سبق تخريج البيت في موضع آخر).

([2]) الخصائص: 127/1، وينظر ، المحتسب: 367/2(فقالوا: أراد: أضرباً بالنون، الخفيفة ، وحذفها).

([3]) الخصائص: 85/1-86.

([4]) ينظر، المحتسب: 366/2،الممتع في التصرف لابن عصفور: 322/1 مغنى اللبيب: 365-366(يقول فيه شذوذان توكيد المنفي بلم، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين) وقال أبو الفتح: (الاصل يقدّر بالسكون) .

((كذا أنشده أبو زيد: لم يُقدَرَ ، بفتح الراء، وقال: أراد النون فحذفها، وحذف نون التوكيد وغيرها من علاماته جار عندنا مجرى إدغام الملحق في أنّه نقض الغرض؛ إذ كان التوكيد من أماكن الإسهاب والإطناب، والحذف من مظانَّ الاختصار والإيجاز لكن القول فيه عندي أنّه أراد: أيوم لم يَقِدرْ أم يوم لم قُدِر ثم خفف همزة أم فحذفها وألقى حركتها على راء يقدر فصار تقديره: أيوم لم يقدر ثم أشبع فتحة الراء فصار تقديره: أيوم لم يقدر أمْ، فحرّك الألف لإلتقاء الساكنين. فأنقلب همزة فصار تقديره (يقدر أم) وأختار الفتحة إتباعاً لفتحة الراء))[1]، ويظهر من النص السابق حذف النون، وقد حرك بالفتحة دليلاً عليها في الفعل (لم يُقدرَ)، وكان الأصل فيه السكون لدلالة (لم) على الفعل المضارع من حيث النفي والجزم والقلب، وهذا ما وضّحه ابن جنّي من أن الأصل فيه السكون، ولكن تجاوزت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة وقد أُجري الساكن مجرى المتحرّك ، وهذا ما أجرته العرب وحُمل عليها كذلك في إجراء المتحرك مجرى الساكن، لإعطاء الجار حكم مجاوره. ثم يقول في باب (غلبة الزائد للأصلي): ((أمّا إذا كان الزائد ذا معنى فلا نظر في إستبقائه وحذف الأصلي لمكانه، نحو قولهم: هذا قاضٍ، ومعطٍ؛ ألا تراك حذفت الياء التي هي لام للتنوين؛ إذ كان ذا معنى أعني الصرف... وهذا أحد ما يدلّ على شرف المعاني عندهم ورسوخها في أنفسهم، ... فإذا كانوا قد حذفوا الأصل للزائد وهما في طبقة واحدة، أعني إجتماعهما على كونهما للالحاق –فيكف–ليت شعري تكون الحال إذا كان الزائد لمعنى والأصلي المحذوف لغير معنى وهذا واضح))[2]. ويتبيّن من النص وكما أسلفنا الكلام سابقاً في دلالة الحروف على معانٍ لها تأثير في الجملة ووقع في السامع، فيحذف الحرف الأصلي ويحل محلّه الزائد إذا كان المعنى نفسه وإنْ كان القياس لا يجّوز حذفها أو زيادتها، وعند الحذف يؤتى بأحدهما الآخر ويزاد وقد نص ابن جني على أنّ تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى وفصاحة اللفظ من خلال زيادة

([1]) الخصائص 96/3 وسر صناعة الاعراب: 85/1 ، والتأويل النحوي: 835.

([2]) الخصائص: 479/2–480.

التراكيب للغوية[1].ويتضّح لنا من خلال حذف الحرف ووضعه في تركيبة الجملة يتمّ لغرض يقتضيه مقام الجملة وصياغتها لما يتطلبه الأمر ويقول ابن جنّي في ذلك: ((أنّ الحروف لا يليق بها الزيادة ولا الحذف وأنّ أعدل أحوالها أنْ تستعمل غير مزيدة ولا محذوفة، فأمّا وجه القياس في إمتناع حذفها فمن قبل أنّ الغرض من الحروف إنّما هو الاختصار.... وأمّا وجه ضعف زيادتها فمن قبل أنّ الغرض في الحروف الاختصار، فلو ذهبت تزيدها لنقضت الغرض الذي قصدته، لأنّك كنت تصير من الزيادة إلى ضد ما قصدته من الاختصار))[2]

(1) ينظر، الخصائص: 366/2، وأصول التفكير النحوي: 270.

(2) سر صناعة الإعراب: 269/1–270، ينظر، الدلالة السياقية عند اللغويين: 137، (هذا هو الوضع الطبيعي للحرف في السياق أمّا زيادته وحذفه فيتم لغاية دلالية سياقية).

المبحث الثاني
التقديم والتأخير عند ابن جني

مدخل:

يؤكّد النحويون والبلاغيون أنّ تقديم أي عنصر من عناصر الجملة يكون لغرض العناية والإهتمام أو للتخصيص دون غيره. وقد عقد عبد القاهر الجرجاني فصلاً فيه يقول: ((هو بابٌ كثير الفوائد، جَمُّ المحاسنْ، واسع التصرّف، بعيدُ الغاية،... ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف يديك موقعه، ثم تنظر فتجد سببَ أن راقك ولطفُ عندك. أنْ قُدِّم فيه شيء، وحُوِّل اللفظ عن مكان الى مكان، ... ولا يكفي أنْ تقول إنّ الغرض من التقديم للعناية والاهتمام، ومن أين كانت؟...))[1]. ويظهر من النص اهتمام عبد القاهر الجرجاني بمعرفة ماهيّة وكيفية حدوث التقديم بالإضافة إلى غرضه البلاغي العناية والاهتمام والاختصاص، وسعة المعنى، مبيّناً في النص مواضع تقديم الأفعال والأسماء. وممّا لا يقبل الجدل أنّ التقديم والتأخير يكون لأجل غرض بلاغي، وهو أحد أساليب التعبير المهمة في الجملة العربية، وبه تكون الجملة ((أكثر جمالاً وتأثيراً، ذلك لأنّه سبيل إلى نقل المعاني في ألفاظها إلى المخاطبين كما هي مُرتّبة في ذهن المتكلّم حسب أهميتها عنده، فيكون الأسلوب صورة صادقة لإحساسه ومشاعره))[2].

وعند النظر إلى عناصر تركيب النص المتمثّل فيه التقديم والتأخير نراه مترابطاً ومتناسقاً مع قرائن المقام والإعراب والسياق والنبر، ((أنّ النحاة قد حددّوا الرتبة في الكلام وجعلوها محفوظة وغير محفوظة، وقد ارتضى علماء المعاني هذا التقسيم وتجنّبوا الكلام في الرتبة المحفوظة لأنّها ليست مَظنّة اختلاف الأساليب بسبب حفظها وثبات وضعها، وعمدوا إلى الرتبة غير المحفوظة، فمنحوها دراسة

([1]) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني: 106، 108، 115، وينظر، دراسات في نظرية النحو العربي: 289.

([2]) المعاني في ضوء أساليب القرآن، الدكتور عبد الفتاح لاشين: 158، وينظر، من أسرار التعبير في القرآن ، الدكتور عبد الفتاح لاشين: 194.

أسلوبية تحت عنوان(التقديم والتأخير)، ومعنى هذا أنَّ التقديم والتأخير البلاغي وثيق الصلة بقرينة الرتبة في النحو ولكنّه لا يمسّ الرتبة المحفوظة...))[1].

ويبيّن (ابن جنّي) دور العلامة الإعرابية وعلاقتها بتركيب الجملة ورتبتها من حيث التقديم والتأخير وبيان معناها، وقد وضّح الإعراب بقوله: ((هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّكَ إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شَر□جاً واحداً لأستبهم أحدهما من صاحبه. فإنْ قلت: فقد تقول: ضرب يحيى بُشرى، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً وكذلك نحوه، قيل: إذا إتفق ما هذه سبيله، ممّا يخفى في اللفظ حاله ، ألزِم الكلامُ من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول ما يقول مقام بيان الإعراب. فإنْ كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرّف بالتقديم والتأخير: نحو أكل يحيى كُمثَرى...))[2].

ويعمل التقديم والتأخر على مرونة النسيج الشعري والنثري حيث يمدّه النظام اللغوي والنحوي بالإمكانات والقواعد النحوية في بنية المفردات التي تتعاضد مع الوزن والقافية، كذلك تفاعل حركة القافية الموحّدة وتأثيرها في بناء جملة وحدة القصيدة، والمهم في القافية هي القيمة الصوتية وحركتها مع اندماج النسيج الشعري من خلال إظهار أبيات القصيدة متلاحمة في بناء واحد غير مضطرب بصرف النظر عن قيمة دلالة حركتها الإعرابية[3]. ويأتي (ابن جنّي) بتقسيم جديد لم يتطرّق إليه أحد إذ عرض للتقديم والتأخير من دون الإشارة للأغراض والمعاني التي تظهر في الظاهرة، من خلال النحو والبلاغة. ويقول في بداية فصل التقديم والتأخير: ((وذلك على ضربين: أحدهما ما يقبله القياس. والآخر ما يُسهَّله الإضطرار. الأول كتقديم المفعول على الفاعل تارة، وعلى الفعل الناصبة أخرى. كضرب (زيداً عمرو)،

([1]) الأصول، الدكتور تمام حسان: 310، ، وينظر، اللغة في الدرس البلاغي، الدكتور عدنان عبد الكريم جمعة: 173–174، وينظر، نظرية اللغة في النقد الأدبي، الدكتور عبد الحكيم راضي: 213،(أنّ الكلمات المختلفة الترتيب يكون لها معان مختلفة، وأنَّ المعاني المختلفة الترتيب يكون لها تأثيرات مختلفة). وأصول التفكير النحوي: 289 (يعتبر من وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب).

([2]) الخصائص: 36/1، ومعاني النحو: 48/2(يجوز تقديم المفعول على الفاعل إذا حصل لبس).

([3]) ينظر، بناء الجملة العربية، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف: 329–330.

وزيداً ضرب عمرو. وكذلك الظرف؛ نحو قام عندك زيد، وعندك قام زيد، وسار يوم الجمعة جعفر، ويوم الجمعة سار جعفر))[1].

أنّه يخشى اللبس إذا كان الفاعل والمفعول مقدّرين بحركات إعرابية بحيث أنّ تأخير أحدهما يؤدي إلى تداخل بينهما فمنعاً للبس يجب تقديم، الفاعل إذا لم توجد قرينة أو دليل يدلّ عليه.

تقديم المفعول به

وقد عقد ابن جنّي كتابه (المحتسب) مبحثاً طريفاً وضّح فيه تقديم المفعول به، ويفسَّر الدوافع النفسيّة والبيانية التي تقف وراء هذه الظاهرة الاسلوبية في كلام العرب، ويقول: ((أنّ أصل وضع المفعول أنْ يكون فضلة وبعد الفاعل، كضرب زيد عمراً، فإذا عناهم ذكر المفعول قدّموه على الفاعل، فقالوا: ضرب عمراً زيد. فإنْ ازدادت عنايتهم به قدّموه على الفعل الناصبهِ، فقالوا: عمراً ضرب زيد. فإنْ تظاهرت العناية به عقدوه على أنّه رَبُّ الجملة، وتجاوزوا به حدّ كونه فضلة، فقالوا: عمرو ضربه زيد، فجاءُوا به مجيئاً ينافي كونه فضلة، ثم زادوه على هذه الرتبة، فقالوا: عمرو ضَرَب زيد، فحذفوا ضميره ونوَوه ولم ينصبوه على ظاهر أمره، رغبة به عن صورة الفضلة وتحامياً لنصبه الدال على كون غيره صاحبَ الجملة. ثم إنّهم لم يرضوا له بهذه المنزلة، حتى صاغوا الفعل له، وبنوه على أنّه مخصوص به، وألغوا ذكر الفاعل مظْهراً أو مضمراً فقالوا: ضُرب عمر فاطُّرح ذكر الفاعل البتة. نعم وأسندوا بعض الأفعال الى المفعول دون الفاعل البتة، وهو قولهم: أُولعت بالشيء، ولا يقولون: أولعني به كذا، وقالوا: ثُلِج فؤاد الرجل ولم يقولوا: ثَلَجَهُ كذا...، فرفض الفاعل هنا البتة واعتماد المفعول به البتة دليل على ما قلناه فاعرفه... وهذا كله يدل

([1]) الخصائص: 384/2، وينظر الكتاب: 34/1، 80، 81، (والتقديم للأهتمام والعناية). وهمع الهوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين: 7/2، ونظرية المعنى: 348، وينظر، الدلالة السياقية، عند اللغويين: 135،(ويراعي ابن جنّي الهيئة التركيبية للتقديم والتأخير ودلالتهما السياقية فهو يريد بهما تعقيد الكلام وإبهامه).

على شدّة عنايتهم بالفضله. وإنما كانت كذلك لأنّها تجلو الجملة وتجعلها تابعة المعنى لها))[1].

ويدلي الباحث (حميد أحمد عيسى) دلوه ومُعقّباً على كلام (ابن جنّي) فيما صرّح به ((وتظهر قوة الحجّة عند ابن جنّي واضحة في سرّ تقديم المفعول به فتبدو عنده في أربع صور، فقوّة العناية تقوى بحسب الحالات التي يتقدّم فيها المفعول، فالصورة الأولى تظهر العناية بتقديمه على الفاعل، والثانية أنْ يتقدّم على الفعل منصوباً، والصورة الثالثة يتقدّم على الفعل وهو مرفوع ويصبح عمدة بعد أن كان فضلة والصورة الرابعة وهي أقواها وأرفعها منزلة، بأنّ الجملة بعده تصبح مختصّة به عندما تخلو من الضمير العائد إليه. وتظهر عناية ابن جنّي أكثر عندما ذكر أنّ العرب صاغت أفعالاً وبَنتْها على المفعول به دون الفاعل وذلك لشدّة عنايتهم بالمفعول))[2]. ويحتل عنصر موضع عنصر آخر في تركيب الجملة من خلال التقديم والتأخير ويرتبط ((بأهمية كل جزء من أجزاء الجملة على حدة فيتحرّك بناءً على تلك الأهمية في داخل الجملة ويمكن للنهايات الإعرابية في ظروف معينة أنْ تساعد على الفهم السريع للمعنى الذي يفيده السياق))[3]. ويتضح ممّا تقدّم أنّ أي تقديم أو تأخير في النص كما ظهر لا يتّم إلاّ إذا قصد المتكلّم ذلك، وكان له غرض فيه، فتترتب عناصر الجملة وفق ما يقتضيه حال المتكلم وما يريد من هذا التقديم للعناصر من غير إفساد لتركيب النص مترابطاً في إظهار المعنى ومبيّناً أسلوب الكاتب.

ويعقب الدكتور (صاحب أبو جناح) على كلام ابن جنّي والذي نقلناه نصاً لبيان الغرض من هذا التقديم، يقول: ((لأنّ فيه تقدير الغرض من التقديم في عناصر الجملة العربية، وتقديم المفعول به بصورة خاصة، كما أنّ فيه تقرير فكرة حيويّة يجدر التنويه بها منعاً للتوهم، وهي أنَّ تسمية التكملات في الجملة العربية فضلات

([1]) المحتسب: 1/64-65-66، 362/1، ينظر: دلائل الإعجاز: 106،دراسات في نظرية النحو العربي 290، نظرية المعنى: 350، أثر النحاة في البحث البلاغي: 315 ، الجملة العربية تأليفها وأقسامها: 56.

([2]) التقديم والتأخير في القرآن الكريم: 26.

([3]) العربية يوهان فك ، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب: 11.

في بعض المناسبات لا يعني تأخير هذه العناصر في مرتبة ثانوية في مكونات الجملة كما توحي بذلك لفظة فضلة، بل كثيراً ما تكون التكملة أو الفضلة هي مدار الكلام ومحوره بحيث تكون الجملة تابعة لها في المعنى على حد تعبير ابن جنّي. وهذا في الحق منطق أصل البيان والاسلوبيين قبل أنّ يكون منطق النحويين، وابن جنّي في هذا الباب واحد من روّادهم النابهين، وفي موضع آخر يؤكد ابن جنّي المعنى فيستقري الظواهر التعبيرية المؤيدة لفكرته في موضوع التقديم والتأخير في عناصر الجملة والغرض الكامن وراء هذا الإجراء الاسلوبي))[1]. لذا إنّ العناية والاهتمام بتقديم المفعول به التي أثارها (سيبويه) لم يأخذ بها ابن جنّي وعدّه رأياً رآه سيبويه، فقال: ((وإنّما هو شيء رآه سيبويه وإعتقده قولاً ولسنا نقَلِّد سيبويه ولا غيره في هذه العلّة ولا غيرها ، فإنّ الجواب عن هذا حاضر عتيد والخطب فيه أيسر))[2]. ويظهر ممّا سبق أنّ التقديم والتأخير عند ابن جنّي وأستاذه الفارسي (ت 377هـ) ليس لعلّة بلاغية كالأهتمام أو التنبيه، ((وذلك أنَّ المفعول قد شاع عنهم واطّرد من مذاهبهم كثرة تقدّمه على الفاعل، حتى دعا ذلك أبا علي إلى أنْ قال إنّ تقدّم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه... وإنْ كان تقديم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيئاً واسعاً نحو قول الله عزَّ وجل: ((إنّما يخشى اللهَ من عبادهِ العلماءُ))[3]، والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر فلمّا كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له حتى إنّه إذا أُخر فموضعه التقديم... ولا تستنكر هذا الذي صورّته لك, ولا يخف عليك، فإنّه ممّا تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تتبشّعَه))[4]. ويظهر أن تقديم المفعول قد حظي باهتمام كبير من قبل النحاة لكثرة مجيئه في القرآن الكريم وكلام العرب، ويدلّ على

([1]) دراسات في نضريه النحو نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: 290-291.

([2]) الخصائص: 299/1، وينظر، التقديم والتأخير في القرآن الكريم، حميد أحمد عيسى: 24، وينظر، أثر النحاة في البحث البلاغي: 315(أهمية المفعول عند ابن جنّي تظهر في ناحيتين، الأولى تقديم المفعول، والثانية، حذف الفاعل وإسناد الفعل إلى المفعول).

([3]) سورة فاطر: 28.

([4]) الخصائص: 296/1، 298/1، وينظر، المحتسب: 362/1، التقديم والتأخير في القرآن الكريم: 24، نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: 291.

شدّة عنايتهم بالفضلة وهي تكمل معنى المسند والمسند إليه. ولذلك عقد ابن جنّي باباً في (الخصائص) سمّاه (في نقض المراتب إذا عَرَض هناك عارض)، يقول فيه: ((من ذلك إمتناعهم من تقديم الفاعل في نحو: ضرب غُلامُهُ زيداً. فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم، وإنّما إمتنع لقرينة إنضّمت إليه، وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول. وفساد تقدّم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى))[1]. فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسألة أنْ تؤخّر الفاعل، فتقول: ضرب زيداً غُلامُه، وعليه قول الله سبحانه: ((وإذا ابتلى إبراهيمَ ربُّه))[1]. وأجمعوا على أنّه ليس بجائز (ضربَ غلامُهُ زيداً)، لتقدّم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى أي تقدم الاسم على ظاهره لفظاً وتقديراً، وهو بخلاف جواز تقديم المفعول به (إبراهيم) في الآية الكريمة لتقدّم الضمير تقديراً لا لفظاً ((وقالوا في قول النابغة:

جَزى ربُّه عنّي عِديَّ بن حاتم جَزاء الكلابِ العاديات وقد فَعَلْ[2]

إن الهاء عائدة على مذكور متقدّم، كل ذلك لئلا يتقدّم ضمير المفعول عليه مضافاً الى الفاعل فيكون مقدّماً عليه لفظاً ومعنى، وأمّا أنا فأجُيز أنْ تكون الهاء في قوله:

جزى ربُّه عنّي عديّ بن حاتم

عائدة على (عديّ) خلافاً على الجماعة))[3]. ويتضّح أنّ الهاء في (ربّه) عائدة على (عديّ بن حاتم)، وقد اختصت المقدّم بالعناية والاهتمام من دون غيره وهي خاصية من خصوصيات أسلوب التقديم والتأخير، فنجد اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدّة إقتضاء الفعل للمفعول به كإقتضائه للفاعل، ولذا نجد أنّ الفاعل في الآية الكريمة قد أشتمل على ضمير يعود على متأخر لفظاً ورتبة وجب تقديم المفعول على الفاعل في هذه الآية. ويبدو أنّ الاسلوب في تقديم المفعول على

---

(1)الخصائص:1/294-295. (2) سورة البقرة: 124.

([3]) البيت للنابغة الذبياني: 191 وقد سبق تخريجه في الفصل الأول .

([4]) الخصائص: 1/294-295، وينظر، أثر النحاة في البحث البلاغي: 317، (ولا يرى ابن جنّي في هذا الاسلوب ضرباً من الضرورة والشذوذ، بل يرى فيه شدة اهتمام بالمفعول لا تقل عن شدة اهتمام بالفاعل، فالتصاق ضمير المفعول بالفاعل، وعودته على المفعول المتأخر عنه يلفت نظرنا إلى هذا الاهتمام، ورغم هذه اللفتة الفنية التي التفت إليها ابن جنّي إلاّ إننا لا نستطيع أن نضيفها إليه لأنّه في ذلك كان متأسياً بأبي الحسن الاخفش (ت 215هـ).

الفعل والفاعل في الإثبات وخاصة في الجملة المثبتة غير شائع في لغة النثر، فنحن لا نقول في كلامنا العادي (محمداً أحب) ولم يؤلف كذلك هذا القول في النثر الأدبي، ووجوده في القرآن الكريم قد يكون مرجعه إلى مراعاة الموسيقا بين الفواصل القرآنية[1]. وقد بيّن (ابن جنّي) جواز تقدّم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى، سائراً وفق منهج من سبقه من البصريين أمثال الزجاجي (ت 340هـ) حيث عقد الأخير باباً في كتابه (الجمل في النحو) سمّاه باب (ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز). قال فيه: ((الحكمْ أنّ حكم المضمر أنْ يجئ بعد ظاهر يتقدّمه يعود عليه، لأنّه مُبْهَم ولا يُعقل على مَن يعود عَليه حتى يتقدمه اسم ظاهر يعود عليه، كقولك: زيد ضربتُهُ وعَمروٌ مددتُ به، والذي قصدناه، مضمر متقدّم لفظاً وهو مؤخر في المعنى، وقد عُلِم أنَّ موضعِه متأخر، فجاز لذلك تقديمهُ، وذلك كل مضمر اتصل باسم منصوب أو مخفوض فإنّه يجوز تقديمه وتأخيره على المُظهَر، لأنَّ النيَّة فيه أنْ يكون مؤخّراً فإنْ إتصل باسم مرفوع لم يجز تقديمه على الظاهر لأنه لا يُنوى به التأخير وذلك قولك (ضَربَ زيدٌ غلامُه) وأن شئت قدّمته فقلنا: (ضربَ غلامهُ زيدٌ) و (غلاَمهُ ضربَ زيدٌ) لأنّه قد اتصل بمنصوب فلذلك جاز تقديمه. فإنْ كان الفعل للغلام فقلت: (ضربَ غلامُه زيداً) لم يُجز تقديمه. وكذلك لو قلت: (غلامُه ضربَ زيداً) لم يجز لاتصال المكنيَّ باسم مرفوع. وربما جاء شاذاً في ضرورة الشعر، وكان جائزاً لانّ الشعر موضع ضرورة))[2]. ويتضح لنا ممّا تقدم أنّه يمتنع تقديم الفاعل في نحو (ضربَ غلامُه زيداً، لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وقد أجمعوا على ذلك الإمتناع كما رأينا، أمّا عند النظر إلى البيت

([1]) ينظر، دراسة الاسلوب بين المعاصرة والتراث، الدكتور أحمد درويش: 170.

([2]) الجمل في النحو، الزجاجي، تحقيق الدكتور على توفيق الحمد: 119 (فأما في الكلام فلا يجوز):

جَزى ربُّه عنّي عِديَّ بن حاتم جَزاء الكلابِ العاديات وقد فَعَلْ

ينظر الخصائص: 1/294–295، ومغنى اللبيب: 639(أن يكون متصلاً بفاعل متقدّم ومفسّرة مفعول مؤخر (ضرب غلامه زيداً) أجازه أبو الفتح)، الإنصاف: 65 (لا يجوز ضرب غلامُهُ زيداً، لأن التقدير إنّما يخالف اللفظ إذا عدل بالشيء عن الموضع الذي يستحقه ، والسبب تقدّم فيه ضمير الاسم على ظاهره لفظاً وتقديراً وقوله تعالى: ((وإذا أبتلى إبراهيم ربُّه) يجوز وقد تقدّم فيه ضمير الاسم على ظاهره تقديراً لا لفظاً أو لفظاً لا تقديراً) ونظرية المعنى: 351).

الشعري السابق نرى أنّه يجوز عند (ابن جنّي) تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول على المفعول (جزى ربُّه عديّ بن حاتم) وقد احتجّ لذلك، كما أنّ هناك أثراً نفسياً عند النظر إلى التقديم في النص لأول وهلة فيجذبنا مقام المتقدّم عن غيره، إذ لا بدَّ هناك أهمية فيه، ولولاها لما تقدّم، والألفاظ الأخرى مكمّلة ومساندة له في بيان أسلوب التقديم، ومن الملاحظ لنا أنّ ابن جنّي في تقديمه للمفعول به لم يتناول القضايا البلاغية وأغراضها، بل كان طرقه للموضوع نحوياً. وهذا ما أكده الدكتور (عبد القادر حسين) بأنّ (ابن جنّي) كان في هذا الفصل نحوياً صرفاً لم يتجاوز النحو في كتابه (الخصائص) إلاّ أننّا نجده في كتابه (المحتسب) يذكر النكت البلاغية فيما يخصُّ الموضوع بحيث أنّه تعمق فيها[1]. ويرى (عبد القاهر الجرجاني) من خلال تقديم الشيء على وجهين بقوله: ((تقديم يقال انه على نيّة التأخير، وذلك في كلِّ شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدّمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدّمته على الفاعل، كقولك: (منطلقٌ زيدٌ) و(ضرب عمراً زيدٌ) معلوم أنّ (منطلق) و(عمراً) لم يخرجا بالتقديم عماّ كانا عليه، من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعاً بذلك، وكون ذلك مفعولاً ومنصوباً من أجله كما يكون إذا أخَّرت ، وتقديم لا على نيّة التأخير، ولكن على أنْ تنقّل الشيء. عن حكم إلى حكم، وتجعله باباً غير بابه، وإعراباً غير إعرابه، وذلك أنْ تجيء إلى اسمين يحتمل كلٌ واحد منها أنْ يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له، فتقدّم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا... وأظهر من هذا قولنا: (ضربتُ زيداً) و(زيدٌ ضربتُه) لم تقدّم (زيداً) على أنْ يكون مفعولاً منصوباً بالفعل كما كان ولكن على ان ترفعه بالابتداء، وتشغل الفعل بضميره، وتجعله في موضع الخبر

([1]) ينظر، المحتسب: 65/1 ،66، وأثر النحاة في البحث البلاغي: 314، والتقديم والتأخير في القرآن الكريم: 25–26 (لم يجد لابن جني إلتفاته بلاغية في سر تقديم المفعول به يضيفها الى الملاحظات البلاغية التي نبه عليها سيبويه فكان مدار حديث ابن جني منصباً على أهمية المفعول به في الجملة من حيث كون وجوده لا يقل شأناً عن وجود الفاعل في كلام العرب، إلاّ أنّه عدل عن ذلك في كتابه (المحتسب) فنراه يُخلب عقولنا بالسر البلاغي، فأنّ قوة تقديم المفعول به تدل على العناية به...)، الجملة العربية تألفيها وأقسامها: 63،(لا يجوز تقديم الضمير على متأخر لفظاً ورتبة إلا ما ورد في الشعر).

له))[1]. وقد ساق (ابن جنّي) عدّة أمثلة فيما يخصّ تقديم المفعول به في باب سمّاه (نقض المراتب إذا عرضَ هناك عارض)، ونجد أنّ تسمية الباب تنطبق على محتواه، من خلال سعة تقديم المفعول به[2]. وقال الله عزّ وجل: ((ألهاكم التكاثرُ))[3](*). ويظهر من الآية الكريمة أنّ الضمير (الكاف) قد قدّم على الفاعل (التكاثرُ) وقد أعرب الضمير المتصل مفعولاً به ثم يذكر بيتاً

أبعدكَ اللهُ منْ قلبٍ نَصحْتُ له في حُبِّ جُمْلٍ ويأبى غير عصياني[4]

ويظهر من البيت أنّه قد قدّم المفعول به، الضمير (الكاف) في الفعل (أبعد) على لفظ الجلالة (الله) وهذا فاعل مرفوع.واتَّضح من خلال الأمثلة التي ذُكرت أنّ التقديم والتأخير ظاهرة اسلوبية يفرضها غرض المتكلّم ومقصده ولذلك يقول ابن جنّي: ((فأعلم أنّه لا تُنقض مرتبة إلاّ لأمر حادث، فتأمله وابحث عنه))[5]. وهذا الأمر الحادث معناه ما يتطلبه المقام وغرض المتكلم من التقديم والتأخير لعناصر بنية تركيب النص، وما يروم إليه بالنتيجة.

تقديم المستثنى

ويبدي ابن جنّي رأيه في تقديم هذا القسم ويقول: ((ولا يجوز تقديم المستثنى على الفعل الناصب له. لو قلت: إلاّ زيداً قام القوم لم يجز؛ لمضارعة الاستثناء البدل؛ ألا تراك تقول: ما قام أحدٌ إلاّ زيداً وإلاّ زيدٌ والمعنى واحد. فلمّا جارى الأستثناء البدل امتنع تقديمه. فإن قلت: فكيف جاز تقديمه على المستثنى منه البدل لا يصحّ تقديمه على المبدل منه؟ قيل: لمّا تجاذب المستثنى شبهان: أحدهما كونه

([1]) دلائل الأعجاز: 106-107، وينظر اللغة العربية معناها ومبناها: 195((فإذا قلت: ضربَ زيدٌ عمراً، أو زيدٌ ضرب عمراً،فإنّ إسناد الضرب إلى المسند إليه كان في كل مثال مخصص بوقوعه على عمرو أي أنّ الوقوع على عمرو كان قيداً في إسناد الضرب إلى من أسند إليه وكان جهة في الضرب...)).

([2]) ينظر، الخصائص: 1/296-297(وقد تطرقنا تفصيلاً للأمثلة الموجودة من خلال جواز تقديم المفعول به قياساً في الفصل الأول)،وليس هناك من ضرورة لإعادة ، ذكرها ثانية منعاً للتكرار.

([3]) سورة التكاثر:1 (*) وينظر الخصائص: 1/297.

([4]) لم يذكر نسب البيت، الخصائص: 1/297.

([5]) الخصائص: 1/301، ينظر، اللغة العربية معناها ومبناها: 209(نلاحظ أنّ الرتبة قرينة لفظية وعلاقة بين جزئين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منها على الآخر).

مفعولاً، والأخر كونه بدلاً خُلِّيتْ له منزلةٌ وسيطة، فقدّم على المستثنى منه، وآخر ألبتة عن الفعل الناصبة. فأمّا قولهم: ما مررت إلاّ زيداً باحدٍ فإنّما تقدّم على الباء لأنّها (ليست هي) الناصبة له، إنّما الناصبة له على حال نفسُ مررت))[1]. ويظهر ممّا قيل أنّ (ابن جنّي) يمنع تقديم المستثنى على الفعل الناصب،وقد وضّح السبب من خلال توضيحه النص السابق.

تقديم الخبر على المبتدأ

يتابع ابن جنّي ذكر المواضع التي يصلح فيها التقديم من دون ذكر الغرض البلاغي للمتقّدم، ويقول: ((وممّا يصحّ ويجوز تقديمه خبر المبتدأ،على المبتدأ نحو قائم أخوك، وفي الدار صاحُبك، وكذلك خبر كان وأخواتها على أسمائها، وعليها أنفسِها، وكذلك خبر ليس؛ نحو زيداً ليس أخوك، ومُنطلقينِ ليس أخواك، وامتناع أبي العباس من ذلك خلاف للفريقين، (البصريين والكوفيين)، وترك لموجب القياس عند النظّار والمتكلّمين))[2]. ويظهر لنا من خلال النص قلّة الأمثلة، وخاصة النصوص القرآنية التي لم يذكرها على الرغم من كثرتها، ولا أعلم السبب وراء ذلك ولكن يبدو لي أنّه وضّح الموضوع في (الخصائص) من جانب لغوي فكري، وهو لم يخصّصه للتفصيلات النحوية لأنّه كتاب عام وشامل في مختلف موضوعات العلوم المختلفة من نحوٍ وبلاغة وعروض وفقه لغة وأصوله في النحو وهذا الأخير هو ما خصُص له. ثم أنّه لم يفصّل مواضع تقديم الخبر على المبتدأ، وقد ذكرها في كتبه الأخرى. لقد أوجب النحاة تأخّر خبر (كان) عن اسمها إذا كان نوع الخبر (جملة فعلية)، ومن ذلك توضيح (ابن جنّي) لترتيب الجملة ومقتضيات العمل النحوي، يقول: ((ومن ذلك

([1]) الخصائص: 384/2،ينظر ، نظرية المعنى: 349 والجملة العربية تأليفها وأقسامها: 64(لا يتقدم المستثنى على الفعل الناصب له)، وأثر النحاة في البحث البلاغي: 314(الاستثناء يتقدّم على الاسم دون الفعل).

([2]) الخصائص: 384/2،وينظر، الكتاب: 127/2(ونلاحظ اهتمام سيبويه بالجانب المعنوي للتركيب الاسنادي، وزعم الخليل أنه يستقبح أنْ يقول: (قائمٌ زيدٌ) وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدّماً مبنياً على المبتدأ ولا يحسن أنْ تقول: كان قائمٌ زيداً فيكون الإخبار عمن، نعرف ممّا لا يعرف) وينظر، الإنصاف: 64(أجمعنا على تقديم خبر كان على أسمها نحو (كان قائماً زيدٌ) وإن كان قدم فيه ضمير الاسم على ظاهره؛ إلاّ أنّه لما تقدم كان في تقدير التأخير لم يمنع ذلك من تقديم الضمير) . ومعاني النحو: 137/1، 152/1(فقدّمنا الخبر لغرض من أغراض التقديم كالتخصيص إذا كان المخاطب خالي الذهن من ستخبره) ،الجملة العربية تأليفها وأقسامها: 64.

قولنا: كان يقوم زيدٌ، ونحن نعتقد رفع (زيد) بـ (كان)، ويكون (يقوم) خبراً مقدّماً عليه، فإنْ قيل: ألا تعلم أنّ (كان) إنّما تدخل على الكلام الذي كان قبلها مبتدأً وخبراً، وأنت إذا قلت: يقوم زيدٌ قائماً، فإنما الكلام من فعل و فاعل، فيكف ذلك؟ فالجواب أنّه لا يمتنع أنْ يعتقد مع (كان) في قولنا: كان يقوم زيدٌ، أنّ زيداً مرتفع بـ (كان)، وأنّ (يقوم) مقدّم عن موضعه، فإذا حذفت (كان) زال الإتساع وتأخر الخبر الذي هو (يقوم) فصار بعد (زيد))[1]. ويظهر ممّا قيل إنّ ابن جنّي لا يمنع ذلك، أي تقديم خبر (كان) إذا كان جملة فعلية على اسمها، والنحات لم يوجبوا تأخر الخبر عن كان لأنهم جوّزوا تقديمه سواء أكان مفرداً أم جملة – هذا رأي البصريين – أمّا الكوفيون فإنهم لا يجيزون تقديم خبر كان وأخواتها مفرداً أو جملة لأنّه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر فلا يجوّزون: قائماً كان زيد. ويلاحظ أن رأيه في هذا الموضوع متابع لسيبويه. ومن تطبيقات تقديم خبر المبتدأ، نستشهد بأحد أبيات الفرزدق: (الطويل)

الى ملكٍ ما أُمُّهُ من مُحاربٍ أبوهُ، ولا كانتْ كُليبٌ تصاهرُهُ[2]

((وذلك أنّه أراد: الى ملك أبوه ما أمّه من محارب: أي ما أم أبيه من محارب، فقدّم خبر الأب عليه، وهو جملة...))[3]. ويتضّح من البيت السابق أنّ كلمة (أبوه) مبتدأ، خبره شبه الجملة المتقدّم (من محاربٍ)، أي أنّ الضمير في أبيه يعود على متقدم لفظاً متأخر رتبةً كما يظهر لنا أسلوب التأويل واضحاً في تغيير ترتيب عناصر البيت. ومن الملاحظ أنّ (ابن جنّي) لم يجوّز في رأيه تقديم الفاعل على الفعل[4]. ثم يكمل موضحاً رأيه بعدم إمكان تقديم الجملة الفعلية الواقعة خبراً على المبتدأ من

([1]) الخصائص: 274/1–275، وينظر، اللُمَع في العربية : 98(يجوز تقديم أخبار كان وأخواتها على أسمائها)، الإنصاف: 64(أجمعنا على جواز تقديم (كان) على (أسمها))، وأصول التفكير النحوي: 291(أوجب النحاة تأخير خبر كان على اسمها إذا كان جملة فعلية، ولكن أجازه بعض النحاة) .

([2]) ينظر، البيت في ديوان الفرزدق: 250/1، الخصائص: 396/2، ومغنى اللبيب: 158(وتقدّم الخبر الواقع جملة قليل في اللغة).

([3]) الخصائص: 396/2، وينظر أوضح المسالك إلى ألفية أبن مالك: 125/1(أنْ يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر).

([4]) ينظر، الخصائص: 386/2.

خلال تصريحه: ((وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه. فأمّا خبر المبتدأ فلم يتقدّم عندنا على رافعه، لأنّ رافعه ليس المبتدأ وحده إنّما الرافع المبتدأ والابتداء جميعاً، فلم يتقدّم الخبر عليها معاً، وإنّما تقدّم على أحدهما وهو المبتدأ، فهذا لا ينتقض، لكنّه على قول أبي الحسن مرفوع بالمبتدأ وحده ولو كان كذلك لم يجز تقديمه على المبتدأ))[1].

ومن خلال النظر في باب (إصلاح اللفظ) ينقل إلينا (ابن جنّي) قول العرب في تقديم الخبر النكرة على المبتدأ، ويوضّحه بقوله: ((قولهم: لك مال، وعليك دَيْنٌ))؛ فالمال والدَيْن هنا مبتدآن، وما قبلهما خبر عنهما، إلاّ أنّك لو رُمْتَ تقديمهما الى المكان المقدّر لهما لم يجز، لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب، فلما جفا ذلك في اللفظ أخّروا المبتدأ وقدّموا الخبر، وكان ذلك سهلاً عليهم، ومُصلحاً لما فسد عندهم. وإنّما كان تأخّره مستحسناً من قبل أنّه لما تأخّر وقع موقع الخبر، ومن شرط الخبر أنْ يكون نكرة، فلذلك صلح به اللفظ، وإنْ كنا قد أحطنا علماً بأنّه في المعنى مبتدأ. فأمّا من رفع الاسم في نحو هذا بالظرفية، فقد كفى مئونة هذا الاعتذار لأنّه ليس مبتدأ عنده فإنْ قلت: فقد حكى عن العرب(أمتُ في حَجَرٍ لا فيك) وقولهم: (شرٌ أهرَّ ذا ناب)، قولهم: (سلام عليك)... ونحو ذلك، والمبتدأ في جميع هذه نكرة مقدّمة، قيل: أما قوله: سلام عليك، وأمتُّ في حجرٍ لا فيك، فإنّه جاز لأنّه ليس في المعنى خبراً، إنّما هو دعاء ومسألة، أي ليسلِّم الله عليك، (وليكن) الأمت في الحجارة لا فيك). والأمت: الانخفاض والارتفاع والاختلاف... ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجارة، وهي ممّا توصف بالخلود والبقاء... وأما قولهم: (شرٌ أهرَّ ذا ناب) فإنّما جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائداً الى معنى النفي، أي (ما أهرَّ ذا ناب إلاّ شرّ) وإنّما كان المعنى هذا لأن الخبرّية عليه أقوى؛ ألا ترى أنّك لو قلت: (أهرَّ ذا ناب شرّ) لكنت على طرف من الإخبار غير مؤكّد، فإذا قلت: ما أهرَّ ذا ناب إلاّ شرّ

([1]) الخصائص: 387/2، وينظر، التقديم والتأخير بين النحو والبلاغة ، رسالة ماجستير، مي إليان الأحمر: 171.

كان ذلك أوكد...؛ تعظيماً عند نفسه أو عند مستمعه))[1]. ويتضّح ممّا قيل وأُسهب الكلام فيه لبيان المسألة، وهو جواز الأبتداء بالنكرة، إذا كان الكلام عائداً على معنى النفي، وقد أُحتيج الى توكيده لما فيه من معنى التعظيم في نفسه وزيادة توكيده. ((ويتحدث (ابن جنّي) عن القصر وفائدته من خلال حديثه عن تقديم النكرة وفائدتها، فتقديم النكرة يفيد أحياناً في التوكيد، وتسلّط المسند على المقدّم ونفي ما عداه، وهو معنى القصور أيضاً، ويوضح ذلك من خلال قولهم: (شرّ أهرَّ ذا ناب))[2].

تقديم المفعول معه

ويوضّح (ابن جنّي) حال المفعول معه من حيث ترتيبه في الجملة ويقول: ((ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل، نحو قولك: والطيالسةَ جاء البَرْد، من حيث كانت صورة هذه الواو صورة عاطفة؛ ألا تراك لا تستعملها إلاّ في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه؛ نحو جاء البردُ والطيالسة ولو شئت لرفعت (الطيالسة) عطفاً على البرد ، وكذلك تُركتَ والأسدَ لأكلك، يجوز أنْ ترفع الأسد عطفاً على التاء. ولهذا لم يُجز أبو الحسن جئتك وطلوع الشمس أي مع طلوع الشمس، لأنّك لو أردت أنْ تعطف بها هنا فتقول: أتيتك وطلوعُ الشمس لم يجز؛ لأنّ طلوع الشمس لا يصحّ إتيانه لك ...))[3]. ويظهر من النص عدم إجازة (ابن جنّي) تقديم المفعول معه على الفعل، فإنّ (الطيالسة) وهي الأكسية التي تلبس عند البرد، فيأتي البرد ثم تلبس الطيالسة.

([1]) الخصائص: 318/1–319–320، ينظر، 300/1–301،وينظر، الكتاب: 328/1–329(وقد أُبتدئ في الكلام على غير ذا المعنى وعلى غير ما فيه معنى المنصوب وليس بالأصل، قالوا في مثل: ((أمْتُ في الحجر لا فيك)) وقد جعله سيبويه إخباراً محَضاً (أمت)، وأما قوله (شرَّ أهرَّ ذا ناب) فإنّه يحسن وإنْ لم يكن على فعل مضمر) ، ودلائل الإعجاز: 143(حيث قدّم النكرة على الفعل، إنّما قدّم فيه (شرّ) لأن المراد أنْ يُعلم أنّ الذي أهرَّ ذا ناب هو جنس الشرِّ لا جنس الخير... واعلم أنّا لم نُرد بما قلنا، من أنّه إنّما حَسُن الابتداء بالنكرة في قولهم:(شر اهرَّ ذا نابٍ) لأن أريد به الجنس، أن معنى (شرَّ) و (الشرَّ) سواء وإنّما أردنا الغرض من الكلام أنْ نبين الذي أهرَّ ذا ناب هو من جنس الشر لا جنس الخير)، الدلالة السياقية عند اللغويين: 135، وأثر النحاة في البحث البلاغي: 303.

([2]) أثر النحاة في البحث البلاغي: 303–304.

([3]) الخصائص: 385/2، ونحو الدلالة: 138(عندما تقول جاء البردُ والطيالسة، لا يتصوّر المجئ من الطيالسة بل يجاء بها) وينظر، أثر النحاة في البحث البلاغي: 314، الجملة العربية تأليفها وأقسامها: 64.

تقديم التمييز

ويذكر ابن جنّي بأنّه لا يجوز تقديم الاسم المميّز وفي ذلك يقول: ((وممّا يقبح تقديمه الاسم الممّيز، وإنْ كان الناصبة فعلاً متصرفاً. فلا نجيز شَحْماً تفقأت، ولا عرقاً تصببت، فأمّا ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس عن قول المخبّل: (الطويل)

أتهجرُ لَيلَى للفراقِ حَبِيبَهَا وما كانَ نَفسَاً بالفِرَاقِ يطيبُ[1]

فتقابله برواية (الزجاجي) وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضاً:

وما كانَ نفسي بالفراقِ تَطيبُ

فرواية برواية، والقياس من بعد حاكم،وذلك أنّ هذا المميّز هو الفاعل في المعنى؛ ألا ترى أنّ أصل الكلام تصببَّ عَرَقي، وتفقأ شحمي، ثمّ نقل الفعل فصار في اللفظ لي، فخرج الفاعل في الأصل مميّزاً فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم المميّز؛ إذ كان هو الفاعل في المعنى على الفعل))[2]. ويتضّح من البيت تقديم التمييز (نفساً) على الفعل المتصرّف (يطيب)، إذا كان ناصبه فعلاً متصرّفاً يشبه الفعل الجامد من ناحية التعجّب، وأنّ الروايتين مصدرهما نحاة لهم باع طويل في النحو واللغة وهما صحيحتان، وهذا يدلل على اهتمام ابن جنّي بالروايتين.

ضروب من الكلام يمتنع تقديمها كالصلة والصفة والمبدل وعطف البيان والمضاف إليه وجواب الشرط:

وقد وضّح ابن جنّي أنواع الكلام الانفة الذكر مُجملة، يقول: ((لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول، ولا الصفة على الموصوف، ولا المبدل على المبدل منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه، ولا العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه، إلاّ في الواو وحدها، وعلى قلّته أيضاً، نحو قام وعمرو زيد، وأسهل منه ضربتُ وعمراً زيداً، لأنّ الفعل في هذا قد استقلَّ بفاعله... اتسعت في الكلام قبل الاستقلال والتمام. فأمّا قوله: (الوافر)

([1]) ينظر البيت في ديوان المخبل السعدي: 124، والخصائص: 386/2، المقاصد النحوية: 235/3، الإنصاف: 828 .

([2]) الخصائص: 386/2–387، ينظر، الإنصاف: 223(التميز في المعنى هو الفاعل ولا يجوز تقديمه).

ألا يا نَخلةَ من ذات عِرْق عليكِ ورحمةُ اللهِ السَّلامُ[1]

فحملته الجماعة على هذا، حتى كأنّه عندها: عليك السلام ورحمة الله. وهذا وجه إلاّ أنّ عندي فيه وجهاً لا تقديم فيه ولا تأخير من قبل العطف. وهو أنْ يكون (رحمة الله) معطوفاً على الضمير في (عليك) وذلك أنَّ (السلام) مرفوع بالإبتداء، وخبره مقدّم عليه، وهو (عليك) ففيه إذاً ضمير منه مرفوع بالظرف، فإذا عطفت (رحمة الله) عليه ذهب عنك مكروه التقديم. لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتصّل من غير توكيد له، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه))[2].

ويتضّح من رؤية (ابن جنّي) في البيت مقدرته في تأويل موضع التقديم والتأخير، وبيان الأوجه المناسبة السهلة لكي لا يصاحبها نوع من التعقيد، إذ عطف على المضمر المتصل بـ (عليك)، بـ (رحمة الله) وهو سهل لا لبس فيه، من دون توكيد له حسب قوله: ثم يعلّل ابن جنّي ضعف تقديم المعطوف على المعطوف عليه من ناحية القياس، بقوله: ((ممّا يضعف تقديم المعطوف على المعطوف عليه من جهة القياس أنّك إذا قلت: قام وزيد عمرو فقد جمعت أمام زيد بين عاملين: أحداهما (قام)، والأخر الواو، ألا تراها قائمة مقام العامل قبلها، وإذا صرت إلى ذلك صرت كأنّك قد أعملت فيه عاملين، وليس هذا كإعمال الأول أو الثاني في نحو: قام وقعد زيد ؛ لأنّك في هذا مخيّر؛ إنْ شئت أعملت الاول وإنْ شئت اعلمت الأخر. وليس ذلك في نحو قام زيد وعمرو؛ لأنّك لا ترفع عمراً في هذا إلاّ بالأوّل))[3]. ويظهر من حيث الإعمال أنّ إعمال الأقرب أولى وأقوى تأثيراً على المعمول، أي ترجيح إعمال الثاني أقوى من الأول، وفي ذلك يذكر ابن جنّي أنّ من العلماء من أختار إعمال الثاني لقربه ومنهم من أختار إعمال الأول لسبقه وابن جنّي يرجح إعمال الثاني،

([1]) ينظر،البيت في ديوان الأحوص: 190، الخصائص: 388/2، المقاصد النحوية: 527/1، ومغنى اللبيب: 467، 866(عطف المقدّم على متبوعه ضرورة، أنّ الأولى حملة على العطف على ضمير الظرف) لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وقد أعترض عليه بأنّه تخلّص عن ضرورة بأخرى وهي العطف مع عدم الفصل، ولم يعترض بعدم الضمير، وجوابه أنّ عدم الفصل أسهلُ لوروده في النثر كـ ((مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ ، حتى قيل: أنّه قياس))).

([2]) الخصائص: 389/2، وينظر، الجملة العربية تأليفها وأقسامها: 57.

([3]) الخصائص:387/2.

يقول: ((فإذا كنت مكتفياً مختصراً فاكتفاؤك بأعمال الثاني الأقرب أولى من اكتفائك بإعمال الأول الأبعد...))[1]. ويلاحظ أنّ هذا الموضوع قد اختلف فيه, وقد تابع آراء ما قبله.

أما تقديم الصفة على الموصوف، فقد منع جميع النحاة تقديمه على موصوفه مع بقاء حكمة الإعرابي[2]. وقد تقدّم الصفة على موصوفها، إذ تنقل فيه الشيء من حكم إلى حكم إعرابي يتغيّر إعرابه فيه، وقد ذهب (ابن جنّي) الى تقديمه مع تغيّر حكمه الإعرابي، ولم يفرّق في كون النعت المقدّم معرفة أو نكرة[3]. ((من ذلك قرأ ((في يوم ذا مَسْغَبةٍ))[4][6]، الحسن وأبو رجاء، قال أبو الفتح: ((هو منصوب، ويحتمل نصبه أمرين: أظهرهما أنْ يكون مفعول (إطعام) أي: وأنْ تطعموا ذا مَسْغبة، و(يتيماً) بدل منه، كقولك: رأيتُ كريماً رجلاً، ويجوز إن يكون يتيمّاً وصفاً (لذا مسغبة) كقولك رأيت كريماً عاقلاً، وجاز وصف الصفة الذي هو (كريم) لأنّه لما لم يجرِ على موصوف أشبه الاسم... ، و الآخر أنْ يكون أيضاً صفة إلاّ أنّه صفة لموضع الجار والمجرور جميعاً، وذلك أنّ قوله: (في يوم) ظرف، وهو منصوب الموضع، فيكون وصفاً له على معناه دون لفظه، فلذلك يكون قوله: ((في يومٍ ذا مَسغَبَة)) على أنّ (مسغبة) صفة (ليوم) على معناه دون لفظه))[5]. وقد وضح ابن هشام حال النعت المتقدم حيث يقول: ((وإذا تقدّم النعت على المنعوت فأمّا أنْ يكون معرفتين وأمّا أنْ يكونا نكرتين فإنْ كانا معرفتين وكان النعت صالحاً لمباشرة العامل صح الكلام وجُعِل المنعوت المتأخر بدلاً من النعت المتقدّم نحو قولك: (هذا العاقلُ

([1]) الخصائص: 211/2.

([2]) ينظر، الخصائص: 387/2، الأصول في النحو، لأبن السراج: 225/2، إعراب القرآن للنحاس: 232/5-233، إرتشاف الضرب لأبن حيان: 599/2، دلائل الإعجاز: 106، الجملة العربية تأليفها وأقسامها: 60(لا يجوز تقديم الصفة على الموصوف... ولا أنْ تعمل الصفة فيما قبل الموصوف وكذلك بقية التوابع كالتوكيد والبدل وعطف البيان والبدل وعطف النسق).

([3]) ينظر، الخصائص: 387/2، ودلائل الإعجاز: 106(تقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم وتجعل له باباً غير بابه وإعراباً غير إعرابه).

([4]) سورة البلد: 14-15.

(6) ينظر, إتحاف فضلاء البشر: 439, ومعجم القراءات القرآنية: 153/8.

([5]) المحتسب، 362/2-363.

زيدٌ) وإنْ كانا نكرتين وجب نصب النعت المتقدّم على أنّه حال من المنعوت المتأخر))[1].ولو دققنا النظر في النص الكريم السابق يظهر لنا وجود عدد من النعوت (الصفات) التي بيّنت صلة المنعوت بالمخاطبين ومن ضمنها (ذي مسغبة) وذا (مقربة)، وقد وضّحت وجه تخصيص اليتيم بالإطعام ((أنّه مظنّة قلّة الشبع لصغر سِنِّه وضعف عمله وفقد من يعوله ولحيائه من التعرّض لطلب من يحتاجه... ووصف بكونه (ذا مقربة) أي مقربة من المُطِعم، لأنَّ هذا الوصف يؤكّد إطعامه، لأنّ في كونه يتيماً إغاثة له بالإطعام، وفي كونه ذا مقربة صلة للرحم))[2]. كما تدلّ على تخصيص النكرة بما يقع فيها، من ذلك ما قاله السيوطي: ((ومن سنن العرب وصف لشيء بما يقع فيه، نحو يوم عاصف،...))[3]. وكلام السيوطي ينطبق على الآية السابقة منها (في يوم ذي مسغبة)، ويقصد بيوم هنا ((زمانٌ لا النهار المعروف، وإضافة (ذي) الى مسغبة تفيد اختصاص ذلك اليوم بالمسغبة في يوم مجاعة ...))[4]. وتقديم جواب الشرط لا يجوز عند ابن جنّي وقد وضّحه بقوله: ((لا يجوز تقديم الجواب على المجاب، شرطاً كان أو قَسَماً أو غيرهما؛ ألا تراك لا تقول: أقم إنْ تَقُمْ، فأمّا قولك: أقومْ إنْ قمت، فإنّ قولك: أقوم ليس جواباً للشرط، ولكنه دال على الجواب، أي إنْ قمتُ قمتَ، ودلّت أقوم على قمت، ومثله أنتَ ظالم إنْ فعلت، أي إنْ فعلت ظلمت، فحذفت (ظلمت) ودلَّ قولك: (أنت ظالمٌ) عليه))[5]. ويظهر أنّ تقدّم جواب الشرط دليل على الجواب المحذوف، وأداة الشرط في الجملة الشرطية وهي من المواضع التي يتحتم الصدارة فيها عند النحاة، وترتيب تركيبة الجملة الشرطية المكوّنة من أداة الشرط وفعل الشرط وجوابه، ولأداة الشرط تأثير في مضمون الجملة وما بعدها ولا يجوّز النحاة أنْ تتأخر، وأنْ يكون ما بعدها عاملاً

([1]) أوضح المسالك الى ألفية أبن مالك: 327/3.

([2]) تفسير، التحرير والتنوير، محمد الطاهر أبي عاشور: 358/30-359.

([3]) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي: 336/1.

([4]) تفسير التحرير والتنوير: 358/30، وينظر، الكشاف للزمخشري: 757/4، والمحتسب: 362/2.

([5]) الخصائص: 389/2، وينظر، اللمع في العربية: 228، والإنصاف : 496-500، والجملة العربية تأليفها وأقسامها: 62.

فيها أو ما قبلها عاملاً فيها لاختلال الجملة[1]. وقد ورد من النصوص ما يخالف هذه القاعدة، ومن ذلك ما جاء في الشعر تقدّم جواب الشرط منه، قول زهير بن مسعود: (الطويل)

فلمْ أرقِهِ إنْ يَنْجُ منها وإنْ يُمتْ فَطَعْنَةُ لا غُسٍّ بَمُغمَّرِ[2]

((فذهب أبو زيد الى أنّه أراد: إنْ ينج منها فلم أرقه، وقدّم الجواب. وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز، والقياس له دافع، وعنه حاجز وذلك أنّ جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط ومحال تقدّم المجزوم على جازمه، بل إذا كان الجار هو أقوى من الجازم، لأنَّ عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال لا يجوز تقديم ما إنجرَّ به عليه كان، ألا يجوز تقديم المجزوم على جازمه أحرى وأجدر. وإذا كان كذلك فقد وجب النظر إلى البيت، ووجه القول عليه أنَّ الفاء في قوله: (فلم أرقه) لا يخلو أنْ تكون معلَّقة بما قبلها أو زائدة، وأيهما كان فكأنّه قال: لم أرقه إن ينجُ منها، وقد علم أنْ لم أفعل (نفي فعلت) وقد أنابوا فعلت عن جواب الشرط... وجعل نفيها الذي هو لم أفعل دليلاً على جوابه، والعرب قد تجري الشيء مُجْرى نقيضه؛ كما تجريه مُجرى نظيره... فكأنَّه قال: إنْ ينجُ منها ينج غير مرْقِيّ منها، وصار قوله: لم (أرقه) بدلا من الجواب دليلاً عليه))[3].

ويظهر ممّا سبق قوله: في توضيح البيت والإمعان في تفصيله من قبل (ابن جنّي)، أنّ النحاة لا يجوّزون تقديم جواب الشرط في مقدمة جملة الشرط وهو خروج على القياس وقد أجروا الشيء مجرى نقيضه وهو نوع من أنواع القياس.فاضطرّوا الى تأويله لتخريج البيت وملائمته وفق الأحكام والقواعد النحويّة، ((وقد اضطر النحاة أزاء هذه النصوص الى اللجوء الى التأويل، وأدعوا أن زهيراً أراد: أنْ ينجُ منها فلم

([1]) ينظر, الإنصاف:497، أصول التفكير النحوي: 290.

([2]) ونسب البيت إلى زهير بن مسعود في النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري:70, وبلا نسب في الخصائص: 390/2، الإنصاف: 497.

([3]) الخصائص: 390/2-391، وينظر، الإنصاف: 499(حذف جواب الشرط ودلّ عليه لم أفعل وحذف جواب الشرط كثير في كلامهم).

أرقه... وإنّ المتكلم إذا قدّم الجواب فإنّما يريد في الواقع تقديم الشرط ولكن هذا التأويل لا يكفي لتخليص القاعدة من التناقض، وقد تكفّل بذلك ابن جنّي...))[1].

وقد استشهد (ابن جنّي) بأحد أبيات الفرزدق على تقديم الصفة الثانية في البيت الآتي: (الوافر)

مُلُوكٌ يَبْتَنُونَ تَوَارَثُوهَا سُرَادِقَهَا المَقَاوِلُ وَالقِبَابَا[2]

((أراد: ملوك يبتنون المقاول والقبابا، توارثوها سُرادقها فقوله: يبتنون المقاول والقباب، صفة لملوك. وقوله: (توارثوها سرادقها) صفة ثانية لملوك، موضعها التأخير، فقدّمها وهو يريد بها موضعها ... فقدّم الصفة الثانية وهو معتقد تأخيرها. ومعنى (يبتنون المقاول)، أي إنّهم يصطنعون المقاول ويبتنونهم... وقوله: توارثها أي توارثوا الرجال والقباب، ويجوز أنْ تكون الهاء ضمير المصدر؛ أي توارثوا هذه الفَعَلات))[3].

ويظهر ممّا سبق أنّ التقديم والتأخير يفيدان توسعاً في المعنى، من خلال تقديم (توارثوها سرادقها) وهي صفة ثانية وكان الأحرى تأخيرها ولكنّها قُدِّمت، ودلّت على القوة ورفعت الملوك وملكهم، وهذا التقديم ليس إعتباطاً وإنّما دلّ على عظم شأنهم ومكانتهم، ولو أخرها ولم يقدّمها لما حصل شرف هذا المعنى وزيادته. ثم أشار (ابن جنّي) الى عدم جواز تقديم المضاف إليه بقوله: ((ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، ولا شيء ممّا اتصل به))[4]ولم يفصّل قوله: أو يتمثّل على قوله بآيات من الذكر الحكيم وكلام العرب شعراً او نثراً ويجذب إنتباهنا بيتاً قدّم فيه المضاف إليه على المضاف، وقد وصفه بالقبح في موضع الفصول والفروق بين عناصر تركيب الجملة ولم يذكر نسب قائله يقول فيه: ((وأما قوله:

فليست خراسانُ التي كان خالدٌ بها أَسَدٌ إذ كان سيفاً أميرُها[5]

([1]) أصول التفكير النحوي: 290، وينظر، الخصائص: 389/2.

([2]) ينظر، في ديوان الفرزدق: 99/1، الخصائص: 403/2.

([3]) الخصائص : 403/2.

([4]) الخصائص: 389/2، والجملة العربية تأليفها وأقسامها: 61.

([5]) البيت لم يعرف نسب قائله، ينظر، الخصائص: 399/2.

فحديث طريف. وذلك أنّه –فيما ذُكر– يمدح خالد بن الوليد ويهجو أسداً، وكان (أسَد) وليّها بعد خالد (قالوا فكأنّه)، قال وليس خراسان وبالبلدة التي كانت خالد بها سيفاً إذ كان أسد أميرها (ففي) كان على هذا ضمير الشأن والحديث، والجملة بعدها التي هي أسد أميرها خبر عنها ففي هذا التنزيل أشياء: منها الفصل بين اسم كان الأولى وهو خالد، وبين خبرها الذي هو (سيفاً) بقوله: (بها أسد إذ كان) فهذا واحد. وثانٍ: أنّه قدّم بعض ما (إذ) مضافه إليه وهو أسد عليها. وفي تقديم المضاف إليه أو شيء منه على المضاف من القبح والفساد مالا خفاء به ولا إرتياب وفيه أيضاً أنَّ (أسد) أحد جزأي الجملة المفسّرة للضمير على شريطة التفسير أعني ما في كان منه وهذا الضمير لا يكون تفسيره إلاّ من بعده. ولو تقدّم تفسيره قبله لما احتاج إلى تفسيره... وأما البيت فإنّه قدّم فيه أحد الجزأين ألبتة، وهو أسَد، وهذا ما لا يسمح به، (ولا يطوى كَشْح) عليه. وعلى أنّه أيضاً قد يمكن أنْ تكون (كان) زائدة، فيصير تقديره: إذا أسدٌ أميرها. فليس في هذا أكثر من شيء واحد، وهو ما قدمنا ذكره من تقديم ما بعد (إذ) عليها وهي مضافة إليه...))[1]. ويظهر بعد هذا الإسهاب من قبل ابن جنّي في توضيح البيت تقديم المضاف إليه على المضاف الذي نعته ابن جنّي بالقبح والفساد، ولم يجوّزه، وهو تقديم (أسدٌ) على (إذ)، كما أنّ هذا التقديم ليس عبثاً ويبدو أنّ فيه نوعاً من تعظيم الشأن لمكانة (خالد)، والتقليل من شخص أميرها (أسدٌ) فابن جنّي لم يصرّح بالغرض البلاغي من وراء التقديم والتأخير وإنّما وضّح البيت وفسّر مغزاه، وفق عناصر الجملة وترتيبها، وما تتطلبه القاعدة النحوية، كان مهتماً بسلامة تركيب الجملة، وعرضها وفق ما يقتضيه القياس، ومع كل هذا فإنّ ابن جنّي كان عالماً بكل بواطن وظواهر أسلوب التقديم والتأخير ولكن يبدو أنّ المرحلة التي عاشها ومحتوى كتابه (الخصائص) فرضت عليه العزوف والإبتعاد عن طرائق تناول الأغراض البلاغية التي تركها لمؤلفاته الأخرى أمثال (المحتسب في تبين وجوه شواذ

([1]) الخصائص: 2/399–401.

القراءات وغيره)[1]. وبعد كل ما قيل في الموضوع نرى أنّ (ابن جني) لم يغفل جزئيات أسلوب التقديم والتأخير وترك بعضه لمن أعقبه من النحاة ويقول: ((فهذه وجوه التقديم والتأخير في كلام العرب، وإنْ كنّا تركنا منها شيئاً فإنّه معلوم الحال ولا حق بما قد قدمناه))[2].

(1) ينظر، المحتسب، 1/64-66-362(تقديم المفعول ليس لغرض ذكر الفاعل وأنما ذكر المفعول، عناية منهم) ، والتقديم والتأخير في القرآن الكريم: 25(بعناصر تركيب الجملة في اسلوب التقديم والتأخير من خلال كتابه الخصائص، وعدل عن ذلك في كتابه (المحتسب)، فنراه يخلب عقولنا بالسر البلاغي).

(2) الخصائص: 2/392، وينظر، نظرية المعنى: 355.

المبحث الثالث

طول الجملة وقصرها عند ابن جنيّ

مدخل

تُعد الجملة قصيرة إذا إكتفى بناؤها بعنصريها المؤسسين لها فقط. فالجملة العربية تتألف من ركنين أساسيين هما المُسند والمُسند إليه وفضلة، وتكون متأخرة عن الكلام. فالجملة الأسمّية تعدُّ قصيرة لإكتفائها بالمبتدأ والخبر المفرد، ومثلها الجملة الفعلية تكتفي بالفعل والفاعل. وقد تطول الجملة عن طريق إضافة العناصر غير الإسنادية بعضها يطلبه الفعل، وبعضها يطلبه الاسم، فيأتي طول الجملة من (طول التقييد، أو طول التبعية، طول التعاقب، طول التعددّ، طول الترتيب، وطول الاعتراض)[1] . فواحد من هذه الأطوال يؤدي إلى استطالة الجملة، وسوف نتناول طول الاعتراض وعلاقته بالجملة الأصلية من خلال رؤية ابن جنّي فيه.

وقد أفرد له ابن جنّي باباً في الخصائص سمّاه (في الإعتراض) يقول فيه: ((اعلمْ أنّ هذا القبيل من هذا العلم الكثير، قد جاء في القرآن، وفصيح الشِعرْ، ومنثور الكلام، وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يَشْنُع عليهم، ولا يُستنكر عندهم، أنْ يُعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك ممّا لا يجوز الفصل فيه بغيره، إلاّ شاذاً أو متأوّلاً))[2]. ويبدو من خلال كلام ابن جنّي أنّ الاعتراض لا يتصدر الكلام، ويكون بين طرفي التركيب للدلالة على تمام المعنى مع الجملة الأصلية، ولها إستقلالية خاصة بها، فدورها دور التوكيد، في بيان ووضوح معنى الجملة وتماسكها. ((ومن سنن العربيّة أنْ يعترضَ بين الكلام وتمامه كلام ولا يكون المعترض إلاّ مفيداً))[3]. أَي إنّ إسقاطها لا يؤثر في الجملة الأصلية، ولكنّ بقائها أوقع في المعنى المقصود وتأكيداً له. وقد ذكر اللغويون الجملة الاعتراضية في مؤلفاتهم وأجمعوا على أنّها ترد بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديداً وتحسناً وليس لها محل من الإعراب، فوجودها في أثناء الجملة من خلال التعريف لتقوية

([1]) ينظر، بناء الجملة العربية، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف: 57.

([2]) الخصائص: 336/1.

([3]) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها لابن فارس: 245.

الكلام وتسديده ووضوح معناه. وقد أحصى ابن هشام، المواضع التي تقع فيها الجملة المعترضة بين الشيئيين المتلازمين: الفعل والفاعل، والفعل ومفعوله، والمبتدأ والخبر، والشرط وجوابه، والقسم وجوابه، والموصول وصلته.[1] وقد عدّ البلاغيون الاعتراض وسيلةً من وسائل الأطناب[2] أما الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف فقد عدّه ((وسيلة من وسائل طول الجملة الأصلية وتركيبها، فكل ما يتعلق بالجملة يُعّد منها. وإن لم يكن له موقع من الإعراب، وعند التحليل النحوي لجملة تحتوي في داخلها على جملة اعتراضية لا يمكن بحال أنْ نغفلَ هذه الجملة الاعتراضية لأننّا شئناً أم أبينا جزء من الجملة الأصلية))[3]. ويتضح ممّا تقدّم ذكره أنّ للجملة الاعتراضية دوراً في إطالة الجملة، والإبانة في الاشتراك مع الجملة الأصلية في تفسير المعنى على الرغم من عدم وجود موقع إعرابي لها. ثم يبّين ابن جنّي ما للاعتراض من دور جوهري في شعر العرب ونثرهم، يقول: ((والاعتراض في شعر العرب، ومنثورها كثير حسن، ودالّ على فصاحة المتكلّم وقوة نفسه وامتداد نفسه وقد رأيته في أشعار المُحدثين وهو في شعر إبراهيم بن المهدي أكثر منه في شعر غيره من المولّدين))[4]

شروط الجملة الاعتراضية

عند النظر إلى الجملة المُعترَض بين أجزائها نرى أنّها جملة كبرى، والجملة المُعترِضة جملة صغرى ويشترط فيها عدّة شروط منها:

1. أنْ لا يقوم مقامها مفرد لأنّها جملة لا محلّ لها من الأعراب.
2. أنّ تكون مناسبة للجملة الكبرى بحيث تكون كالتأكيد او التنبيه على حال من أحواله.

([1]) ينظر، مغني اللبيب:506, والخصائص: 336/1-340، همع الهوامع للسيوطي: 51/4-54 ومغي اللبيب لابن هشام، تحقيق مازن المبارك: 506، التطبيق النحوي الدكتور عبده الراجحي: 348-354، الجملة العربية تأليفها واقسامها الدكتور فاضل السامرائي: 188.

([2]) ينظر، الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني:116-119، والبلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني)، الدكتور فضل حسن عباس:500/1-504، من أساليب التعبير القرآني دراسة لغوية وأسلوبية ، الدكتور طالب محمد اسماعيل: 174-175.

([3]) بناء الجملة العربية، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، 84.

([4]) الخصائص: 342/1.

3. أنْ لا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة الكبرى.

4. أنْ لا يكون الفصل بها إلاّ بين الأجزاء المنفصلة نفسها، كالفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر او ما أصله مبتدأ وخبر والموصول صلته[1].

مواضيع الاعتراض (طول الجملة) عند ابن جنّي

ويطّرد وجود الجملة المُعترضة في مواضع عّدة تناولها ابن جني وغيره من النحاة وأبرزها هي:

1. **بين الفعل والفاعل:**

ويذكر قول امرئ القيس:

ألا هل أتاهاَ والحوادثُ جَمَّةٌ بأنَّ إمرأ القيسِ بن تَمْلِكَ بَيْقرا[2]

فقوله: ((والحوادث جمّة إعتراض بين الفعل وفاعله))[3] فقد أُعترض بين الفعل (أتاها) وفاعله في عجز البيت (بأنّ امرئ القيس) بالجملة المعترضة، (والحوادث جَمّةٌ) وهي لا محل له من الإعراب.

ويورد في الموضع نفسه بيتاً أخر يقول:

ألم يأتِيكَ – والأنباءُ تَنْمِي– بما لاقت لَيُونَ بَني زيادِ[4]

فقوله: ((والأنباء تنمي) إعتراض بين الفعل وفاعله، وهذا أحسن مأخذاً في الشعر من أنْ يكون في (يأتيك) ضمير من متقدم مذكور))[5]. وقد أورد البيت نفسه في باب (هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟) فلو قال: ((ألم يأتِك والأنباءُ تنمي) لكان أقوى قياسا، على ما رتَّبه أبو عثمان؛ ألا

([1]) ينظر، همع الهوامع للسيوطي: 247/1، ومغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق : مازن المبارك وزميله: 506–516.

([2]) ينظر، البيت في ديوان امرئ القيس: 392، وشرح المفصّل لابن يعيش: 23/8، المنصف: 84/1 والإنصاف في مسائل الخلاف:171/1.

([3]) الخصائص: 336/1 (باب في الاعتراض)، وينظر، أصول التفكير النحوي: 294.

([4]) البيت لقيس بن زهير في الخزانة: 534/3, وقد وردت (لَبُونُ) في عجز البيت وليست (لَيُونُ), وينظر، بلا نسب في سر صناعة الإعراب: 87/1، 631/2/ ، والخصائص: 337/1, والكتاب: 316/3 والمحتسب: 67/1–215، والمنصف: 81/2، 114/2 ، 115.

(5) الخصائص: 338/1 .

ترى أنّ الجزء كان يصير منقوصاً؛ لأنّه يرجع إلى مفاعيل: ألم يأتِ مفاعيل))[1]

ينقل ابن جنّي بيتاً عن شيخه أبي عليّ:

وقد أَدرَكَتْنِي– والحوادثُ جَمّةٌ – أَسِنَّةُ قَومٍ لا ضِعَافٍ ولا عُزْلِ[2]

(فهذا كلّه اعتراض بين الفعل وفاعله)[3] .

فقوله: (والحوادثُ جَمَّةٌ) إعتراض بين الفعل (أدركتني) وفاعله في عجز البيت (أَسِنَّةٌ). فقد ربطت الجملة المعترضِة بين طرفي البيت، وأسهمت في قوة المعنى وتوكيده وتوجيهه للسامع، بحيث جعلته يفاجئ لأمر الحوادث الكثيرة التي قد أدركته بين (إدراك الأسنة) وحوادث أخرى تمرّ به، وأعطت لوحة فنيّة في تمازج الجملة الكبرى، والجملة المُعترضة الصغرى فيها، فأدَّى إلى توضيح معنى الجملة واستطالة ألفاظها، فإنْ حُذِفت حدث خلل ونقص في المعنى، على الرغم من أنّ الجملة المعترضة ليس لها محل من الإعراب.

2. **بين الصلة والموصول:**

قد انشدنا ابن جنّي بيتاً لجرير يقول:

ذاك الذي – وأبيكَ – تعرف مالك والحقُّ يدفعُ تُرَّهاتِ الباطِلِ[4]

فقوله: ((وأبيك) إعتراض بين الموصول والصلة))[5]. حيث إعترض بكلمة (أبيك) بين الأسم الموصول (الذي) و(تعرف مالك) صلة الموصول. ويتّضح لنا أنّ الجملة قد طالت، وأُعتُرِضتْ الجملة الأصلية بالمركب الاسمي (الموصول وجملة الصلة) فساعدتْ على ترابط الجملة وانسجامها، واندماجها في الكشف وتوضيح الغموض عن بيان الحقِّ وزيغ ما تحدثه درنات الأكاذيب وزيغها.

3. **بين الفعل والمفعول:**

يقول ابن جنّي فيه: (وروينا لعُبيد الله بن الحُرّ):

([1]) الخصائص: 334/1، 337، وينظر وأصول التفكير النحوي: 294.

([2]) البيت لم يعرف قائله، ينظر، الخصائص: 332/1, , 337 سر صناعة الإعراب: 140/1 مغني اللبيب ، تحقيق: مازن المبارك: 506 ، همع الهوامع: 248/1, ومعجم شواهد النحو شواهد النحو الشعرية: 143.

([3]) الخصائص: 337/1، وينظر الجملة العربية تأليفها وأقسامها: 188.

([4]) ينظر، البيت في ديوان جرير: 580، مغني اللبيب، مازن المبارك: 511/2، همع الهوامع: 348/1.

([5]) الخصائص: 337/1.

تعلَّم ولو كاتمتُه الناسَ أَنّني عليكَ – ولم أظلم – بذلك عاتِب[1]

قوله:(((ولو كاتمتُه الناسَ) إعتراض بين الفعل ومفعوله، وقوله: (ولم أظلم بذلك) إعتراض بين اسم أنَّ وخبرها))[2].

ثم يورد بيتاً آخر في الموضع نفسه، يقول: ((ومن ذلك قول ابي النجم – انشدناه

وبُدِّلَتْ – والدهر ذو تبدُّل– هَيْفاً دَبُوراً بالصَبا والشَّمْأَلِ[3]

قوله: ((والدهر ذو تبدُّل) اعتراض بين المفعول الأول والثاني))[4] . ويتضح لنا أنه قد اعترض بين الفعل (بدُّلت) والمفعول الأول (هْيفا) والثاني (دَبوراً) بالجملة المعترضة (والدهر ذو تبدُّل) والتي لا محل لها من الإعراب. حيث المفعول الثاني في موقع نائب فاعل للفعل المبني للمجهول (بُدِّلَتْ).

4. بين المبتدأ والخبر

وينقل ابن جنّي في (الخصائص) الجملة الاعتراضية بين المبتدأ وخبره.

ويقول: (روينا لِمَعَن بن اؤس)

وفيهُنَّ – والأيام يعثُرن بالفتى نوادبُ لا يملَلْنه ونوائح[5]

فَفصَل بقوله: (والأيام يعثُرن بالفتى) بين المبتدأ وخبره)[6]. ويبدو أنه أعترض بين الخبر (فيهُنَّ) والمبتدأ المؤخر (نوادبُ) بجملة الاعتراض (الأيام يعثُرن بالفتى) التي لا محل لها من الإعراب، وعند ملاحظة النص نجد تأكيد علاقة الترابط بين الفتى والنوادبُ التي تلازمه، فأعطيت الجملة المعترضة توضيحا للنص وجعلته أكثر إشراقاً

([1]) البيت غير موجود في ديوان الشاعر, ينظر الخصائص:337/1.

([2]) الخصائص: 337/1.

([3]) ينظر، الرجز لأبي النجم في شرح شواهد المغنى: 450/1، وبلا نسبه في مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك: 507، همع الهوامع: 248/1.

([4]) الخصائص: 337/1، وينظر، اصول التفكير النحوي: 295.

([5]) لا تأكيد للبيت في ديوانه, ينظر الخصائص: 340/1.

([6]) الخصائص: 340/1–341/ ينظر ، اصول التفكير النحوي: 295.

وعذوبة، فكان طول الجملة لا بأس به لغاية فنية وجمالية وان كانت العرب تفضل الإيجاز.

ويورد ابن جنّي نصاً من الذكر الحكيم: ((هَـٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ))[1]. ويوضح، قوله تعالى: (فَلْيَذُوقُوهُ) اعتراض بين المبتدأ وخبره[2]. فنلاحظ أنّه قد فصل بين المبتدأ (هذا) وخبره (حميمٌ) بالجملة المعترضة (فلُيذوقوه) التي لا محل لها من الإعراب.

5. بين اسم إنّ وخبرها

ينقل إلينا ابن جنّي بيتاً لرؤبة بن العجّاج في الموضع نفسه:

إنّي وأسطار سُطِرن سَطْرا لقائِلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا[3]

((فاعترض بالقسم بين اسم إنّ وخبرها))[4]. ويبدو من خلال البيت أنّه قد إعترض بين اسم إنّ الضمير (الياء)، وخبرها (قائِل) بالقسم (وأسطارٍ سُطِرن سَطْرا)، إذ عنى بالأَسطار آيات الذكر الحكيم، وفيه دلالة تأكيد قوله في عجز البيت فقد أضفى القسم على التركيب قوة في معنى الجملة وجانباً من جوانب التعظيم في تحقيق الخبر وتوكيده ويروي ابن جنّي بيتين لـ (كُثّير عَزّة) يُعترض في الأول بين اسم إن وخبرها، يقول:

وإنّي– وتَهْيامي بِعزَّة بَعْدَمَا تَخَلَّيْتُ مِمَّا بَيننا وتَخلَّتِ–[5]

لكالمرتجي ظِلَّ الغمامة كلّها تبوّأ مِنها للمِقيل إضمحلّتِ

([1]) سورة ص : 57.

([2]) ينظر الخصائص 341/1.

([3]) ينظر، البيت في ديوان رؤبة بن العجاج: 174، والخصائص:341/1, الكتاب: 185/2، ومغني اللبيب ، تحقيق مازن المبارك، 508، المقاصد النحوية: 209/4، أسرار العربية لابن الأنباري : 297.

([4]) الخصائص: 341/1.

([5]) ينظر، البيت في ديوان كُثَّير عزّة: 103، والخصائص:341/1, وسر صناعة الإعراب: 139، والمقاصد النحوية: 409/2.

ويقول: ((فأجاز أنْ يكون قوله: (وتهيامي بعزّة) جملة من مبتدأ وخبر، أُعترض بها بين اسم إنّ وخبرها... فقلتُ له: أيجوز أن يكون (وتهيامي) بِعزّة قَسَماً؟ فأجاز ذلك ولم يدفعه))[1].

ويظهر ممّا سبق قوله إنّه قد أعترض بين اسم إنّ (الضمير الياء) وخبرها جملة (تخلّيْتُ) بالجملة المُعترضِة (وتهْيامي بعزَّة)، وهي لا محل من الإعراب، فقد ادى طول الاعتراض إلى تماسك المعنى والتركيب، وأظهر جمالية التعبير في دلالة البيت على معنى واحد وفكر موحد غير مشتت في التأكيد.

تطويل الإعتراض

قد تكثر الاعتراضات داخل الجملة، ممّا يؤدي إلى أنْ تطول عمّا عليه، وبالمقابل يزداد تركيب الجملة الأصلية، وهذا ما نلاحظه في قوله تعالى : ((فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ))[2] ويبدو لنا من خلال النص الكريم أنّ هناك أكثر من إعتراض فيه، وقد أضاف كثرة الاعتراض للنص شيئا جديداً ((حيث إخْتصَّا بمزيد البلاغة وموقع الفخامة مبلغاً لا يُنال))[3] ويبدو من ذلك أنّ تداخلاً حصل بين جملة الاعتراض الفعلية وجملة الاعتراض الاسمية، يؤدي إلى تناسق وترتيب البنية التركيبية، انعكس بدوره على سعة المعنى وتقويته لتثبيت فكرة معينّة لدى السامع وتشويقه إليها.

وعند التدقيق في النص الكريم نجد أنّه يشتمل على إعتراضين، ويوضحه ابن جنّي، يقول: ((أحدهما قوله وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ)) لأنّه أُعتُرِض به بين القسم الذي هو قوله (فلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ) وبين جوابه الذي هو قوله: (إنّه لقرآنٌ كريمٌ) وفي هذا الإعتراض إعتراض آخر، بين الموصوف الذي هو (قسم) وبين صفته التي هي (عظيم) وهو قوله (لو تعلون) فذانك اعتراضان كما ترى. ولو جاء الكلام غير مُعترض فيه لوجب أنْ يكون: فلا أُقسم بمواقع النجوم إنّه لقرآن كريم، وإنّه لقسم

([1]) الخصائص: 341/1، وينظر، أصول التفكير النحوي: 296.

([2]) سورة الواقعة: 75-77.

([3]) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي: 284/2، وينظر من اساليب التعبير القرآني، الدكتور طالب محمد إسماعيل الزوبعي: 184.

(عظيم لو تعلمون))[1]. وهو تعظم لشأن الخالق وعظمته وعلو شأنه، وهي الفائدة نفسها في الاعتراض الواقع بين الصفة والموصوف بـ (لو تعلمون)، وقد جاءت هذه الجملة الاعتراضية بين الموصوف (قسم) – وهو الخبر – وبين صفته (عظيم) وذلك لغرض التأكيد[1] ومن جانب آخر فإنْ الاعتراض بين النعت ومنعوته (وإنّه لقسم – لو تعلمون عظيم) [2] فإنّه وسّطه بين الصفة وموصوفها، ((إنّما جاء تَفخيماً لشأنه وتعظيما لأمره كأنه، قال وإنّه لقسم علمتم حاله أو تحققتم أمره، لعرفتم عظمة وفخامة شأنه))[3] ويظهر ممّا سبق أنَّ الاعتراض لا نجده معزولا في معناه عن معنى الجملة الأصلية التي أُعترض بين أجزائها، فهو يساعد في الإبانة من خلال توضيح المعنى المراد من الآية وعظمة هذا القسم وعلو شأنه، وبيان عظمة وقيمة المقسم في الآية، أدى إلى قوة المعنى وتوكيده وتثبيته لدى السامع. ثم يورد ابن جنّي بيتاً آخر فيه اعتراضين أيضاً يقول فيه:

أُراني – ولا كُفرانَ للهِ أيّةً لنفسي – لقد طالبتُ غيرَ مُنيلِ[4]

ويقول في توضيحه: ((ففي هذا اعتراضان: أحدهما (ولا كُفران لله) والآخر قوله: (آيّه) أيْ أوَيت لنفسي أيّة. معناه رحمتها ورقَقت لها.

فقوله: أويت لها لا موضع له من الإعراب))[5]. ويظهر ممّا سبق أنْ الاعتراض بأكثر من جملة يُسهم وبشكل مؤثّر في إطالة النص الأصلي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يَعمل على وضوح معنى النص وتقويته، وإنْ كان هذا التطويل ليس له محل من الإعراب، فالاعتراض الأول الذي إختصّ به العبد لعبوديته لخالقه، ومن ثم طلب الرحمة منه. وقد عقّب ابن هشام في(مغني اللبيب)، فيما سبق قوله، من أنّ أبا عليّ الفارسيّ لا يعترض بأكثر من جملة إذ قال: (إنّ

(*) الخصائص: 336/1.

([1]) ينظر, الخصائص: 336/1، ينظر مغني اللبيب : 510، اللغة في الدرس البلاغي الدكتور عدنان عبدالكريم جمعة: 192من اساليب التعبير القرآني: 179.

([2]) سورة الواقعة: 76.

([3]) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة: 167/2، وينظر بناء الجملة العربية: 82.

([4]) ينظر، البيت لابن الدمينة في ديوانه: 86، ومغنى اللبيب، وتحقيق مازن المبارك: 515 وهمع الهوامع: 147/1.

([5]) الخصائص: 338/1.

أيّةً) وهي مصدر (أويتُ له) إذا رحمته ورفقت به لا ينتصب بأويتُ محذوفه. لئلا يلزم الإعتراض بجملتين، قال: وإنّما إنتصابه باسم (لا) أي ولا أكفر الله رحمة منّى لنفسي، ولزمه من هذا تركُ تنوين الاسم المُطَوّل...))[1] (والاسم المطوّل) هو الاسم العامل فيما بعده، والنص فيه اعتراض وخلاف بين البغداديين بلزوم ترك التنوين، أما عند البصريين فيجب تنوينه، وهذا خلاف لا طائل منه، ويخرج عن موضوعنا، مع العلم أنّ الدكتور (فخر الدين قباوة) يؤيد رؤية الفارسي في رأيه، ويقول: ((إنّ (أيّة) مفعول لأجله منصوب بـ (كفران) وليس مفعولا مطلقا لفعل مقدّر (أَويتُ) لئلا يلزم الإعتراض بجملتين بين (أراني) والمفعول الثاني. وقد حمله هذا القول على ترك تنوين اسم (لا) مع أنّه قد عمل في (أيّة) وهو ما لا يجيزه البصريون. وعندي أنّ ما ذهب إليه، في إعراب البيت صحيح. وترك تنوين اسم (لا) العامل الجائز خلافاً للبصريين))[2] .

مما لا شك فيه ان العربي بطبيعته يميل إلى الإيجاز والوضوح في سليقته، وبأقلّ عدد من الكلمات، فقد أغنوا عن الحرف الواحد الكلام الكثير، المتناهي الأبعاد والطول، كقولك: كم مالكَ؟ يُغنيك عن قولك: أعشرة مالكَ أو أكثر؟ ثم يؤكد ابن جّني مسألة في باب (ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟) يقول ((إنّهم إذا كانوا في حال إكثارهم وتوكيدهم مستوحشين منه، مصانعين عنه عُلم أنّهم إلى الايجاز أَمْيَل، وبه أعني، وفيه أرغب. إلا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام: من كثرة الحذوف، كحذف المضاف، وحذف الموصوف، والاكتفاء بقليل من الكثير، كالواحد من الجماعة وكالتلويح من التصريح ...، ممَّا يزيل الشك عنك في رغبتهم فيما خفّ وأُوجز، عمّا طال وأَمل وأنّهم متى إضطروا إلى الإطالة لداعي حاجة، أبانوا عن ثقلها عليهم، وإعتّدوا بما كلفوه من ذلك أنفسهم، وجعلوه كالَمنبهَة على فَرْط عنايتهم، وتمكن الموضع عندهم، وأنّه ليس كغيره مما ليست له حرمته ولا النفس معنية به، نعم ولو لم يكنْ في الإطالة في بعض الأحوال إلاّ الخروج إليها عمّا قد أَلف وملَّ من

([1]) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام: 515.

([2]) إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة: 71.

الإيجاز لكان مقنعاً))[1] ويذكر ابن جّني في باب (شجاعة العربية) أنواع من الحذف للجملة والفرد والحرف...ولا يكون ذلك إلاّ بدليل وهو نوع من الإيجاز ، وسياق الكلام يدلّ على مقصده، (وخير الكلام ما قل ودلّ) ، والعربيّ فطن يفهم الكلام قليله وانّ كان المقصود كثيره. و نجد القرآن الكريم مليء بأنواع الحذف كقوله تعالى:(والسماءُ إنْشقَّت)[2] أي (اذا انشقتْ السماء) فالحذف فيه اختصار وإيجاز كما نرى في حذف الفعل (إنشقت)[3] وكما قلنا فالعربيّ مَيَّال إلى الإيجاز ويبتعد عن التكرار، زيادة إلى أَنّه ((يتجنّب الفضول، فهو يقول: جاء الرجلُ، ولا يقول : الرجلُ جاء، لأنَّ الثانية تتضمن تكرار الإسناد لا محالة، وهولا يلجأ إلى تكرار الإسناد، إلاّ لغرض بلاغي....))[4]. وقضيّة الإيجاز في أُسلوب العربي معروفة عند القدماء والمحدثين، وهو سمة من سمات العربية التي تعتمد على ذكاء المتكلمّ والسامع، ومن مصاديق ذلك موضوع (الحذف) مثلا، والذي يُعبِّر عنه ابن جّني بالشجاعة العربية[5].

العلاقة بين طول تركيب الجملة ومعناها

قد يكون التوكيد والإفادة مهماً في توضيح معنى الجملة، وإنْ كان فيها إطالة وإطناب، ولكنّ حال الجملة والسامع يقتضي أو يفرض الوضوح لإظهار خصوصية أو بيان موقف مُعيّن، (فلكل مقام مقال)، فالتوضيح وتعدد التوكيد، والنعت ضروري في بعض المواقف، وهذا ممّا أدّى إلى إطالة تركيب النص وبالنتيجة إلى وضوحه وإبعاد الغموض واللبس عنه،((فأمّا قوله سبحانه: (ولا طائِرٍ يطيرُ بجناحَيْهِ)[6] فيكون من هذا، وقد يجوز أنْ يكون قوله سبحانه (بجناحيْهِ) مفيداً. أي ليس الغرض تشبهه

([1]) الخصائص: 1/87- 88

([2]) سورة الأنشقاق:1.

([3]) ينظر الخصائص: 2/362، 382.

([4]) الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية، علي الجارم، مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة- 1953م – جزء 7 : 35.

([5]) ينظر، الخصائص: 2/362.

([6]) سورة الأنعام: 38.

بالطائر ذي الجناحين. بل هو الطائر بجناحيه البتَّة))[1]. ويبدو أنَّ الآية الكريمة استعملت (بجناحيه) ((لزيادة التعميم أيضاً اي ولا فرد من أفراد الطير يطير في ناحية من نواحي الجو بجناحيه، وقيل: إنّه لقطع مجاز السرعة فقد استعمل الطيران في ذلك))[2]. وقد يكون القصد منه نوع الطائر وجنسه. وكذلك نتناول قوله عزَّ أسمه: (فَخرَّ عَليهِمُ السَّقفُ من فَوقِهِم)[3] يوضح ابن جنّي الآية الكريمة وقد يكون قوله: (مِنْ فَوقِهِم) مفيداً. وذلك أنّه قد يستعمل في الأفعال الشاقّة المستثقلة، فإذا قال (مِنْ فوقهم) زال ذلك المعنى المحتمل، وصار معناه أنّه سقط وهم من تحته. فهذا معنى غير الأوّل[4]. ويبدو لي أنّ إستعمال (من فوقهم) في النص توضيح للسامع أو القارئ لحقيقة (السّقف) فقد تكون أرضيّة الغرفة سقفاً، وسياق الآية يُدلّل على ذنوب القوم وإعمالهم المنُكرة، فسياق النص وتركيبه، قد وضّح وفصّل المراد من الآية، لكي لا يبتعد تفكير وذهن السامع أو القارئ إلى معان بعيدة خارجة عنه. وعندما نأتي إلى العلامة الآلوسي في بيان وتفسير النص الكريم، يقول: ((أي سقط عليهم سقفُ بنيانهم إذ لا يتصّور له القيام بعد تهدّم قواعده، و(من) متعلّق بـ (خرّ) وهي لابتداء الغاية أو متعلق بمحذوف على أنّه حال من السقف المؤكدّة، وقال: ابن عطيّة وابن الإعرابيّ أنْ (من فوقهم)، ليس بتأكيد لأنَ العرب تقول: خرَّ علينا سقف، ووقع علينا حائط إذا إنهدم في ملك القائل وإن لم يقع عليه حقيقة، فهو لبيان أنّهم كانوا تحته حين هدم. ومن الناس من زعم أنّ (على) بمعنى عن وهي للتعليل والكلام على تقدير مضاف أي (خرَّ) من أجل كفرهم السقف ، وجيء بقوله تعالى: (من فَوقهم) مع (خرَّ) لدفع توهّم أنْ يكون قد خرَّ وهم ليسوا تحته، ولا يخفى أنّه تطويل من غير طائل بل كلام لا ينبغي أن يَتَفوّه به فاضل... والكلام تمثيل يعني أنْ حالهم في تسويتهم المنصوبات والحيل ليمكروا بها رُسل الله تعالى عليهم الصلاة والسلام وإبطال الله تعالى إيّاها وجَعلها سبباً لهلاكهم، كحال قوم بنوا بنياناً وعمدوه بالأساطين

([1])الخصائص: 2/271-272.

([2]) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للعلامة الآلوسي: 7/143.

([3]) سورة النحل: 26.

([4]) ينظر، الخصائص : 2/272-273.

فأتى ذلك من قبل أساطينه بأنْ ضُعْضِعَتْ فسقط عليهم السقف وهلكوا تحته))[1].
ويتضح من ذلك أنّ نص الآية الكريمة قد وضح مكان وإتجاه السقوط، فكان مفاجئ لهم، إضافة إلى أنَ هذه الإطالة في ألفاظ النص لإبانة المعنى وتوكيده وتثبيته عند السامع، فقد تكون الإطالة ضرورية لا بدّ منها لإزالة أي لبس في معنى النص وتوضيح صورته في ذهن المُتلقي، لبيان حال المشركين وكيفيّة هلاكهم في صدّهم لدين الله القويم.

ولولا أهمية (الإعتراض) لما أفرد ابن جنّي له باباً خاصاً به دلالة على أهميته، وهو جار لمجرى التوكيد وهو فصل بين الكلام المترابط فيُحسن الكلام بواسطته، كما ويظهر من خلال أسلوب الكلام عنده أنّ الإيجاز عنده لا بدَّ فيه من شرطين:

الأول: أنْ يكون مفيداً، **والثاني:** أنْ يكون مستقلا لنفسه، وإفادة الكلام شرط لحسن الإيجاز أمر قد قررّه السابقون، حتى لا يكون الكلام مخلاً بالمعنى المقصود. ولكن استقلال الكلام هو الشيء الجديد الذي أتى به، وعند ابن جنّي الإطالة والإيجاز جميعاً هما في الكلام المفيد المستقل بنفسه, ولا بدَّ من تركيب الجملة وانسجامها، أن يكون اللفظ والمعنى متّسقاً, فإنْ أصابها الخلل فليس فيه استحسان, فهو ليقف موقفا سلبياً إزاء الإيجاز الذي لا يستقل بنفسه وإنْ كان مفيداً، فهو لا يصفه بالحَسن ولا بالقبح ولا بالعذوبة ولا بالجفاء وهو خلاف من يزعم أنَّ قلة الحروف والكلام اتّسم بالحُسن واتصف بالجمال. وكذلك الإطناب الذي يحتمله تمام المعنى لا بدَّ منه من ترداد الكلام وتكرار الجمل حتى نستشعر بنعومة وعذوبة ألفاظه ومعانيه[2]، ويتضح من خلال النصوص السابقة أنّ الإطالة في الجملة وخاصة جملة بعد جملة تجعل المعنى الخاص بالنص أبلغ وأجود في التأكيد عليه، لأنّ مزايا ومحاسن جودة معاني الكلمات المكونّة له تزداد بزيادة الجملة المكونة للنص.

([1]) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثان، العلامة الآلوسي: 125/14.

([2]) ينظر، الخصائص: 87/1-88، 362/2، وينظر، أثر النحاة في البحث البلاغي الدكتور عبد القادر حسين 297-298.

الفصل الثالث

الإمكانات التعبيرية للجملة العربية عند ابن جنّي

المبحث الاول: بين الحقيقة والمجاز

المبحث الثاني: نظرة في الإعراب والمعنى عند ابن جنّي

المبحث الثالث: الإخلال بقواعد اللغة والنحو

الفصل الثالث

الإمكانات التعبيرية للجملة العربية عند ابن جنّي

تمهيد:

تتنوع الإمكانات التعبيرية عند ابن جنّي بحسب الأساليب التي عالجها وتطرّق إليها، وزوايا النظر التي انطلق من خلالها إلى بيان هذه الإمكانات المتعددة بتعددّ العمل التحليلي عنده في مكونات ثقافته اللغوية. إنّ اللغة قد وجدت للتعبير عن المعاني فما كان أكثر دقّة في التعبير وأكثر اتساعا في الدلالة عليها كان أمثل وأحسن، وقد اهتمّ ابن جني اهتماما لافتاً للنظر باللفظ والمعنى، لأنّ قوة اللفظ عنده تأتي من خلال قوة المعنى، وجعل لهذه العلاقة بينهما أكثر من بابٍ، موضحاً أهمية إحلال اللفظة المناسبة لتعطي معنىً مناسباً في تركيب الجملة وما تنفذ إليه من دلالة وقوة التعبير من خلال آرائه التي قد يخالفها شيخه أبي على الفارسي، وقد اتخذ ابن جنّي في معالجته لأفكاره أحياناً طريقة السؤال والجواب، حتى إذا لم يجد سائلاً يسأله تخيّله تخيّلاً، وألقى السؤال نفسه على نفسه ليتولى الإجابة عنه، جاعلاً السامع والقارئ متشوّقاً الى معرفة الإجابة ومتابعاً له. فقد تناول في إمكاناته مبحثاً عن (الحقيقة والمجاز) موازناً بين اللفظ ومعناه، وعاداً إيّاه، وسيلة فنيّة يلجأ إليها للتحرّر من ضيق اللفظ واتساع المعنى وتعميقه وإلباسه حلّة جديدة غير التي عرفها عند التعبير الحقيقي، فأصبح للفظ معانٍ أُول وثوانٍ. ثم انتقل في مبحثه التالي إلى رؤيته في الإعراب والمعنى والعلاقة بينهما وفيه قد بيّن ابن جنّي دلالة الإعراب على المعاني وتفريقه بين الوظائف النحوية، إذ بتغيّر

اللفظ يتغيّر المعنى وبغياب الأخير يلتبس فهم التركيب النحوي ونسيجه للجملة، وهو قرينة مهمة من قرائن بيان المعنى، ثم نراه في مبحثه الثالث مهتماً بسلامة اللغة في الخروج عن أصلها من خلال السّماع وكلّما كان الشاعر أكثر إتقاناً لإحكام القواعد اللغوية كانت إمكاناته الإبداعية أمتن، وإنْ ظلَّ أميناً ومُدافعاً عن القاعدة، فإنّه فسح مجالاً لذوقه في الخروج على المعهود والمألوف من ضيقه إلى أوسعه في التشكيل اللغوي والبلاغي والدلالي وسنحاول في الصفحات القادمة، أنْ نستعرض مباحثه وأفكاره في الموضوعات المذكورة على نحو يضع القارئ أمام صورة واضحة لجهوده في هذا الميدان.

المبحث الأول

بين الحقيقة والمجاز

مدخل

لقد عُني العرب بمصطلحي الحقيقة والمجاز، وبيان دلالة الألفاظ على معانيها، ثم الانتقال من الحقيقة إلى المجاز وما تمثله من عملية ترابط بين اللفظ ومعناه. وقد ((يفاجئ المتطلّع الغض إلى دقائق اللغة وأسرار الكلام أنْ للمجاز من الوزن والثقل من حياة اللغة ما لا يقدّره الإنسان عادة على الإطلاق، ونعني بحياة اللغة جانبها الوظائفي الأولي، وهو التكريس النفعي في التعامل الدائم معها من دون أنْ نقصد إلى مَرتبتها الفنيّة وتسخيرها الإبداعي، ولكن الناظر في مفاعلات اللغة تركيباً ودلالةً يهتدي رأسا إلى أنّ شأن المجاز مع اللغة كشأن الدم الحيويّ في الكائن، وهذه الظاهرة لا تُعزَى أساسا إلا كون المجاز إفرازاً من إفرازات النظرية المحورية في اللغة وهي المواضعة من حيث هي تَشكلٌ دائم ومخاض مستمر))[1]. كذلك عند النظر إلى اللغة نلاحظ أنّ أي تصور لمفهوم المجاز لا بدَّ أنْ يستند إلى تصوّرما – مهما كان غموضه – لطبيعة اللغة ووظيفتها. ولا بدَّ أنْ يستند هذا التصور –بدوره– إلى تصور أعمّ للدور المعرفي المنوط بالدلالة اللغوية والذي يميزها عن غيرها من أنواع الدلالات[2]. فاللغة نظام من العلاقات الدلالية، ودلالة المجاز لها علاقة بالدلالة الأصليّة وهي غير منفصلة عنها، فالحقيقة تدل على المجاز، وهذا الأخير يدل على التوسّع في المعنى وأساليب التعبير في اللغة، ومصدراً من مصادر توليد المعاني وإغنائها بالثروة اللغوية، ((وإنَّ استعمال اللغة يقتضي تصريفاً مزدوجاً للألفاظ بين دلالة بالوضع الأول وهي الدلالة الحقيقية، ودلالة بالوضع الطارئ وهي الدلالة المجازّية التي تُعدُّ دلالة منقولة ومحوّلة، فكلمات اللغة في وظيفتها الدلالية مُتعددّة الأبعاد لموقعها من البُنى التركيبية، من وراء ذلك الموقع موقف يتّخذه المتكلّم من أدواته التعبيرية، وهو ما يجعل رصيد اللغة لا مُتناهياً في

([1]) التفكير اللساني في الحضارة العربية، عبد السلام المسدّي: 188.

([2]) ينظر، إشكاليات القراءة وآليات التأويل،نصر حامد أبو زيد:122.

دلالته بحكم حركة المدّ والجزر الواقعة بين حقولها المعنويّة طبقاً لما تستوعبه الدوال))[1].

مفهوم الحقيقة والمجاز

عقد ابن جنّي في الخصائص، بابين لها (باب في فَرْق بين الحقيقة والمجاز)، وباب (في أنّ المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة)[*]، وقد عرّف الحقيقة بقوله: ((ما أقرَّ في الإستعمال على أصل وضعه في اللغة) أما المجاز فهو (ما كان بضد ذلك، وإنّما يقع المجاز ويُعدَل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة، وهي: الإتساع، والتوكيد، والتشبيه. فإنْ عُدِمَت هذه الأوصاف كانت الحقيقة ألبتَّة))[2]. وهو لا يختلف عن تعريف البلاغيين الذين سبقهم ابن جنّي إلى توضيحه، ويقول عبد القاهر الجرجاني في الحقيقة: ((كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضع وان شئت قلت: في مواضعة وقوعاً لا تستند فيه إلى غيره))[3]. ويبدو من كلام ابن جنّي في تعريف الحقيقة وجود تطابق مع ما ذكره البلاغيون، كما ذكر فائدة المجاز في اللغة، وهي الإتساع، والتوكيد، والتشبيه،وأنّ هناك ضوابط مُعينة تُبيح وتساعد على انتقال اللفظ من معنى إلى آخر، دون المساس باللغة. (ولا شكّ أنّ تطبيق المعنى أو توسيعه يُعدّ ضرباً من المجاز عن طريق إضافة ملامح او حذف ملامح))[4]. وقد تابع الشريف الرضي (406هـ) ابن جنّي في بيان الحقيقة والمجاز، إذ قال ابن جنّي ((أكثر اللغة مجاز لا حقيقة))[5]. وقد أكده الشريف الرضي بقوله: ((والواحد مِنّا – في الأكثر – يستعير إغلاق الكلام ويعدل عن الحقائق إلى المجازات))[6]. فهو يسير مع منهج ابن جنّي في توجهه من الحقيقة والمجاز. وقد عبّر أبو القاسم الثمانيني

([1]) اللسانيات وأسسها المعرفية، عبد السلام المسّدي: 96، وينظر، الدلالة القرآنية عند الشريف المرتضى، د. حامد كاظم عباس: 95. (*) ينظر الخصائص:2/449-459

([2]) الخصائص: 444/2، باب الفرق بين الحقيقة والمجاز، وينظر، المزهر ، للسيوطي: 365/1، وينظر الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام المنثور لأبن الأثير: 30.

([3]) إسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني: 325.

([4])علم الدلالة. الدكتور احمد مختار عمر: 126.

([5]) الخصائص: 444/2.

([6]) تلخيص البيان في مجازات القرآن، للشريف الرضي: 326.

الموصلي (ت 442هـ) عن رأيه في المجاز بقوله: ((وأعلم أنّ في كلام العرب: المجاز والتوسّع، لأنّهم كثيراً ما يعبرون بالشيء عن غيره، وبالسبب عن مسببه، بالمسبّب عن سببه، وإنّما يفعلون هذا في الأشياء التي يكون بينها صلة ومقاربة ومجاورة، حتى يقول الواحد منا: جاءني زيد، ويجوز ان يكون جاء غلامُه، أو خبرُهُ أو كتابُهُ، ويقولون مررت به. ولعلّه أنْ يكون مرَّ بالدار التي ينزلها أو يحلّها أو بالشيء من أسبابه، فلّما كثر المجاز والتوسّع في كلامهم. وأرادوا- بالتحقق- رفع هذا المجاز والتوسّع أدخلوا التوكيد في كلامهم ليزيلوا هذا اللبس))[1]. فيتبينّ من النص أنّ هناك صلّة بين الحقيقة والمجاز، وأنّ الثاني له صلة بالأول وهو الأصل. وإنّ إلحاق المجاز بالحقيقة عندهم وسلوك طريقته في أنفسهم، إذ إنّ العرب قد وكّدته كما وكّدت الحقيقة، وكذلك إذا كان معنى اللفظ موجوداً على الحقيقة، ولم يكن المجاز فيه نفَسْهِ، وإذا لم يكن المجاز في اللفظ نفسه، كان لا محالة في الحكم. وقد أكّد الدرس اللغوي المعاصر هذه المسألة وذلك أنّ الألفاظ متناهية، وأنّ المعاني غير متناهية، ومن المحال أنْ تستطيع لغة ما أنْ تقدّم لفظاً منفصلا لكل. معنى يرد على الخاطر، من حيث انّ المجاز اذا كثر لحق بالحقيقة وهو رأي ابن جنّي السابق[2] ويدلّل ابن جنّي على غرضه بقوله تعالى: (واسْئَل القريةَ التي كُنّا فيها)[3]. بثلاثة معانٍ، إذ يقول: ((أمّا الإتساع فلأنّه استعمل لفظ السؤال مع مالا يصحّ في الحقيقة سؤاله. وهذا نحو ما مضى، ألا تراك تقول: وكم من قرية مسؤولة، وتقول: القُرى وتسألك، وكقولك: أنت وشأنك، فهذا ونحوه إتّساع، وأما التشبيه فلأنّها شُبّهت بمن يصحُّ سؤاله لمّا كان بها ومؤلفاً لها. وأمّا التوكيد فلأنّه في ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال (على من) ليس من عادته الإجابة فكأنّهم تضمّنوا لأبيهم عليه السلام، أنّه إنْ سأل الجمادات والجبال أنبأته بصحّة قولهم. وهذا تناهٍ في تصحيح الخبر. أي لو سألتها لأنطقها الله بصدقنا، فكيف لو سألت في مِنْ عادته الجواب وكيف تصرّفت الحال

([1]) شرح اللمّع لابي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني: 135، احد تلاميذ ابن جنّي.

([2]) ينظر، الخصائص: 455/2، ودلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني: 297 والدلالة القرآنية عند الشريف المرتضى: 98.

([3]) سورة يوسف: 82.

فالإتساع فاشٍ في جميع أجناس شجاعة العربية))[1]. ويبدو أنّ ابن جنّي قد ربط حديثه بسياق الحال، أي بما حوته تلك القرية في كُل شيء حَيَّها وجمادها، وهذا التحليل يدلل على عبقريته. واستشهد بقوله تعالى: (وأدخَلْناهُ في رَحمتنا)[2]، وقال فيه: ((هذا هو مجاز وفيه الأوصاف الثلاثة، أما السّعة فلأنه كأنّه زاد في أسماء الجهات والمحال إسماً هو الرَّحمة، أمّا التشبيه فلأنَّه شبّه الرّحمة- وإنْ لم يصح دخولها بما يجوز دخوله. فلذلك وضعها موضعه،وأما التوكيد فلأنّه أُخبر عن العَرَض بما يُخبر به عن الجوهر. وهذا تعالٍ بالعرض وتفخيم منه. إذ صُير إلى حَيِّز ما يُشاهد ويُلمس ويُعاين))[3]. وعند استقراءنا في كتب اللغة نجد أنّ هناك خطبة للإمام عليّ (عليه السلام) يستهلّها بمقولة: قوله ((أيّها الناس إنّما الدنيا دار مجاز))[4] أي يجاز فيها الآخرة، ومنه سُمي المجاز في الكلام مجازاً لانّ المتكلم قد عبر الحقيقة إلى غيرها، كما يعُبر الإنسان من موضع إلى موضع، وهو أمر يقود إلى أنّ اللفظ المجاز قد استعمله الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) ثم أُستعير ليصبح مصطلحا لغويّاً وقد ربط ابن جنّي بين المجاز والتشبيه المقلوب في أحد أبوابه الذي عقد في (الخصائص) سمّاه (باب من غلبة الفروع على الأصول) قال فيه: ((هذا فصل من فصول العربية طريف، تجده في معاني العربي، ولا تكاد تجد شيئا في ذلك إلاّ والغرض فيه المبالغة فممّا جاء فيه ذلك قول ذي الرمّة:

ورَمَلٍ كأوراكِ العَذَارَى قَطَعتُه إذا أَلْبَسَتْهُ المُظلماتُ الحنادِسُ[5]

أفلا ترى ذا الرّمة كيف جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً، وذلك أنّ العادة والعرف في نحو هذا أنْ تشبّه أعجاز النساء بكُثبان الأَنقاء ... فَقلب ذو الرّمة العادة والعُرف في هذا... كأنّه يَخرج مَخرج البالغة، أي قد ثبت هذا الموضع وهذا المعنى لأعجاز

([1]) الخصائص: 449/2، وينظر، 362/2، وينظر الكتاب، سيبويه: 211/1، ودلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني: 108-110، والأصول، تمام حسان: 337.

([2]) سورة الأنبياء: 75.

([3]) الخصائص: 445/2.

([4]) شرح نهج البلاغة، لأبن أبي الحديد: 4/11.

([5]) ينظر، البيت في ديوان ذي الرّمة: 1131، الحندس: الظلمة الشديدة.

النساء، وصار كأنّه الأصل فيه، حتّى شبّه به كثبان الأنقاء))[1]. ويذكر الدكتور (تمام حسّان) أثناء كلامه عن التشبيه والمجاز بقوله: ((فإذا جاوزنا التشبيه وتفريعاته وأوجهه وأطرافه وجدنا أنْ المجاز بعامّة قد يَنْبنَي على غير المشابهة يسمى المجاز المرسل، والعلاقات التي ينبني عليها المجاز المرسل علاقات عقلية تنتمي إلى المنطق العادي))[2] ثم ينتقل بعد ذلك الى بيان صحّة المجازات نحوّيا، بعدِّها شرطاً لقبول التركيب، وإنَّ كلّ مجاز إنّما كان مجازاً لأنّه يمثّل بالضرورة مفارقات في العلاقات المعجميّة في التركيب ... ولا يستعملون المجاز إلاّ لضرب في المبالغة، إذ لو لا ذلك لكانت الحقيقة أولى من المسامحة، ((وإذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسُمِعت في لغة إنسان فإنّ أحرى ذلك أنّ يكون قد أفاد أكثرها أو طرفاً منها: من حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كلّه. هذا غالب الأمر، وإنْ كان الآخر في وجه من القياس جائزاً))[3]. ويقول الدكتور فاضل السامرائي من خلال كلامه عن المجاز: ((والظاهر أنّ الإتّساع من باب المجاز قد يُراد به المبالغة أو أي غرض من أغراض المجاز، ولا أراه من باب الحذف وإنْ كان أصله كذلك فقوله تعالى (وسَئِل القرية) من باب المجاز المرسل أطلق المحل وأُريد الحال وقوله: (بنو فلان يطؤهم الطريق) (ومكر الليل والنهار) و(نهارك صائم وليلك قائم) من المجاز العقلي وهو تعبير مبني على السّعة والتجوّز وليس مبنياً على حقيقة الكلام فإنّ المحذوف أصبح نسياً منسياً))[4].

ونرى ابن جنّي في باب القول على البناء يتحدث عن الألفاظ ومعانيها ومشابهه المجاز للحقيقة في الاستعمال فيقول: ((قد بَنى فلان بأهله، وذلك أنّ الرجل كان إذا أراد الدخول بأهله بَنى بيتاً من أدَم أو قبّة أو نحو ذلك من غير الحجر والمدر، ثم دخل بها فيه، فقيل لكل داخل بأهله: هو بانٍ بأهله، وقد بنى بأهله.

([1]) الخصائص: 1/301-302.

([2]) الأصول، د. تمام حسان: 332-334.

([3]) الخصائص: 1/374، (باب في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً).

([4]) الجملة العربية تألفيها واقسامها، الدكتور فاضل صالح السامرائي: 102، ينظر، نحو الدلالة محمد حماسة عبد اللطيف: 130.

وابتنى بالمرأة هو إفتعل من هذا اللفظ وأصل المعنى منه، فهذا كلّه على التشبيه لبيوت الأعراب ببيوت ذوي الأمصار))[1]. فالمجاز في قوله (بَنى بأهلهِ)، والأصل فيه بنى بيتاً بأهلهِ، ولكن لمّا كان أصحاب البيت وأهله هم الساكنون والمقيمون فيه علَّق البناء بهم وهي علاقة المجاز بالمحل لسكناهم، كما يتّضح ممّا سبق، أنّ المجاز قد فقد شرط الإثارة والجمال والغرابة في البيان للسامع، وهو ممّا لا يحُسن تذوَّقُه.

دلالة الفعل على المجاز

ومن غريب ما إستدلّ ابن جنّي به، من خلال كلامه عن الحقيقة والمجاز، إلى أنّ عامة الأفعال مع تأملها مجاز لا حقيقة، وقد عقد باباً فيه سمّاه (باب في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة) قال فيه: ((اعلم أنّ أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة، وذلك عامّة الأفعال؛ نحو قام زيد، وقعد عمرو، وانطلق بشرْ وجاء الصيف، وانهزم الشتاء. ألا ترى أنّ الفعل يفاد منه معنى الجنسية، فقولك: قام زيد، معناه: كان منه القيام أي هذا الجنس من الفعل، ومعلوم أنّه لم يكن منه جميع القيام، كيف يكون ذلك وهو جنس والجنس يُطبّق جميع الماضي وجميع الحاضر وجميع الأتي الكائنات من كل مَن وُجد منه القيام؟ ومعلوم أنه لا يجتمع لإنسان واحد (في وقت واحد) ولا في مائة ألف سنةٍ مضاعفةٍ القيام كلّه الداخل تحت الوهم، هذا محال عند كل ذي لبّ. فإذا كان كذلك علمت أنّ (قام زيد) مجاز لا حقيقة، وإنّما هو على وضع الكل موضع البعض للإتساع والمبالغة وتشبيه القليل بالكثير))[2]. ومن خلال ما قيل يتضّح دلالة الفعل على الجنس عند ابن جنّي، والمجاز عنده يشترك مع الجنس في ذلك, لما فيه من دلالة الجنس(النوع) وفي هذا نوع من التكلّف والمبالغة في إعطائه حجما أعلى من حجمه، (فقيام زيد) مجاز حيث أراد نوع القيام أحسناً أم قبيحاً؟ مرة أو أكثر، فأراد نوعية القيام ومعانيه، أو جنس القيام(نوعه) يدخل من

([1]) الخصائص: 40/1.

([2]) الخصائص: 449/2-450، وينظر، المحتسب: 81/1-194/1 والمسائل البصريات لأبي علي الفارسي: 785/2.

ضمن المجاز، إذا دّلت عليه دلاله، وهو يحتاج إلى تأمل كما يقول وإدراك واسع، لمعرفة جنس الفعل (نوعه) ومن ثم ماهّية المجاز، وأنّ لفظ الأفعال مشتمل على معاني الأجناس، واللفظة الواحدة تتنوع في معناها. ويمتزج رأي ابن جنّي مع رأي أستاذه أبي عليّ الفارسيّ في (قام زيد) ويجريه بمصاف ومنزلة (خرجت فإذا الأسد)، ويوضحه من خلال قولهم: خرجت فإذا الأسد تعريفه هنا تعريف الجنس، كقولك: الأسدُ اشدُ من الذئب، وأنت لا تريد أنّك خرجتُ وجميع الأسد إلي يتناولها الوهم على الباب. هذا مُحال واعتقاده إختلال وإنّما أردت: خرجت فإذا واحد من هذا الجنس بالباب. فوضعت لفظ الجماعة على الواحد مجازاً . لما فيه من الإتساع والتوكيد والتشبيه، أمّا الإتساع فإنكّ وضعت اللفظ المعتاد للجماعة على الواحد، وأمّا التوكيد فلأنك عظمَّت قدر ذلك الواحد، بإنْ جئت بلفظه على اللفظ المعتاد للجماعة، وأمّا التشبيه فلأنّك شبّهت الواحد بالجماعة، لأنَّ كل واحد منها مثله في كونه أسداً[1] . ويتضح مما سبق أنّه قد نقل الموضع خرجت فإذا الأسد هو يعني الشجاع من معناه الأصلي، إلى معنى آخر، بين شجاعة الحيوان والإنسان, وهي دلالة مجازية أّما الدلالة الحقيقية تكون فيها العلاقة بين اللفظ والمعنى علاقة إعتباطيه، فنلاحظ المجاز بين الاثنين فعل الأسد في قوته والإنسان وبيان مظهره الخارجي الذي يرمز ويدل على شجاعته ومقدرته. وقد عممَّ ابن جنّي رأيه ليشمل أفعال الله (سبحانه وتعالى)، فقال: ((وكذلك أفعال القديم سبحانه. نحو خَلقَ الله السماءَ والأرضَ وما كان مثله، ألا ترى – أنّه عَزّ اسمه – لم يكن منه بذلك خَلْق أفعالنا، ولو كان حقيقة لا مجازاً لكان خالقا للكفر والعدوان وغيرهما من أفعالنا عزَّ وعلا، وكذلك عِلم الله قيام زيد مجازاً أيضاً، لأنّه ليست الحال التي عُلم عليها القيام زيد هي الحال التي علم عليها قعود عمرو))[2]. وقد ربط ابن جنّي كلامه عن المجاز بمعتقده الاعتزالي الذي أشار إليه في مقدمة كتابه (الخصائص) .

([1])الخصائص: 451/2، والمعنى وظلال المعنى، الدكتور محمد محمد يونس علي: 45.

([2]) الخصائص: 451/2، وينظر الخصائص: 45/1-46.

إنّ الاختلاف في ورود القول على المجاز أو على الحقيقة ينشئُ على الأقل معنيين مصداقين، وهو بذلك من أسباب تعددّ المعنى، فإنّ قولك: زيدٌ أسدٌ، لا يشير إلى أسد حقيقي، على حين أنّ الاختلاف يكون مفيدا إذا رأى أحدهم أنّ زيداً اسم لأسدٍ حقيقي. ولو نظرنا إلى قوله تعالى: ((يَوْمَ يكشفُ عن ساقٍ...))[1]، ضمن الاستعارة أو الكناية ما دمت لا ترى أن الساق المذكورة تدلُ على معناها الوضعي في اللغة، لكنّ الاختلاف يكون مفيداً إذا ذهب أحد المخاطبين إلى أنّ الساق تفيد معناها الوضعي، كما أنّ بعض الدارسين يرفضون وجود المجاز في اللغة مطلقاً، ومنطلق هذا الرفض وعدّهم أنّ المعاني التي تُوسم بالمجاز إنّما هي معانٍ وضعيّة بأصل اللغة، فالعرب تُطلق (الأسد) على الرجل الشّجاع و(الحمار) على البليد، (وإطلاق هذه الأسماء لغة مما لا ينكر إلاّ عن عناد) ويبدو أنَّ اختلافهم من خلال التسميّة في ضمِّ الشجاع ضمن الحقيقة خلافاً لتصنيفه مع المجاز أمر متعارف عليه. فمن قوانين اللغة أنّ أُسس التخاطب تقوم على الأقوال الوضعية، إذ اللغة مواضعة بشريّة، وليس المجاز سوى عدول عن أصل الوضع أو جواز المواضعة العامة لإنشاء مواضعه خاصة، فلا بَّد من قرينة ما تبرر الانتقال من المعنى الوضعي إلى المعنى المجازي وإلا فقدت اللغة وظيفتها التواصلية، وغدا الكلام عشوائياً[2]. وهو كما ذكر ابن جنّي أنّ المجاز إذا شاع استعماله التحق بالحقيقة[3] ، ونرى ابن جنّي يتكلّم عن التوكيد في توضيح الشيء وبيانه، وانتشاره بين العرب، فيقول: ((فإذا عُرف التوكيد لَمِ وقع في الكلام– نحو نفسه وعينه وأجمع، وكلّه وكلّهم وكليهما وما أشبه ذلك– وعرفت منه (حال سعة) المجاز في هذا الكلام. ألا تراك قد تقول: قطع الأميرُ اللصَّ ويكون القطع له بأمره لا بيده، فإذا قلت: قطع الأميرُ نفسُه اللصَّ رفعت المجاز من جهة الفعل وصرت إلى الحقيقة، لكن يبقى

([1]) سورة القلم: 68.

([2]) ينظر ، المعنى في القرآن، د. إلفة يوسف: 221–222، وينظر ، اللغة في الدرس البلاغي: 104، والمعتمد في أصول الفقه لأبي الحسن البصري: 29.

([3]) ينظر الخصائص 449/2 (باب في أنّ المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة)

عليك التجوّز في مكان آخر وهو قولك: اللصَّ وإنّما لعلّه قطع يده أو رجله، فإذا إحتطت قلت: قطع الأمير نفسُه يد اللصَّ أو رجله.... فوقوع التوكيد في هذه اللغة أقوى دليلاً على شياع المجاز فيها واشتماله عليها. حتى إنّ أهل العربية أفردوا له باباً لعنايتهم به وكونه ممّا لا يضاع ولا يهمل مثله. كما أفردوا لكل معنى أهمّهم باباً، كالصفة والعطف والإضافة والنداء والندبة والقسم والجزاء ونحو ذلك))[1]. وهذا دليل على كثرة المجاز في اللغة، وإنّ الحاجة تدعو إلى توكيد الكلام لرفع المجاز من جهة الفعل أو من وقع عليه. فمثلا في باب (حذف الفعل) نلاحظ ابن جنّي يسوق النص الكريم: (وإذا السماءُ انشقّت)[2] فالفعل فيه مضمر وحده، أي (إذا انشقّت السماءُ)، والآية فيها مجاز وكيف تنشقُّ السماء؟ عند النظر إليها فيجب أنْ تكون هناك قرينة أو دليل يدل عليها، أو ضرورة ملازمة للقرينة على ما تدلّ عليه[3]. مع العلم أنّ القرائن كثيرة ومتنوعة، وقد تجتمع أكثر من قرينة في النص للدلالة على المحذوف. فنلاحظ أنّ كلامه يشوبه شيء من الغموض لما ارتآه في توجهّه، وفكر معتقده، ثم قال: ((وبينّت من قريب لبعض مُنتحل هذه الصناعة هذا الموضع – أعني ما في ضربتُ زيداً، وخلق الله ونحو ذلك– فلم يفهمه إلاّ بعد أنْ بات عليه وراض نفسه فيه واطّلع في الموضع الذي أومأت له إليه، فحينئذ ما تصوَّره، وجرى على مذهبه في أنْ لم يشكره، وأعلم أنّ جميع ما أوردناه في سعه المجاز عندهم واستمراره على ألسنتهم يدفع دفع أبي الحسن القياس على حذف المضاف وإنْ لم يكن حقيقة. أو لا يعلم أبو الحسن كثرة المجاز غيره. وسعة استعماله وانتشار مواقعه، كقام أخوك وجاء الجيش وضربت زيداً ونحو ذلك، كل ذلك مجاز (لا حقيقة) وهو على غاية الإنقياد والاطّراد. وكذلك أيضاً حذف المضاف مجاز لا حقيقة وهو مع ذلك مستعمل... وكذلك حذف المضاف قد كثر، حتى إنّ في القرآن – هو أفصح الكلام

([1]) ، الخصائص: 452/2–453، (باب في أن المجاز اكثر لحق بالحقيقة)، ينظر شرح اللمع لأبي القاسم الثمانيني: 135.

([2]) سورة الانشقاق: 1.

([3]) ينظر، الخصائص: 382/2، ومغنى اللبيب لابن هشام، 668/2.

– منه أكثر من مائة موضع، بل ثلاثمائة موضع، وفي الشعر منه مالا أحصيه))[1]. وواضح من كلام ابن جنّي أنّ المجاز قد إطرّد وسَهُل إستعماله، حتى دفع البعض إلى القياس عليه كما هو مشار إليه في النصّ.

وقد لحق المجاز بالحقيقة حتى وكّد ثم تؤكد الحقيقة، فيقول: ((ويدلّل على لحاق المجاز بالحقيقة عندهم وسلوكه طريقته في أنفسهم أنّ العرب قد وكّدته كما وكّدت الحقيقة. وذلك قول الفرزدق: (البيت من الطويل)

عَشِيَةَ سَالَ المِرْبَدَانِ كِلاهُما سَحابةَ موتٍ بالسيوفِ الصّوارِمِ[2]

وإنّما هو مربدٌ واحد. فثنّاه مجازاً لما يتّصل به من مجاورة، ثم إنَّه مع ذلك وكَّده وإنْ كان مجازاً. وقد يجوز أنْ يكون سمّى كل واحد من جانبيه مِربداً))[3]. فأراد بالمربدين، المربد هو كل شيء حُبست به الإبل والغنم، ولهذا قيل مرِبد النّعم الذي بالمدينة، وبه سُمّي مربد البصرة. فعامل (المربدان) وهو مجاز معاملة الحقيقة في كلمة (المربد) ثم جاءت كلاهما توكيدا معنويا لها.

((وقال الأخر:

إذا البيضةُ الصمّاء عضّت صفيحةٌ بحربائها صاحَتْ صياحاً وصلّت

فأكدّ (صاحَتْ) وهو مجاز بقوله: صياحاً))[4]، فجاءت (صياحاً) مؤكّدة للفعل (صَاحَتْ)، وقد أُخذت من لفظه، وهو توكيد بالمصدر.

ويفرق ابن جنّي بين الحقيقة والمجاز في قوله تعالى: (وكَلَّمَ اللهُ موسى تكْليما)[5]. فهي حقيقة، فيقول: ((فليس من باب المجاز (في الكلام) بل هو حقيقية،

([1]) الخصائص: 2/453-454 (باب في أنّ المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة).

([2]) ينظر، البيت في ديوان الفرزدق: 2/311.

([3]) الخصائص: 2/455.

([4]) الخصائص: 2/456.

([5]) سورة النساء: 164.

قال أبو الحسن: خلق اللهُ لموسى كلاماً في الشجرة، فكلمَّ به موسى أو غيرهما وإذا أحدثه كان متكلّماً به. فأمّا أنْ يحدّثه في شجرة أو فم شيء آخر. لكنّ الكلام واقع؛ ألا ترى أنّ المتكلّم مِنّا إنّما يستحق هذه الصفة بكونه متكلّما لا غير، لا لأنّه أحدثه في آلة نطقه ، وإنْ كان لا يكون مُتكلّماً حتى يحرّك به آلات نطقه))[1]. ويبدو في النص أنّ منهج ابن جنّي المعتزليّ ينكرون الكلام غير المباشر من الله نوعا ما. ويجعل ابن جنّي من الآية السابقة مجازا عندما يؤكدها بالمصدر (تكليماً) فهو مجاز في (كلّم) وقد أُكّدِ بـ (تكليماً) التي أُخذت من لفظ الفعل[2]. ويستشهد ابن جنّي بآيات الذكر الحكيم في إثبات رأيه ((ومن التوكيد في المجاز (بقوله تعالى) (وَأُتِيَتْ مِنْ كلِّ شيءٍ)[3]، ولم تُؤتَ لحِية ولا ذَكراً. ووجه هذا عندي أنْ يكون ممّا حُذفت صفته، حتى كأنّه قال: وأُوتيت من كلِّ شيء تؤتاه المرأة الملكة، ألا ترى (أنهّا لو) أوتيت لحِية وذكر، لم تكن امرأة أصلاً، ولما قيل فيها: أوتيت. ولقيل أوتى. ومثل قوله تعالى: ((اللهُ خَالقُ كُلِّ شيء))[4] ، وهو سبحانه شيء. (وهذا) ممّا يستثنيه العقل ببديهته، ولا يحوج إلى التشاغل بإستثنائه ألا ترى أنْ الشيء كائناً ما كان لا يخلق نفسه، كما أنّ المرأة لا تؤتى لحِيَةً و لا ذَكَراً))[5] .

ثم يُوضّح ويفّرق بين الحقيقة والمجاز في قوله تعالى: (وفوّقْ كُلِّ ذي عِلم عَليمٌ)[6] ، بقوله: (فحقيقة لا مجاز وذلك أنه سبحانه ليس عالماً بعلم، فهو إذا العليم الذي فوق ذوي العلوم أجمعين، ولذلك لم يقل: وفوق كل عالم عليم، لأنّه –عزّ أسمه– عالم، ولا عالم ولا عالم فوقه. فإنْ قلت: فلس فيه شئ مما أوردته من قولك: (وأوتيت من كلِّ شئ) و(خالق كل شئ) و(فوق كل ذي علم عليم) اللفظ المعتاد

([1]) الخصائص: 456/2.

([2]) ينظر، الخصائص: 458/2.

([3]) سورة النمل: 23.

([4]) سورة الزمر: 62.

([5]) الخصائص: 458/2.

([6]) سورة يوسف: 76.

للتوكيد...))[*]. ويتضح مما سبق أنّ التوكيد جاء في المجاز معنىً وان لم يأت على طريقة التوكيد المعروفة. ويتساءل ابن جنّي في الخصائص كعادته، ومجيباً عليه في آن واحد، هل في إحالة (سيبويه) لقول من قال: (أشرَبُ ماءَ البحرِ) حظرُ للمجاز؟ فأجاب بقوله: ((وهذا منه حظرٌ للمجاز الذي أنت مدَّع شياعه وانتشاره. قيل: إنّما أحال ذلك على أن المتكلم يريد به الحقيقة، وهذا مستقيم، إذ الإنسان الواحد لا يشرب جميع ماء البحر، فأمّا إنْ أراد به بعضه ثم أطلق هناك اللفظ يريد به جميعه فلا محالة له من جوازه))[1] . فقد وضعها سيبويه عامة للعموم، ولم يرد بها الخصوص، أنْ تختص بلفظه معينة.

التجريد والمجاز

وقد عقد ابن جنّي باباً في (الخصائص) سمّاه (باب في التجريد)، ومعناه ((أنّ العرب قد تعتقد أنّ في الشيء من نفسه معنى آخر، كأنّه حقيقته ومحصوله وقد يجري ذلك إلى ألفاظها لما عقدت معانيها، وذلك نحو قولهم: لئن لقيت زيداً لتلقينَّ منه الأسدَ ولئن سألته لتسألن منه البحر. فظاهر هذا أنّ فيه من نفسه أسداً وبحراً، وهو عينه هو الأسد والبحر (لا أنّ) هناك شيئاً منفصلاً عنه وممتازاً منه. وعلى هذا يخاطب الإنسان منهم نفسه، حتى كأنّها تقابله أو تخاطبه))[2] ويسري ذلك الاعتقاد إلى اللفظ المستعمل، فنلاحظ في النص يتكلّم ابن جنّي عن قضية الاعتقاد في الشئ، فهو يخبرهم بأنه أسدٌ، ثم الاعتقاد باليقين والتصديق على أنّه أسدٌ وبحرٌ، فاستعمل كلمة (عينه) و(نفسه) للدلالة على اليقين بالشئ وتوكيده. فالتجريد عنده نوع من أنواع المجاز، وقد وصفه في مقدمة الباب (واعلم أنّ هذا فصل من فصول العربية طريف حسن، ورأيت أبا على – رحمه الله– به غرياً معيناً، ولم يفرد له باباً لكنّه وسمه في بعض ألفاظه بهذه السّمة، فاستقر بها منه وأنفت لها))[3]. يورد بيتاً (للأعشى موضحاً رأيه فيه): (البيت من البسيط)

(*) الخصائص: 459/2 .

([1]) الخصائص: 457/2–458 (باب في أنّ المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة)

([2]) الخصائص : 475/2–476 . (3) الخصائص: 475/2.

وهل تطيق وداعاً أيُّها الرجلُ[1]

((وهو الرجل نفسه لا غير))[2], ويكمل رأيه مستشهداً بالذكر الحكيم، ومُعقّباً عليها، يقول: ((وعليه قراءة من قرأ وقال: (قالَ اعلَمْ أنّ الله على كلّ شيء قديرٌ)[3](*). أي إعلم أيُّها الإنسان، وهو نفسه الإنسان. وقال تعالى: ((لَهُمْ فيها دَارُ الخُلدِ))[4]. وهي نفسها(دار الخُلد) فكأنّه جرّد من الدار داراً))[5]. ويظهر من خلال ما تقدّم أنّ التجريد يُستفاد منه في توسعة الكلام، ظاهره وباطنه فهو يخاطب غيره ويقصد النفس، زيادة على خلع صفات منها على غيره. ثم يستدل ((بقول الأعشى: (البيت من الخفيف)

لاتَ هَنّا ذكرى جُبَيرة أَمْ مَنْ جاءَ مِنَها بِطائِفِ الأَهوالِ[6]

وهي نفسها الجائية بطائف الأهوال))[7]. وهي نفسها طائف الأهوال. ويورد ابن جنّي الموضوع نفسه في كتابه (المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات) بقوله: ((ومن ذلك قراءة علي ابن أبي طالب وابن عباس (عليه السلام) وابن يَعمر وأبي حرب وابن أبي الأسود والحسن الجحدري وقتادة وأبي نَهِيك وجعفر بن محمد: (يَرثُني ويَرِثُ مِنْ آلِ يعقوب)[8]، قال أبو الفتح: هذا ضرب من العربية غريب، ومعناه التجريد. وبذلك أنّك تريد، فَهَبْ لي من لَدُنْك وَلِيّاً يرثُني منه أو به وارثٌ من آل يعقوب وهو الوارث نفسه، فكأنّه مجرّد منه وارثاً))[9]. ومازلنا في (باب التجريد) حيث نلاحظ استعمال

([1]) ينظر، البيت في ديوان الأعشى: 105، وصدر البيت: ودّعَ هريرةَ أنَّ الركبَ مرتحل، المحتسب : 105/1-239.

([2]) الخصائص: 476/2.

([3]) سورة البقرة: 259. (*) ينظر, الحجة لابن خالويه: 100, والسبعة في القراءات: 189 وهي قراءة (الكسائي, وابن عباس) .

([4]) سورة فصّلت: 28.

([5]) الخصائص: 476/2 وينظر المحتسب 32/2. ومعجم القراءات القرآنية:71/6 (قراءة عبدالله بن مسعود).

([6]) ينظر، البيت في ديوان الأعشى: 53، والمحتسب: 39/2،وشرح المفصل: 17/3.ورصف المباني: 170، والمقّرب: 126/1

([7]) الخصائص:476/2 باب في التجريد.

([8]) سورة مريم: 6.

([9]) المحتسب: 38/2, وينظر, إتحاف فضلاء البشر:297, السبعة لابن مجاهد: 417.

(الباء) للدلاله على المجاورة، في البيتين الآتيين: فيقول: (((أنشدنا: البيت من الطويل)

بنزوة لصٍ بَعدما مرَّ مصعبُ بأشعث لا يُفلَىَ ولا هو يَقْمَلُ[1]

ومصعب نفسه هو الأشعث))[2]

وفي البيت الثاني ((أنشدنا: (البيت من الرمل)

جازت البِيدَ الى أرحُلنا آخرَ الليل بيَعفورٍ خَدِرْ[3]

وهي نفسها اليعفور))[4]. وقد ورد البيت في باب (مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر) إلاّ أنّه أورد كلمة (القومَ) بدلا من (البيد) في صدر البيت، وقال فيه: ((أي بشخص أو بإنسان مثل اليعفور– وهو واسع كثير– فلما كُثر استعمالهم إياه وهو مجاز إستعمال الحقيقة واستمر واتلأبَّ تجاوزوا به ذاك إلى أنْ أصاروه كأنّه هو الأصل والحقيقة، فاستعاروا معناه لأصله... وهذا من باب تدريج اللغة))[5] .

سياق الكلام والمعنى المجازي للمعتقدات الدينية:

ولعلَّ أوسع أبواب ابن جنّي الدلاليّة السياقية باب (فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية) ((ومؤدّى هذا الباب أنّ سياق الكلام وما يتّصل به من ملابسات له أثر كبير في دلالة الكلمة وما تؤديه من معانٍ، وليس المعنى المعجمي وحده هو الذي تؤدي معرفته، إلى فهم المقصود من الألفاظ ودلالتها، فقد لاحظ ابن جنّي أنّ خلافا كبيراً وقع بين أصحاب الفرق الإسلامية في تفسير بعض ألفاظ القرآن الكريم بحيث ينظر كل فريق إلى الآخر على أنّه ضالٌ أو مُنحرِف أو مُلحد وإنّ معرفة

([1]) ينظر، البيت في ديوان الأخطل: 271، والمحتسب: 41/1.

([2]) الخصائص: 477/2.

([3]) ينظر، البيت في ديوان طرفة بن العبد: 50, وينظر الخصائص: 477/2.

([4]) الخصائص 477/2, اليعفور: ظبي تعلوه حُمرة .

([5]) الخصائص: 179/2، وينظر المحتسب: 42/1.

الدلالة الصحيحة للكلمات من الناحية اللغويّة قد تهدي الى الرأي الصحيح))[1]، وكان هذا دافعاً قوياً إلى عقد هذا الباب في (الخصائص)، ويصفه ابن جنّي ((من أشرف أبواب هذا الكتاب، وأنّ الانتفاع به ليس إلى غاية ولا ورائه من نهاية. وذلك أن أكثر من ضلّ مِنْ أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاد عن الطريقة المثلى إليها، فإنّما إستهواه (واستخفَّ حِلمه) ضعفُه في هذه اللغة الكريمة الشريفة، التي خوطب الكافّة بها, وعرضت عليها الجنة والنار من حواشيها وأحنائها، وأصل إعتقاد التشبيه لله تعالى بخلقه منها، وجار عليم بها وعنها. وذلك أنّهم لمَّا سمعوا قول الله –سبحانه، وعلا عمّا يقول الجاهلون علوّا كبيراً– ((يا حَسْرتي عَلَى ما فَرطّتُ في جَنْبِ الله))[2]. وقوله تعالى ((فأينَما تُولُّوا فَثمَّ وجهُ الله))[3]، وقوله: (لِما خلقتُ بيديَّ)[4]، وقوله: تعالى: (مِما عَمِلَتْ أَيْدينا)[5]، وقوله تعالى: (ويبقى وَجْهُ رَبّك)[6]، وقوله: (ولِتَصنع عَلَى عَيْني)[7]، وقوله: (والسموات مَطويَّات بيمينه)[8]، ونحو ذلك من الآيات الجارية هذه المجرى، وقوله في الحديث: (خلق الله آدم على صورته)[*] حتى ذهب بعض هؤلاء الجُهّال في قوله تعالى: ((يوم ويكشفُ عن ساق))[9]، أنها ساق ربهم))[10] . وقد وصفهم ابن جنّي بالجهل وفساد المعتبر، وجعلوا لله جلَّ مقامه أعضاءً كأعضاء البشر له شكل وجسم، وصنفوه من ضمن المجسّمات، ثم يحددّ طريق وفهم ألفاظ اللغة بقوله: ((وطريق ذلك أنّ هذه اللغة أكثرها جار على المجاز، وقلّما يخرج الشيء منها على الحقيقة... وكان القوم الذين خوطبوا بها أعرف الناس بسعة مذاهبها، وانتشار أنحائها، جرى خطابهم بها مجرى ما يألفونه، ويعتادونه منها، وفهموا أغراض

([1]) الدلالة السياقية عند اللغويين، أ.د. عواطف كنوش المصطفى: 145, وينظر الخصائص: 3/248–258.

([2]) سورة الزمر: 39.

([3]) سورة البقرة: 115.

([4]) صورة ص: 75.

([5]) سورة يس: 71.

([6]) سورة الرحمن: 27.

([7]) سورة طه: 39.

([8]) سورة الزمر: 67. (*) ينظر, صحيح مسلم, تحقيق أحمد محمد شاكر: 1007 .

([9]) سورة القلم: 42.

([10]) الخصائص: 3/248–249.

المخاطب لهم بها على حسب عرُفْهم، وعادتهم في استعمالها. وذلك أنّهم يقولون: هذا الأمر يصغر في جَنبْ هذا، أي بالإضافة إليه، و(قرنه به)، وكذلك قوله تعالى: (((يا حسرتي على ما فرّطت في جنب الله))[1], أي فيما بيني وبين الله، إذا أضفت تفريطي إلى أمره لي ونهيه إياي وإذا كان أصله إتّساعا جرى بعضه مجرى بعض)[2]. والمعروف أنّ ألفاظ القرآن الكريم إذا جاءت مع سياق الآية القرآنية فانّ معناها يختلف عمّا عليه اللفظة في المعنى المعجمي، فالقرآن الكريم يحتاج لمن يقرأ ألفاظه وآياته إلى تدبرّ وتمعّن في تفسيرها، وليس تبعاً لهوى المذهب واتجاهه، فتعددت كتب التفاسير، ومعجمات القرآن الكريم. ((لذلك حمُل كلام الله على المعنى المجازي أو المعنى السياقي إلاّ أن السنن والملل والاعتقادات الدينية هي التي تحرّف اللفظ عمّا أراد به واضعه كما يحدث لكلام الله وهكذا تفسّر الآيات وفقا لمعتقدات القوم وقد تخرج عما وضع لها))[3]. وكذلك ((قوله سبحانه: (فأينما تُوَلوُّا فثمَّ وَجْه اللهِ)[4]، إنّما هو الاتجاه الى الله))[5]، ثم يوضح إبن جنّي فكرته ومعبّراً عن رأيه بأحد أبيات الكتاب بقوله: ((ألا ترى إلى بيت الكتاب: والبيت من البسيط)

أَسْتَغفِرُ اللهَ ذَنْبَاً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العِبادِ إليهِ الوَجهُ والعَمَلُ[6]

أي الإتجاه. فإنْ شئت قلت: إنّ الوجه هنا مصدر محذوف الزيادة، كأنّه وضع الفَعل موضع الإفتعال، كوحده، وقيد الأوابد (في أحد القولين) ونحوهما. وإنْ شئت قلت: خرج مخرج الاستعارة. وذلك أنّ وجه الشيء أبداً هو أكرمه وأوضحه، فهو المراد منه، والمقصود إليه. فجرى استعمال هذا في القديم –سبحانه– مُجرى العرف منه

([1]) سورة الزمر: 39.

([2]) الخصائص، 250/3.

([3]) الدلالة السياقية عند اللغويين: 145

([4]) سورة البقرة: 115.

([5])الخصائص: 250/3.

([6]) البيت لم يعرف قائله، ينظر، الكتاب : 37/1، والخصائص: 250/3 وأوضح المسالك: 283/2، وشرح المفصل: 63/7، والاشباه والنظائر: 16/4، والمقتضب: 321/2, والخزانة: 486/1, ومعجم شواهد النحو: 127.

والعادة في أمثاله. أي لو كان –تعالى– ممّا يكون له وجه لكان كلُّ موضع تُوجّه إليه فيه وجهاً له، إلاّ أنّك إذا جعلت الوجه في القول الأول مصدرا كان في المعنى مضافاً إلى المفعول دون الفاعل. لأنّ المتوجّه إليه مفعول (في المعنى فيكون) إذاً من باب قوله –عزّ وجلّ– (لا يسئم الإنسان من دعاء الخير)[1]، و(لقد ظلمك بسؤال نعجتك)[2]، ونحو ذلك ممّا أضيف فيه المصدر إلى المفعول به. وقوله تعالى: (ممّا عملته أيدينا)[3]، إنّ شئت قلت: لمّا كان العُرْف أن يكون أكثر لأعمال باليد جرى هذا مجراه. وإنْ شئت قلت: الأيدي هنا جمع اليد التي هي القوّة، فكأنّه قال: ممّا عملته قوانا، أي: القُوى التي أعطيناها للأشياء، لا أنّ له – سبحانه – جسما تحلّه القوّة أو الضعف))[4]، ثم يتكلم ابن جنّي عن الجهلة الذين غلبت عليهم شقوتهم كما يقول: ((وغلبت عليه شقوته حتى قال في قول الله تعالى: ((يومَ يُكْشَفُ عن ساقٍ))[5]. إنّه أراد به عضو القديم، وإنّها جوهر كهذه الجواهر الشاغلة للأماكن، وإنّها ذات شَعَر... فأمر نحمد الله على أنْ نزَّهنا عن الإلمام بِحَراه. وإنّما الساق يُراد بها لشدّة الأمر. كقولهم: قد قامت الحرب على ساق. ولسنا ندفع مع ذلك أنّ الساق إذا أُرِيدت بها الشدّة فإنّما هي مشبّهة بالساق هذه التي تعلق القدم. وإنّه إنّما قيل ذلك. لأنّ الساق هي الحاملة للجملة. المنهضة لها. فذِكرت هنا لذلك تشبيهاً وتشنيعاً. فأمّا أنْ تكون للقديم– تعالى – جارحة: ساق أو غيرها، فنعوذ بالله من إعتقاده...))[6]. ويبدو من خلال ما سبق، أنّ هناك جامعاً يجمع بين الدلالة الوضعية وهي الحقيقة والدلالة الانتقالية (المجاز) وشبهاً بينهما، وهذا دليل على التوسّع في المعنى والتشبيه بين الأصل وما نقل عنه، فقد يُعدل بالشيء من وضع إلى آخر إذا ضاق به الأمر، ليعدل ويطاوع في الفكرة كما يكون من باب الاضطراب تفرضه اللغة لبعض الأحيان، فنلاحظ سعة إدراكهم وعقليتهم المتوقّدة وإنْ كانوا على خطأ في تفسير

([1]) سورة فصّلت: 49.

([2]) سورة ص: 24.

([3]) سورة يس: 71

([4]) الخصائص: 3/250–251.، قد تكون كلمة (الوجه) في عجز البيت تدل على القصد.

([5]) سورة القلم: 42.

([6]) الخصائص: 3/254.

الآيات القرآنية لكننا نرى إتساع تشبيهاتهم وتنوعها بالرغم من جهلهم في إدراك حقيقة الله تعالى. وقد أثبت ابن جنّي من خلال كلامه أنّ العرب تُعدُّ المجاز من مفاخر كلامها وتهتم به فهو دليل على بلاغتها وفصاحتها، ووسيلة من وسائل اتساع الدلالة من حيث إستعمال الألفاظ استعمالا جديداً، وفق علاقات تشبيهية أو استعارية فهو جزء أساسي في اللغة كما أشار إليه ابن جنّي وضرورة من ضرورات الاتساع في لغتنا. ((فالمجاز هو محرك الطاقة التعبيرية في إزدواجها بين تصريحيّة وإيحائية وإيمائية، وبين طاقة موضوعة جدوليّة سياقيّة جافة. فمكمن المجاز إستعداد اللغة لإنجاز تحولّات دلاليّة بين أجزائها، يتحرّك الدّال فينزاح عن مدلولهِ ليلابس مدلولاً قائماً أو مُستَحدثاً، وهكذا يَصبح المجاز جسر العبور تَمتَطيه الدوال بين الحقول المفهومية))[1].

(1) النواميس اللغوية والظاهرة الاصطلاحية، عبد السلام المسدّي: 23.

المبحث الثاني

نظرة في الإعراب والمعنى عند ابن جنّي

إذا نظرت إلى لغة العرب والمروي عنها، وجدت اهتمامهم بالألفاظ ومعانيها وما تؤول إليه، وإجلالهم وتعظيمهم لها، ويرجع ذلك إلى علاقة الكلام بالمعنى والإعراب. وقد أوضح ابن جنّي في مواضع كثيرة من كتابه (الخصائص) اهتمام العرب بالألفاظ ومعانيها وعلاقتها بالإعراب، فقال: ((فكأنّ العرب إنّما تُحلّي ألفاظها وتدّبجها وتَشيها ، وتزخرفها عناية بالمعاني التي وراءها، وتوصّلاً بها إلى إدراك مطالبها، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنّ من الشعر لَحِكَماً وإنَّ من البيان لسحراً"[1] فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتقد هذا في ألفاظ هؤلاء القوم التي جُعلت مصايد وأشراكاً للقلوب، وسبباً وسُلَّماً الى تحصيل المطلوب، عرف بذلك أن الألفاظ خدم للمعاني، والمخدوم- لا شكّ أشرف من الخادم)).[2]

كما وضّح الكلام وفرّق بينه وبين القول في باب سمّاه (باب القول على الفصل بين الكلام والقول)، فبيّن ترتيب الألفاظ مع بعضها ودُلالتها على المعاني، فقال فيه: "أمّا الكلام كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه وهو الذي يسمّيه النحويون الجمل، نحو زيدٌ أخوك، قام محمد، وضرب سعيد..."[3].

ويتّضح ممّا قيل اهتمام العرب بالألفاظ وترتيبها في إفادة المعنى، فالإعراب سمة من سمات العربية التي تتميز بها عن كثير من اللغات الأخرى. فهو معيار التفاضل بينهم.

---

[1]() ينظر, صحيح البخاري تحقيق: أحمد محمد شاكر: 742.

([2])الخصائص: 221/1 (باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني).

(3) الخصائص: 18/1.

مفهوم الإعراب عند ابن جنّي:-

لقد عقد ابن جنّي في كتابه (الخصائص) باباً سّماه (باب القول على الإعراب)، بدأ في مقدمته بتعريف الإعراب اصطلاحا، ودلّ على العناية العملية والفائدة منه. فقال: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرمَ سعيدٌ أباهُ، وشكرَ سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما، ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شَرْجاً واحداً لأستبهم أحدهما من صاحبه"[1]. ويتّضح من خلال حدّ الإعراب عنده توسعه فيه على غيره من النحويين، فكان كلامه متضمّناً من أنّ الإعراب والتغيير في أواخر الكلمات،مُدلّلاً على ذلك من خلال قوله (ولو كان الكلام شُرْجاً واحداً لأستبهم احدهما من صاحبه). كذلك رؤيته في الإعراب إنما جيء به للدلالة على اختلاف المعاني كما وضّحه في (باب حكم المعلول بعلّتين)، يقول فيه: ((إلا ترى أنّ موضوع الإعراب على مخالفة بعضه بعضاً، من حيث كان إنّما جيء به دالاً على اختلاف المعاني، فإنْ قلت: فحروف المضارعة أيضاً موضوعة على اختلاف معانيها, لانّ الهمزة للمتكلمّ، والنون للمتكلمّ إذا كان معه غيره، وكذلك بقيّتها ، قيل: أجل، إلا أنها كلّها ومع ذلك مجتمعةَ على معنى واحدٍ، وهو جَعْلها الفعل صالحاً للزمانين على ما مضى. فإنْ قلت: فالإعراب أيضاً كلّه مجتمع على جريانه على حرفه، قيل: هذا عمل لفظي، والمعاني أشرف من الألفاظ)) [2] فهو يحدد الغاية من الإعراب والغرض الذي جيء به من أجله. وقد عقد سيبويه (180هـ) باباً في الإعراب سمّاه (هذا باب مجاري أواخر الكلم في العربية) وقد وضع فيه الإعراب وبحركات الإعرابية بقوله: ((وإنمّا ذكرت لك ثمانية مجار لأفرُقَ بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه– وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل....))[3].

([1]) الخصائص: 36/1.

([2]) الخصائص: 176/1–177 ، وينظر، ابن جني النحوي، فاضل السامرائي: 294.

([3]) الكتاب، سيبويه: 13/1، وينظر اللمع العربية لابن جني ، تحقيق حامد المؤمن: 57.

ويبدو من كلام سيبويه أنَّ الإعراب عنده يتغير بعامل ويزول بزواله والمبني خلافه. ويفصّل ابن جنّي ترتيب الألفاظ وتنسيقها في الكلام، والتفريق بين تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، بقوله: ((فقد تقول: ضربَ يحيى بُشرى، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً؛ وكذلك نحوه قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله، ممّا يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلامُ من تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإنْ كان هناك دلالة أُخرى من قبل المعنى وَقَع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو أَكلَ يحيى كُمثرَى، لَكَ أنْ تقدّمَ وأنْ تؤخر كيف شئت... ، وكذلك إنْ ألحقَتَ الكلام ضرباً من الإتباع جاز لك التعّرف لما تُعقّب من البيان، نحو ضربَ يحيى نفسَه بُشرى، أو كلّم بُشرى العاقل مُعلّىَ أو كلَّم هذا وزيداً يحيى، ومن أجَاز قام وزيد عمرو لم يجز ذلك في نحو: (كلّم هذا وزيداً يحيى) وهو يريد (كلّم هذا يحيى وزيد) كما يُجيز (ضرب زيداً وعمروجعفر)، فهذا طرف من القول أدّى إليه ذكر الإعراب))[1]. ولو دققنا النظر فيما سبق نلاحظ أنَّ ما قيل له علاقة بباب (الكلام والقول)، وقد أشرنا إليه في بداية الموضوع، ويبدو من خلال حّد الكلام عند ابن جني أنّه سابق على الإعراب، أي الجملة المفيدة للمعنى المستقلة بنفسها مع الترتيب، ثم تحدّد أجزاءها[2]. فالإشارة المهّمة في كلام ابن جنّي انه يجعل الإعراب كاشفاً. كذلك نجد تقسيماً لابن جني في الدلالة، إذ يرى أن الدلالات ثلاث: لفظية وصناعّية ومعنويّة حيث عقد لها باباً في (الخصائص) (باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية)، فأقواهنّ الدلالة اللفظية كدلالة (قام) فيقول: (ألا ترى إلى (قام) ودلالة لفظه على مصدره كدلالة (قام) بلفظه على مصدره، وصناعية كدلالة (قام) لصيغته على الزمن الماضي، ومعنوية كدلالة معنى على ضرورة وجود فاعل له[3].

((فالإعراب إذن وسيلة تطريزيّة يؤت بها أواخر الكلمات خدمة للمعنى وأعني بالتطريز التنويع في نهايات الكلمات تعبير عن المعاني النحوية المتعدّدة، والإعراب

([1]) الخصائص: 1/36-37

([2]) ينظر الخصائص: 1/18، الإيضاح في علل النحو : 67.

([3]) ينظر الخصائص: 3/100، والشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى ، الدكتور عبدالسلام السيد حامد: 28.

وغيرها من العلامات وسائل تطريزّية))[1]. ثم بعد ذلك يبدأ ابن جنّي بتوضيح لفظة الإعراب لغة، فيقول: ((فانّه مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه، وفلان مُعرب عمّا نفسه، أي مُبين له، وموضّح عنه، ومنه عرّبت الفرس تعريباً إذا بزغته؛ وذلك أنْ تنسف أسفل حافره، ومعناه أنّه قد بان بذلك وكان خفيّاً من أمره لظهوره إلى مرآة العين، بعد ما كان مستوراً :وبذلك تعرف حاله: أَصُلْب هو أم رخو؟ و أصحيح هو أم سقيم؟ وغير ذلك. وأصل هذا كلّه قولهم : (العرب) وذلك لما يُعْزَى إليها من الفصاحة، والإعراب والبيان، ومنه قوله في الحديث: (الثيّبُ تُعرِبُ عن نفسِها)[*] والمُعْرِب: صاحب الخيل العرِاب... ومنه عندي عَروبة والعروبة للجمعة، وذلك أنْ يوَم الجمعة أظهر أمراً من بقية أيام الإسبوع؛ لما فيه من التأهب لها والتوجّه إليها)) [2] حيث أَنَّ العروبة فيها من البيان والظهور بعدما كان خفياً، وأَنَّ يوم الجمعة أظهر أمراً لما فيه من قوة الإشعار بها والتوجّه وقد وردت كلمة الإعراب في (لسان العرب) لابن منظور: عرَّبه : علّمة العربية وتعريب الاسم الاعجمّي أنْ تتفوّه به العرب على مناهجها[3]. أما ابن فارس (395)هـ قد وضّحه فقال: (فأمّا الإعراب فيه تُميّز المعاني ويُوقَف على أغراض المُتكلمين، وذلك أنّ قائلاً لو قال: ما أحسن زيداً، غير معرب، أو ضرب عمر زيد لم يوقف على مراده، فإذا قال: ما أحسن زيداً، أو ما أحسن زيدٍ، أو ما أحسن زيدٌ ، أبانَ بالإعراب عن المعنى الذي أرادهُ))[4]. فابن جني بتعريفه للإعراب بهذا الأسلوب المُبدع، فقد وصف وظيفته في التركيب اللغوي أنه تعبير عن الخاصّية الكامنة بعنصر لفظي ومعنوي في آن واحد وهو صورة صوتيّة معينة لمعان تركيبية وظّفت له.

([1]) الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، الدكتور محمود عبدالسلام شرف الدين : 118.

(*) قد سبق تخريج الحديث في ص28 .

([2]) الخصائص : 1/37–38 ، وينظر: مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء : الدكتور فخر الدين قباوة :38.

([3]) ينظر لسان العرب، مادة (عرب) : 4/291–289 ، وأسرار العربية لابن الانباري: 31–32.

([4]) الصاحبي في فقه اللغة ، لابن فارس: 143.

وقد رأينا أنّ حدّ الإعراب عند ابن جنّي دليل على المعاني الإعرابية، وفيه يفرّق بين الفاعليّة والمفعوليّة؛ وهو يشبه تعريف (الزجاجيّ) للإعراب في كتابه (الإيضاح في علل النحو) يقول: ((إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة. جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيد عمراً ، فدّلوا برفع زيد على أنّ الفعل له، وبنصب عمرو على أنّ الفعل واقع به، وقالوا : ضرب زيد ، فدلّوا بتغير أول الفعل، ورفع (زيد) على أنّ الفعل ما لم يسمَ فاعله، وأنّ المفعول قد ناب منابه، وقالوا: هذا غلام زيد ، فدلّوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتّسعوا في كلامهم. ويقدّموا الفاعل إنْ أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني))[1]. وقد وَصَل ابن جنّي بين تغير أواخر الكلم وبين المعنى الذي يريده المتكلّم، إذا هو بهذا التغيير في اللفظ استطاع أنّ يعبّر عن المعاني، إلاّ أنّ تغيير اللفظ الذي ذكره لم يجر على سنن واحد في كلام العرب جميعاً، وهذا الخلاف في اللفظ عند العلماء أعمّ منه بين العرب كما يقول: (وذلك أنّ العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا أيضاً فيما إختلفت فيه، وكلّ ذهب مذهباً...))[2].

ثم يحدّد ابن جني مواضع الإعراب للحركات والحروف، ويقول: إنمّا الموضع في الإعراب للحركات، فأمّا الحروف فدواخل عليها، فهو يحدّد أنّ الاصل في الإعراب للحركات، ولذلك نراهُ يحدّد الأحاد في الأسماء الستة بأنّها دواخل نحو أبوك وأخوك وحماك وفاك وهنيك وذي مال، فالألف والياء والواو في في الأسماء الستة

([1]) الإيضاح في علل النحو: 69–70، وينظر : الجمل للجرجاني: 36، وشرح المفصل : 49/1 ، التوطئة : 117 ، الاشباه والنظائر : 185/1 ، وشرح الرضى على الكافية : 62/1–64.

([2]) الخصائص: 169/1 (باب في تعارض العلل)، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، الدكتور حسام سعيد النعيمي: 243.

دواخل على الفتح والكسر والضم. إلا تراها تفيد من الإعراب ما تفيد الحركات: الضّمة والفتحة والكسرة [1].

وهذه الحركات الثلاث في العربية: الضمة والكسرة والفتحة دوال على المعاني الإعرابيّة ، ويبدو لنا أنّ العلامة الإعرابية تقوم بعمليّة تفريق بين الأبواب النحويّة ، فتُساهم بربط المعنى الوظيفي بها.

كما أنّ هناك ألفاظاً لا تظهر علامات الإعراب عليها، كالضمائر فهي مبنيّة لشبهها بالحروف وكذلك أسماء الأفعال والأسماء الموصولة، ويذكر الدكتور عدنان عبدالكريم فيما يخصّ ذلك: (إنّ في العربية ألفاظ لا تظهر عليها علامات الإعراب البتّة مثل اغلب أسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الأفعال والأصوات والحروف وغيرها وتُسهم هذه الألفاظ كثيراً في تأليف الكلام المنطوق والمكتوب، وإنّ في العربية ألفاظاً لا تظهر عليها سوى بعض العلامات الإعرابية....[2] ، وقد تكون الإبانة عن المعاني بالحركات أو بالسكون أو بالحذف أو التنوين. فالإعراب وظيفة دلاليّة: تربط الألفاظ بالعلاقات الداخلية المعنوية في التركيب النحوي، وقد عبّر عنه ابن جنّي بالإبانة عن المعاني بالألفاظ كما قلنا، فهو بهذا دلالة لفظية تقوم على تحديد المعنى في البناء التركيبي النحوي وعلاقة ذلك بما قبله وبعده، وهذا يدل على أنّ الحركة الإعرابيّة لها علاقة في الدلالة المعنوية.

تأثير العامل على الحركة الإعرابية عند ابن جنّي:

([1]) ينظر: الخصائص: 137/3، وفي النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي: 67-68.

([2]) ينظر: الخصائص: 181/2-197 ، 51/3-52 ، وابن جني النحوي ، الدكتور فاضل صالح السامرائي: 295.

لقد إرتبطت نشأة النحو العربي بمعرفة المعنى والحرص عليه من الخطأ في نطق الحركة الإعرابية وهو ما اتفقوا على تسميته باللّحن وأخذت الظاهرة الإعرابية تجذب أنظار العلماء في علّة حركة الإعراب وما سببها؟ فقد هَيمنَ التعليل لهذه الحركات الإعرابية ووضع قواعد لها في النحو العربي، فكانت العلّة التعليمية هي السبب المباشر في القول بالعمل النحويّ تفسيراً لتغيّر الحركة الإعرابية، وما هي إلاّ تأثير بمؤثر أحدثها[1]. أَمّا ابن جنّي فقد تحدّث عن العوامل وقسّمها على لفظية ومعنويّة أو ما جمع بين الأثنين معا، وقد عقد لها باباً سمّاه (مقاييس العربية) يقول فيه: ((إنّما قال النحويون، عامل لفظي وعامل معنوي، لِيُرُوك أنّ بعض العمل يأتي مسبّباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلّق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه، لا لشيء غيره، وإنّما قالوا: لفظّي ومعنويّ لماّ ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللّفظ للّفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح))[2]، ويبدو لي من خلال النص ان ابن جنّي لا يعني أنّه لم يقل صراحة بنظرية العامل، وأنّه كان رأي العلماء من قبله، ولكنّه قد ذكر العامل وشرحه بما يوحي ووجهة نظر النحاة السابقين، من حيث أنّ العامل في حقيقته هو المتكلّم لنفسه، وله تأثير على الكلمات واللفظ. أمّا إشارته في النص (إنّما هو للمتكلّم نفسه، لا لشيء غيره) يدلّل على مذهبه المعتزلي، وتغلّله في آرائه، فهو يقصد أنه هو الذي يحدث الآثار التي تظهر في الكلمات، وأنّ نسبتها إلى اللفظ إنّما ترجع للمصاحبة بين المتكلّم واللفظ، وبعد ذلك فإنّ ابن جنّي ينفي أنْ يكون للصوت أو للمعنى عمل البتة، ويردّ ذلك كلّه إلى المتكلم وحده[3]، فهو لم يذكر في نصّه السابق (باب

([1]) ينظر، مقدمة لدراسة علم اللغة، حلمي خليل:119-120.

([2])الخصائص: 1/110-111،والدراسات اللهجيّة والصوتية عند ابن جني: 242، والحذف والتقدير في النحو العربي، الدكتور علي أبو مكارم: 173، والمعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، الدكتور عبد العزيز عبده أبو عبدالله: 30, وابن جني النحوي:197

([3]) ينظر، الخصائص: 1/110-111 ومشكلة العامل ونظرية الاقتضاء: 99, وابن جني النحوي: 195

مقاييس العربية) بل أشار إلى الحالات الإعرابية ومواقع الرفع والنصب والجر والجزم، وأسندها إلى المتكلّم وحدّه وهذا دليل على نزعته المعتزليّة، وقد أخذت مأخذها منه. فقد فسَّر ووضّح العامل تفسيراً إنسانياً صرفاً، وتعطي حريّة العمل المطلقة للإنسان من دون تقيّد، في حياته، وكذلك في تعبيره اللغوي المُقَنّن. ولذا نُسبَ الإعراب للفرد، يكيّفه بجهاز النطق ويصدره مع الكلام، والحق أنّ العوامل في كثير من العلوم الطبيعية والتجريبية ليست كلّها فاعلة، وإنّما غالبيتها عناصر مساعدة، تصحب الظواهر وترافق حدوثها، كشرط لا كأسباب وعلل، هذا في العلوم المادّية الصرفة، ويرى ابن جنّي في باب (زيادة الحروف وحذفها) أنّها هي العامل الواقع على الاسم، والفعل هو العامل في المفعول (ذلك أنّ قولك: ضربت زيداً وقتلت عمراً الفعل الواصل إليهما المعبّر بقولك: ضربت عنه ليس هو نفسه(ض ر ب) إنّما ثم أحداثٌ هذه الحروف دلالة عليها، وكذلك القتل والشتم والإلا كرام ونحو ذلك[1]. ويبدو لي من خلال النصوص السابقة أنّ في كلام ابن جنّي رفضاً للعامل النحوي، وقد عزا العمل للمتكلم نفسه ويقل قول السابقين وقد أقرَّ الدكتور إبراهيم السامرائي بأسبقية ابن جنّي وأبن مضاء القرطبي في رفض العامل النحوي وفي ذلك يقول: ((إنّ ما نأخذه من هذا الموضوع على الأقدمين قد سبقنا إليه غير واحد من المتقدمين، فإنّ دعوة ابن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النحاة إلى إلغاء العامل لَهْيَ من تلك الآراء التي جُوْبه بها النحو القديم حين تَعسَّف أهله وتكلّفوا كما ألمح إلى شيء من ذلك قبل القرطبي هذا أبو الفتح ابن جنّي في كتابه الخصائص))[2]. وإنّ وظيفة الإعراب لدى ابن جنّي تتعلّق بالمعاني والألفاظ، حيث قدّم المعاني على الإلفاظ لأهميتها ولها علاقة بتركيب الكلام، وصوره صوتية لمعان تركيبيّة ومواقع نحويّة مخصوصة فكان إنسجام وتناسق اللفظ والمعنى في تركيبه يقوم مقام العامل عنده[3]،

([1]) ينظر، الخصائص: 279/2، ومشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء: 102, وابن جني النحوي: 204(إنّ أبا الفتح في نظرته للعامل لا يختلف عن النحاة في اعتقاده, في العوامل اللفظية والمعنوية وأنّ العامل اللفظي هو الذي ينصب المفعول به وأنّ المفعول لا ينصبه إلاّ عامل لفظي... ويرفع بعامل معنوي).

([2]) النحو العربي نقد وبناء، الدكتور إبراهيم السامرائي: 63.

([3]) ينظر، الخصائص: 36/1، ومشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء: 42.

ومع ذلك فإنّ ((تلوين آواخر الكلمات المعربة بما يناسب التركيب رفعاً ونصباً وجراً وجزماً أو تغيير للأواخر للدلالة على الوظائف التركيبية))[1] وقد أكدّ الدكتور حسام النعيمي ما قلناه من أنّ ابن جنّي لم يصرح العمل بالعامل بل أنّه ذكره وشرحه ونقل رأي العلماء السابقين له وهذا ما رأيناه في تصريحات ونصوص ابن جنّي التي ذكرناها في الأسطر السابقة في (باب مقايس العربية)[2]. وكان من أبرز المعارضين لفكرة وتأثير العوامل ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ)، فقد عقد فصلاً في كتابه (الرَدُّ على النحاة)، تكلّم فيه عن إلغاء العوامل يقول فيه: ((قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما استغني النحوي عنه وأُنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه: فمن ذلك إدعاؤهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم أنّ قولنا: (ضرب زيد عمراً) أنّ الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) إنّما أحدثه(ضرب) ألا ترى أن سيبويه – رحمه الله – قال في صدر كتابه: (وإنّما ذكرت ثمانية مجارٍ، لأفرُق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثهُ فيه العامل ،وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه ، وبيّن ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه، لغير شيء أحدث ذلك فيه فظاهر هذا أنّ العامل أحدث الإعراب، وذلك بيّن الفساد... ثم يضيف ابن مضاء على ما ذكره بقوله: وأمّا العوامل النحوية فلم يقلْ بعملها عامل، ولا ألفاظها ولا معانيها، لأنّها لا تفعل بإدارة ولا بطبع!))[3]. وقد هزّت دعوة ابن مضاء القرطبي أركان الدرس النحويّ القديم، حين صرّح أنّ النحاة قد أجمعوا على الخطأ بنسبتهم العمل إلى الألفاظ والقول بأنّ الألفاظ يحدّث بعضها بعضاً باطل عقلاً وشرعاً لا يقول به أحد من العقلاء، كما عاب على ابن جنّي في أرائه بأنّها أقوال المعتزلة الذين ينسبون الأفعال إلى الإنسان وأنكر القول بأنّ الألفاظ يحدث

([1]) مشكلة العامل ونظرية الاقتضاء: 60.

([2]) ينظر الخصائص: 110/1 (باب مقاييس العربية)، والدراسات اللهجيّة والصوتية عند ابن جني: 242, وابن جني النحوي: 205 (وعلى أي حال فأبو الفتح لم يختلف عن موقف سلفه من النحاة, من نظرية العامل والأخذ بها والترجيح والرفض على أساسها وفي أقواله مايؤيد هذه الدعوى).

([3])الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي: 13-14.

بعضها بعضاً في العمل، كما أنّه لا يمكن القول بأنّ المتكلّم يفعل هذا برأيه ومشيئته، لأنّه يتبع في ذلك عرف لغته ونظامها المستقر عند مستعمليها، فالمتكلّم ليس حراً بل هو محكوم بأصول لغته ومبادئها، وهو أول من نادى بإصلاح النحو، ووجوب تيسيره للطلاب الناشئة، فكان مذهبه الظاهري يدعو إلى الإحتكام إلى الظاهر من الكتاب وترك التأويل ، والاعتماد على ظاهر النص وليس تأويله إلى ما تؤول إليه، ورفض التعليل كما لاحظنا في آرائه، لقد شدَّ ابن مضاء نظر الدارسين إلى أنّ ثمّة اتجاهاً نحوياً يمكن أن يكون قطباً من أقطاب النحو التي كانت وراء مدار البحث والاستقصاء في البصرة والكوفة وبغداد حيث وضع حجر الأساس لنظرية نحوية جديدة تخلو من تعقيدات وتشعّبات مناهج الخلاف في النحو وتأثير نظرية العامل.

ونختم هذا القسم فيما يخصّ تأثير العامل على الحركة الإعرابية، برأي أحد النحويين المحدثين ألا وهو الدكتور تمّام حسّان ونظريته في العوامل وتأثيرها على الكلمات، ويذكر أنّ القرائن تُغني على العوامل، التي تفسّر اختلاف العلامات على الكلمات في الجملة فكانت الحركات قاصرة عن تفسير المعاني النحويّة، والإعراب المقدّر أو للثقل وغيره، ممّا يحدث صعوبات ولبس في الأبواب النحوية، فيقول: ((ومن هُنا كان الإتّكال على العلامة الإعرابيّة باعتبارها كبرى الدوال على المعنى ثم إعطاؤها من الاهتمام ما دعا النحاة إلى أنْ يبنوا نحوهم كلّه عليها عملاً يتّسم بالكثير من المبالغة وعدم التمحيص... ويكفي لإظهار اهتمامهم بهذه العلامة الإعرابية أنْ أطلقوا على تحليل النص تحليلاً نحوياً وأطلقوا اسم الإعراب وهو –كما علّمونا– اسم يطلق على تفسير أواخر الكلمات بحسب العوامل) وإذا كان العامل قاصراً عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية جميعها فإنَّ فكرة القرائن توزّع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويها ولفظيها ولا تعطي للعلامة الإعرابية منها أكثر ممّا تعطيه لأيّة قرينة أخرى من الاهتمام فالقرائن كلها مسئولة عن أمن

اللبس وعن وضوح المعنى))[1]، ويتضح من كلامه أنّ القرائن سواء أكانت معنوية أو لفظية قادرة على بيان المعنى الوظيفي النحوي.

موقف ابن جني من معاني الإعراب

لقد حرص ابن جنّي كل الحرص على الإهتمام باللفظ والمعنى، وتوظيف الألفاظ خدمة للمعاني، فكان يغوص في أعماق التراكيب اللغوية، ليكشف معانيها الظاهرة والباطنة، أو يلتمس لها تأويلاً أو تخريجاً، ليوافق قواعد اللغة والنحو، وبالتالي ينتج عنه إتساعاً في توليد المعاني، ممّا يزيد اللغة قدرة وسعة في العطاء. إنّ الإعراب يدلُّ على أصول المعنى نفسه وكيفيته وبناء الكلمة يدل على نفس المعنى، فوجب أنْ يستوفي أولاً ما يدلّ على المعنى نفسه، ثم يؤتي بما يدلُّ على كيفيته، فذلك وجب كونهُ في آخر الكلمة. فهو بحق فرع المعنى، فأنت لا تستطيع أنْ تحدّد الباب النحوي أو وظائف الكلمات في التركيب إلاّ إذا كان لديك رصيد في فهم معنى الكلمة أو التركيب كلّه. وعند ذاك تستطيع معرفة الوظائف النحوية كاملة، فإذا غاب عنك المعنى فقد غاب عنك فهم التركيب نحوياً وهذا المعنى له مدلولات متعددّة، فقد يأتي حرفيا ومعجمياً ودلالياً ونحوياً، ولكل معنى من المعاني له رؤية خاصة حين إرتباطه بالإعراب. وإنَّ تغيّر الإعراب في كلمات الجمل يؤدي الى تغيرّ المعنى، كما أنّ الإعراب فيها يُعدّ أهمّ القرائن الدالة على إختلاف المعاني والدليل على ذلك أنّ تغيّر الحركة يؤدي إلى تغيّر المعنى، حتى إنَّ ابن جنّي قد عرّف الإعراب بأنّه (الإبانة عن المعاني بالألفاظ) وهو خلاف البناء في لزوم آخر الكلمة ضَرْباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، فلم يتغيّر تغيّر الإعراب سمي بناء[2]، وقد عقد ابن جنّي في الخصائص باباً سمّاه (في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى)، وضّح المراد بالفرق بين الإثنين حتى لا يكون هناك بون بين الإعراب والتفسير (المعنى)، فقال: ((ألا ترى إلى الفرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى؛ فإذا مرَّ بِكَ شيء من هذا عن أصحابنا فإحفظْ نفسَك منه،

([1]) اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمّام حسان: 232.

([2]) ينظر، الخصائص: 1/36-38، والمعنى وظلال المعنى ، د. محمد محمد يونس علي: 323.

ولا تسترسل إليه، فإنْ إمكنك أنْ يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو مالا غاية وراءه، وإنْ كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحَّحت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذّ منها عليك، وإيّاك أنْ تسترسل فتفُسد ما تُؤثِر إصلاحه، ألا تَراك تفسّر نحو قولهم: ضربتُ زيداً سوطاً، أنّ معناه ضربتُ زيداً ضربةً بسوطٍ... ثم حذفت (الضربة) على عِبَرة حذف المضاف))[1]. ويبدو من كلام ابن جنّي أنّه أعطى أولوية للمعنى بحيث يكون تقدير الإعراب موافقاً له، ولكي لا يكون هناك فَرْقاً بينهما، فهو يشير ويؤكّد على قضية الإنسجام وعدم التسرّع في توافق الإعراب ومعناه، من خلال قوله: (فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فأحفظ نفسَك منه، ولا تسترسل إليه...)، فقد وضع النقاط على الحروف لصاحب اللغة حتى لا تكون هناك فجوة بين النحو التفسير. وقد بُني المعنى الوظيفي على المعنى الدلالي، ثم يلتقي في اللفظ الواحد كل من الإعراب والمعنى حيناً ويتفارقان حيناً آخر. وقد نبّه ابن جني على هذه المسألة في العلاقة بين الإعراب والمعنى، ممّا قد يلتبس فيه ذلك. ثم يبيّن ابن جنّي عمل النحاة حين يواجهون مسألة لا تتفق مع توجيهاتهم من حيث المعنى وأصولهم النحويّة، فقد وصفهم بالاحتيال، في باب (تجاذب المعاني والإعراب)، فأثنى في مقدمته على أستاذه أبي علي الفارسي، وإهتمامه بالموضوع، يقول: ((هذا موضع كان أبو علي – رحمه الله– يعتاده، ويُلِمُّ كثيراً به، ويبعث على المراجعة له، وإلطاف النظر فيه. وذلك أنّك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب، والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى إعتورا كلاماً ما أمسكتُ بعورة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب، وقد مثّل على كلامه بقوله تعالى: (إنّه على رَجْعه لقادرٌ يَوْمَ تُبْلى السَّرائِر)[2] ، فمعنى هذا: أنّه على رَجعهِ يوم تُبْلى السرائر لقادِر. فإنْ حملته في الإعراب على هذا كان خطأ؛ لفصْلك بين الظروف الذي هو (يومَ تُبْلى)، وبين ما هو مُعلّق به من المصدر الذي هو الرَجْع، والظرف من صلته، والفصل بين

([1]) الخصائص: 1/284–285، وينظر، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، الدكتور عبد العزيز عبده أبو عبدالله: 23، 519.

([2]) سورة الطارق: 8–9.

الصلة والموصول الأجنبي أمر لا يجوز فإذا كان المعنى مقتضياً له الإعراب مانعاً منه إحتلت له، بأنْ تضمر ناصباً يتناول الظرف، ويكون المصدر الملفوظ به دالاً على ذلك الفعل حتى كأنّه قال فيما بعد: يَرجعه يوم تُبلى السرائر وَدلَّ (رجعه)على (يرجعه) دلالة المصدر على فعله))[1]، ويتّضح لنا من خلال النص أنّ النحاة قد يحتالون من أجل موافقة الإعراب للمعنى وملائمته وتلائمه له، بحيث يكون الإعراب مُنسجماً ومُقتضياً لتخريج النص وتلائمه مع المعنى، وفي هذا دليل على تمكنّهم وضلوعهم في اللغة وبالتالي يؤدي إلى نوع من التوسّع فيها. أي أنّ العامل قد أثقل على المعنى وقيّده في مضمون كلام ابن جني ولكنه في الوقت نفسه أظهر الظاهرة النحوية.

ويبيّن الدكتور (محمد حماسة عبد اللطيف) مقام المعنى من الإعراب بقوله: (وينبغي أنْ يؤخذ في الاعتبار قول الزركشي: قالوا: (الإعراب يُبيّن المعنى، وهو الذي يميّز المعاني ويوقف على أغراض المتكلّمين) وثم قوله بعد إَنّه يجب على الناظر في كتاب الله (أنْ يفهم معنى ما يريد أنْ يُعربه مفرداً كان أو مركّباً قبل الإعراب) إذْ كيف يكون الإعراب مبنياً للمعنى، ثم يوجب على الناظر في القرآن أنْ يفهم المعنى قبل الإعراب؟))[2]، من ذلك يكون للمعنى دور مهم للوصول إلى الإعراب وإدراك حقيقته، ولذلك قيل الإعراب فرع المعنى) من أجل تحليل وشائج وتركيبة الجمل وترابطها مع بعضها في وحدة لا تتجزأ، فيقوم المعنى بتحليل الكلام وصولا للإعراب الصحيح.

كما يذكر الدكتور تمام حسّان أنّ هناك تلازماً بين الإعراب والمعنى الوظيفي، وإنّ الغاية من الإعراب هو الكشف عن العلاقات والترابط فيما بينها، التي

([1]) الخصائص: 3/258-259، وينظر، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل: 23, ودراسة النحو العربي في ضوء الغاية المعرفية, د. أحمد رسن: 132-133 (أدخل العلماء هذه النظرية الواهية في الممارسة الاعرابية محاولين توضيح آثارها في عناصر التركيب... فكانت السند القوي لديهم في تعليل الظاهرة النحوية في النص القرآني, ولكنها في النتيجة كانت ثقلاً على كاهل المعنى وردماً عن الحقيقة اللغوية).

([2]) العلامة الإعرابية في الجملة، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف: 221-222، وينظر، البرهان للزركشي: 301/1.

تنضوي تحت نظام التعليق كما يسمّيه عبد القاهر الجرجاني في نظريته[1]، أي نظم المعاني النحويّة التي يقصدها المتكلّم، للتعبير عن الوظائف النحويّة، كما إنَّ المغايرة الإعرابية لها أثر في المخالفة الإسلوبية، وقد وضع ذلك الدكتور (فاخر الياسري) بقوله: ((إنَّ أي مغايرة أو مخالفة في العلاقة الإعرابية لها الأثر البارز والواضح في تغيير منحى أسلوب الكلام من نمط لغوي الى نمط لغوي آخر وعلى وجه التحديد في تركيبات بعض الآيات القرآنية لما لهذا القول القرآني من آساليب وأفانين في الكلام شغلِت عقل النحاة والمفسرين وأصحاب القراءات القرآنية في توجيهها التوجيه الأقوم والأصح، ثم أنّ المغايرة الإعرابية التي تحصل داخل تركيبات بعض الآيات القرآنية يتبعها عدول في الاسلوب ولا شك في أنَّ النمط الأسلوبي الثاني يردّ في الغالب لداعي بلاغي محض مما يُعطي هذا دلالة أعمق وتوسّعاً في المعاني وبعبارة أُخرى أَنَ قيمة المعاني تتجدد في الأسلوب المتحوّل الى الثاني...))[2]، ويتّضح مما قيل إنّ أي تغيير في مجرى الإعراب يقابله تغيير وتجديد في إتساع في المعنى والدلالة ويُعرف هذا الإسلوب في علم اللغة المعاصر بـ (التحويلات الأسلوبية).

فلا يعقل أنْ تكون الألفاظ تبعاً للمعاني بمجرد أنْ تكون المعاني تترتب في النفس بترتّب الألفاظ في النطق وهذا وهم زائف، فالمعاني أسبق في النفس من الألفاظ ولذلك فهي أشرف منها، وهذا ما دفع ابن جنّي للقول: ((فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسّنوها وحَموا حواشيها وهذّبوها وصقلوها غرُّو بها وأرهفوها، فلا تَرَيَنَّ أنّ العناية إذ ذاك إنّما هي بالألفاظ، بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني وتنويه بها ، وتشريف منها ونظير ذلك إصلاح الوعاء وتحصينه وتزكيته))[3]، ويبدو أنّ ابن جنّي يُعدُّ الألفاظ خدماً للمعاني ووسيلة للوصول إلى مُبتغى ما يروم إليه، وبلا شك أو منازع أَنَّ المخدوم أشرف من الخادم. إنَّ تقديرات النحويين الوعاة لم تكن عشوائية، وإنّما كان هدفها المعنى أيّاً كان هذا المعنى الذي يكشفون عنه، كما أنّهم

([1]) ينظر، اللغة العربية معناها ومبناها: 181، ودلائل الاعجاز، عبد القاهر الجرجاني: 55

([2]) خطرات في اللغة القرآنية، الدكتور فاخر الياسري: 157.

([3]) الخصائص: 218/1.

في سبيل هذه العناية لا يفسدون صناعته اللفظّية بل يحرصون على إطّراد القواعد حريصون على ألاّ يكون المعنى على حساب الإعراب والعكس صحيح، فإنْ تعارضا كان الجنوح إلى المعنى مع التخريج على ضرورة أجازها العرب، فقد عقد ابن جنّي باباً سمّاه (الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى) يقول فيه: ((هذا الموضوع كثيراً ما يستهوي مَنْ يضعف نظرهُ إلى أنْ يقوده إلى إفساد الصنعة. وذلك كقولهم في تفسير قولنا: (أهلَكَ والليلِ) معناه إلحق أهلك قبل الليل، فربّما دعا ذاك مَنْ لا دُربة له إلى أنْ يقول: (أهلَكَ والليلِ) فيجرّه، وإنّما تقديره (الحق أهلك وسابق الليل) وكذلك قولنا: زيد قام: ربّما ظنّ بعضهم أنّ (زيداً) هنا فاعل في الصنعة، كما أنّه فاعل في المعنى، وكذلك تفسير معنى قولنا: سّرني قيام هذا وقعود ذاك، بأنّه سَّرني أنْ قام هذا وأنْ قعد ذاكَ، ربما إعتُقد في هذا وذاك أنّهما في موضع رفع لأنّهما فاعلان في المعنى، ولا تستصغر هذا الموضع فإنّ العرب أيضاً قد مرّت به وشمّت روائحه، وراعته...))[1]، ويتضح من خلال النص أنّ النظام الإعرابي بُنِي على المعنى الوظيفي، وبدوره المعنى الوظيفي بُنِي على المعنى الدلاليّ، فجملة (زيدٌ قام)، (زيد) فاعل في المعنى فقط، أمّا إذا قلنا: قامَ زيدٌ، فتصحّ فاعل في اللفظ والمعنى.

العلاقة بين التركيب والحركة الإعرابية

لقد تَمعّن ابن جنّي النظر في تركيب الكلام وتأثير علاقته في الحركة الإعرابية، وعقد باباً سماه (تعارض السماع والقياس) وضّح فيه ما لحَركة التركيب من تأثير في حركة الإعراب، من خلال كلامه عن (أين) وتركيبها مع (ما) فيقول: ((فالفتحة في النون على هذا حادثة للتركيب، وليست بالتي كانت في أين وهي إستفهام،لأنّ حركة التركيب خَلَفتها ونابت عنها. وإذا كانت فتحة التركيب تؤثّر في حركة الإعراب فُتُزيلها إليها نحو قولك: هذه خمسة، معرب، ثم تقول في التركيب: هذه خمسةَ عشر، فتخلّف فتحةُ التركيب ضمّة الإعراب على قوّة حركة الإعراب، كان إبدال حركة البناء من حركة البناء أحرى بالجواز وأقرب في القياس... والعِلّة في جواز بقاء الحال بعد التركيب على ما كانت عليه قبله عندي هي أنّ ما يحدثه

([1]) الخصائص: 1/280-281، وينظر، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، الدكتور عبد العزيز عبده أبو عبدالله: 511-512.

التركيب من حركة ليس بأقوى ممّا يُحدثه العامل فيها، ونحنُ نرى العامل غير مؤثّر في المبنى نحو: (منْ أينَ أقبلتَ) و (إلى أينَ تذهب)، فإذا كان حرف الجر على قوّته لا يؤثر في حركة البناء فَحدث التركيب– على تقصيره عن حَدَث الجارِّ– أحرى بألاّ يؤثّر في حركة البناء فإعرف ذلك فرقاً وقس عليه تُصِب إنْ شاء الله...))[1]، ويبدو من النص إشارة إلى دور التركيب من تأثير في الحركة الإعرابية وخاصة المعرّبة منها كما وضحه النص، فهو يضاهي العامل في هذا التأثير والقوة، كذلك إنّ فعل التركيب ليس له تأثير في حركة البناء بالنسبة إلى الضمائر وأسماء الإشارة والموصولة وغيرها كما هو حال العامل بالرغم من قوته وتأثيره في تركيب الجملة. ويؤكد ابن جنّي أنّ الإعراب دلالة لفظية تحدد المعنى لكل كلمة في البناء التركيبي النحوي ثم تبيّن صلة كل كلمة بما قبلها وما بعدها في أدائه المعنى وكل حركة إعرابية لها أثرها في الدلالة المعنوية، ومن هنا قرر (تشومسكي) أنّ دلالة الجملة يمكن فهمها من خلال العلاقات ((وأَنَّ فهم العلاقات في البنية العميقة ضروري لتفسير الجملة تفسيراً دلالياً صحيحاً))[2]، ولا يرتبط معنى التركيب بالعلامة الإعرابية وحدها بل أَنَّ عناصر التركيب لها دور كبير من خلال علاقتها بعضها البعض، تعمل في تحديد المعنى العام، ويقول (ستيفن أولمن): ((أَنَّ المعنى في هذا الجانب مجموعة من العلاقات النحويّة القائمة على أساس البناء السليم لعناصر التركيب، وصولاً إلى معرفة النظام الكامل لدلالات المفردات أولاً ثم إقترانها بعضها ببعض لتكوين الجمل ذات المعنى المفهوم والمقبول وذلك من خلال اللغة نفسها))[3]. فأيّ زيادة أو نقصان في تركيب الكلمة أو الجملة يقابلها بالمثل في المعنى ((وتوجيهاً للإعراب وأثره في المعنى وتحقيقاً لما قاله علماء العربية كل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى))[4]. ويُعدُّ الإعراب علامة تركيبية أساسية للغة العربية، وملمح رئيس من ملامح الدراسة النحوية أو هو إنعكاس لمعان تحدث في الكلام مُصاحبة

([1]) الخصائص: 1/132–133.

([2]) النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي: 142.

([3]) دور الكلمة في اللغة: ستيفن أولمن: 64.

([4]) في نحو اللغة وتراكيبها ، احمد خليل عمايرة.: 163.

لعملية التركيب: لأن هذه المعاني التي يتّخذ الإعراب عنواناً لها هي معانٍ تركيبة تتعاقب على الاسم الواحد، كالفاعلية، أو المفعولية والإضافة، وهذه المعاني أي معاني الإعراب، تتنوع بتنوّع التراكيب، فيفرّق بين الإعراب في الأسماء والأفعال، فالفعل المعرب يتغير آخره رفعاً ونصباً وجزماً، لكنه لا يدل على تغيّر موقع الفعل،لأنّ الفعل يقع موقع العمدة، أما تغيّر الإعراب في الأسماء فهو دلالة على تغيّر الموقع[1]، وهذا ما أكّده ابن جنّي أثناء كلامه عن المعنى، فغياب المعنى يؤدي بالنتيجة إلى غياب فهم ومعرفة التركيب.وممّا لا شكَّ فيه أنّ إهتمام النحاة القدماء بضبط العلامة الإعرابية وتسخير النحو لذلك تأليفاً وتدريساً عن طريق فكرة العامل، لا يعني جَهلهم بالقرائن الأُخرى التي أُثير الحديث عنها في العصر الحديث، كما أنَّ ما فعلوه كان غاية الحكمة ومنتهى التوفيق؛ لأنَّ ما عدا العلامة الإعرابية من القرائن لا يُفقد مع الزمن وممّا لا يحتاج في ضبطه إلى الدرس والتعلّم. وقد إتّضح لنا ممّا سبق قَوله إلى أنّ المعنى لدى ابن جنّي شديد الصلّة بالإعراب، واللفظ هو جزء لا يتجزأ من بِنية التركيب اللغوي، فقد عني بالشكل والوظيفة ووضع الألفاظ في خدمة المعنى، فَتعاضَدَ اللفظ والمعنى في إظهار التركيب اللغوي سلمياً واضحاً، وإحلال اللفظة المناسبة في مكانها المخصصّ في تركيب الجملة لتُعطي مَعانٍ إبداعية مؤثّرة. كما أنّ اختلاف الحركة الإعرابية مرتبط بكلام الناس ومتعلّق بالأحكام الفقهيّة وأحكام القرآن الكريم وبتغيّر الحركة يتغيّر المعنى الكلي للنص القرآني وعلاقته بالأحكام وقواعد الدين والمجتمع كما في قوله تعالى: ((أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشْرِكِينَ ورَسولهِ))[2][4]. ويفهم من النص الكريم براءة الله من المشركين والرسول، وحاشا الله أنْ يكون كذلك، واتّضح لنا من وراء ما تقدّم دور الإعراب وعلاقته بالمعنى في فروع اللغة المختلفة وفي النصوص والأحكام الفقهية والتعبدية ومن طلاق ونكاح وأمور

([1]) ينظر، الخصائص: 1/36-37-38، وانزياح اللسان العربي الفصيح، والمعنى ، الدكتور عبد الفتاح الحموز: 107-110.

([2]) سورة التوبة: 3.

(4) ينظر، الخصائص: 2/10.

شرعية، وفي فهم رتبة التركيب النحوي من تقديم وتأخير وحذف وهو ما لمسناه من خلال الموضوع.

تعدد الأوجه الإعرابية والمعنى عند ابن جني :-

أراد اللغويون أنْ يجدوا تخريجاً للآيات القرآنية وآبيات الشعر والأقوال المأثورة ، لكي توافق نظامهم اللغوي النحوي الذي إستقرؤه، وبالتالي فإنّ المعاني تتعدد حسب تعدد الأوجه الإعرابية وتقاس عليها. والبحث في الصلة بين المعنى والإعراب يتطلّب إلى قدر كبير من الفهم والرويّة، لأنّهُ بحث يقوم على تلمّس المعنى الخصب الذي يعنيه النحوي من غير أنْ يصرح به، بل يلفت إليه بالإعراب ، ويترتّب على كل وجهٍ من وجوهِ الإعراب بُعْدٌ دلاليّ يختلف عن الآخر ، لذا يجد الباحث لزاماً عليه أنْ يحددّ الإعراب في ضوء المعنى وليس المعنى في ضوء الإعراب، (فالإعراب كما يقول النحاة فرع المعنى) ، وليس العكس، وهذا يقتضي منّا أنْ نراجع أبواب النحو للنظر والتدقيق في النصوص .

يقول الدكتور (عبد الفتاح الحموز) في ذلك : ((أنْ الخلافات النحويّة أفضت إلى تكثير الأوجه الإعرابية ، ولقد أدّى إفتتان النحاة بالتأويلات وتكثير الأوجه الإعرابية على حسب مذاهبهم النحوية إلى توهم جواز، تحريك حَرفِ الإعراب بأكثر من حركة إعرابية ،وفي العربيّة شواهد ثرّة أُخضِعَتْ لسلطان هذه المسألة... أنّ المتكلم يُمكن أنْ يُوسَمَ مَلكُ عمليّة الكلام يتحكمّ فيها ولا يخفى ما للمتكلّم من أثرٍ رئيس في الحركات الإعرابية ، فهو الذي يرفع وينصب أو يجر، ويحذف ،ويزيد وغير ذلك مما يخضعه لسلطان مُعتقداته وأعرافه ،وعاداته وما يكنّه من معانٍ ...، فلسانه قد ينزاح عن المألوف الفصيح الشائع على وفق ما مَرَّ))[1] .

لقد سلك ابن جني في توجيهاته مسلك إعطاء الرأي بوجهين، وأراد منا الإطلاع عليها وتمحيص النظر فيها ثم بيّن لنا الوجه الأقرب، الذي يعتمده عند التحليل ، والجدير بالذكر أنَّ اختيار أحد الوجهين له علاقة بالتحليل النفسي وتأثيره

([1]) انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى،الدكتور عبد الفتاح الحموز :46-47

في السامع نفسه والقاري وتقريب وجهة نظره إليه، وسوف نتطرق إلى عدة أوجه في كتابه (الخصائص) لبيان تحليله للنصوص ورؤيته فيها وهي كما يأتي:

المسألة الأُولى :قال تعالى: ((فقلنا لهم كونوا قِرَدَةً خاسئين))[1] فقد وجّه ابن جني الآية القرآنية توجِيهاً لما يعتقده وفق رؤيته وما يُخالجه من معنى وتشبيه وإعراب لديه، يقول: ((ينبغي أنْ يكون (خاسئين) خبراً آخر لـ (كونوا) والأول (قِرَدَة) فهو كقولك: هذا حُلْو حامِض ، وإن جعلته وصفاً لـ(قِرَدَة) صغَرَ معناه : ألا ترى أنْ القِرْد لذلّه وصغاره خاسِئ أبداً، فيكون إذاً صفة غير مفيدة. وإذا جعلتَ (خاسئين) خبراً ثانياً حَسُنَ وأفاد، حتى كأنهُ قال: كونوا قردة [و]كونوا خاسئين؛ ألا ترى أنْ ليس لأحد الأسمين من الاختصاص بالخبرية إلا ما لصاحبه، وليس كذلك الصفة بعد الموصوف؛ وإنّما اختصاص العامل بالموصوف ثم الصفة من بعد تابعه له ولست أعني بقولي: إنه كأنه قوله تعالى : كونوا قردة ، كونوا خاسئين،أنّ العامل في (خاسئين) عامل ثانٍ غير الأول ، مَعاذ الله أنْ أُريد ذلك ، إنّما هذا الشيء يقدّر مع البدل .فأمّا في الخبرين فإن العامل فيهما جميعاً واحد ، ولو كان هناك عامل آخر لما كانا خبرين لِمُخبر عنه واحد ، وإنّما مُفاد الخبر من مجموعهما. ولهذا كان عند أبي عليّ أنّ العائد على المبتدأ من مجموعهما ، لا من أحدهما ،لأنه ليس الخبر بأحدهما ، بل بمجموعهما . وإنّما أُريد إنّك متى شئت باشرت بـ (كونوا) أي الإسمين آثرت ، وليست كذلك الصفة))[2]. ثم يوضّح ابن جّني ما بدأه بذكر العلاقة بين (خاسئين) وكلمة (قردة) في الآية الكريمة ، ويخرجها تخريجاً يتفق مع رؤيته ومذهبه، ويقول: ((يؤنس بذلك أنّه لو كانت (خاسئين) صفة لـ (قردة) لكان الأخلق أنْ يكون (قردة خاسئة) ، (وفي أنْ) لم يُقْرأ بذلك البتة دلالة على أنّه ليس يوصف، وإنّ كان يجوز أنْ يكون (خاسئين) صفة (لقردة على المعنى إذ كان المعنى) إنّها هي هم في المعنى؛ إلاّ أنْ هذا إنّما هو جائز وليس بالوجه؛ بل الوجه أنْ يكون وصفاً لو كان على اللفظ . فكيف وقد سبق ضَعْف الصفة ههنا . فهذا شيء عَرَضْ

([1]) سورة البقرة:65

(2) الخصائص: 2/160-161(باب في أمساس الألفاظ أشباه المعاني), وينظر روح المعاني في تفسير القرآن للآلوسي: 1/283.

قُلنا فيه ثم لنعد))[*]. وأضاف الآلوسي، لما قيل في النص إلى أنّ (خاسئين) تعرب (صفة) ، فقد تعرب (حالاً) من الاسم، وأنّه لو كان صفة لها لوجب أنْ يقول (خاسئة) لامتناع الجمع – الواو – والنون مع غير ذوي العلم ، وأجيب بأنّ ذلك على تشبيههّم بالعقلاء أو باعتبار أنهّم كانوا عقلاء, وظاهر القرآن أنهم مسخوا قردة على حقيقتهم[1] . ويبدو من خلال رأي ابن جنّي في كلمة (خاسئين) وأنّه قد جعله مرة (خبراً ثانياً) و(صفة) مرة ثانية ، فتخريجه للعرض القرآني يحتاج إلى دراية وعلم واسع، ثم إلى نظرة ثاقبة ، ودراية في النصوص ، فكيف إذا كان كلام الباري عز وجل صاحب المضامين العالية في ظاهره وباطنه؟ ويطالعنا الدكتور فاضل السامرائي بأنّ (قردةً خاسئين)، ((خبر(أنّ) أي كونوا جامعين بين القرديّة و الخسوء))[2] ويظهر مما سبق أنّ الرأي الأقرب لـ (خاسئين) في الآية الكريمة خبر ، إذ لو كانت صفة كما قلنا لقيل(خاسئة).

المسألة الثانية:

ويوجّه ابن جني أحد أبيات لبيد بن أبي ربيعة توجيهاً خاصاً حسب رؤيته ،ومنهجه: (البيت من الكامل)

ترّاك أمكنةِ إذا لم أرضها أو يرتبطْ بعضَ النفوس حمامُها[3]

ويقول فيه : ((إنه يريد أو يرتبطَ على معنى (لألزمنّه أو يعطيني حقِّي) وقد يمكن عندي أن يكون (يرتبط) معطوفاً على (أرضَها) أي مادمت حيّا فإنيّ لا أقيم ، والأوّل أقوى مَعنى))[4] . وقد وجّه النص بتوجيهين ، ثم يرتئي للقارئ والسامع أنْ يأخذ ويفضّل الأقوى وهو الأول على القوي الثاني لما ذكره ، إضافة لما يتعلق بتحليله النفْسي والاجتماعي والذي قد يخفى على غيره . وللدكتور عبد الصبور

(*) الخصائص: 161/2. (1) ينظر، الخصائص : 161/2 (باب في أمساس الألفاظ أشباه المعاني)، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للآلوسي :283/1 .

(2) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، د.فاضل السامرائي:282 .

(3) ينظر البيت في ديوان لبيد بن أبي ربيعة: 313، والخصائص:343/2, والمحتسب : 111/1، وشرح شواهد الشافية :415.

(4) الخصائص :343/2 . ينظر البيت في (باب مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف) و 0باب الساكن و المتحرك)

شاهين تعليق على النص ، يقول : ((ومعناهُ إلاّ أنْ يرتبطَ ، فأسكْنَ المفتوح لإقامة الوزن واتصال الحركات))[1].

المسألة الثالثة:

يقول: ابن جني وأنشد ابن الإعرابي :-

وكيف لا أبكي على عَلاّتِي صبائِحي، غَبائِقي ، قَيْلاتِي [2]

ويوجه ابن جني البيت توجيهين مناسبين،ويقول : ((أي صبائحي وغبائقي ، وقيلاتي . وقد يجوز أنْ يكون بدلاً ، أي كيف لا أبكي على علاتي ؟ التي هي صبائحي وهي غبائقي وهي قيلاتي . فيكون هذا من بدل الكل . والمعنى الأول أنْ يكون منها صبائحي ومنها غبائقي ومنها قيلاتي))[3]. إنّ توجيه النص بأكثر من توجيه على وفق قواعد اللغة ونحوها يدل على سعة أفقه .

المسألة الرابعة:

وقال الأصمعي في قوله : (البيت من البسيط)

و أخلفوك عِدَا الأمَرِ الذي وَعَدوا[4]

ويقول ابن جني في توجيه البيت: ((اراد جمع عِدَة ، وقال الفرّاء : أراد عِدة الأمر ، فلَمَّا أضاف حذف الهاء : كقول الله سبحانه : (وإقام الصلاةَ)[5] وهذا يجيء في قول الأصمعي على القلب ؛ فوزنه على الأقل :عِلَفَ الأمر. وهذا باب واسع .وأكثره في الشعر فإذا مرّ بك فتنبّه عليه))[6].

ويبدو من الشاهد في النص أنّه أراد عِدَة الأمر فحذف تاء التأنيث عند الإضافة.

([1]) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي لأبي عمرو بن العلاء ، الدكتور عبد الصبور شاهين : 357.

([2]) البيت لم يعرف قائله, وينظِر الخصائص: 291/1, 282/2, وتهذيب اللغة : 266/4.

(ذكر في ص57).

([3]) الخصائص :282/2 (باب في زيادة الحروف وحذفها).

([4]) البيت للفضل بن عباس في شرح التصريح:369/2، والخصائص:174/3, والمقاصد النحوية :572/4 و الأشباه والنظائر: 241/5.

([5]) سورة النور: 37.

([6]) الخصائص : 174/3 (باب في توجيه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين),

وصدر البيت : أنّ الخليطَ أَجدُّوا أَتَبَيْنَ ما نجردوا.

المسألة الخامسة :-

وقوله : (البيت من الوافر)

ألا يا نخلةً من ذاتِ عِرْق عليكِ ورحمةُ الله السلامُ[1]

ويذكر ابن جني في توجيه البيت أنّ جماعة من النحاة قد قدّمت كلمة (السلام) بعد (عليك) في النص تقديماً لا تأخيراً ، موضحاً رؤيته في التوجيه، يقول: ((فحملته الجماعة على هذا ، حتى كأنه عندها : عليك السلام ورحمة الله . وهذا وجه ؛ إلا أنّ عندي فيه وجهاً لا تقديم فيه ولا تأخير من قبل العطف وهو أنْ يكون (رحمه الله) معطوفاً على الضمير في (عليك) . وذلك أنّ (السلام) مرفوع بالإبتداء، وخبره مقدم عليه، وهو(عليك) ففيه إذاً ضمير منه، مرفوع بالظرف ، فإذا عطفت (رحمه الله) عليه ذهب عنك مكروه التقديم . لكنّ فيه العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له ، هذا أسهل عندي من تقديم المعطوف عليه))[2]. ويتّضح لنا من خلال توجيهه للنص، أنه ذكر توجيهين، ثم بين التوجيه الأسهل للأخذ به ومزيته.

المسألة السادسة:

وقوله: (البيت من الوافر)

فقد والشك بَيَّنَ لي عَنَاءٌ بَوَشْكِ فراقهم صُرَدٌ يصيحُ[3]

وقد وضّح ابن جنّي المراد من البيت من حيث المعنى، وبيان الأوجه الإعرابية الممكنة فيه، وهو من النصوص التي يستشهد بها في الفصل بين (قد والفعل) (بيّن) بفاصل، وقد وصفه بالقبيح، لشدة اتصال قد بالأفعال في اللغة، يقول: ((أراد: فقد بيَّن لي صُرَدٌ يصيح بوشك فراقهم، والشّك عناء فقد ترى إلى ما فيه من الفصول التي لا وجه لها ولا لشيء منها ما أذكره، وهو الفصل بين (قد) والفعل الذي هو

([1]) ينظر البيت في ديوان الأحوص: 190, والخصائص:388/2, وشرح التصريح : 1/ 344 ، ومغني اللبيب : 356/2 ، 659 ، وهمع الهوامع : 1/ 173 ، 220 ، والمقاصد النحوية : 527/1.

([2]) الخصائص : 388/2 (باب في الشجاعة العربية) فصل في التقديم والتأخير .

([3]) البيت لم يعرف قائله: ينظر الخصائص: 331/1, 392/2، ورصف المباني للمالقي: 456 وقد ورد صدر البيت: (فقد واللهِ بيّن لي عَنائي)، ومغنى اللبيب: (171/1), ومعجم شواهد النحو: 51.

(بّيَّن) وهذا قبيح لقوة إتصال (قد) بما تدخل عليه من الأفعال، ألا تراها تُعتدُّ مع الفعل كالجزء منه...، وفَصَل بينْ الفعل هو (بَيَّن) وبين فاعله الذي هو (صُرَد) بخبر المبتدأ الذي هو (عناء) ، وقدّم قوله: (بوشك فراقهم) وهو معمول (يصيح) ويصيح صفة لصرد على صُرد، وتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على موصوفها قبيح... فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها، كذلك لا يجوز تقديم ما إتصل بها على موصوفها، كما لا يجوز تقديم المعمول المضاف إليه على نفس المضاف، كما لم يجز تقديم المضاف إليه عليه))[1]، وهذا لا يجوز لأنّ فيه لبساً ونوعاً من الغموض، في الفصل والتقديم والتأخير على نحو ما ذكر في النص.

الوقف وتوجيه الإعراب

الوقف في اللغة: الكفُّ والحبسُ[2]، والوقف في القراءة ((قطعُ الكلمة عمّا بعدها))[3]، ((ويشترط فيه إعراب ألاّ يؤدي إلى غموض أو لبس في المعنى))[4]، وفي الاصطلاح وردت الكلمة وحدّها ((وهو فنٌ جليلٌ يُعرف به كيفيّة أداء القراءة بالوقف على المواضع التي نصَّ عليها القّراء لإتمام المعاني، والابتداء بمواضع محددة لا تختلُّ فيها المعاني))[5]، وتقضي قواعد الإعراب أنْ يكون الوقف على أواخر الكلم غالباً بالسكون، وهذا يؤدي بالناطقين إلى عدم ذكر العلامة الإعرابية عند الوقف لضرورة صوتية، وكان حرص النحاة وإهتمامهم بالحركة الإعرابية عند الوصل كبيراً، إذ تمثّل قرينة مهمّة تدلّ على المعاني النحويّة. ونلاحظها واضحة في القراءات القرآنية فقد أوردها ابن جنّي كثيراً في (الخصائص والمحتسب). ومنها قراءة أبي عمرو (فتوبوا إلى بَارْئُكم)[6](*)، بسكون الهمزة، تخفيفا باسكان الإعراب، وقد رواها سيبويه بالإختلاس، لتوالي الحركات مع الضّمات، وحكى أبو زيد (بلَى ورُسُلْنا لديَهم

([1]) الخصائص: 392/2، (باب في الشجاعة العربية) فصل في التقديم والتأخير، ينظر، أصول التفكير النحوي: 292, والجملة العربية تأليفها وأقسامها، الدكتور فاضل صالح السامرائي: 69.

([2]) ينظر، التعريفات للجرجاني: 274، وهداية القارئ في تجويد كلام الباري للمرصفي: 368/1.

([3]) التعريفات للجرجاني: 274.

([4]) المناسبة اللفظية في القرآن الكريم، الدكتور حازم علي: 263.

([5]) المكتفي للداني:48 وانظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي: 342/10.

([6]) سورة البقرة: 54. (*) ينظر, السبعة في القراءات: 154, والحجة: 77.

يكتبون)[1](#)، بسكون اللام[2]. وقد رجّح ابن جنّي رواية سيبويه. وهناك خلاف حول المسألة بين البصريين والكوفيين يمكن الرجوع إلى كتاب الإنصاف للنظر فيه[3]. ويقول ابن جنّي: ((والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لا حذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رَوَوهُ ساكناً، ولم يُؤتَ القوم في ذلك من ضعف أمانة، ولكنْ أتوا من ضعف دراية))[4] ، وزاد في كلامه مُعقِّباً ومتابعاً له بقوله: ((ورواها سيبويه بالاختلاس، وإنْ لم يكن كان أزكى، ولا كان فقد كان أذكى بحمد الله مُزَنَاً بريبةٍ، ولا مغموزاً في رواية))[5]. أقول ومن خلال ما تقدّم يتّضح أنّ ابن جنّي قد إبتعد عن حذف حركة الإعراب التي هي عنده وعند غيره من العلماء ضرورة شعرية خالصة. وقد وصف القراء بالغفلة وعدم الدراية ومن جهة أخرى نعتهم بالأمانة, وفي ذلك خلل لضعفهم في ضبط ودقة الرواية.

أمّا إذا انتقلنا إلى (باب الساكن والمتحرك)، نجد ابن جنّي ينوّه ويشير إلى أنْ الأشياء تجري على حقائقها في الوصل من دون الوقف، لذا فهو أعدل وأشرف، وبيّن تميّز الوصل من الوقف بقوله: ((لأنّ حال الوصل أعلى رتبة من حال الوقف. وذلك أنّ الكلام إنّما وُضِعَ للفائدة، والفائدة لا تُجنى من الكلمة الواحدة، وإنّما تُجنى من الجُمل ومَدارج القول؛ فلذلك كانت حال الوصل عندهم أشرف وأقوم وأعدل من حال الوقف))[6]، كما وإنّ ((الوقف يُضْعِف الحرف وتحتاج الى بيانه، فيه بالهاء نحو: (واغلاماه، ووازيداه، وواغلامهوه، وواغلامهيهْ) وقد وضّح السبب بقوله: ((وذلك أنّك لما أرْدت تمكين الصوت وتوفيته ليمتَدَّ ويَقْوى في السمع، وكان الوقف يُضعف الحرف، أُلحِقَتْ الهاء ليقع الحرف قبلها حَشْوا يبيّن لا يخفى))[7]. ونجد أنّ المنادى

([1]) سورة الزخرف: 80. (#) ينظر, معجم القراءات القرآنيه: 127/6.

([2]) ينظر الخصائص: 342/1-343،والكتاب: 202/4، والمحتسب: 109/1، وينظر النشر في القراءات للعشر لابن الجزري: 212/2-213.

([3]) الإنصاف في مسائل الخلاف: 590، مسألة (109).

([4]) الخصائص: 73/1-74.

([5]) الخصائص: 342/2، والخصائص:73/1.

([6]) الخصائص: 333/2.

([7]) الخصائص: 330/2، (باب الساكن والمتحّرك).

المندوب ((الذي لحقته الألف نحو وازيدا أو الياء نحو: واغلامكيه، أو الواو نحو: واغلامهوه لك أن تزيد في الوقف عليه هاء السكت بعد أحرف المد الثلاثة توصَلا الى زيادة المد))[1]، ومن شأن ذلك إضفاء معنى الى الكلمة من خلال مد الصوت. وقد نظر ابن جنّي الى العلاقة بين الوقف والصوت, ويقول: ((الأصل الأول (ق و ل) وهو القول . وذلك أنّ الفم واللسان يخفّان له, ويقلقان ويمذَلان به. وهو بضد السكوت, ألا ترى أنّ الإبتداء لما كان أخذا في القول, لم يكن الحرف المبدوء به إلاّ متحركاً ولمّا كان الانتهاء أخْذاً في السكوت لم يكن الحرف الموقوف عليه إلا ساكناً))[4] . ويظهر من النص تأكيده على أن الوقف يناسبه السكون , فالتغيير الصوتي في آخر الكلمة بسبب الوصل .

وأضاف إلى أنّهم ((إنّما يقدّمون الأثقل ويؤخرون الأخف من قِبل أنّ المتكلم في أول نطقه أقوى نفَساً, وأظهر نشاطاً , فقدّم أثقل الحرفين ... كما رفعوا المبتدأ لتقدمه, فأعربوه بأثقل الحركات وهي الضمة, وكما رفعوا الفاعل لتقدمه , ونصبوا المفعول لتأخره ...))[5]. وقد تميّز ابن جنّي عن غيره من اللغويين في معالجته لأحكام الوقف الخاصة بالقوافي إذ إنّه كان مدركاً لما تتميّز به القوافي من أحكام تجعلها مختلفة عن الكلام العادي عند الوقف وقد عبّر عن ذلك , إذ يقول: ((فإنْ قلت: فقد قال : أعِنّي على برقٍ أُريك وَميضَهو[1]

فوقف بالواو , وليست اللفظة قافية , وقد قدّمت أنّ هذه المَدّة مُستهلكة في حال الوقف, قيل : هذه اللفظة وإنْ لم تكن قافية , فيكون البيت بها مقفّى , أو مصرّعاً فإنّ العرب قد تقف على العروض نحواً من وقوفها على الضرب, أعني مخالفة ذلك لوقف الكلام المنثور غير الموزون))[2]. ومن خلال النص السابق يتضح لدينا أنّ الشعر تحكمه قوانين خاصة في الوقف تختلف عن لغة النثر وخصائصها, ولذلك فإنّ القافية في الشعر تقف أمام الفاصلة في القرآن الكريم في لغة النثر . ومن جهة أخرى وضّح ابن جنّي اهتمام الشعراء والنحاة بالقافية لعلاقتها ببنية القصيدة وهيكلها

([1]) الأساليب الأنشائية، د. عبد السلام هارون: 195.

(4) الخصائص: 5/1 .

(5) الخصائص: 56/1 .

وإيقاعها وما تحمله من دلالة للنص من معنى وانجذاب , بحيث أنهم أكّدوا عليها عند مجيئها ضرورة بقوله : ((أجمعون , أكتعون , أبصعون , أبتعون, لم يعيدوا أجمعون البتة... فإنْ قيل : فلِمَ اقتصروا على إعادة العين وحدها دون سائر حروف الكلمة ؟ قيل : لأنّها أقوى في السجعة من الحرفين اللذين قبلها , وذلك أنّها لام , فهي قافية , لأنّها أخر حروف الأصل , فجيء بها لأنّها مقطع الأصول, والعمل في المبالغة والتكرير إنّما هو على المقطع, لا على المبدأ, ولا المَحْشى. ألا ترى أنّ العناية في الشعر إنّما هي بالقوافي لأنها المقاطع, وفي السجع كمثل ذلك نعم وآخر السجعة والقافية أشرف عندهم من أولها والعناية بها أمس ... كلّما تطرّف الحرف في القافية ازدادوا عناية به ومحافظة على حكمه))[3].

(1) البيت لامريء القيس في شرح المعلقات السبع للزوزني: 10, وينظر الخصائص: 70/1 .

(2) الخصائص: 70/1 , وينظر سر صناعة الإعراب: 519/1 (ويرى ابن جني أنّ الإشباع من باب الضرورة الشعرية وإقامة الوزن), والوقف عند ابن جني دراسة صوتية دلالية – رسالة ماجستير – محمد أحمد محمد, كلية التربية, جامعة عين شمس: 311.

(3) الخصائص: 84/1-85 .

وقد أورد ابن جنّي في باب (ذكر علل العربية أكلاميّة هي أم فقهيّة؟) ما يتعلّق بذلك ، ممّا اسكنوا فيه الحرف إسكاناً صريحاً، حيث يقول: ((أنشدنا أبو علي رحمه الله) لجرير: (البيت من البسيط)

سيرُوا بني العمّ فالأهوازُ مَنزِلكم ونهرُ تِيرَى فلا تعرفْكم العربُ[1]

بسكون فاء (تعرفْكم))[2]، وأراد: (تَعرفُكم). طلباً للتخفيف أمّا الدكتور (أحمد سليمان ياقوت) فقد وضّح العلاقة بين الوقف والإعراب، يقول: ((ويرتبط كل من الوقف

([1]) ينظر، البيت في ديوان جرير: 414، والخصائص: 75/1, والمحتسب: 123/1.

([2]) الخصائص: 75/1، 342/2 (فمسكّن كلّه. والوزن شاهده ومصدقه)، ينظر، 319/2، (أي (ولا تعرفُكم)؛ فأسكن مضطراً) وقد عقّب عليه فنظير حذف هذه الحروف للتخفيف حذفُ الحركات).

والإعراب بالآخر ارتباطاً وثيقاً، إذ إنّ الوقف يؤثّر في المعنى، وهذا بدوره يؤثّر في الإعراب، ومن ثم كانّ لِزاماً لمن يدرس الوقف في القرآن أنْ يكون مُلّماً بأوجه الإعراب المختلفة وما يستوجبه كل وجه من وقف في القراءة عند موضع معين. والوقف عنصر من العناصر الصوتية في اللغة... ولأهمية الوقف ولأنّه يؤثّر في المعنى و الإعراب، فإننا نجد كثير من النحاة والقراء –على السواء– قد كتبوا فيه وبينوا أنواعه وما يترتّب عليه من اختلاف في المعاني والإعراب))[1]، ويتضّح لنا ممّا قيل أن هناك علاقة بين الوقف والمعنى والإعراب، ونثبت ما قُلناه من خلال كتاب (القطع والائتناف) يقول فيه: ((وتفصيل الحروف والوقف على ما قد تمَّ والابتداء بما يُحسن الابتداء به))[2]. والإعراب أهم وسائل الإبانة والوضوح. وهو يُعين على فهم العلاقة بين المفردات ومعرفة الوقف ثم ما يترتب عليه من حسن الأداء ووضوح المعنى، والوقف بأنواعه متوقف على أحكام الإعراب[3]. من هذا نجد العلاقة الوطيدة بينهما، فالإعراب يساعد على فهم الوقف وتحديده وبالتالي أهميته في إيضاح المعنى. ومن خلال ما تقدّم يرى ابن جنّي أنّ الوقف هو حذف الحركة الإعرابية تخفيفاً في حالتي الرفع والجر تشبيهاً للضم والكسر ولم يبين العلة وراء حذف الحركة وإنّما سيراً بقول أبي علي الفارسي؛ يقول: ((وأمّا دفع أبي العباس ذلك فمدفوع وغير ذي مرجوع إليه وقد قال أبو علي في ذلك في عدّة أماكن من كلامه وقلنا نحن معه ما أيّده وشدّ منه))[1].

ويضيف ابن جنّي موضّحاً بجواز حذف الحركة الإعرابية كما في استشهاده في البيت الآتي: ومن ذلك قال الراعي: (البيت من البسيط)

تأبى قضاعةُ أنْ تعرفْ لكم نسبا وآبنا نزارٍ فأنتم بَيضةُ البلدِ

والشاهد في البيت (أنْ تعرفْ) إذ أسكن الفعل (تعرف) ضرورة لإقامة الوزن واتصال الحركات. وهو لا يوافق قواعدهم النحوية بنصبه بعد (أنْ), وهو يرد شذوذاً أو ضرورةً, ((فإنّه أسكن المفتوح, وقد روي (لا تعرفْ لكم) فإذا كان كذلك فهو

([1]) ظاهرة الإعراب في النحو والإعراب وتطبيقها في القرآن الكريم، الدكتور أحمد سليمان ياقوت: 209.

([2]) القطع والائتناف، أبو جعفر محمد بن محمد إسماعيل النحاس: 2/1.

([3]) ينظر ظاهرة الإعراب في العربية، عبد الوكيل عبد الكريم الرعيض: 308–309.

أسهل لاستثقال الضمة))[2]. ويظهر من النص تمسّك ابن جنّي بإتّباع القياس مع كثرة ما ورد في القرآن الكريم من تسكين, ويقول ابن جنّي: ((واعلم أنّك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما, ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره, فَدعْ ما كنت عليه, إلى ما هم عليه...))[3].

ويتّضح أنّ التسكين عنده يرد تخفيفاً في شواهد الشعر والقراءات القرآنية: وقد وصفها بالضرورة الشعرية والشاذة, وعدم جواز تسكين المفتوح لأن الحرف المفتوح للتخفيف أصلا. ومن جهة أخرى يشير ابن جنّي إلى مسألة وجود الإقواء في القصائد بقوله: ((قلّتْ قصيدة إلاّ وفيها الإقواء. ويعتل لذلك بأنْ يقول: إنّ كل بيت منها شِعْر قائم برأسه, وهذا الاعتلال منه يضعف ويقبح التضمين في الشعر))[4]. ويبدو من خلال ما تقدّم أنّ الإقواء له تأثير في اختلاف البنية الشعرية والإيقاعية وعلاقتها بالإعراب.

---

(1) ينظر البيت في ديوان الراعي النميري: 203, والخصائص: 343/2 .

(2) الخصائص: 343/2 .

(3) الخصائص: 126/1 .

(4) الخصائص: 241/1.

إجراء الوصل مجرى الوقف في الإعراب

قد يجري الوصل مجرى الوقف في مواضع كثيرة ومتفرقة، ذكرها ابن جنّي في (الخصائص) وهي كما يأتي:

1. حُمِل الجر على النصب فيما لا ينصرف، كما شُبِهت الياء بالألف في قوله: كأنَّ أيدِيْهِنَّ بالقاعِ القَرِق[1]،

وقوله:

يا دارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلاّ أثافيْها[2][1]

([1]) ينظر، البيت في ديوان رؤبه بن العجّاج: 179، وعجزه: أيدي نساء يتعاطين الورق .

([2]) ينظر، البيت في ديوان الحطيئة: 240، والكتاب : 306/3، والمحتسب: 126/1، 343/2، والمنصف: 185/2، 82/3 وعجزه: بين الطّوي فصاراتٍ فواديها.

والشاهد في البيتين تسكين الياء في (أيديْهنّ) و(أَثافيْها)، ((وإنّما اختصت هذه الياءات في هذا الموضع لأنّهم يجعلون الشيئين ها هنا أسماً واحداً فتكون الياء غير حرف الإعراب، فيسكّنونها ويشبّهونها بياء زائدة ساكنة...))[2]، ويظهر في ذلك أنّ التسكين كان طلباً للتخفيف.

2. وحملت الألف على الياء في قوله- فيما أنشده أبو زيد-:

إذا العجوز غَضِبَتْ فَطلّقِ ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ[3]

والشاهد في النص: (تَرَضّاها)، حيث أنّ المتعارف عليه فيها (تَرَضَّها).

3. وقد ((أجرى (تَقِ فَ) مجرى عَلِمَ حتى صارت (تَقْفَ) كَعلْمَ))[4] في قوله:

ومَنْ يتَّق فإن اللهَ مَعْهُ ورزقُ اللهُ مؤتابٌ وغادي[7]

وأراد: يتّق فأجرى تقفْ، مِن (يتَّق فإنَّ)[5]، إذ أجرى الوصل مجرى الوقف، فأُجرِى اللازم مجرى غير اللازم. ويظهر من ذلك أنّ إجراء الوصل مجرى الوقف له علاقة بلهجات القبائل العربية وضرائر الشعر عند ابن جنّي. ويقول الدكتور مصطفى النحاس في مسألة الوقف وتأثيرها في المعنى ومن ثم الإعراب ((ويبدو الوقف فاصلاً صوتياً مهماً في فهم المعنى النحوي لمن يقرأ قوله تعالى: ((قَالَ لاَ تَثْرَيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللهُ لَكُمْ))[6]، فالوقف على (عليكم) في الآية الكريمة؛ لأنّ الظرف متعلّق بالفعل بعده، وليس متعلقاً باسم (لا)، لأنه لو تعلّق باسم (لا)، لكان هذا الاسم عاملاً فيه، وفي هذه الحالة يكون (لا تثريب) شبيهاً بالمضاف، فيجب نصبه وتنوينه، ولما

([1]) الخصائص: 308/1 (باب من غلبة الفروع على الأصول).

([2]) الكتاب: 306/3-307.

([3]) ينظر، البيت في ديوان رؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه: 179 الخصائص: 307/1-308 وسر صناعة الإعراب: 78/1، والمنصف: 78/2، 115، وهمع الهوامع: 52/1، والاشباه والنظائر: 129/2.

([4]) الخصائص:307/1, وينظر المحتسب: 102/1 (... إجراء الوصل مجرى الوقف لأنه من باب ضرورة الشعر), والمنصف: 10/1 (وقد أجرت العرب كثيراً من ألفاظها في الوصل على حد ما تكون عليه في الوقف وأكثر ... ذلك في ضرورة الشعر).

(7) البيت لم يعرف نسب قائله، ينظر، المحتسب: 361/1، وهمع الهوامع: 52/1.

([5]) ينظر, الخصائص: 307/1، (باب من غلبة الفروع على الأصول).

([6]) سورة يوسف: 92.

كانت قراءة (لا تثريب) بالبناء على الفتح، وجب تعلق الظرف بالفعل (يغفر)، وكان الوقف على (عليكم)))[1] ، ونفهم من ذلك أنّ الوقف يؤدي إلى إنقطاع المعنى وإبهامه، وهي تتعلّق كذلك بأحكام الإعراب وقد عقد ابن جنّي باباً سمّاه (في الحكم يقف بين الحكمين) وضّح فيه جانباً من الوقف ذاكراً بيتاً للكتاب يقول فيه: (البيت من الوافر)

لَهُ زَجلٌ كأنَّهُ صوتُ حادٍ[2]

وقد فصَّل الشاهد بقوله: ((فحذف الواو من قوله: (كأنّه) لا على حدِّ الوقف ولا على حدّ الوصل أما الوقف فيقضي بالسكون: (كأنّه) وأما الوصل فيقضي بالمَطْل وتمكين الواو: (كأنَّهو)، فقوله اذاً (كأنّهُ) منزلة بين الوصل والوقف))[3] ويذكر ابن جنّي البيت نفسه في باب آخر (تعارض السّماع والقياس) مُعقباً بقوله: ((والوقف فيه يجب أنْ تحذف الواو والضمة فيه جميعاً وتُسكّنْ الهاء فيقال: (كأنَّهْ) فضم الهاء بغير واو منزلة بين منزلتي الوصل والوقف، وهذا موضع ضيِّق، ومقام زلخ، لا يتّقيك بإيناس، ولا ترسو فيه قدم قياس))[4]، ويتبين لنا من تعقيب ابن جنّي على البيت، بأنّه لا يقاس عليه لضعفه، فهو غير مشهور وقد وصفه بالموضع الضيقِ، وينبغي الحذر عند الإتيان به, وللوقف علاقة بالإبانة والإفصاح عن المعنى، والإعراب من أهمِّ وسائل الإبانة والإيضاح، ولذلك كانت صلته بعلم الوقف والابتداء وثيقة, لأنّه يعين على فهم العلاقة بين المفردات فيساعد على معرفة الوقف لما يترتّب عليه من حسن الأداء ووضوح المعنى, ويجعل هذا النبر للقافية له وضوحاً سمعياً يلفت الانتباه إليه ويدعو المقابل إلى التركيز ممّا يحمل على التميّز الدلالي للكلمة, إذ أن الأصوات تابعة للمعاني.

([1]) من قضايا اللغة، الدكتور مصطفى النحاس: 110.

([2]) ينظر، في ديوان الشمّاخ: 155، والخصائص: 128/1, 19/2, 360 , الكتاب: 30/1، الانصاف في مسائل الخلاف 516/2، عجز البيت: إذا طلب الوسيقةَ أو زميرُ.

([3]) الخصائص: 360/2.

([4]) ينظر الخصائص: 128/1–129, وينظر الكتاب: 1/ 29 (هذا باب ما يحتمل الشعر وفيه ومن العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها, ولا يثقلها في الوصل, فإذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف ... لأنه قد يثقلونه في الوقف فأثبتوه في الوصل).

ومن خلاله مثّل الوقف أحد القرائن السياقية التي يتحدّد من خلالها شكل التركيب ودلالته. أمّا الوقف في الآيات القرآنية فيبدو واضحاً جلياً في علاقته بالمعنى كقوله تعالى: (ولا تَقْرَبوا الصلاةَ وأنتم سُكارى)[1]، وعند النظر إلى الوقف في الآية إلى مَن أراد الوقوف عليها عند كلمة (الصلاة) لا نقطع المعنى، فلا يجوز الوقوف على العامل وما يتعلّق به من دون معموله لإتصاله به وكونه كالجزء من العامل فيه لترابط الكلام وانقطاعه عند الوقف، وهذا يؤدي بالنتيجة إلى فساد المعنى، وتحريفه عن محلّه، هذا في الآيات القرآنية الكريمة، أمّا في الشعر وأبياته، نلاحظ أنّ التغيرات الإيقاعية التي تطرأ على القوافي بسبب الوقف لا تقتصر على هذه النظرة الإيقاعية بل أنّ هناك علاقة دلالية وذلك ((إنّ هذا الوضوح في الإسماع والقوة في النطق يجعل كلمة القافية منبورة نبراً دلالياً يهدف إلى إظهار هذه الكلمة لتعلّق الغرض بها، فهو أذن من نبر السياق أو النبر الدلالي))[2].

([1]) سورة: النساء: 47.

([2]) الجملة في الشعر العربي ، د. محمد حماسة عبد اللطيف: 120، ومناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان: 163.

المبحث الثالث

الإخلال بقواعد اللغة والنحو

مدخل

مما لاشك فيه أنّ قضية الإخلال بقواعد اللغة والنحو ، قد أُشبعت بحثا عند القدماء ، ولكن بالشكل التقليدي ، الذي لا يرقى إلى مستوى الحداثة ، والبحث في غايات الإخلال ، يرشدنا إلى الضرورة التي من أجلها أخلّ الشاعر بقواعد اللغة ، لتحقيق غايات فنية وجوهرية معينة كان يسعى إلى تحقيقها عبثا واعتباطا ، وإنّما لإثارة فكرة وتوضيحها لما لها علاقة بالتذوق الأدبي وما يروم إليه الشاعر من قصد ، وهذا ما كان يرمي إليه ابن جني في (الخصائص) من خلال تطرقّه لموضوع الضرورة الشعرية .

مفهوم الضرورة الشعرية :

الضرورة الشعرية هي ((الخروج على القاعدة الصرفية والنحوية في الشعر خاصة ، لإقامة الوزن وتسوية القافية ، لذلك اهتم اللغويون بدراستها ، لأن الضرورة فيما ظنّوا أمراً يمس القاعدة ويؤدي إلى تخريبها ممّا فيها من الانحرافات عن الأُسس التي بُنيت عليها في اللغة . فمن هذه الجهة يأتي اهتمام اللغويون ببحث هذه المشكلة ، لأن مقصودهم في أبسط الكلام : الحفاظ على مجاري الكلام وسلامة اللغة ، والنحو بجملته هو علّة الأعراب ، الذي يعصم الألسنة من الخطأ وهذا بعينه يقتضى من اللغويين المتابعة الجادة والعناية الفاعلة والواعية لكل ما خالف تلك القواعد التي نصّوا عليها وقعّدوها في اللغة ، ومن هنا دخلت الضرورة البحث اللغوي ، لأن

الضرورة تدفع الشاعر أحياناً إلى تغيير صورة اللفظة حذفاً او زيادة او عدولاً عن القياس في بناء الأبنية))[1].

وقد دخلت الضرورة ميدان النحو لكون الضرورة تدفع الشاعر إلى مخالفة القياس في بناء الجملة ، أو التركيب اللغوي ، وفي عمل الأدوات والتغيير في تركيب الجمل ، ((ولقد كان النحّاة يقفون إزاء الأبيات التي اشتملت على ما خالف أقيستهم ومذاهبهم فيعمدون إلى التأويل أو التعليل لإدخالها ضمن أقيسة اللغة ، ومن أجل هذا كانت الأبيات التي حرفتها الضرورة عن القياس اللغوي المألوف ميداناً فسيحاً لنظر النحاة وتأويلهم وتعليلهم ، وقد أدخلها ذلك ضمن الخلاف النحوي اذ كان كل طرف ينسب جملة مما احتجّ به الآخر إلى اثر الضرورة))[2] . وقد عقد ابن جنّي بابا في (الخصائص) سماه (باب اختلاف اللغات وكلها حجّة)، وضّح في مقدمته دور وأهمية القياس في اتخاذ اللغة الأقوى والأوسع في الرواية، ويقول: ((اعلم أنّ سعة القياس تبيح لهم ذلك ، ولا تحظُرهُ عليهم ، ألا ترى أنّ لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك ، لأنّ لكل واحدة في القومين ضرباً من القياس يؤخذ به، ويُخلد إلى مثله ، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها ؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها . لكنّ غاية ما لك في ذلك أنّ تتخيّر أحداهما، فتقوّيها على أختها، وتعتقد أنّ أقوى القياسين أقبلُ لها وأشدّ أنْسابها...). أولا ترى إلى قول (النبي صلى الله عليه وسلم) : ((نزل القران بسبع لغات كلّها كافٍ شافٍ))[3].

([1]) الضرورة الشعرية بين الدرس اللغوي والذوق الأدبي ، أحمد علي يوسف طميزة: 11 أطروحة دكتوراه.

([2]) الضرورة الشعرية بين الدرس اللغوي والذوق الأدبي ، احمد علي يوسف طميزة : 12

([3]) ينظر, صحيح مسلم: 2720 .

هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين))[*]ويكمل حديثه مفصلاً موضحاً اللغة الأقوى ((وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب

غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه))[1]. ويتضّح ممّا سبق قوله أنّ ابن جنّي يُعد اللهجة واللغة حجّة يمكن الأخذ بها ، واستعمال ما هو أقوى من نظيرتها في المسائل اللغوية والصرفية.

وهذا ممّا يؤكد سعة الرقعة الجغرافية للقبائل العربية ولهجاتها ، والتي جعلت من استقرائها غير دقيق، قد اثرّ سلبا على ضبط القاعدة النحوية .

والحق أنّ مسألة القياس لا قيمة لها في اختيار اللهجة ها هنا ، كما قرره ابن جنّي في مواضع عدّة ، وإنْ لم يكن كلامه صريحاً ، وإنّما هذا الذي يُفهم من عباراته، وملاك الأمر راجع إلى كثرة الاستعمال أي اللهجة الكثيرة الإستعمال وهي لهجة قريش[2] . ويقول الدكتور (عبد العال سالم مكرم) من خلال توضيحه استعمال القرآن الكريم للهجة قريش واللهجات الأخرى، وانّ القرآن ليس وقفاً على قبيلة خاصة بعينها ، وإنّما شمل قبائل أخرى؛ ليتيح للعرب أنْ يتدبّروا معانيه ، لغرض التيسير والتسهيل[3] . ولو نظرنا إلى باب (في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد) في الخصائص ، والذي يرشدنا إلى ضرورة مراجعة الأصل قبل الإقدام في كل مسألة وشعر، فلا بدّ للمعنيّ أن يكون مُدركاً لحقيقة الأصل، فيقول: ((هذا موضع قلّما وقع

(*) الخصائص: 12/2 , وينظر الوقف عند ابن جني: 199(عدم فصلهم بين الشعر والنثر عند التقعيد كان من شأنه أن يظهر لهم في لغة الشعر كثيراً من الظواهر التي تخرج عما وضعوه من قواعد أرادوا لها الاطراد...)

([1]) الخصائص: 12/2 ، وينظر ، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، د.حسام سعيد النعيمي: 82-83 وتعقيبه على الكلام(ولو ترك ابن جني كلمته من غير تقييد ولو مضى الناس على هذه الفتوى لما بقيت لغة أدبية موحدة بين العرب).

([2]) ينظر ، الخصائص: 10/2 و 125/1 ، وابن جني عالم العربية ، د. حسام سعيد النعيمي : 106.

([3]) ينظر ، اثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ، د.عبد العال سالم مكرم : 24.

تفصيلهُ، وهو معنيّ يجب أن ينبه عليه، ويحرر القول فيه... ولا يستنكر الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ ، لأن الدليل إذا قام على شئ كان في حكم الملفوظ به ، وإن لم يجر على ألسنتهم استعماله ... وليس كذلك صرف مالا ينصرف ، ولا إظهار التضعيف. لأنّ هذا هو الأصل الأول على الحقيقة . وليس وراءه أصل ، هذا أدنى إليك منه كما كان فيما أريته قبل ، فاعرف بهذا ونحوه حال ما يرد عليك مما هو مردود إلى أوّل وراءه ما هو اسبق رتبة منه ، وبين ما يُردُّ إلى أول ليست وراءه (رتبة متقدّمة له))[1]. ويبدو لي من خلال ما قيل إنّ على اللغويين والمهتمين باللغة والشعر الرجوع إلى الأصل ، وهو ليس خروجاً على القياس ، إنما هو اضطرار على ما جاء في اللغة ، فهو مراجعة للأصول والقياس ، فيرجع الشاعر إلى الأصل الذي يخالفه الاستعمال الجاري للغة ، وهذا ما إتّبعه الشعراء في أساليبهم الشعرية.

ويجدر بالذكر أنّ ابن جني اهتم بالقياس اهتماماً واسعاً ويظهر ذلك جلياً في المسائل اللغوية والنحوية والصرفية ، فهو يصرح في باب (الحرفين المتقاربين يُستعمل احدهما مكان صاحبه) بأهمية القياس بقوله: ((ونحن نعتقد إنْ أصبنا فُسحةً أن نشرح كتاب يعقوب بن السكيت في القلب والإبدال ، فإنّ معرفة هذه الحال فيه امثل من معرفة عشرة أمثال لغته ، وذلك أن مسألة واحدة من القياس) أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس))[2]. فكانت له رؤية خاصة في الضرورة الشعرية ، تتمثّل بأنه مصطلح خاص بالشعر محدود، إذ إنّه لم يتوسّع فيه فيجعله شاملاً لبعض موضوعات النثر التي لها علاقة وصلة بما يماثلها في الشعر ، وهو يخالف رأي سيبويه في (باب ما يحتمل الشعر) يقول سيبويه: ((إعلم انه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام...)[3]، ويقصد به النثر وغيره، وهذا يدل على خصوصية الضرورة،

([1]) الخصائص: 2/344– 347، وينظر الضرورة الشعرية بين الدرس اللغوي والذوق الأدبي: 62.

([2]) الخصائص: 2/90

([3]) الكتاب، سيبويه : 1/26.

وقد وضّح ابن جنّي في ما يخص الإنابة إنابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة أنه لم يعدّه ضرورة شعرية بينما يعدّه سيبويه من قبيل ما يخالف الكلام حسب رأيه وهو ضرورة، بينما عبّر عنه ابن جني أنه يدخل من باب التخفيف والاختصار والسعة [1] .

الضرورة وقواعد الشعر:

من المعروف أنّ الشاعر في قرضه للشعر يتقيد بعدة قيود تفرضها صناعة الشعر، منها المحافظة على تفعيلة البحر الذي اختاره لينظم منه قصيدته، ومنها القافية، ومنها التزامه بحرف روي واحد، وقد أباحت هذه القيود للشاعر ما لم تُبح لغيره، في التخفيف من القواعد اللغوية والصرفية، للمحافظة على النص الشعري من جوانبه المختلفة، كما تقتضيه أصول الصناعة النحوية ، من قواعد وأحكام، وقيود الصناعة الشعرية ، وقد غلب القيد الثاني على الأول، فقد اضطرّ الشاعر اضطراراً للخروج عن الأصل والقاعدة ، حتى يقوّم شعره ويستقيم. وأن كانوا لا يصرّحون بذلك في أشعارهم وما من شاعر في أي عصر من العصور إلا استباح لنفسه هذه الضرورات الشعرية واستغلها استغلالاً واسعاً ، حتى تستقيم النصوص الشعرية لديه[2]. فنرى انه ((خروج على الكثير الشائع وعلى قياس الكلام الغالب غير انه يراعي فيها أصل يلجأ إليه في لغة الشعر))[3].

ويذكر الدكتور محمد عوني عبد الرؤوف فيما يخص الألفاظ الفصيحة المستعملة عند الشعراء وعلاقتها بكلام العرب : ((وكثيراً ما تكون كلمة الشاعر ، وخاصة

([1]) ينظر ، الخصائص : 2/317–318، والمحتسب : 1/181، 277، 322، 341،سر صناعة الإعراب: 519/2 / 631،720.

([2]) ينظر ، ظاهرة الأعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ، د. أحمد سليمان ياقوت: 44.

([3]) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنفاق، محمد خيري الحلواني 377.

الشاعر القديم عند اللغويين والنحويين هي الكلمة الفصيحة الصحيحة التي يجب أن يقاس عليها، وإن وجدوا بها شيئا يخالف المألوف من كلام العرب الذي قعّدوا ونظّموا نحوهم بناءً عليها؛ فإنهم يحاولون التأويل والإتيان بالأسباب التي تبيح للشاعر الوقوع في مثل هذه الأخطاء النحوية، وإلا أخذوه عنه ، وجعلوه – دون أن يشكّو في فصاحته – شاذ لا يقاس عليه))[1] .

وقد ورد في (المنصف) باب (أصل يرجع إليه في باب وزن الشعر) ، مُتسائلاً وجود الزحاف في البيت فهل يقبل ذلك ؟ ويجيب عليه بقوله : ((وأمّا الجُفاةُ الفصحاء فلا يبالون كسر البيت ، لاستنكارهم زيغ الإعراب. قد تحصّل لنا منه اصلٌ يرجع إليه في باب وزن الشعر ؛ وذلك أنه إذا ورد بيت يحتمل أنْ يكون فيه زمان، والاّ يكون، إلاّ انه لا يوصل, ألا يكون فيه زحاف إلاّ باحتمال ما يجوز مثله إلاّ في ضرورة الشعر فالصواب يُنْشَد مُزَاحفاً، ويُترك ألا يكون فيه زحاف مخافة زيغ الإعراب وألا تجوزا فيه ما لا يجوز مثلهُ إلاّ في ضرورة الشعر))[2].

أمّا ما يتعلّق بابن جنّي فانه يتفق مع القول القائل بان لغة الشعر تمثّل مستوى يختلف كثيرا عن لغة النثر اذ انه ((ومنها لم يسمع إلاّ في الشعر , والشعر موضع اضطرار وموقف اعتذار , وكثيراً ما يحرّف فيه الكلم عن أبنيته , وتحال فيه المُثُل عن أوضاع صيغه لأجله)).

ويشير ابن جني في باب (القول على فوائت الكتاب) إلى لغة الشعر ونوعها، واختلاف ألسنة شعرائها ولهجاتهم لسعة البلاد ، وموضّحاً بقوله : ((وعلى الجملة فان

([1]) القافية والأصوات اللغوية ، د. محمد عوني عبد الرؤوف : 130– 131.

([2]) المنصف، شرح الامام ابي الفتح عثمان ابن جني النحوي لكتاب التصريف المازني : 2/77–78.

هذه الفوائت عند أكثر الناس اذا فحص عن حالهما. وتؤمّلت حق تأمّلها..، فمنها ما ليس قائله فصيحا عنده ، ومنها لم يسمع إلاّ في الشعر ، والشعر موضع اضطرار ، وموقف اعتذار وكثيراً ما يحرَّف فيه الكلم عن أبنيته ، وتحال فيه المُثُل عن أوضاع صيغها لأجله ، ألا ترى قوله : (البيت من الطويل)

أبوك عطاء ألأم الناس كلّهم[1].

ويريد : عَطيَّة))[2] ، أي : عَطيَّة أباه.

أمّا في باب (احتمال القلب لظاهر الحكم) فيخبرنا ابن جنّي في مقدمته ((هذا موضوع يحتاج إليه مع السّعة ؛ ليكون مُعدَّاً عند الضرورة))[3].

فالشاعر في نظره يرتكب الضرورة للسّعة والإبداع والقدرة في التفنن في اللغة ، فيقول: ((وعامّة ما يجوز فيه وجهان، أوله وجه ينبغي أن يكون جميع ذلك مجوّزاً فيه ، ولا يمنعك قوة القوي في إجازة الضعيف ايضاً؛ فإن العرب تفعل ذلك ، تأنيساً لك بإجازة الوجه الأضعف ؛ لتصحَّ به طريقك ، ويُرحب به خناقك إذا لم تجد وجهاً غيره، فنقول : إذا أجازوا نحو هذا ومنه بُدٌّ وعنه مندوحة ، فما ظنّك بهم إذا لم يجدوا منه بدلاً، ولاعنه معدلاً ، الا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها، ليعدّوها لوقت الحاجة إليها. فمن ذلك قوله:

قد أَصْبَحتْ أمُّ الخيارِ تَدّعي عَليَّ ذَنباً كُلُّه لمْ أَصْنَعِ[1]

([1]) البيت لم يعرف قائله، وينظر الخصائص: 439/2, 191/3. وعجزه: فقبّح من فحلٍ، وقبّحتَ من نجلِ .

([2]) الخصائص: 439/2 ، 191/3.

(3) الخصائص: 61/3.

أفلا تراه كيف وصل تحت ضرورة الرفع ، ولو نصب لحفظ الوزن وحَمَى جانب الإعراب من الضعف))[2] . أي إنّه لو نصب (كلّه) لاستقام الوزن.

وقد وضّح ابن جنّي البيت تفصيلاً في كتابه (المحتسب) بقوله: ((أي لم أصنعه، فحذف الهاء، نعم ، ولو نصب فقال : (كلَّه) لم ينكسر الوزن، فهذا يؤنسك بأنه ليس للضرورة المطلقة ، بل لان له وجهاً من القياس ، وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة ، وهو إلى الحال أقرب، لأنها ضرب من الخبر، ... وفيه من بعدِ هذا شيئان نذكرهما، وهو أنّ قوله : (كلّه لم أصنع) وإنْ كان قد حُذف منه الضمير فإنّه قد خلفه وأُعيض منه ما يقوم مقامه في اللفظ؛ لأنه يعاقبه ولا يجتمع معه، وهو حرف الإطلاق ، اعني الياء في (إصنعي) فلمّا حضر ما يعاقب الهاء فلا يجتمع معها صارت لذلك كأنها حاضرة غير محذوفة ، فهو وجه تكاد الحال تختلف على فساد الرفع وبإزاء هذا أنه لو نصب فقال : كلّه لم أصنع لما كَسَرَ وزناً. فهذا يؤنسك بالرفع في القراءة))[3].

كذلك قد يرد في ضرورة الشعر ما لا يُحتَمل في اختيار الكلام، بقوله: ((إنّما جاز ما فيه من الفصل (بين ما لا يحسن) فصله لضرورة الشعر. وكذلك ما جاء من قصر الممدود ومدِّ المقصور، وتذكير المؤنث ، وتأنيث المذكر ، ومن وضع الكلام في غير موضعه؛ يحتجوّن في ذلك وغيره بضرورة الشعر، ويجنحون إليها مرسلة غر متحجّرة ، وكذلك ماعدا هذا : يسووُّن بينه ، ولا يحتاطون فيه ، فيحرسوا أوائل التعليل له ، وهذا هو الذي نَتَقَ عليهم هذا الموضع حتى إضطرهم إلى القول

([1]) البيت لأبي النجم العجلي في الكتاب: 85/1 , 127/1, والخصائص: 61/3 ,وشرح المفصل: 9/6, والخزانة: 173/1 والمحتسب:211/1، ومغني اللبيب : 201/1 ، أم الخيار : زوجته.

([2]) الخصائص : 61/3–63 .

([3]) المحتسب : 211/1–212 .

بتخصيص العلل، وإصارهم إلى حيز التعذر والتمحّل))[1] . فيذكر ابن جنّي أنّ واو الضمير (هو) حذفت وصلاً ووقفاً ضرورة شعرية ، في قوله: (البيت من الطويل).

فَبَيْنَاهُ يَشرِي رَحْلَهُ قَالَ قائِلٌ: لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ[2]

أشار إلى البيت أثناء حديثه عن الاستثقال والاستخفاف في باب (ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟) والتشبيه للضمير المنفصل بالضمير المتّصل في عصاه وقناة[3] . وقد لا يدل ممّا أظهره الشاعر في البيت دليلاً على ضعفه بل قد يدلّ على استرساله وفق رؤية معينة، تدل على تناغم كلماته من خلق وإبداع.

((إنّ الضرورة الشعرية تكشف عن الخصائص الفردية التي يظهر بها روح الشاعر أو الأديب فمغالبة القوة التي يضمها اطراد المادة اللغوية لا يمكن تفسيره إلاّ بالتسليم بأنّ قوة مناهضة بعثت على النشاط الجديد الذي به خالف التعبير ما استقرّ عليه الاستعمال، إذ إطّراد الاستعمال اللغوي من شأنه أنْ يصبح قوة تتسلط على كل تعبير ناهض إذ تتكون المادة اللغوية التي عليها يطرد التعبير وتستقر في عقل الجماعة فلا ينفكّ عنها أي تعبير جديد. على أنّه وإنْ كانت الضرورة الشعرية خروجاً على القواعد النحوية ، فهي ليست خروجاً على اللغة لأنّ الشعراء بحكم حياتهم في اللغة لا ينفكّون عنها بحال))[4]. ويظهر أنّ الضرورة الشعرية قد تكون خروجاً على القواعد النحوية المطردة ولكنها ليست خروجاً عن اللغة العربية.

([1]) الخصائص : 148/1.

([2]) البيت ينسب الى العجير السلولي والى المخلّب الهلالي في الخزانة: 396/2, وبلا نسبة في الخصائص: 70/1, وشرح المفصّل: 68/1, 96/3 ورصف المباني: 16 وشرح أبيات سيبويه: 332/1, ومعجم شواهد النحو: 32 .

([3]) ينظر الخصائص : 70/1.

([4]) الضرورة الشعرية ، السيد ابراهيم محمد :97.

وقد يضطر الشاعر إلى مخالفة موجب الإعلال مراعاة للقوافي ، وتغاضيه عن صحّة وسلامة القاعدة النحوية في سبيل الإيقاع, كما في (يحلبون الأتاويا) في قول الجعدي: (البيت من الطويل)

مواليَ حِلْفٍ لا موالي قرابةٍ ولكن قَطِينا يُحْلبَون الأتاوِيا [1]

يقول : ((جمع إتاوة ، فيلزمك أنْ تقول حينئذ : قَوَاوٍ ، فتجمع بين واوين مكتنفتي ألفِ التكسير، ولا حاجز بين الأخيرة منهما وبين الطّرَف ، ووجه ذلك أنّ الذي قال (الأتاويا) إنما أراد جمع إتاوة ، وكان قياسه أنْ يقول : أَتاوَى : كقوله في عِلاوة ، وهِراوة: عَلاوَى ، وهَراوى ؛ غير أنّ هذا الشاعر سلك طريقاً أخرى غير هذه...))[2] ويكمل رأيه ابن جنّي في موضع آخر من الباب (في الدور والوقوف منه على أول رتبة) في توضيح الشاهد في النص بقوله: ((إنّ الذي قال (الأتاويا) إنمّا دخل تحت هذه الكُلفة ، وإلتزم ما فيها من المشقّة، وهي ضرورة واحدة ، وأنتَ إذا قلت في تكسير مثال (فعالة) من القوّة : قواوٍ قد التزمت ضرورتين: إحداهما : إبدالك الهمزة الحادثة في هذا المثال واواً على ضرورة (الاتاويا) ، والأخرى: كَنْفك الألف بالواوين مجاوراً آخرهما الطرف ؛ فتانِك ضرورتان، وإنمّا هي في (الأتاويا) واحدة))[4].

وقد يلتزم الشاعر لإصلاح البيت ما تتجمع فيه أشياء مستكرهة ، لاشيئان اثنان وذلك أكثر من أنْ يحاط به ، فإذا كان كذلك لَزِم ما رُمناه، وصحّ به ما قدّمناه ، كما في قوله لأمية بن الصلت:

([1]) ينظر ، البيت في ديوان الجعدي: 178، (يحلبون الاتاويا) : يسألون الخراج، الخصائص: 210/1.

([2]) الخصائص: 210/1 .

(4) الخصائص : 212/1 (باب في الدور والوقوف منه على أول رتبة) ويمكن الرجوع اليه لتوضيح وتفصيل مسألة (الأتاويا).

لَهُ ما رَأَتْ عَينُ البصيرِ وَفوَقَهُ سَمَاءُ الإلهِ فَوْقَ سَبعِ سَمائِيا [1]

وقد وضّح ابن جنّي ضعف الإعراب بقوله: ((فإنْ كان تَرْك زيغ الإعراب بكسر البيت كسراً, لا يزاحفه زحافاً, فإنه لابدّ من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته ... فهذا لابدّ من إلتزام ضرورته, لأنّه لو قال: (سمايا) لصار من الضرب الثاني إلى الثالث وإنّما مبنى هذا الشعر على الضرب الثاني لا الثالث ... فاعرف إذا حال ضعف الإعراب الذي لابدّ من إلتزامه مخافة كسر البيت, من الزحاف الذي يرتكبه الجفاة الفصحاء إذا أمنوا كسر البيت, ويدعه من حافظ على صحة الوزن من غير زحاف, وهو كثير. فإن أمِنتَ كسر البيت اجتنبتَ ضعف الإعراب, وإنْ أشفقتَ من كسره ألبتّة دخلت تحت كسر الإعراب)). ويصرّح ابن جنّي في موضع آخر على عناية الشعراء بالقافية واهتمامهم بها أكثر من الوزن , ويقول: ((ألا ترى أنّ العناية في الشعر إنّما هي بالقوافي لأنّها المقاطع, وفي السجع كمثل ذلك نعم وآخر السجعة والقافية أشرف عندهم من أوّلها, والعناية بها أمسّ, والحشد عليها أوفى وأهمّ. وكذلك كلّما تطرّف الحرف في القافية ازدادوا عناية به, ومحافظة على حكمه))[2]. ومن خلال ما تقدّم يتّضح لدينا أنّ أي خلل في الإيقاع الموسيقي للقصيدة من شأنه أنْ يُبعد أو يضعف شاعرية الشاعر في قصيدته, كما ويظهر لنا جليا أنّ للضرورة

([1]) ينظر ، البيت في ديوان أمية بن الصلت: 70 ، والخصائص: 212/1, 234 , 335, 350/2 , والمنصف: 66/2–68 ، والممتع في التصريف : 513/2، الكتاب: 315/3 (حيث حرك لياء في الجر ضرورة إلى هذا ضرورتان أخريان: جمع سماء على فعائل كشمال وشمائل , والمستعمل فيها سماوات والأخرى انه لم يغيرها إلى الفتح والقلب فيقول: سمايا كما يقول خطايا).

([2]) الخصائص: 85/1(باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟), وينظر الوقف عند ابن جني: 300 (ويرفض ابن جني وقوع الخلل الإيقاعي من أجل السلامة اللغوية ... ومن ثم فإنّهم جعلوا للشاعر رخصا تجوز له دون من سواه وهذه الرخص من شأنها أنْ تخرج أحياناً بالخطاب الشعري عن دائرة الصحة اللغوية وذلك من اجل احتفاظ الشعر بأخص خصوصياته وهو النظام الإيقاعي).

.

الشعرية دور فعّال في الإيقاع الشعري والذي بدوره يبين معنى من معاني البيت. ومن خلال النظر للبيتين السابقين يعقّب ابن جنّي عليهما بقوله: ((فقد علمت بذلك شدّة نفوره عن إقرار الهمزة العارضة في هذا مكسورة وإنّما اشتد ذلك عليه ونبا عنه لأمر ليس موجودا في واحد (سمائيا) الذي هو (سماء) وذلك أنّ في إتاوة واواً ظاهرة, فكما أبدل غيره منها الواو مفتوحة (الأتاوى) كالعَلاوَى والهَراوى, تنيهاً على كون الواو ظاهرة في واحدهِ, أعني إتاوة ... كذلك أُبدل منها الواو أتاوٍ وإنْ كانت مكسورة, شُحّاً على الدلالة على حال الواحد, وليس كذلك قوله: فوق سبع سمائيا – ألا ترى أنّ لام واحده ليست واواً في اللفظ فتراعى في تكسيره, كما روعيت في تكسير هِراوة وعِلاوة فهذا فرق – كما تراه واضح))[2]. كما يذكر ابن جنّي أنّ الإقواء يتعلّق باختلاف حركة الروي والتقدير الاعرابي وليس الحرف المنطوق, ومن ذلك ما ذُكر عن النابغة الذبياني والتي عيب عليه عند قراءته لداليته المشهورة من خلال قول ابن جنّي: ((والخبر المشهور في هذا للنابغة وقد عيب عليه قوله في الدالية المجرورة:

وبذاك خبَّرنا الغرابُ الاسودُ[3]

فلمّا لم يفهمه أتى بمغنّية فغنّته:

مِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أو مُغْتَدِ عَجْلاَنَ ذَا زَادٍ وَغيرَ مُزَوَّدِ[1]

ومدّت الوصل وأشبعته, ثم قالت:

وبذاك خبَّرنا الغرابُ الأسودُ

ومَطَلْتَ واو الوصل , فلمّا أحسّه عرفه واعتذر منه وغيَّره – فيما يقال – الى قوله:

وبذاك تَنْعَابُ الغرابِ الاسودِ[1]

([1]) ينظر البيت في ديوان النابغة الذبياني: 89, والخصائص:241/1 .

وقال, دخلت يثرب وفي شعري صنعة, ثم خرجت منها وأنا أشعر العرب))[3].

ويظهر من النص أن كلمة (الأسود) تقرأ بالكسرة لا بالضمة في البيت الشعري موافقة للقاعدة النحوية, ولكنه قد توهم ونسي ذلك لاندماجه واستئناسه بموسيقى الشعر وأصدائه وعذوبة قوافيه.

وقد يرتكب الشاعر الضرورة إذا حرّف القافية كما في قوله:

هل عرفتَ الدار أم أنكرتَها بين تِبراكٍ فَشَّى عَبقُر[4]

((في قول من قال: أراد عَبْقَر، ثم حرّف الكلمة ، ونحوُه في التحريف، قول العبد:

وما دُميْة من دُمَى مَيسنا نَ معجِبة نظراً واتّصافاً[5]

إذ حرّف الكلمة (مَيْسّنا) في حشو البيت (صدره) لإستقامة وزن البيت للضرورة. لابن جنّي رأي فيه ، يقول: (أراد – فيما قيل– مَيْسان ، فزاد النون ضرورة ، فهذا – لعمري– تحريف مُتعجرف عارٍ من الصنعة))[2]. فهذا البيت كما بيّنه ليس فيه من الذوق الأدبي أو التفنن من شيء ، ولا يدلّ على براعة الشاعر وإبراز مقدرته في دلالة الألفاظ ومعانيها، وقد ذمّه لخلوّه من التصنّع اللفظي والتزويقي ما يجمّل به القصيدة، ويدلّل أو يبرهن على سعة ثقافة الشاعر، وطول أناته.

([1]) ينظر البيت وما سبقه في ديوان النابغة الذبياني : 89, والخصائص:241/1 , ويروى صدره: زعم الغرابُ بأنّ رِحلتَنَا غداً .

(3) الخصائص: 241/1.

(4) البيت لم يُعرف نسب قائله ، ينظر، الخصائص: 282/1 , تهذيب اللغة : 292/3.

(5) ينظر، البيت في ديوان سحيم عبد بني الحساس: 43، وسر صناعة الإعراب: 147/1.

([2]) الخصائص: 283/1 (باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى)

وزاد ابن جني معقباً على إنشاد بعض الشعراء وكتاباتهم لأثبات قصائدهم، بأن العرب قد تَدْخُلُ قبح الضرورة في إشعارهم مع قدرتهم على تركها، لإستقامة وزن الشعر من غيرها، كقوله : (البيت من الوافر)

أَبيتُ على مَعَارِيَ فاخراتٍ بَهُنَّ مُلوَّبٌ كَدَمِ العِباطِ [1]

فقد أنشده ((على معارِيَ بإجراء المعتل مُجرى الصحيح ضرورة، ولو أنشد: على معارٍ فاخرات لما كسر وزناً ولا احتمل ضرورة))[2].

فقد أجراه مجرى السالم والأصل (معارِ) بحذف الياء ولكنّه حذفها تجنّباً للزحاف).

وقد يغيّر الشعراء بعض الكلمات كراهة لإقامة الوزن ، فخلّطوا فيه، قال:

بِسَبْحَل الدَّفَّين عَيْسَجُورِ [3].

((فأراد : سِبحَلا ، فغيّر كما ترى ... وله نظائر في باب التحريف))[4].

ويرى ابن جني أنّ الشاعر إذا احتاج إلى إقامة الوزن، قام بمطل الحركة، وأنشأ عنها حرفاً من جنسها، وفيه يقول : ((وسبب ذلك أنّ الحركة حرف صغير، ألا ترى أنَّ مِنْ متقدمي القوم من كان يسمي الضمّة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة ، والفتحة الألف الصغيرة ، ويؤكد ذلك عندك أنّك متى أشبعت ومَطَلْت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها ، وذلك قولك في إشباع حركات ضُرِب ، ونحوه: ضُوريبا . ولهذا إذا احتاج الشاعر إلى إقامة الوزن مطل الحركة (وأنشأ) عنها حرفاً من جنسها))[*] وذلك قوله: (البيت من البسيط)

([1]) ينظر، البيت في شرح اشعار الهذليين للمتنخل الهذلي: 1268/3، والخصائص: 63/3, 335/1, المنصف: 67/2، 75 الكتاب: 312/3–313.

([2]) الخصائص: 63/3، (باب في إحتمال القلب لظاهر الحكم), وينظر الكتاب : 312/3–313 .

([3]) ينظر ، للعجاج في ديوانه: 294/2.

([4]) الخصائص: 211/3– 438/2–440 (باب ذكر الأمثلة الفائتة للكتاب).

نَفْيَ الدراهيم تنقادُ الصَّياريف[1].

يبدو أنّه أراد (الصّيارف) ، فاستعمل (الصّياريف) ، حيث أشبع الكسرة فيها، ومَطَل الحركة فَتَولّد عنها ياء ، أمّا (الدراهيم) فليس فيها ما يدلّ على الإشباع ومطل الحركة، ويجوز أنْ نقول (دِرْهام)[2].

ويتساءل ابن جنّي كعادته ومجيباً في آن واحد، في باب سمّاه (هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟) ، وقد أكّد فيه على أنّ الضرورة الشعرية يباح منها للمولّدِين ما أُبيح للعرب القُدامى ، ويحظر عليهم ما يحظر علينا في رأي أبي علي ورد على من زعم أنّه لا يجوز لنا متابعتهم على الضرورة. ثم يتابع كلامه في الباب نفسه قائلاً: ((هلاّ لم يجز لنا متابعتهم على الضرورة . من حيث كان القوم لا يترسّلون في عمل أشعارهم ترسّل المولّدين، ولا يتأنّون فيه، ولا يتلوّمون على حَوْكِه وعمله، وإنمّا كان أكثره إرتجالاً ، قصيداً كان أو رجزاً ، أو رملاً. فضرورتهم إذا أقوى من ضرورة المحدثين. فعلى هذا ينبغي أن يكون عذرهم فيه أوسع ، وعذر المولّدين أضيق))[*]. ثم يوضّح ويبيّن رأيه في قصائد الشعر وجهودهم في طريقة كتابة القصائد بقوله: ((أنّه ليس جميع الشعراء مُرتجلاً، بل كان يعرض لهم فيه من الصبر عليه، والملاطفة له ، والتلوّم على رياضته، وأحكام صنعته نحو ممّا يعرض لكثير من المولّدين، ألا ترى الى ما يروى عن زُهير : من أنّه عمل سبع قصائد في سبع سنين – فكانت تسمّى حوليات زهير لأنه كان يحوك

(*) الخصائص: 317/2 .

([1]) ينظر ، البيت في ديوان الفرزدق : 570، وصدر البيت : تنفي يَداها الحَصَى في كلَ هاجرةٍ وسر صناعة الإعراب: 25/1، والكتاب : 28/1 ويروى (الدنانير بدلاً من الدراهيم). ورصف المباني للمالقاني : 446/12، وشرح الاشموني: 337/2، والمحتسب: 69/1.

([2]) ينظر الخصائص: 317/2 (باب في مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف) ينظر، سر صناعة الإعراب : 25/1. الهاجرة : نصف النهار عند اشتداد الحر، النقد : تمييز الدراهم، ويصف ناقته بالسرعة في الحر، كتمييز الدراهيم جيدها من رديئها.

القصيدة في سنة، والحكاية في ذلك عن أبي حفصة أنّه قال : كنت أعمل القصيدة في أربعة أشهر ، وأحككّها في أربعة أشهر ، وأعرضها في أربعة أشهر، ثم أخرج بها إلى الناس: فقيل له : (فهذا هو الحوْلي المنقّح)[1]. وهذا دليل على اهتمامهم بالألفاظ ومعانيها في الدقة والتنقيح لكي تخرج القصيدة متينة متناسقة مُتسلسلة من جهة الوزن والقافية، لا خلل فيها. ثم من جهة قواعد اللغة وأحكامها وصرفها ، وهذا يدلّ على تفانيهم وإبداعهم مُخلصين لسلامة اللغة وأصولها، محافظين عليها من كل زيغ أو تحريف. فيقول ذو الرُّمة ((أنّه قال : لمّا قال :

بيضاءُ في نعَجَ صفراءُ في بَرَج [2]

أجبْل حولاً لا يدري ما يقول ، إلى أنْ مرّت صِينيّةُ فضّةٍ قد أُشرِبت ذهباً فقال:

كأنها فضّة قد مسّها ذهب [3]

وقد وردت ... بذلك أشعارهم)) [4].

وهذا يدلّ على إنقطاعهم وتأنّيهم في كتابة القصيدة ، وحسن تذوّقهم لقيمة ما يكتبون من الشعر.

([1]) الخصائص: 325/1–326.

([2]) ينظر البيت في ديوان ذي الرمّة : 33 ، والخصائص: 326/1 والكامل : 934، وعجز البيت: كأنّها فِضةٌ قد مسَّها ذهبُ.

([3]) ينظر، البيت في ديوان ذي الرمّة : 5، والكامل : 034، وجمهرة اللغة : 1331. وصدر البيت : كحلاءُ في بَرجِ صفراءُ في دَعَجٍ, ومعجم شواهد النحو: 94 وتروى (نعجٍ) بدلاً من (دعجٍ).

([4]) الخصائص: 326/1.

وأضاف ابن جنّي إلى ما بدأه في أشعار المولّدين ، وهو ((أنّ المحدثين أيضاً مَن يُسرع العمل ولا يعتاقه بُطء ، ولا يستوقف فكره، ولا يتعتع خاطره. فمن ذلك ما حدّثني به من شاهدَ المتنبي وقد حضر عند أبي علي الأوراجيّ، وقد وصف له طَرداً كان فيه وأراد على وصفه ، فأخذ الكاغد والدواة واستند إلى جانب المجلس – وابو علي يكتب كتاباً – فسبقه المتنبي في كَتْبِه الكتاب فقطّعهُ عليه ثم أنشده:

ومنزل ليس لنا بمنزلِ [1]

وهي طويلة مشهورة في شعره))[2].

وقد عابوا على كثير من الشعراء كأبي نُواس والفرزدق من قبله ، فإذا أجازوا ذلك ، كان حريٌّ بهم قياسه على اقرأنهم أُسوة بهم . فمن ضرورات الشعر التي استنكرها العلماء : همز (مصائب، ومنائر ، ومزائد) وفك الإدغام في (ضبب البلد) ونحوه. ويقول ابن جني متمثلاً في ((استنكارهم همزة مصائب ، وقالوا: منارة ، ومنائر ، ومزادة ، ومزائد ؛ فهمزوا ذلك في الشعر وغيره؛ ومن ذلك قولهم في غير الضرورة: ضَبب البلد: كثر ضبابه ، وألِل السقاء: تغيّرت ريحه... وقالوا : إنّ الفكاهة مَقْودة إلى الأذى ... إلى غير ذلك مما جاء في السعة ومع غير الضرورة ، وإنَما صوابه : ضبّ البلد وألّ السِقاء ... ، فإذا جاز هذا للعرب عن غير حصر ولا ضرورة قول كان استعمال الضرورة في الشعر للمولدين أسهل وهم فيه أعذر. فأمّا ما يأتي عن العرب لحناً فلا نعذر في مثله مولّداً فمن ذلك بيت الكتاب:

وما مِثْله في الناس إلاّ مملَّكا أبو أُمّه حيٌّ أبوه يقارِبه[3]

([1]) ينظر البيت من ديوان الراعي النميري: 288، والخصائص: 328/1 , والمخصص: 10/10 وعجز البيت : أخبّ بهنّ المخُلفان وأحفدا .

([2]) الخصائص: 328/1 (باب هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟)

([3]) البيت لم يعرف له قائله، ينظر الخصائص: 330/1، والكتاب: 32/1.

وقد وضع الكلام في غير موضعه ومراده فيه معروف، وهو فيه غير معذور))[1]، ويورد ابن جنّي في (الخصائص) أمثلة لضرورات لا يُعذَر أحد فيها، وهي الفصل بين المتلازمين أو المتلازمات أوردها في باب (هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟) ويصفها (بالضرورات الشعرية القبيحة) ويمكن توضيحها فيما يأتي:

1- فيما ((أنشده ابن الإعرابي: (البيت من المنسرح)

فأصبحتْ بَعْدَ خطَّ بهجتِها كأنَّ قَفْراً رُسوَمها قَلَما[2]

وأراد: فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأنّ قَلما خطَّ ورسومَها؛ فأوقَع من الفصل والتقديم والتأخير))[4]ويوضح البيت في باب (شجاعة العربية) بقوله: ((فقد فصل بين المضاف الذي هو (بعد) والمضاف إليه الذي هو (بهجتها) بالفعل الذي هو (خطَّ) وفصل أيضاَ بخطَّ بين (أصبحت) وخبرها الذي هو (قفراً) وفصل بين (كأنّ) واسمها الذي هو (قلماً)، بأجنبيين: أحدهما قفراً، والآخر: رُسومها؛ ألا ترى أن (رسومها) مفعول (خطَّ) الذي هو خبر كأنّ...، وأغلط من ذا أنه قدّم خبر كأنّ عليها وهو قوله: خطَّ فهذا ونحوه مما لا يجوز لأحد قياس عليه. غير أنّ فيه ما قدمنا ذكره من سموّ الشاعر وتَغطْرُفهِ وبَأْوه وتعجرفِهِ فاعرفه واجتنبه))[3]، ويدلّل على ذلك أنّ الشاعر كان مزهواً بنفسه ومُتكبّراً لا يُبالي في إستعماله لهذه الاساليب النحوية في

([1]) الخصائص: 329/1-331، وينظر الكتاب: 32/1.

([2]) ينظر، البيت في ديوان ذي الرمّة: 1909، والإنصاف في مسائل الخلاف, تحقيق محمد محي الدين: 431/2.

(4) الخصائص: 331/1 .

([3]) الخصائص: 395/2، (باب في الشجاعة العربية). التغطرف: التكبر, البأو: الفخر, التعجرف: الاقدام

الشعر، وكان حَري به تركها، واللجوء إلى ما هو أفضل من أجل إنسجام النص وتناسقه.

2- ((وأنشدنا أيضاً: (البيت من الوافر)

فَقَدْ والشكُّ بيَّن لي عَنَاءٌ بَوشْكِ فِراقهم صُرَدٌ يصيحُ[1]

وأراد: فقد بيَّن لي صُرَد يصيح بوشْكِ فراقهم والشكُّ عناء. فقد ترى إلى ما فيه من الفصول التي لا وجه (لها ولا لشئ منها))[2] ، ففيه من الفصول ما أذكر وهو الفصل بين (قد) والفعل الذي هو (بَيَّن)، و(هذا) قبيح لقوة إيصال (قد) بما تدخل عليه من الأفعال، وألا تراها تُعتّد مع الفعل كالجزء منه... وفَصل بين المبتدأ الذي هو الشكّ وبين الخبر الذي هو (عناء) بقوله: (بيَّن لي) وفصل بين الفعل الذي هو (بيّن) وبين فاعله الذي هو (صُرد) بخبر المبتدأ الذي هو (عناء) وقدَّم قوله: (بِوشك فراقهم)، وهو معمول (يصيح)، ويصيح صفة لصُرد على صُرد، وتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على موصوفها قبيح...))[4]

3- ويذكر ابن جنّي بيتاً في الضرورة الشعرية يصفه بالفحش والقبح بقوله: ((وأغرب من ذلك وأفحش وأذهب في القبح قول الآخر:

لها مُقلتا حوراءَ طُلَّ خَمِيلةً مِنَ الوحشِ ما تَنفكُّ تَرْعَى عِرَارُها[3]

ويوضح البيت: أراد: لها مُقلتا حوراء من الوحش ما تنفكَّ ترعى خميلةً طُلَّ عرارها، فمثل هذا لا نجيزه للعربيّ أصلاً، فضلاً عن أنْ نتخّذه للمولَّدين رَسماً))[1].

([1]) البيت لم يعرف قائله، ينظر، الخصائص: 331/1, 392/2 , (سبق تخريجه في المبحث الثاني).

([2]) الخصائص: 331/1 (باب هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟)، (باب الشجاعة العربية).

(4) الخصائص: 392/2-393 .

([3]) البيت لم يعرف قائله, ينظر الخصائص: 331/1, والمقرب: 205/2 .

4- وينقل ابن جنّي لنا في خصائصه ثلاثة أبيات تطرق فيها الى الضرورة الشعرية وتأثير الاعتراض في معناها.

ويقول: ((وأما قول الآخر :

معاويَ لم ترعَ الأمانةَ فارعَها وكنْ حافظاً لله والدينِ شاكرِ [2]

ويقول عنه: فحسَن جميل، وذلك أنّ (شاكر) هذه قبيلة، وتقديره: معاويةَ لم ترعَ الأمانةَ شاكرُ فارعَها أنتَ وكن حافظاً لله والدين. فأكثر ما في الاعتراض بين الفعل والفاعل، والاعتراض للتسديد قد جاء بين الفعل والفاعل، وبين المبتدأ والخبر، وبين الموصول والصلة وغير ذلك مجيئاً كثيراً في القرآن وفصيح الكلام))[3]. أما البيت الثاني فنجد الاعتراض بين الفعل والفاعل فيه , وليس هناك من ضرورة للشعر سوى الإخلال بقواعد اللغة وأحكامها في تأخير الفاعل عن فعله ((ومثله من الاعتراض بين الفعل والفاعل قوله:

وقد أدركتني – والحوادثُ جَمَّةٌ أسنَّةُ قومٍ لا ضعافٍ ولا عُزْل[4]

والإعتراض في هذه اللغة كثير حسن))[5]، ويبدو لنا مما سبق أنّه قد إعترض بين الفعل (أدركتني)، والفاعل (أسنَّةٌ)، بـ (الحوادث جَمَّة)، وهذا الفصل هو من المواضع التي قبح الفصل فيها, لاستلزام مجيء الفاعل بعد الفعل تقوية للمعنى.

([1]) الخصائص 331/1 "باب هل يجوز لنا في الشعر ما جاز للعرب اولا ؟"

([2]) البيت لم يعرف نسب قائله، ينظر الخصائص: 331/1.

([3]) الخصائص: 331/1-332.

([4]) البيت لم يعرف قائله، وينظر، الخصائص: 332/1 سر صناعة الإعراب: 140/1، وهمع الهوامع: 348/1.

([5]) الخصائص: 332/1.

وإذا إنتقلنا إلى باب (الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً) يُطلعنا ابن جنّي على ضرورة شعرية وهي حذف الواو وإبقاء الضمير، يقول: ((وأما قول الشمّاخ:

لَهُ زَجلٌ كأنّهُ صوت حا إذا طلب الوَسيقةَ أو زَميرِ[1]

فليس هذا لغتين، لأنّا لا نعلم رواية حذف هذه الواو وإبقاء الضمّة قبلها لغةً، فينبغي أنْ يكون ذلك ضرورة و(صنعة)، لا مذهباً ولغة، وكذلك يجب عندي وينبغي إلا يكون لغة، ، لضعفه في القياس. ووجه ضعفه أنّهُ ليس على مذهب الوصل ولا مذهب الوقف. أما الوصل فيوجب إثبات واوه كلقيتهو أمسِ. وأمّا الوقف فيوجب الإسكان كلقيتهْ وكلمتهْ، فيجب أنْ يكون ذلك ضرورة للوزن لا لغة))[2]. وهو نوع من الإخلال في قواعد اللغة وأحكامها، حيث أنّ ،(كأنَّه) أصلها (كأنهو) بالمد.

الضرورة الشعرية في الحروف والحركات

إهتمّ ابن جنّي بالضرورة الشعرية في عدّة أبواب من كتابه (الخصائص)، موضحاً رؤيته ورأيه فيها، فنجده في باب (فيما يرد عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور) ويوضّح مآخذه على الشعراء (الذين) استعملوا الحروف وبعض الحركات، مخالفة للقياس والسّماع واستعمال حرف بدل حرف في غير موضعه المخصص له ضرورة، فيقول: ((لم نقطع على الفصيح يُسمَع منه ما يخالف، الجمهور بالخطأ، ما وُجِد طريق إلى تقبّل ما يورده، إذا كان القياس يعاضده، فإنْ لم يكن القياس مسوّغا له ، كرفع المفعول، وجر الفاعل، ورفع المضاف إليه، فينبغي أنْ يُردّ. وذلك لأنّه

([1]) ينظر، البيت في ديوان الشمّاخ: 155، والخصائص: 372/1, الكتاب: 30/1، والاشباه والنظائر: 379/2، وهمع الهوامع: 59/1، والإنصاف في مسائل الخلاف: 561/2، والبيت يصف حمارا وحشياً هائجاً الوسيقة: الأتان، كأن صوته صوت مزمار.

([2]) الخصائص 372/1.

جاء مُخالفا للقياس والسّماع جميعاً، فلم يبق عِصمة تُضيفه، ولا مُسْكة تجمع شَعاعه))[*]. فأمّا قول الشاعر((فيما أنشده أبو الحسن: (البيت من البسيط)

يومَ الصُليفاءِ لم يوفونَ بِالجارِ[1]

فإنّه شَبّه للضرورة (لم) بـ (لا) فقد يشبه حروف النفي بعضُها ببعض، وذلك لإشتراك الجميع في دلالته عليه))[2]، فيتّضح في البيت إهمال (لم) الجازمة فيه. ثم يرشدنا ابن جنّي إلى ضرورة شعرية أُخرى في الحروف، وضع (لم) موضع (ما)، بقوله: ((ألا ترى إلى قوله: (أنشدْناه): (البيت من المتقارب)

أجِدَّك لم تَغتمضْ ليلةً فترقدَها معَ رُقَّادها[3]

فإستعملَ (لم) في موضع الحال، وإنَما ذلك من مواضع (ما) النافية للحال))[4] ويستقرأ ابن جنّي شاهداً آخر في استعمال حرف بدل حرف آخر ((وأنشدنا أيضاً: (البيت من الوافر)

إجِدّك لَن ترى بثعيلباتٍ ولا بَيْدَان ناجِيةً ذَمولا[5]

استعمل أيضاً (لَنْ) في موضع (ما)))[1] ولا زلنا في الباب نفسه، ويورد لنا بيتا حذفت نون الأفعال الخمسة في حالة الرفع، ويقول: ((وسألت أبا عليّ – رحمه الله– عن قوله:

(*) الخصائص: 388/1.

([1]) البيت لم يعرف قائله، وينظر، والخصائص: 389/1 سر صناعة الإعراب: 448/1، والمحتسب: 42/2، وشرح المفصل: 8/7، ومغنى اللبيب: 277/1–339، وصدر البيت: لولا فوارسُ من ذُهلٍ وأُسرتُهم. ومعجم شواهد النحو: 87.

([2]) الخصائص: 388/1–389.

([3]) ينظر، البيت في ديوان الأعشى: 119, والخصائص: 389/1.

([4]) الخصائص: 389/1، (باب فيما يرد عن العربي مخالفا لما عليه الجمهور).

([5]) ينظر، البيت في ديوان المرار بن سعيد: 475, والخصائص: 389/1.

أبيت أسرِي وتبيتي تدلِكي وجهكِ بالعنبرِ والمسكِ الذكي[2]

فخضنا فيه، واستقرَّ الأمرُ فيه على أنّه حذف النون من (تبيتين)))[6] ويتّضح لنا حذف النون من الفعل (تبيتين) في حالة الرفع وهو من الأفعال الخمسة، دون مسوّغ لحذفه ضرورة شعريّة، وينقل ابن جنّي رأي إستاذه الفارسيّ ((فقال لي: فكيف تصنع بقوله: (تدلكي)؟ قلت: نجعله (بدلاً) من (تبيتي) أو (حالاً)،فنحذف النون ، كما حذفها من الأول في الموضعين، فاطمأنّ الأمر على هذا، وقد يجوز أن يكون (تبيتي) في موضع النصب بإضمار (أنْ) في غير الجواب))[3] ، كما ينقل ابن جنّي في الخصائص بيتاً حذفت حركة فعله للضرورة، في قوله:

فاليومَ أشربْ غير مُستَحْقِبٍ[4]

والشاهد فيه (أشربْ)[5]، أي: أشربُ. وعند التدقيق في الفعل لا نرى أي سببّ إلى ضرورة تسكينه ، وحذفت حركته الأصلية (الضمّة) منه. ويمكن الرجوع إلى رواية البيت (في المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات لابن جنّي)، لتفصيل رواية البيت وإعتراض أبي العباس على سيبويه فيه[6]. وقد يحتاج الشاعر إلى تحريك الساكن في آخر القافية بالكسر دون الفتح والضم[7]، لأسباب قد تتعلّق لإقامة الوزن، أو إثارة

([1]) الخصائص: 389/1، (باب فيما يرد عن العربي مخالفا لما عليه من الجمهور).

([2]) البيت لم يعرف قائله، ينظر، المحتسب،: 222/2، ورصف المباني: 361، والأشباه والنظائر: 82/1، 95/3.

(6) الخصائص: 389/1 .

([3]) الخصائص: 389/1-390.

([4]) ينظر، البيت في ديوان لأمرئ القيس: 122، والخصائص: 389/1, 75 والكتاب: 204/4، والمحتسب: 15/1، وشرح المفصل: 48/1، ورصف المباني: 327، والأشباه والنظائر: 66/1، وعجز البيت: إثماً من اللهِ ولا واغِلِ.

([5]) ينظر، الخصائص:389/1.

([6]) ينظر المحتسب: 15/1-110.

([7]) ينظر، الخصائص: 128/3، (باب مطل الحروف)، والكتاب: 215/4، وسر صناعة الإعراب: 514/2.

نقطة محورية يريد الشاعر الخوض فيها ولفت أنظار السامع أو القارئ لها. أمّا إضمار (أنْ) الناصبة في غير محلّها وموضعها للضرورة، فقد أورد ابن جنّي بيتاً للأعشى يقول فيه: (البيت من الطويل)

لنا هَضْبةٌ لا يَنزِلُ الذُّلُ وسْطَها ويأوي إليها المُستجيرُ فيُعْصَما [1]

والشاهد فيه (فَيُعْصما)، أراد (فأَن يُعْصَما)، وهو إضمار (أنْ) في غير الجواب، حيث نصب الفعل (يُعْصَما) إضطراراً (بأَن) العاملة. وقد أورد ابن جنّي نصاً شعرياً في (باب إمتناع العرب منه الكلام بما يجوز في القياس) يراه من أقبح الضرورات الشعرية فيما يخصُّ الحروف، فقد خالف الأصل والقياس، ((فقد قال

وَلو وَلَدتْ قَفَيرةُ جَرْو كلبٍ لُسَبَّ بذلِك الجروِ الكِلابا[2]

فأقام حرف الجرّ ومجروره مقام الفاعل وهناك مفعول به صحيح، قيل هذا من أقبح الضرورة، ومثله لا يعتّد أصلاً، بل لا يثبت إلاّ محتقراً شاذاً))[3]. ويبدو لنا من الوصف السابق للنص (أقبح الضرورة، ومحتقراً شاذاً)، دلالة على شدّة القبح فيه، فجاء (أقبح) على وزن (أفعل) التفضيل لزيادة القبح من أقرانه من الأبيات، واحتقار العرب منه. وهذا مما يدل على الخلل في أحكام قواعد اللغة، وفي كيفية إنابة غير المفعول به مع وجوده، ضرورة شعرية. أمّا علاقة الضرورة الشعرية بالقياس في الشعر، فيُبدي ابن جنّي رأيه فيها، فيقول : ((واعلم أنّ الشاعر إذا إضطرَّ جاز له أنْ

([1]) ينظر، البيت في ديوان طرفة بن العبد:159، والخصائص: 390/1.، (باب فيما يرد عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور) والمحتسب: 197/1،والكتاب: 40/3،ورصف المباني: 379،226.

([2]) البيت ينسب الى جرير في الخزانة: 163/1, ولم أجده في ديوانه , وينظر بدون نسب في الخصائص:398/1, وشرح المفصل: 7/ 75, ومعجم شواهد النحو: 37.

([3]) الخصائص: 398/1.

ينطق بما يبيحه القياس وإنْ لم يرد به سماع، ألا ترى إلى قول أبي الأسود: (البيت من الرمل)

ليت شعري عن خليلي ما الذي غالَهُ في الحبِّ حَتَّى وَدعَهْ[1]

وعلى ذلك قراءة بعضهم ((وما وَدَعَكَ ربك وما قلى))[2][5] بالتخفيف أي ما تركك. دلّ عليه قوله (وما قلى) لأنّ الترك ضرب من الفِلَى، فهذا أحسن من أنْ يُعلَّ باب استحوذ واستنوق الجَمَل، لأن استعمال (وَدَعَ) مراجعةٌ أصلٍ، وإعلال استحوذ واستنوق، ونحوهما من المصحّح ترك أصلٍ، وبين مراجعِة الأصول إلى تركها ما لاخفاء به))[3] ،ويعطي ابن جنّي رأيه في باب (شجاعة العربية) فصل (في التقديم والتأخير) على أنَّ إرتكاب الشاعر للضرورات الشعرية – من الفصل والتقديم والتأخير ((فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها, وانخراق الأصول لها, فاعلم أنّ ذلك على ما جشمه منه إنّ دلّ على جوَرِه وتَعسُّفِه، فإنّه من وجه آخر مؤذِن بصيالهِ وتخمطهِ، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته، ولا قصوره عن إختيار الوجه الناطق بفصاحته، بل مَثَلُه في ذلك عندي مثل مُجْرى الجَمُوح بلا لجام، ووارد الحرب الضَروُس حاسراً من غير إحتشام، فهو وإنْ كان ملوماً في عنفهِ وتهالكه، فإنَه مشهود له بشجاعته وفيض مُنتهّهُ ...وأنّ الشاعر إذا أورد منه شيئاً فكأنّه لأُنسِه بعلم غرضه... وافق بذلك قابلاً له، أو صادف غير آنسٍ به، إلاّ أنّه

([1]) ينظر، البيت في ديوان أبي الأسود الدؤلي: 350، المحتسب 364/2، والإنصاف في مسائل الخلاف, تحقيق محمد محي الدين: 485/2.

([2]) سورة الضحى: 3. (5) ينظر معجم القراءات القرآنية: 179/8.

([3]) الخصائص: 397/1، (باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس), وينظر الفسر لابن جني: 290/1 ((الضرورات إنّما يلجأ من يوردها إلى الجائز وليس الجائز بالمختار, فإنْ كان يؤتها عن علم, فقد أساء الاختيار, لأنّ الشعر الذي يكثر فيه لا يعد من مخابر الشعر, وقلّما ظنّ إليه أنّه تعمد, بل يذهب الضن إليّ أنّه لم يعلم ما فيه)).

هو قد استرسل واثقاً، وبنى الأمر على أنْ ليس مُلتبساً))[1]. وهنا يضع ابن جنّي النقط على الحروف، ويصف حال وطبيعة الشاعر المرتكب للضرورة الشعرية، وأبعاد الأرتكاب وما يوؤل إليه، ونظرة الغير إليه من قبل المشتغلين باختصاصه، فهو يثني عليه جُلَّ ثناء، فلا مندوحة من استعماله للضرورة على أن لا يخرج الى قبيحها كما وضحّه ، فرؤيته للضرورة الشعرية عند أي شاعر لا تؤدي بالنتيجة إلى ضعف شعره، أو التقليل من قيمة ومكانة الشاعر بين أقرانه، بل يدل على قوة الطبع وتمكنّه من قواعد لغته فهي طوع بنانه كيفما يشاء، وبالتالي توؤل إلى سعة قدرته، فيصيب اللغة نوع من التوسع وأصولها على ما هو معروف لدى النحاة، فجاءت اللغة متمازجة معه لفظاً ومعنى، فتتجلّى في الضرورة روح الأديب، وتذوقه الأدبي الفنّي فنجد الشاعر يحقق غايات فنية يسعى من ورائها إلى غرض معين يفاجئ القارئ بها.

ويتّضح لنا أنّ الضرورة الشعرية عند ابن جنّي تنحى منحاً وبعداً , أكّده لنا الدكتور(عبد الحكيم راضي) بقوله: ((يتمثّل في القول بأنّ ارتكاب الضرورة أو ماعدا كذلك لا يكون بسبب الاضطرار دائماً, كما أنّ اللجوء إليها لا يجب اعتباره من قبيل ما يعتذر عنه وما يستدعي التأويل والتخريج, لأنّه قد يكون برضى الشاعر وعده لحاجات, خلاف ما يراه القائمون على القواعد التقليدية, وهو إعتراف بحق الشاعر في أن يكون له لغته الخاصة وبأنّ الشعر يمثّل بالفعل هذا المستوى من اللغة)) [1].

---

(1) نظرية اللغة في النقد الادبي, الدكتور عبد الحكيم راضي: 65

([1]) الخصائص: 2/394-395، (باب في شجاعة العربية) فصل في التقديم والتأخير. تخمطه: تكبّر

الخاتمة

الخاتمة

انطلق البحث في رحاب دراسة الجملة عند ابن جنّي في كتاب الخصائص، وبعد هذه الرحلة الطويلة المضنية توضّحت لدينا أهم المحاور التي تطّرقت اليها الدراسة وفق مستويات أصول النحو ومظاهره الأسلوبية ثم من الناحيّة الدلالية، وكانت أبرز النتائج التي إنجلى البحث عنها كما يأتي:

- كشف البحث عن رؤية، ابن جنّي إلى دراسة الجملة دراسة دلاليّة من أجل المعنى، وعلاقة اللفظ بالمعنى في تركيب بناء الجملة لبيان وضوح عناصرها، وقد وضّح أنّ العلاقة بين الفعل وفاعله هي علاقة إسلتزام من حيث دلالته على مصدره لفظاً ودلالة بنائه على زمانه ودلالة معناه على فاعله, إذ يقوم مذهبه على الترادف بين الكلام والجملة.
- كشف البحث أنّ دراسة الجملة عند ابن جنّي كانت من أجل المعنى وهي قضية دلالية تتناول دلالة اللفظة المفردة ودلالة التركيب وقد توزّعت في مباحث البحث.
- بينت الدلائل الواضحة في البحث عدم تقليد ابن جنّي للنحاة السابقين في مواضع كثيرة, وأنّه لا يعدّ الإجماع حجة.
- بيَّنَ ابن جنّي القياس يكون على معظم اللغة لا جزءٌ منها ولا يضعف في الاستعمال إذا كان مطّرداً، ولكنه ذكر مواضع تخالف ذلك بالرغم من عدم موافقتها القياس لا طرادها في اللغة وشيوعها عندهم.
- تفرد ابن جنّي في مخالفة الإجماع من خلال جواز القياس على حذف المضاف لاطّراده وكثرته في اللغة، والقرآن الكريم، وقد حمله على المجاورة من قبل النحاة وبعض المحدثين أمثال الدكتور إبراهيم السامرائي وعبد الفتاح الحمّوز.
- بين البحث أنّ ابن جنّي قد ذكر دلالة الفعل على فاعله, ولكنه لم يستوفها مع غيرها بل أشار إليها.

- صرّح ابن جنّي أنّ ظاهرة إلحاق نون التوكيد اسم الفاعل من خلال حمل النظر على النظر لشبه لفظي إلى أنّه استحسان عند العرب لا عن علّة، وهي غير مطرّده محدودة.
- وقد أخذت الحروف العاملة عند ابن جنّي مأخذاً مهماً حيث عقد لها باباً خاصاً بها مدللاً على أهميتها سمّاه (باب في زيادة الحروف وحذفها) موضحاً أنّ الحروف تدخل الكلام لغرض الاختصار والتوكيد، وذكر عدم جواز عملها في الفضلات، أما زيادتها فقد نقض الغرض الذي جيئت من أجله.
- وظهر لنا أن للحروف العاملة تأثير دلالي واضح من خلال التركيب التي تنضمّ إليه، فيكون لها دلالة في المعنى من حيث التوكيد، إضافة الى أنها روابط تربط الكلام بعضه ببعض وتقوية معناه.
- اتّضح من خلال البحث أنّ موضوع النحو عند ابن جنّي ليس الإعراب فقط بل البحث في اللفظة المفردة ودلالتها على المعنى في الهيئات المركبة للجملة.
- أنابوا معاني حروف النداء عن الأفعال لما فيه من دلالة على قوة المعنى المراد التعبير عنه من دون لفظ الفعل، ومن خلاله تحصل على دلالة الحدث والثبوت مجتمعة في الحرف فضلاً على الإيجاز والاختصار والمبالغة، وأما الإيجاز والاختصار فهو معانيها وأما وجه المبالغة فيتجلّى ذلك من خلال دلالة معنى الحرف دون ذكر الفعل صراحة.
- وقد شكلّت مسألة ربط الأبواب النحوية بعضها البعض بشاهد متكرر نظرة تأمّل ودقّة في التعامل مع موضع الشاهد وبيان قيمته النحوية وتحليله ومن ذلك تناوله لدليل الإجماع خالف ابن جنّي إجماع المدرستين البصرية والكوفية مستنداً فيه إلى الدليل العلمي المقنع بالأدلّة والبراهين. ومُحتجّاً بالقرآن الكريم في تخريج المسألة والحكم النحوي فيها.
- ويشكل الفصل الثاني (المظاهر الاسلوبية للجملة عند ابن جنّي) وقد بيّن البحث دور العلامة الإعرابية في بيان المتقدّم والمتأخر لما له من دلالة وعلاقة بتركيب

الجملة ومعناها، ولم أجد على حد علمي دراسة تفصيلية وافية لهذه المظاهر عن ابن جنّي في كتابه الخصائص.

- وكشف البحث عن تقسيم جديد لم يتطرق النحاة إليه إذ عرض للتقديم والتأخير دون الإشارة إلى الإغراض والمعاني التي تظهر في المتقدّم، فكان ابن جنّي في أسلوب التقديم والتأخير نحوياً صرفاً أهتم بسلامة تركيب بناء الجملة وقد استند على ضربين: ما يقبله القياس والآخر ما يسهّله الاضطرار، وقد خالف منهج سيبويه في العناية والاهتمام بالمفعول به لغرض بلاغي.
- كشف البحث أنّ عملية الحذف لا بّد لها من دليل تتمّ به حتى لا يحدث خللاً في تركيب الجملة ويصبح غامضاً غير واضح عند المتلقّي، وإنَّ المحذوف من اللفظ إذا دلَّت الدلالة عليه كان بمنزلة الملفوظ فلا حذف وإلاّ بدليل.
- بَيَّن البحث أحد أدلّة القرائن اللفظية التي تدل على حذف الصفة وهي طريقة نطق المتكلم من خلال إطالة الصوت وتفخيمه وهو ما يسمى بالتنغيم والنبر السياقي التي تعين على تحديد دلالة الجملة وقد سمّاه ابن جنّي بـ (التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم).
- كشف البحث أنّ ابن جنّي لم يجمع أمثلة الحذف كلّها في باب (شجاعة العربية) بل جعل أمثلته متكررة في أبواب مختلفة، ويبدو أنّه أراد ربط الأبواب بعضها مع بعض لما فيه من دلالة التتابع والمواصلة في عملية الإطلاع، كما يلاحظ قلّة استشهاده بالشواهد القرآنية في بعض مواضع الحذف، إلاّ أنّ الناظر لاسلوبه يرى أنَّ همة كان بيان الحذف كخصيصة من خصائص اللغة العربية، ولم يكن يسعى لبيان مواطن الحذف في القرآن.
- كشف لنا البحث صور كثيرة في تأويل الحذف وتقديره وأتّضح أنّ الحذف في كلام العرب شعرهم ونثرهم وأقوالهم يختلف عمّا يتمتّع به القرآن الكريم من أنّ بديل الكلمة المحذوفة أبلغ ترابطاً وتركيباً من غيرها في لغتنا.

- وضّح البحث إلى أنّ هناك مستويات تركيبية درسها البلاغيون على اعتبار أنّها فنون بلاغية، كالاعتراض مثلا والذي درس ضمن المظاهر الأسلوبية من خلال طول الجملة وقصرها لما لها من دلالة على توكيد الجملة وسعة معناها.
- كشف البحث عن العلاقة بين طول التركيب الجملة ومعناها وقد يكون التوكيد الإفادة مهمّاً في توضيح معنى الجملة وإن كان فيها إطالة وإطناب ولكن حال الجملة والسامع يقتضي أو يفرض الوضوح لإظهار خصوصية أو بيان موقف معين ولو لا ذلك لما أفد له ابن جنّي باباً في الخصائص.
- ناقش البحث نوعين من الدلالة عند ابن جنّي، هما الدلالة الحقيقية والدلالة المجازية، والتي تعدّ نوعاً من الانزياح أو العدول عن الدلالة الحقيقية.
- أكّد الدرس اللغوي المعاصر رؤية ابن جنّي إلحاق المجاز بالحقيقية عندهم وسلوكه طريقتين في أنفسهم، من حيث أنّ العرب أكدّته كما تؤكد الحقيقة، إذا كان معنى اللفظ موجوداً على الحقيقة، ولم يكن المجاز في نفس اللفظ ، كان لا محالة في الحكم.
- كشف البحث مبالغة ابن جنّي إلى أنّ عامّة الأفعال مع تأملها مجاز لا حقيقة، والى أنّ المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة.
- أظهر البحث رؤية ابن جنّي إلى أنّ الإعراب إنّما جئ به دالاً على اختلاف المعاني النحوية وكاشفاً لها فهو وظيفة دلالية تربط الألفاظ بالعلاقات الداخلية المعنوية في التركيب النحوي.
- كشف البحث عن حال وطبيعة الشاعر المرتكب للضرورة الشعرية، فهو يثني جلَّ ثناء عليه فلا ضير في استعماله لها على أنْ لا يخرج إلى قبيحها، ونظرة ابن جنّي إليه لا تؤدي إلى ضعف شعره أو التقليل من قيمته ومكانة الشاعر بل تدلّ على قوة الطبع وتمكنّه من قواعد لغته فهي طوع بنائه، وتؤول بالنتيجة إلى سعة قدرته، فيصيب اللغة نوع من التوسع في اللفظ والمعنى.

- عُني البحث بالكشف عن علاقة الضرورة الشعرية بالقياس في الشعر عند ابن جنّي موضحاً رأيه فيها، بحيث أنّ الشاعر إذا اضطر لارتكاب الضرورة جاز له أن يستعمل ما أباحه القياس له وإنْ لم يكن به سماع .
- اتخذ ابن جنّي في معالجته للأفكار طريقة السؤال والجواب حتى إذا لم يجد سائلاً يسأله تخيّله تخيّلاً, وألقى السؤال نفسه على نفسه ليتولّى الإجابة عنه.
- أدرك ابن جني العلاقات النحوية (الوظيفية) بين الكلمات التي تتخذ منها موقعاً معيّناً في الجملة من أجل وضوح المعنى, وحسب قوانين اللغة.
- كشف البحث ميل ابن جنّي إلى الإطناب والتفصيل والتكرار ليصل إلى الإقناع مع سلاسة أسلوبه, إذ جمع بين الأسلوب العلمي والأدبي في بيان ماهية الجملة.
- اعتمد ابن جني على تحليله وتعليله الشخصي لمسائل وأوجه الإعراب وبيانه للوجه المناسب فيها, دون الاعتماد على آراء سابقيه.
- إنّ كتاب الخصائص لا يعتبر كتاباً منهجياً يصلح لأنْ يقدّم للطلبة في حلقات العلم والدراسة, لقصوره من ناحية الترتيب والتبويب, فمسائل الجملة موزّعة ومشتّته فيه تحتاج إلى جمع وصقل.

الملخّص

الملخص

أخذ البحث على عاتقه موضوع (الجملة عند ابن جنّي في الخصائص) وهو موضوع أساس في الدرس النحوي وعليه المعوّل في معرفة كثير من المعارف اللغويّة، لأنّ الاعتناء بالجملة مفهوماً وتركيباً واستعمالاً يؤسس لبناء معرفي، وقد كشف البحث عن رؤية ابن جنّي الى دراسة الجملة دراسة دلالية من أجل المعنى، وعلاقة اللفظ بالمعنى في تركيب بناء الجملة لبيان وضوح عناصرها. وبعد قراءة كتاب الخصائص وما يحتويه من مادة لغوية في أصول النحو، والنظر الدقيق في المادة العلمية المرتبطة بالجملة إرتأى الباحث أن يكون البحث مكوناً من ثلاثة فصول الفصل الأول: يمثل الأساس الذي تبنى عليه الجملة، فلا يمكن أن نقبل أي تركيب من غير أصول يعتمد عليها في صحّة ذلك التركيب فكانت أصول النحو معياراً أصيلاً أعتمده ابن جنّي في التوصيل الى الجملة المقبولة شكلاً ومعنى، أما الفصل الثاني ويشمل المظاهر الأسلوبية للجملة عند ابن جنّي حاول أن يلَّم بجميع أراء ابن جنّي التي تركز وتبيّن على اكتشاف سمات الجملة الاسلوبية من حيث التقديم والتأخير والحذف والذكر وطول الجملة وقصرها، وجاء الفصل الثالث لدراسة امكانات الجملة العربية التي بيّنها ابن جنّي عند تحليله إمكانات الجملة مركزا على المعنى والدلالة من خلال مباحثه بين الحقيقة والمجاز ونظرة في الإعراب والمعنى عند ابن جنّي والاخلال بقواعد اللغة والنحو ثم ختمت البحث بنتائج الدراسة المتمثّلة من خلال رؤيته للجملة وقدرته في تحليل مكونات الجملة لفظاً ودلالةً إضافة الى قدرته العقلية في أعتماده الاصول النحوية المرتبطة بالقاعدة النحوية، وأظهر البحث الصعوبات الجمّة التي عانى منها الباحث، ولعل أشدّها القيمّ المعرفية التي يحملها كتاب الخصائص والتي أمتزجت فيه علوم العربية من نحو وصرف وصوت ودلالة بأصول النحو، وقد أعتمد الباحث على كتب الأصول النحو العربي، ومنها الكتاب والمقتضب وكتاب الخصائص طبعة وزارة الثقافة والأعلام العراقية وغيرها...

وكتب اصول النحو ومنها الاقتراح للسيوطي ولمع الادلة لابن الانباري، وأفاد من الدراسات الحديثة والمجلات المتخصصة في الموضوع. وقد اتخذ ابن جني في معالجة أفكاره طريقة السؤال والجواب، حتى إذا لم يجد سائلاً يسأله تخيّله تخيّلاً. والقى السؤال نفسه على نفسه ليتولى الاجابة عنه، جاعلاً السامع والقارئ متشوّقاً الى معرفة الاجابة ومتابعاً له. وأخيراً ليس آخراً أسأل الله تعالى أن يتقبل عملي بواسع المغفرة وأقدم أعتذاري عن التقصير الذي بدا مني أنه سميع مجيب الدعاء.

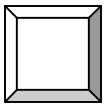

المصادر

والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. ابن جني عالم العربية ، الدكتور حسام سعيد النعيمي ، وزارة الثقافة الإعلام العراقية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، (آفاق عربية)، الطبعة الأولى – بغداد ،1990م.

2. ابن جنّي النحوي، الدكتور فاضل صالح السامرائي، مطابع النذير ساعدت جامعة بغداد على نشره، 1389هـ-1939م.

3. إتحاف فضلاء البشر, الشيخ احمد بن محمد الدمياطي, صححه: علي محمد الضباع, مطبعة المشهد الحسيني, (د. ت) .

4. أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، الدكتور عبد العال سالم مكرم، نشر وتوزيع مؤسسة على جّراح الصَباح، الكويت، 1398هـ-1978م.

5. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي لأبي عمرو بن العلاء الدكتور عبد الصبور شاهين ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الأولى، 1408هـ، 1987م.

6. أثر النحاة في البحث البلاغي، الدكتور عبد القادر حسين، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1998م.

7. ارتشاف الضرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور مصطفى النماس ، مطبعة المدني ، مصر ، الطبعة الثانية ، 1408هـ، 1987م.

8. الأساليب الإنشائية في النحو العربي ، تأليف : عبد السلام محمد هارون ، الناشر مكتبة الخانجي ، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1421هـ- 2001م.

9. أسرار البلاغة ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق :هـ . رنيز ، استانبول ، مطبعة وزارة المعارف ،1954.

10. أسرار العربية لابن الانباري، تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، 1415هـ 1995م.

11. الأسلوبية والأسلوب، الدكتور عبد السلام المسدّي الدار البيضاء للكتاب، الطبعة الثالثة، (د.ت).
12. الأسلوبية وتحليل الخطاب، الدكتور منذر عياشي مركز الإنماء الحضاري، الطبعة الأولى، 2002م.
13. الأشباه، والنظائر في النحو، السيوطي، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.
14. إشكاليات القراءة واليات التأويل ، نصر حامد أبو زيد ، الطبعة الربعة ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، 1996 م .
15. أصول التفكير النحوي، الدكتور علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006م.
16. أصول النحو العربي ، الدكتور محمود احمد نحلة ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، دار العلوم العربية ، 1407هـ.
17. أصول النحو، دراسة في فكر الانباري، محمود سالم صالح، دار السلام للطباعة، الطبعة الأولى، 1427هـ-2006م.
18. الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسن الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى 1405هـ، 1985م.
19. الأصول، دراسة ابستيلمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو، فقه اللغة، الدكتور تمآم حسان عالم الكتب، (د.ط)، 1420هـ2000م.
20. إعراب الجمل وأشباه الجمل، الدكتور فخر الدين قباوة، دار التعلم العربي للطباعة والنشر ، حلب – سوريا، 1409هـ، 1989م.
21. إعراب القرآن ، لأبي جعفر احمد بن إسماعيل النحاس ، تحقيق : الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، 1405هـ ، 1985م.
22. الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ، الدكتور محمود عبد السلام شرف الدين ، دار مرجان للطباعة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1404هـ، 1984م.

23. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، قرآه وعلّق عليه الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، شارع قناة السويس، (د.ط)، 1426هـ-2006م.

24. انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى، الدكتور عبد الفتاح الحموز، دار عمّار، الأردن، 1428هـ2008م.

25. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الانباري تحقيق الدكتور جودة مبروك محمد مبروك ، راجعه الدكتور ، رمضان عبد التواب ، الناشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2002م.

26. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الانباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية ، الطبعة الرابعة ، مصر ، 1961.

27. أوضح المسائل إلى ألفية ابن مالك ، تأليف الإمام أبي محمد عبدالله جمال الدين يوسف بن احمد بن عبدالله بن هشام ، الأنصاري ، المصري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصرية (د.ت)

28. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ، تحقيق ودراسة: د. كاظم المرجان، نشر عالم الكتب، الطبعة الثانية، 1416هـ-1999م.

29. الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة، 1399هـ-1979م.

30. الإيضاح في علوم البلاغة الخطيب القزويني، تعليق، الدكتور محمد عبد المنعم الخفاجي، دار الكتاب العالمي، (د.ت).

31. البحث النحوي عند الاصوليين، الدكتور مصطفى جمال الدين، دار الرشيد للنشر وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1980.

32. البرهان في علوم القران، بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، دار إحياء الكتب العربية ، 1367هـ، 1957م.
33. البلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني)، الدكتور فضل عباس دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، الطبعة الخامس ، 1418هـ، 1998م.
34. البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، وآثرها في الدراسات البلاغية، الدكتور محمد أبو موسى، طبع ونشر دار الفكر العربي (د.ت).
35. البلاغة من منابعها (علم المعاني)، الدكتور محمد هيثم غرّة، دار البشائر، الطبعة الأولى، 1999م.
36. البلاغة والأسلوبية، الدكتور محمد عبد المطلب الهيئة العامة للكتاب، سلسلة دراسات أدبية، 1984م.
37. بناء الجملة العربية ، د. محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، (د.ط) ، 2003.
38. البيان في روائع القرآن دارسة لغوية إسلامية في النص القرآني، الدكتور تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1993م.
39. التأويل النحوي في القرآن الكريم، الدكتور عبد الفتاح الحمّوز مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1404هـ-1984م.
40. التطبيق النحوي، الدكتور عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثانية، 1420هـ - 2000م.
41. التعريفات للجرجاني، تحقيق فلوجل (طبعة مصورة) مكتبة لبنان بيروت ، 1399هـ.
42. تفسير أرجوزة أبي نواس في تقريظ الفضل بن الربيع، لابن جني، تحقيق: محمد بهجة الأثري، الطبعة الثانية، دمشق، مجمع اللغة العربية، (د.ت).

43. تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر والتوزيع والدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان (د.ت).
44. التفكير اللساني في الحضارة العربية عبد السلام المسدي، الطبعة الأولى، الدار العربية للكتاب، 1986م.
45. التقديم والتأخير في القرآن الكريم، حميد أحمد عيسى العامري، طباعة ونشر دار الشؤون الثقافية العامة، (آفاق عربية)، وزارة الثقافة والأعلام دار الشؤون الثقافية، بغداد الطبعة الأولى، 1996م.
46. التكملة ، أبو علي الفارسي ، تحقيق الدكتور كاظم بحر مرجان ، بغداد ، 1401هـ.
47. تلخيص البيان في مجازات القرآن ، الشريف الرضي، تحقيق : محمد عبد الغني حسن، دار احياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الاولى، 1374هـ-1955م.
48. تهذيب اللغة/ محمد أحمد الازهري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، راجعه محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، الطبعة الأولى، 1964م.
49. التوطئة ، ابو علي الشلوبين ، دراسة وتحقيق : يوسف احمد المطوع ، دار التراث العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ،1973م.
50. الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام المنثور ، ضياء الدين بن الاثير ، تحقيق : الدكتور مصطفى جواد و الدكتور جميل سعيد ، بغداد ،1375هـ-1956م.
51. الجمل في النحو، لابن ابي اسحاق الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الخامسة، 1417هـ-1996م.
52. الجمل، عبد القاهر بن محمد الجرجاني ، تحقيق : علي حيدر ، دار الحكمة ، دمشق ، 1972م.

53. الجملة العربية تأليفها واقسامها ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر ناشرون وموزعون ، عمان – الاردن ، الطبعة الثانية ، 1427هـ، 2007.
54. الجملة العربية والمعنى، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ2000م.
55. الجملة في الشعر العربي، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، مكتبو الخانجي، القاهرة ، الطبعةالاولى، 1990م.
56. جمهرة اللغة لابن دريد ، حيدر اباد – طبعة مصورة 1344هـ.
57. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل من ألفية ابن مالك والاستاذ الشيخ محمد الخضري، دار الفكر للطباعة (د.ت).
58. الحجة لابن خالويه, تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم, طبع دار الشروق, الطبعة الثانية, 1977م.
59. الحذف والتقدير في النحو العربي، الدكتور علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007م.
60. خزانة الأدب ولب لسان العرب, عبد القادر بن عمر البغدادي, مطبعة بولاق, 1299هـ (طبعة مصورة).
61. الخصائص، صنعة ابي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، وزارة الثقافة والأعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، (آفاق عربية)، بغداد، 1990م.
62. خطرات في اللغة القرآنية ، الدكتور فاخر الياسري ، الموسوعة الثقافية (53)، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2008م.
63. الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الانصاف، الدكتور محمد خير الحلواني، دار العلم العربي، حلب، سوريا، (د.ت).

64. الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنّي، الدكتور حسام سعيد النعيمي دار الرشيد للنشر منشورات وزراة الثقافة والاعلام العراقية سلسلة دراسات (234). 1980م.

65. الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، 1389هـ، 1970م.

66. دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، الدكتور صاحب أبو جناح، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 1419هـ-1998م.

67. دراسة الاسلوب بين المعاصرة والتراث ، الدكتور احمد درويش ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، (د.ت).

68. دراسة النحو العربي في ضوء الغاية المعرفية, د. أحمد رسن, الفيحاء للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, 1434هـ - 2013م.

69. دلائل الاعجاز، عبد الرحمن ابو بكر عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلّق عليه أبو فهد محمود محمد شاكر، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الخامسة، 2004م.

70. الدلالة السياقية عند اللغويين، الدكتورة عواطف كنوش المصطفى، الناشر، دار السياب، للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، الطبعة الأولى، 2007م.

71. الدلالة القرآنية عند الشريف المرتضى ، الدكتور حامد كاظم عباس ،سلسلة رسائل جامعية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، الطبعة الاولى – بغداد، 2004م.

72. الدلالة والنحو، الدكتور صلاح الدين صالح حسنين، توزيع مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، (د.ت).

73. دور الكلمة في اللغة ، ستيفن اولمان ، ترجمه وعلق عليه الدكتور كمال محمد بشر ، الناشر مكتبة الشباب، (د.ت).

74. الرد على النحاة ، لابي العباس احمد بن عبدالرحمن بن محمد بن مضاء القرطبي اللخمي ، تحقيق : محمد حسن محمد اسماعيل علي ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، الطبعة الاولى، 2007م.
75. رصف المباني في شرح حروف المعاني/ أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، 1975م.
76. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، العلامة ابي الفضل شهاب الدين السيد محمود الالوسي البغدادي، عنيت بنشره وتصحيحه ادارة المطبعة المنيرية، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ت).
77. السبعة في القراءات لابن مجاهد, تحقيق: الدكتور شوقي ضيف, دار المعارف, مصر , الطبعة الثالثة, 1988م.
78. سر صناعة الإعراب، لابي الفتح عثمان بن جنّي، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، 1413هـ.
79. شرح ابيات سيبويه، يوسف ابن ابي سعيد السيرافي ، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني طبع مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 1976.
80. شرح الاشموني على ألفية بن مالك، علي بن محمد الاشموني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1955م.
81. شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد بن عبد الله الازهري ، تحقيق : محمد باسل عيون السود، منشورات علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ، 1421هـ، 2000م.
82. شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، مطابع الشرق ، بيروت (د.ت).

83. شرح شواهد الشافية ، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق، محمد نور الحسن، دار الكتب العلمية ، مصر ، 1358هـ.
84. شرح اللمع لابي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني النحوي الموصلي مخطوطة دار الكتب المصرية – رقم (1570).
85. شرح المفصل ، موفق الدين بن يعيش ، الناشر ، المطبعة المنيرية ، مصر ، طبع بإشراف الازهر (د.ت).
86. شرح الكافية ، الكافية في النحو لابن الحاجب ، شرحها محمد بن الحسن رضي الدين الاستراباذي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1402هـ، 1982م.
87. شرح شواهد المغنى/ عبد الرحمن بن الكمال السيوطي، منشورات المطبعة البهيّة، مصر 1322هـ.
88. شرح نهج البلاغة، لابن ابي الحديد (عبدالله بن هبة الله) ، تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم دار احياء الكتب العربية ، 1961م.
89. الشكل والدلالة ، دراسة نحوية للفظ والمعنى ، الدكتور عبد السلام السيد حامد ، الناشر دار غريب للطباعة والنشر ، 2002م.
90. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها ، ابو الحسن احمد بن فارس ، تحقيق : عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف ، الطبعة الاولى ، بيروت ، 1993م.
91. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: د. أميل بديع يعقوب، والدكتور محمد نبيل طريفي، الطبعة الأولى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1420هـ-1999م.

92. صحيح البخاري , لأبي عبدالله بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري, تقديم العلامة: احمد محمد شاكر, شركة مكتبة ألفا, مصر, الطبعة الأولى, 1427هـ – 2008م.
93. صحيح مسلم, لأبي الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري, إعتنى بها وضبطها: أحمد جاد, الطبعة الأولى, دار الغر الجديد, مصر, 1428هـ – 2007م.
94. الصورة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، منهجاً وتطبيقاً الدكتور أحمد علي دهمان، دار طلاس للدراسات والترجمة، ط1، دمشق، 1406هـ–1986م.
95. الضرورة الشعرية في النحو العربي, الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف, دار المرجان للطباعة, القاهرة, 1979م.
96. الضرورة الشعرية، السيد إبراهيم محمد، الطبعة الثانية، بيروت، 1401هـ–1981م.
97. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز يحيى بن حمزة العلوي ، مراجعة وضبط وتدقيق ، محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان ، 1415هـ– 1995م.
98. ظاهرة الاعراب في العربية ، عبد الوكيل عبد الكريم الرعيض الطبعة الاولى، طرابلس – ليبيا، جمعية الدعوة الاسلامية ، 1990م.
99. ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، الدكتور أحمد سليمان ياقوت، طبع في شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، الناشر: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الطبعة الأولى، 1401هـ–1981م.
100. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدكتور طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1998م.
101.العربية ، يوهان فك ، ترجمة الدكتور رمضان عبدالتواب ، مطبعة الخانجي ، 1982.

102.العلامة العربية في الجملة بين القديم والحديث ، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الغريب ، القاهرة، 2001م.
103.علم الدلالة ، الدكتور احمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الخامسة ، 1988.
104. علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، الدكتور هادي نهر دار الأمل للنشر، والتوزيع، أربد، الاردن، الطبعة الأولى، 1427هـ-2007م.
105. عوالي اللآلي, ابن أبي جمهور الاحسائي, انتشارات سيد الشهداء, قم-إيران, د.ط, 1405هـ.
106. العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور ابراهيم السامرائي، الطبعة الأولى، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، لبنان، 1408هـ-1988م.
107. الفسر, شرح ديوان المتنبي لابن جني , تحقيق: الدكتور صفاء خلوصي, مطبعة دار الجمهورية, بغداد, 1969م.
108. الفعل زمانه وأبنيته، الدكتور ابراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، 1400هـ-1980م.
109.في اصول النحو ، سعيد الافغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، 1414هـ، 1994م.
110. في النحو العربي قواعد وتطبيق، الدكتور مهدي المخزومي القاهرة، الطبعة الأولى، 1996م.
111. في النحو العربي نقد وتوصية، الدكتور مهدي المخزومي منشورات المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 1964م. ودار الرائد، بيروت، الطبعة الثانية،1406هـ-1986م.
112. في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، الدكتور خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة، جدة، الطبعة الأولى، 1404هـ-1984م.

113. القافية والاصوات اللغوية، الدكتور محمد عوني عبد الرؤوف، مطبعة الخانجي، القاهرة، 1977م.

114. القاموس المحيط، محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الفيروزآبادي تحقيق: يحيى مراد، الطبعة الأولى، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع 1429هـ-2008م.

115. القطع والائتناف, ابو جعفر محمد بن محمد بن اسماعيل النحاس دار عالم الكتب ، الطبعة الاولى ، الرياض – السعودية، 1413هـ.

116. الكامل في اللغة والادب/ أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، (د.ت).

117. الكتاب، سيبويه لأبي بشر عَمرو بن عثمان بن قنبر تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون الناشر مكتبة الخانجي -القاهرة- الطبعة الثالثة، 1427هـ-2006م.

118. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، 1406هـ-1986م.

119.كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال, علي بن حسام الدين المتقي الهندي, مؤسسة الرسالة, بيروت- لبنان, د.ط, 1989 م

120. لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي ، المصري، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1375هـ - 1956م.

121. اللسانيات واسسها المعرفية ، عبد السلام المسدي ، الطبعة المنيرية ، تونس ، الطبعة الاولى ،1985م.

122. اللغة العربية كائن حي، جرجي زيدان، دار الجبل، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1988م.

123. اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمّام حسّان، عالم الكتب للنشر التوزيع والطباعة، الطبعة الخامسة، 1427هـ-2006م.
124. اللغة في الدرس البلاغي، الدكتور عدنان عبد الكريم جمعة دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008م.
125. لمع الادلة في اصول النحو، ابو البركات عبد الرحمن، كمال الدين بن محمد الانباري، تحقيق سعيد الافغاني، مطبعة الجامعة السورية، (د.ط)، 1377هـ-1957م.
126. اللمع في العربية، تأليف أبي اللفتح عُثمان بن جني تحقيق حامد المؤمن، منشورات جمعية منتدى النشر، النجف الأشرف، مطبعة العاني، الطبعة الأولى، 1402هـ-1982م.
127. المثل السائر في آداب الكاتب، ضياء الدين بن الأثير، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى باب الحلبي، 1939م.
128. مجاز القرآن لابي عبيدة معمر بن المثنى التميمي، عارضه بأصوله وعلّق عليه، الدكتور محمد فؤاد سزكين، الناشر مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الأولى، 1374هـ1954م.
129. المحتسب في تبين وجوه شواذ القرارات والايضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف الدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، جمهورية مصر العربية، لجنة احياء كتب السُّنة، (د.ط)، القاهرة، 1415هـ-1994م.
130. المخصص/ ابن سيدة علي بن اسماعيل: تحقيق الشنقيطي والشيخ عبد الغني محمود، المكتب التجاري، بيروت، مطبعة بولاق، 1321هـ.
131. مدخل الى دراسة الجملة العربية،د. محمود احمد نخلة، دار المعرفة الجامعية، مصر-1991.

132. مراحل تطوير الدرس النحوي، الدكتور عبدالله الخثران، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1993م.
133. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد احمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل ابراهيم، علي محمد البجاري، دار التراث القاهرة، الطبعة الثالثة (د.ت).
134.المسائل البصريات لابي علي الفارسي ، تحقيق : الدكتور محمد الشاطر محمد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الاولى، 1405هـ.
135. المسائل العضديات/ لابي علي الفارسي، تحقيق: الدكتور محمد الشاطر أحمد مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، 1403هـ.
136.مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء ، الدكتور فخر الدين قباوة ، سلسلة بحوث ودراسات في علوم اللغة والادب ، رقم 5، دار الفكر (د.ت).
137. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، تحقيق محمد على النجار، الدار المصرية للتأليف والنشر، 1403هـ-1983م.
138. معاني القرآن وأعرابه، للزجاج أبي اسحاق ابراهيم بن السري شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبدة شلبي، عالم الكتب، بيرت، الطبعة الأولى، 1408هـ-1988م.
139. المعاني في ضوء أساليب القرآن، الدكتور عبد الفتاح لاشين، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1419هـ-1999م.
140. معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار السلاطين للطباعة والنشر والتوزيع، الاردن، عمان، الطبعة الأولى، 1421هـ-2010م.
141. معترك الاقتران، لأبي الفضل جلال الدين السيوطي، ضبطه وصححه، أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1408هـ-1988م.

142. المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري ، محمد بن الطيب المعتزلي، تحقيق محمد حميد الله ومحمد بكر ، وحسن حنفي- الطبعة الأولى، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية ، دمشق ، 1964م.
143. معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء, الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور أحمد مختار عمر, مطبوعات جامعة الكويت, الطبعة الثانية, 1408هـ - 1988م.
144. معجم شواهد النحو الشعرية, الدكتور حنا جميل حداد, دار العلوم للطباعة والنشر, الرياض - المملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى, 1404هـ - 1984م.
145.المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل ، الدكتور عبد العزيز عبده أبو عبدالله ، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان ، طرابلس ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية ، الطبعة الأولى ، 1391هـ، 1982م.
146. المعنى والقرآن ، الدكتورة أُلفة يوسف، دار سحر للنشر ، كلية الآداب- منوبة ، الطبعة الثانية، 2002م.
147.المعنى وظلال المعنى ، انظمة الدلالة في العربية ، الدكتور محمد محمد يونس علي ، دار المدار الاسلامي، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ، 2007م.
148. مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب، جمال الدين ابن هشام الانصاري حققه وعلّق عليه: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله راجعه سعيد الافغاني، دار الفكر،الطبعة الخامسة والطبعة السادسة، بيروت 1985م-1989م.
149. مفهوم الجملة عند سيبويه، الدكتور حسن عبد الغني جواد الاسدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ2007م.
150.المقاصد النحوية ، شرح شواهد شروح الالفية ، محمد بن احمد العيني ، مطبوع مع خزانة الادب ، دار صادر (د.ت)

151. المقتضب، ابو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت ، (د.ت).

152. مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون المغربي، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان (د.ت).

153.مقدمة لدراسة علم اللغة ، الدكتور حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1999م.

154. المقرّب لابن عصفور، علي المؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق، احمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، 1971م.

155. المكتفي في الوقف والابتداء للداني، تحقيق: يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة الاولى، 1404هـ.

156. الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار القلم، حلب، الطبعة الثانية، 1973م.

157. من ادلة النحو: الدكتور عفاف حسانين، الناشر المكتبة الأكاديمية القاهرة، الطبعة الأولى، 1996م.

158. من اساليب التعبير القرآني ، دراسة لغوية اسلامية في ضوء النص القراني ، الدكتور طالب محمد اسماعيل الزوبعي، دار النهضة العربية ، بيروت – لبنان، 1996م.

159. من أسرار التعبير القرآني، صفاء الكلمة، الدكتور عبد الفتاح لاشين، دار المريخ للنشر والطباعة، الرياض، السعودية، (د.ت).

160. من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس ، طبعة ومكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الخامسة ، 1975م.

161. المناسبة اللفظية في القرآن الكريم، الدكتور حازم علي كمال الطبقة الثانية ، مكتبة زهراء المشرق ، القاهرة ، 1977م.

162. من قضايا اللغة ، الدكتور مصطفى النحاس، مطبوعات جامعة الكويت ، الطبعة الأولى ، 1415هـ- 1995م.
163. مناهج البحث في اللغة، الدكتور تمام حسان، مكتبو الانجلو ، المصرية ، القاهرة ، 1955م.
164. المنصف، شرح الامام، أبي الفتح عثمان بن جني النحو لكتاب التصريف للمازني، تحقيق، الدكتور ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين، وزارة المعارف العمومية، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، 1373هـ-1954م.
165. نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1394هـ-1974م.
166. النحو العربي نقد وبناء إبراهيم السامرائي، دار عمار الأردن، ودار البيارق، بيروت، الطبعة الأولى، 1997م.
167.النحو العربية والدرس الحديث ، الدكتور عبدة الراجحي ، مطبعة دار نشر الثقافة ، مصر – الإسكندرية، 1977م.
168. النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، د. محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق، ، الطبعة الأولى ، 1420هـ، 2000م.
169. النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تصحيح ومراجعة محمد علي الضباع، مطبعة مصطفى محمد، مصر، (د.ت).
170. نظرية الأصل والفرع في النحو العربي الدكتور حسن خميس الملخ، دار الشروق للنشر، الطبعة الأولى، 1421هـ-2000م.
171. نظرية اللغة في النقد الأدبي, الدكتور عبد الحكيم راضي, المجلس الأعلى للثقافة, القاهرة, الطبعة الأولى, 2003م .
172. نظرية اللغة في النقد الادبي، الدكتور عبد الحكيم راضي مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980.

173. نظرية المعنى في الدراسات النحوية، الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1427هـ-2006م.

174. النكت في أعجاز القرآن الكريم، ثلاث رسائل في أعجاز القرآن الكريم، الرماني، الخطابي، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر, الطبعة الثانية، 1962م.

175. النوادر في اللغة , لأبي زيد الأنصاري, تحقيق : سعيد الخوري الشرتوني, بيروت (د.ط), 1894م.

176. هداية القارئ في تجويد كلام الباري، للمرصفي ، مكتبة طيبة ، المدينة المنورة ، ط2، (د.ت).

177. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، الامام جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق : احمد شمس الدين ، منشورات دار بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، 1418هـ-1998م.

178. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, الإمام جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي, الطبعة الأولى, القاهرة, 1327هـ .

الدواوين

1. ديوان ابن الدمينة ، تحقيق احمد راتب النفاخ ، الناشر دار العروبة ، القاهرة – مصر، 1973هـ.
2. ديوان ابي الاسود الدؤلي، تحقيق : عبدالكريم الدجيلي، بغداد ، 1954م.
3. ديوان الاعشى (ميمون بن قيس) ، شرح وتعليق : الدكتور محمد محمد حسين ، الناشر المكتب الشرقي للنشر والتوزيع – بيروت، 1968.

4. ديوان الحطيئة ، شرحه ابن السكيت ، تحقيق : نعمان امين طه ، الناشر ، مكتبة البابي الحلبي ،الطبعة الاولى ، 1958م.
5. ديوان الراعي النميري– تحقيق: راينهرت فايبرت، منشورات المعهد الالماني– بيروت، 1980م.
6. ديوان العباس بن مرداس، جمع وتحقيق : الدكتور يحيى الجبوري ، الناشر دار الجمهورية للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، 1968.
7. ديوان الفرزدق، دار صادر ، بيروت ، 1966.
8. ديوان النابغة الجعدي، تحقيق : عبد العزيز رباح، المكتب الاسلامي دمشق، 1964م.
9. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم ، الناشر دار المعارف ، مصر ، 1977.
10. ديوان امرئ القيس، تحقيق ، محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعارف ، مصر، الطبعة الثالثة، 1969م.
11. ديوان أُمية بن الصلت ، صنعة الدكتور عبد الحفيظ السطلي ، الناشر المطبعة التعاونية ، دمشق ، الطبعة الثانية، 1977م.
12. ديوان جرير ، شرح وتعليق : محمد بن حبيب ، تحقيق : الدكتور نعمان محمد امين طه ، دار المعارف ، مصر ، 1969م.
13. ديوان حسان بن ثابت، تحقيق الدكتور سيد حنفي حسنين ، القاهرة ، 1974م.
14. ديوان خفاف بن ندبة السلمي، جمع وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1967.
15. ديوان ذي الرمة ، شرح وتعليق ابي نصر احمد بن حاتم الباهلي ، تحقيق: الدكتور عبد القدوس ابو صالح – مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق، 1972م.

16. ديوان رؤبة بن العجاج، جمع وتحقيق : وليم بن الورد ، دار الافاق الجديدة ، بيروت ، 1979م.
17. ديوان زهير بن ابي سلمى ، صنعة الاعلم الشنتمري ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، الناشر: دار الافاق الجديدة ، بيروت – لبنان ، 1980.
18. ديوان سحيم عبد بني الحسحاس ، تحقيق ، عبد العزيزة الميمني ، الناشر دار الكتب المصرية ، 1950.
19. ديوان شعر الاحوص، جمع وتحقيق : عادل سليمان جمال الناشر : الهيئة المصرية للتأليف ، 1970م.
20. ديوان شعر الاخطل، تحقيق ، الدكتور فخر الدين قباوة، دار الافاق الجديدة ، بيروت، الطبعة الثانية ، 1979م.
21. ديوان طرفة بن العبد، شرحه وعلق عليه الاعلم الشنتمري، تحقيق : ذرية الخطيب، لطفي الصقال ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق – سوريا،1975.
22. ديوان عباس بن مرداس ، جمعه وحققه : الدكتور يحيى الجبوري ، دار الجمهورية – بغداد، 1968.
23. ديوان عروة بن الورد ، دار صادر ، بيروت ، (د.ت)
24. ديوان عمر بن ابي ربيعة ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، الناشر دار الاندلس ، بيروت ، 1979.
25. ديوان كثير عزة، تحقيق ، الدكتور احسان عباس ،الناشر دار الثقافة ، بيروت –لبنان، 1971م.
26. ديوان لبيد بن ابي ربيعة ، الناشر دار صادر بيروت (د.ت).
27. شرح اشعار الهزليين ، صفة ابي سعيد السكري ، تحقيق عبد الستار احمد فراج ، راجعة : محمود محمد شاكر ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، 1965.

28. شرح ديوان زهير بن ابي سلمى ، صنعة ابي العباس ثعلب ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الافاق الجديدة ، بيروت ، 1982م.
29. ديوان الأقيشر الاسدي أخباره وأشعاره, جمع وتحقيق: الطيب العشّاش, مجلة حوليات الجامعة التونسية, العدد الثامن – 1971م.
30. ديوان المخبّل السعدي, صنعة حاتم الضامن, مجلة المورد العراقية, المجلد الثاني, العدد الأول, 1973م.
31. ديوان النجاشي الحارثي, جمعه وحققه: الدكتور سليم النعيمي, مجلة المجمع العلمي العراقي, المجلد الثالث عشر, بغداد, 1966م.
32. ديوان أبي النجم العجلي (الفضل بن قدامه), جمعه وشرحه وحققه : د. محمد أديب عبد الواحد جمران, مطبوعات مجمع اللغة العربية, دمشق, 1427هـ – 2006 .
33. شرح المعلقات السبع, الزوزني, منشورات التجارية المتحدة, دار البيان, (د. ت) .
34. ديوان المرار بن سعيد الفقعسي الأسدي, صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي, مجلة المورد العراقية, المجلد الثاني, 1972م.

المجلات

1. الجملة العربية (دراسة لغوية نحوية) ، د. محمد ابراهيم عبادة دراسة نشرت في حوليات الجامعة التونسية ، العدد التاسع والعشرون، 1988م.
2. الجملة الفعلية اساس التعبير في اللغة العربية ، الدكتور علي الجارم ، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق, العدد السابع ، 1953م.
3. الندوة المتخصصة الاولى – ابو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، جامعة الموصل – كلية التربية – قسم اللغة العربية ، 4–5، تشرين الثاني ، 1989م.

4. النواميس اللغوية والظاهرة الاصطلاحية ، عبد السلام المسدي ، مجلة الفكر العربي المعاصر، القاهرة- مصر, العدد 30-31، سنة 1984م.

الاطاريح والرسائل الجامعة

1. الاثر الدلالي لحذف الفعل في القران الكريم ، رسالة ماجستير ، زهراء ميري حمادي، جامعة الكوفة ، كلية التربية للبنات 1430هـ، 2009م.
2. الاستغناء في العربية . رسالة ماجستير ، وسام يعقوب هلال ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، 1427هـ، 2006م.
3. اصول النحو في الخصائص ، رسالة ماجستير ، محمد ابراهيم محمد حسين صادق ، جامعة القاهرة ، كلية العلوم ، دار المصطفى للطباعة 1982م.
4. اصول النحو وتأثرها بأصول الفقه ، رسالة ماجستير ، محمد جاسم عبود، جامعة بغداد، 1420هـ، 1990م.
5. اوجه التنظير عند ابن جني ، رسالة ماجستير ، محمد بن علي بن محمد العمري ، المملكة العربية السعودية ، جامعة ام القرى ، كلية اللغة العربية ، قسم الدراسات العربية 1424هـ.
6. البنية الاسلوبية في التراكيب النحوية، اطروحة دكتوراه ، حمودي حمد مصطفى، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، 1424هـ، 2003م.
7. التقديم والتأخير بين النحو والبلاغة ، رسالة ماجستير ، مي اليان الاحمر ، الجامعة الامريكية ، بيروت ، لبنان ،2001م.
8. الجملة في القران الكريم ، دراسة اسلوبية ودلالية ، رسالة ماجستير ، عدنان خالد فضل المرابحي ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، 1426هـ، 2005
9. الضرورة الشعرية بين الدرس اللغوي والذوق الادبي، اطروحة دكتوراه ، احمد علي يوسف طميزة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، 1428هـ، 2007م.

10. ظاهرة العدول في اللغة العربية ، رسالة ماجستير ، محمد ابراهيم عبد السلام ، جامعة ام القرى ، المملكة العربية السعودية ، 1410هـ، 1989م.
11. مصطلح الكلام مفاهيمه ومباحثه في كتاب سيبويه ، اطروحة دكتوراه ، عبد الجبار عبد الامير هاني، كلية الآداب، جامعة البصرة ، 1417هـ، 1996م.
12. الوقف عند ابن جني – دراسة صوتية دلالية – رسالة ماجستير, محمد أحمد محمد أحمد, كلية التربية, جامعة عين شمس, مصر 2009م .

Abstract

Taking research on his shoulder Multi (wholesale when I'm taking in properties) which is the subject based on grammatical lesson and it relied to know a lot of knowledge of language, because caring wholesale concept and sophisticated and widely used establishes for the construction of knowledge, has revealed Find see I'm taking to study wholesale study semantic for meaning, and the relationship of word sense in installing the statement syntax and clarity of its elements. After reading the book properties and addition of a substance language in assets as, and careful consideration in the scientific material related to wholesale felt researcher to be search component of three chapters Chapter I: a basis on which the sentence, it can not accept any installation of non-assets reliable the validity of the installation was the assets as a standard integral adopted son reap in connection to wholesale acceptable in form and meaning, the second chapter includes appearances stylistic of inter when I'm reaping tried to Willem all opinions'm taking that focus and show the discovery attributes wholesale stylistic terms of surrender and the delays and deletions The male and sentence length and limited, and came third chapter to study the potential wholesale Arab including'm reap when analyzing potential wholesale center on the meaning and significance through Mbagesh between fact and metaphor and look to express and meaning when I'm taking and breach of the rules of language and grammar then sealed search results of the study of his vision wholesale and ability to analyze the components of the sentence to rude and significant addition to the ability of mental adoption assets grammatical Qaeda-linked grammatical, and research has shown great difficulties suffered by the researcher, and perhaps the most valuable knowledge carried by book properties, which combined the science of Arab towards the exchange and the voice and the significance of assets as, The researcher was adopted on the books as assets Arab, including writers and concise and characteristics edition book and the Ministry of Culture and

Iraqi flags and other…

And books as assets, including the proposal for the resettlement flashed evidence to Ibn al-Anbari, and benefited from recent studies and specialized journals on the subject. Son has taken in addressing his thoughts taking way the question and the answer, even if you do not find impressions fluidly ask him to imagine Paradise. And threw the same question on the same shall answer him, making the listener and the reader eager to know the answer and following up on him. Finally, but not least I ask Allah to accept my rest in forgiveness and I apologize for failure that

seemed to me that he listens and responds pray.